



ومنظمة التجارة العالمية

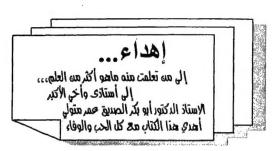
८ठावर अटिए विद्यास्थ

أستاذ الاقتصاد الدولي كلية التجانة — جامعة حلواً

الناخر الحار المسرية اللبنانية

> الطبعة الثانية ٢٠٠٤







الواقع أن الأحداث العالمية التي شهدها العالم منذ منتصف العقد الرابيع من القرن الماضي هي التي أسهمت بدرجة كبيرة في تغيير نمط العلاقات الاقتصادية الدولية واتجاهاتها، وأنت تدريجيا إلى تكون الشكل إلى اهن للنظام الاقتصادي العالمي. ذلك النظام الذي وُضعت أولى علاماته وخصائصه في تلك القرارات التي انبئقت عن مؤتمر بريتون وودز، ذلك المؤتمر الدولي الذي عُقد في ضاحية بريتون وودز Bretton Woods في مدينة نيوهامبشير بالولايات التحدة الأمريكية في يوليه عام ١٩٤٤، وحضره ٤٥ دولة من دول العالم. ورغم مرور أكثر من نصف قرن على هذا المؤتمر الهام إلا أن النظام الاقتصادي العالى الراهن لازال يستند في خصائصه والياته إلى النتائج التي انبئقت عن هذا الدؤتمر، وقد تطور هذا النظام بمكوناته الختلفة إلى أن أصبح المحرك الأساسي للعلاقات الاقتصادية الدولية. وأسهم بما ينطوي عليه من آليات في بزوغ ظاهرة العولمة Globalization. تلك الظاهرة التي ذاع صيتها وانتشر في أوساط التخصصين، وغير التخصصين بصورة كبيرة خلال العقد الأخير من القرن الماضي.

ويتكون النظام سالف الذكر من ثلاثة أركان أساسية هي:

الركن الأول: النظام النقدي الدولي. ويتولى مسؤولية الإشراف عليه، ومتابعة استقراره، صندوق النقد الدولي. الركن الثاني: النظام المالي الدولي، ويتولى مسؤولية الإشراف عليه، ومتابعته البنك الدولي للتعمير والتنمية.

الركن الثالث: النظام التجاري الدولي، وكانت تشرف على جزنياته قبل عام ١٩٩٥ الانفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة الجات GATT إشارة إلى الأحرف الأولى من كلمات الاتفاقية والمستقلة الاتفاقية في عملها منذ عام ١٩٤٧. وغقد في إطارها ثماني جولات لمحاولة تحرير التجارة الدولية في السلع الصناعية، كان آخرها جولة أوروجواي التي انتهت في منتصف عام ١٩٤٧، وتمخضت بميلاد منظمة دولية جديدة أطلق عليها منظمة التجارة العالية (World Trade Organization) لتتولى الإشراف على الركن أو المحور الثالث من محاور النظام الاقتصادي العالى بدءاً من واباير عام ١٩٩٥.

وبناءً على ماسبق فإن هذا الكتاب سوف يتضمن ثمانية فصول، تعالج حميعها كيفية تكون النظام الاقتصادي العالمي الراهن. وكيفية تغير نمط العلاقات الاقتصادية الدولية في عالم اليوم. ففي الفصل الأول يتم معالجة قضية العولمة من المنظور الاقتصادي، حيث يتناول هذا الفصل تعريف لفهوم العولمة، ومحاورها، وعلاقتها بالدول النامية. أما الغصل الثاني، وعنوانه العولمة والاستثمارات الدولية، فإنه يتعرض الأهم قضايا العلاقات الاقتصادية

الدولية، وهي الاستثمارات الأجنبية الباشرة، ودور الشركات متعددة الجنسيات في تحريك هذه الاستثمارات عبر مناطق مختلفة من العالم وفقا لأهداف خاصة بهذه الشركات. كما يتضمن هذا الفصل كتلك تحليلا لتطور الاستثمارات الدولية، وخصائص اهم الشركات متعددة الجنسيات في العالم، بالإضافة إلى دواقع ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر الدول المضيفة لهذه الاستثمارت. ويتعرض هذا الفصل كتلك بإيجاز إلى تدفقات الاستثمار الأجنبي للباشر لمصر والعالم خلال الربع قرن الأخير من القرن الماضي، موضحا اهم المؤشرات ذات العملة بمعوقات الاستثمار.

أما الفصل الثالث وعنوانه "بريتون وونذ وأركان النظام الاقتصادي العالمي" فإنه يتضمن تحليلا لمكونات وطبيعة الأركان التي يتكون منها هذا النظام في الوقت الراهن. ونظراً الأهمية تحليل دور المؤسسات الدولية في تكون الشكل الحالي للنظام الاقتصادي العالمي فقد تم التعرض لطبيعة ووظائف واهداف هذه المنظمات، مع التركيز بوجه خاص على طبيعة ومكونات النظام التجاري الدولي.

أما الفصل الرابع من الكتاب فإنه يتناول بالتحليل فعاليات منظمة التجارة العالمية والعقبات التي واجهت جولة أوروجواي، والنتائج القانونية التي انبثقت عنها. إضافة إلى تحليل الهيكل التنظيمي للمنظمة من منظور الوظائف التي تؤديها للنظام التجاري العالمي، كما يتناول هذا الفصل تحليل أهم للبادئ التي تعمل النظامة في ظلها.

ونظرا لأهمية انتائج القانونية التمثلة في الاتفاقيات التي انبثقت عن جولة أوروجواي فقد تم تخصيص الفصل الخامس الناقشة هذه الاتفاقيات بصورة تفصيلية.

وقد تضمن الفصل السادس من الكتاب تحليلاً موجزاً لأهم الأنار التوقعة من الالتزام بتطبيق نصوص وقواعد اتفاقيات منظمة التجارة العالمية على الدول النامية التي انضمت إلى عضوية النظمة.

أما الفصل السابع فقد تناول نتائج للؤتمرات الوزارية التي انعقدت خلال الفترة التالية لإنشاء منظمة التجارة العالية. وهي مؤتمر سنغافورة عام ١٩٩٦، ومؤتمر حنيف عام ١٩٩٨، ومؤتمر الدوحة عام ٢٠٠١، ومؤتمر كنكان بالكسيك عام ٢٠٠١.

ونظرا لتأذر الاقتصاد العالي بالأحداث التي وقعت في الربع الأخير من عام ٢٠٠١، وخاصة أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ فقد تم تخصيص الفصل الثامن لناقشة طبيعة هذه الأحداث واهم الآثار التي نتجت عنها على الاقتصاد العالي. فضلا عن ذلك فإن هذا الفصل سوف يتناول بالتحليل للوجز الاتجاهات للعاصرة لنمو الاقتصاد العالي خلال العقد القادم، مع التعرض للأهداف الإنمانية للألفية الجديدة التي تبنتها الأمم المتحدة وتعهدت الدول الأعضاء بتنفيذها قبل حلول عام ٢٠٠٥. كما سيتم استعراض أهم التحديات التي تواجه استراتيجيات التنمية في الدول الفقيرة خلال العقد القادم.

وبهنا أرجو من الله سبحانه وتعالي أن ينفعنا بما علمنا ويعلمنا ما ينفعنا في دنيانا وآخرتنا، والله من وراء القصد، إنه نعم الولى، ونعم النصير.

> المؤلف دكتور محادل المعدي



محتويات الكتاب

المنفحة	الهندين
٧	مقدمة الكتاب
	القصل الأول: مفهور ومحاور المهلة
71	۱/۱ مقدمــة
77	المعرلة ١٠٠ المفهوم ١٠٠ المحتوى ١٠٠ التوقعات
77	المركز/ مفهوم ومحاور العولة
A7	أولا: هيكل وأركان النظام الاقتصادي العالي
۲.	ثانياً : الثورة العلمية الحنيثة
~	ثالثاً ؛ الاندماجات والكيانات الكبرى
М	رابعاً: نمو ظاهرة التكتلات الاقتصادية الإقليمية
1	العولمة والفقر وتوزيع اللخل
7	القصل الثاني : العبلة والاستثمارات الأجلبية
٤٤	۲/ مقدمة
٤٧	٢/٢ الاستثمارات المباشرة والشركات متعددة الجنسيات
٤٩.	٧٢/٢ تطور أوضاع الاستثمارات الدولية عبر القرن الماضي
۵٤	٣/٢/٢ أهمية الشركات الدولية في الاقتصاد العالي

الفضع	النسوة
00	٧/٢/٢ حجم الشركات الدولية وفروعها
OA	٣/٢/٢/٢ دواقع ومحددات الاستثمار الأجنبي للباشر
70	٣/٢/٢ مفهوم وأهمية المشروعات المشركة
٧١	٣/٣ الاستثمارات الأجنبية في مصر.
بالي	الفصل الثالث: بريتون وودر والنظام الاقتصادي ال
AO	۲/ مقدمة
ΓA	٢/٣ أركان النظام الاقتصادي العالمي
м	٧٢/٣ الركن الأول: صندوق النقد والنظام النقدي العالمي
91	١/١/٢/٣ أهداف ووظائف الصندوق
97	۲/۱/۲/۳ موجز تطور تسهيلات الصندوق
99	۳/۱/۳/۳ رأس مال الصندوق وموارده
1+7	٤/١/٣/٣ أهمية ووظائف نظام الحصص
11+	٥/١/٢/٣ التطورات المعاصرة لنظام النقد الدولي
177	٣/٢/٣ الركن النائي: البنك الدولي والنظام المالي العاكي
177	٧/٢/٢/ أهداف البنك الدولي ووطائفه
177	٣/٣/٣/٣ رأس مال البنك وقروضه

المقحلا	الانسان المنسان
179	٣/٢/٢/٢ مؤسسة التمويل الدولية
177	٤/٢/٢/٢ هيئة التنمية الدولية
14.5	٣/٢/٣ الركن الثالث: النظام التجاري الدولي
145	١/٢/٢٣ مفهوم النظام التجاري الدولي
177	٣/٣/٢/٣ تطور النظام التجاري الدوني
\\$ A	٣/٣/٢/٣ عناصر النظام التجاري الدولي
184	العنصر الأول: الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة
10.	(١) البادئ الأساسية للجات
NOA.	(ب) جولات الجات
101	العنصر الثاني: مؤتمر الأمم التحدة للتحارة والتنمية
174	العنصر الثالث: منظمة التجارة العالية
عالية	الفصل الرابع:جولة أوروجهاي وفعاليات منظمة التجارة ا
179	٤/ مقدمة
۱۸۰	٣/٤ جولة أوروجواي والعقبات التي واجهتها
۱۸۰	٧٣/٤ مفاوضات جولة أوروجواي
141	٢/٣/٤ النتائج القانونية لجولة أوروجواي
189	٣/٤ فعاليات منظمة التجارة العالية

المشجة	الوشوع
19.	٧٣/٤ وظائف النظمة ومجال عملها
198	٢/٢/٤ المبادئ الأساسية للمنظمة
7	٣/٣/٤ الهيكل التنظيمي للمنظمة
عالية	القصل الخامس: اتفاقات وأحكام منظمة التجارة ال
۲۰۷	٥/١ مقدمة
۲۱۰	٣/٥ الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة ١٩٩٤
71.	١/٢/٥ الأحكام الواردة في الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة
71.	٢/٢/٥ الأحكام والأدوات القانونية الأخرى
711	٣/٢/٥ وثائق التفاهم
717	\$/٢/٥ بروتوكول مراكش
7/0	٣/٥ الاتفاقات متعددة الأطراف بشأن التجارة في السلع
710	/٣/٥ الاتفاق بشأن الزراعة
777	٣/٣/٥ الاتفاق بشأن تنابير الصحة والصحة النباتية
778	٣/٣/٥ الاتفاق بشأن النسوجات والللابس الجاهزة
377	2/٣/٥ الاتفاق بشأن القيود الفنية للتجارة
779	٥/٢/٥ الاتفاق بشأن إجراءات الاستثمار التصلة بالتجارة

الملحة	للبنسوع
7\$7	٦/٣/٥ الاتفاق بشأن إجراءات مكافحة الإغراق
701	٧/٣/٥ الاتفاق بشأن تحديد القيمة للأغراض الجمركية
707	٨/٣/٥ الاتفاق بشأن الفحص قبل الشحن
77.	٩/٣/٥ الاتفاق بشأن قواعد للنشأ
377	١٠/٣/٥ الاتفاق بشأن إجراءات ترخيص الاستيراد
777	٥/٩/١١ الاتفاق بشأن الدعم والإجراءات التعويضية
770	١٢/٣/٥ الاتفاق بشأن الأحكام الوقائية
TVA	2/3 الاتفاق العام للتجارة الدولية في الخدمات
ra7	0/۵ اتفاق الجوانب التجارية للرتبطة بحقوق لللكية الفكرية
448	7/۵ التفاهم بشان قواعد وإجراءات تسوية النزاع
797	٧/٥ مذكرة تفاهم حول الية مراجعة السياسة التجارية
Ą	الفصل السادس: الآثار الترتبة على اتفاقيات النظ
۲۰۱	۲۷ مقدمة
V. V	٣/٦ الفاهيم الشائعة عن النظمة
4.4	7/7 الآثار المتوقعة من النظمة على الدول النامية والعربية
711	١/٢/١ الآثار السلبية
717	٢/٢/٦ الآثار الإيجابية

المقحلا	الرشوع				
2	الفصل السابح: المؤتمرات الوزارية الأخيرة للمنظمة				
771	اولا : مؤتمر سنغافورة ١٩٩٦				
777	دانيا : مؤتمر جنيف ١٩٩٨				
77 Å	دالثا : مؤتمر سياتل ١٩٩٩				
77.	رابعا : مؤتمر الدوحة ٢٠٠١				
ለፖፖ	خامسا: مؤتمر كانكن				
برة	الفصل الثَّامنَ : الاقتصاد العالي والاتجاهات العام				
700	٨/ مقدمة				
707	 ٨/٢ المناخ الاقتصادي العالمي قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر 				
YOA	٣/٨ آثار أحداث الحادي عشر من سبتمبر على الاقتصاد العالي				
77/	٤/٨ آفاق النمو الاقتصادي خلال العقد القادم				
377	١/٤/٨ أهم مؤشرات الفقر والتخلف				
444	٥/٨ تحديات النمو خلال انعقد القادم				
1A7	٦/٨ متطلبات ومداخل التنمية				
YAY	١/٦/٨ متطلبات تحقيق التنمية				
38.7	۲/٦/۸ مداخل وخيارات التنمية				
YAY	مراجع الكتاب				
444	الملاحق				



الفصل الأول مفهوم ومحاور العولة

١/١ مقدمة

إن التساؤل للطروح بداءة هو كيف تكون النظام الاقتصادي العاني بشكله الراهن؟ وما معنى للصطلح الذي بدانا نسمع عنه منذ منتصف العقد الأخير من القرن للاضي وهو مصطلح "العولة Globalization" وكيف جاء هذا الصطلح ليفرض نفسه بقوة على واقع العلاقات الاقتصادية الدولية؟

الواقع أن الأحداث العالمية التي شهدها العالم منذ منتصف العقد الرابع من القرن الماضي هي التي أسهمت بدرجة كبيرة في تغير نمط العلاقات الاقتصادية الدولية واتجاهاتها، وادت تدريجياً إلى تكون الشكل الراهن للنظام الاقتصادي العالمي.

ولعلنا تتذكر تلك الاختلالات الاقتصادية المالية والنقدية الدولية التي مر بها العالم خلال فترة ما بين الحربين العالميتين. فالفترة التي تنحصر بين بداية الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية تعتبر من أصعب فترات التاريخ الاقتصادي العالمي، حيث الحروب والأزمات الدولية ، والكساد العالمي في الثلاثينيات.

ونظراً لما تركته آذار الفترة سالفة النكر على التجارة وسنون النقد وللال في العالم فقد حاولت الدول أن تجد لنفشها خلاصاً، والبحث عن وسيلة مناسبة يمكن من خلالها توفير مصادر تمويلية ملائمة لإعادة التعمير والبناء، واستئناف عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتنشيط حركة التجارة الدولية، وتحقيق الإستقرار النقدي والمالي على مستوى العالم.

ومن هذه المحاولات جاء تشكيل النمط الراهن للنظام الاقتصادي الحالي الجديد الذي وضعت أولى علاماته وخصائصه في تلك القرارات التي النبقت عن المؤتمر الدولي الذي عُقد في ضاحية بريتون وودز في مدينة نيوهامبشير بالولايات المتحدة الأمريكية في يوليو عام ١٩٤٤، وحضره ٤٥ دولة من دول العالم.

وقد اخذ مصطلح العولة في الظهور بعد استكمال الضلع الثالث المنطام وهو الاتفاق على إنشاء منظمة التجارة العالمية Organization (WTO) ثلث المنظمة التي حلت محل الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات).

وسوف نتناول شيما يلي مفهوم مصطلح العولة والعوامل الأساسية النافعة على ظهوره خلال الفترة الماضية.

٢/١ العولة .. المفهوم.. الحتوى :

هناك زخم هانل من الكتابات في الفترة الراهنة عن ماهية العولة، والتهديدات والفرص الناتجة عنها، سواء تعلق الأمر بالدول النامية أو الدول المتقدمة. والأغرب من ذلك هو ظهور مصطلح آخر على الساحة الدولية في الفترة القليلة الماضية، وهو مصطلح مناهضة العولة، ذلك المصطلح الذي تتبناه الآن جهات وجمعيات أهلية عديدة ينتمي أغلبها للدول المتقدمة، وكأن العولة فيها ما فيها من أضرار تتعلق بمصالح شعوب الدول المتقدمة، والخبر كله سيعود منها على شعوب الدول النامية.

والعولة من هذا النظور قد إكتسبت عبر الرمن قوى دافعة وحازت على وجهات نظر مواتية، ووجهات نظر اخرى معادية.

وسوف نتناول في السياق التالي مفهوم العولمة، ومحاورها، وعلاقة العولمة بالنول النامية، وانتشار الفقر في العالم.

(١/٢/١) مفهوم ومحاور العولة:

يشير مصطلح العولمة Globalization إلى زيادة الاندماج الاقتصادي على مستوى العالم، وذلك نتيجة لتزايد نطاق عمليات تحرير التجارة في السلع والخدمات، وتحرير تدفقات رؤوس الأموال بين الدول. كما قد يشير المصطلح كذلك إلى سهولة انتقال عنصر العمل والمعرفة الفنية Mnow-how (أو التكنولوجيا) عبر الحدود الدولية. وهناك جوانب أخرى عديدة لتفسير الصطلح سواء كانت جوانب سياسية أو

نقافية أو بيئية أو عسكرية، وهي جوانب خارج نطاق التحليل في هذ الجزء من الكتاب.

وقد أدى التقدم الفني في مجال الاتصالات والواصلات وتبادل العلومات والتقنيات الحديثة والفضائيات إلى طي للسافات، وتضاؤل أهمية الحدود السياسية القومية، وأصبحت الشركات والمؤسسات تعمل في بيئة عالمية شديدة التنافس، فالمنتج الذي يظهر في دولة ما نجده وفي نفس اللحظة يُطرح في جميع أسواق دول العالم سواء من خلال الفضائيات والأقمار الصناعية، أو من خلال شبكات الإنترنت.

وقد انتشر الصطلح وذاع استخدامه بين التخصصين وغير التخصصين وغير التخصصين كما سبق القول منذ منتصف التسعينيات من القرن الماضي، غير أن جنوره تمتد إلى الثمانينيات مع تزايد مستويات التقدم التكنولوجي، ذلك التقدم الذي أدى إلى تسهيل عمليات الاتصال والانتقال بين الدول. وسرعة في أداء العاملات الافتصادية الدولية سواء التجارية أو المالية. كما أدى إلى تجاوز الحدود السياسية للدول، واتساع الأسواق بصورة جعلت المنتجات تأخذ الصفة العالمية العالم بين شعوب مختلفة التقدم التكنولوجي إلى تشابه أنماط الاستهلاك في العالم بين شعوب مختلفة الثقافات، وهو ما يعني عولة الاستهلاك أو العالم بين شعوب مختلفة التطورات هي نتاج حقيقي لما يعرف بالثورة الصناعية الثالثة.

وتتمثل مظاهر هذه الثورة في التقدم الهائل الذي يشهده العالم في الفضائيات، ووسائل الاتصال، وشبكات نقل المعلومات وسرعة تداولها، والحاسب الآلى بأحياله المختلفة، والإلكترونيات المقيقة، والهندسة الورائية

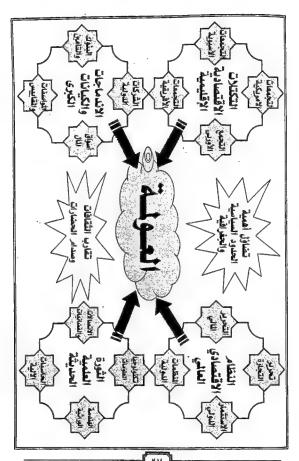
وقد ترتب على التقدم الهائل في وسائل الاتصال أختصار غير مسبوق للزمن والمسافات بين مختلف مناطق العالم، وهو الأمر الذي كان له كبير الأدمن والمسافات بين مختلف مناطق العالم، وهو الأمر الذي كان له كبير طويلة من الزمن عن كثير من الظواهر، وقد ساعد على هذا أيضاً التطور الكبير في تدفق البيانات والعلومات عبر شبكة من الحاسبات الآلية المتطورة، ويرتبط كذلك بهذا التقدم الثورة العلمية والتكنولوجية التي أصبخت المم مظاهرها ونتائجها تتدفق من كل جانب سواء في شكل منتجات صناعية جديدة أو نظم تصنيع متطورة، أو أجهزة ومعنات حديثة، أو في وسائل الاتها.

وعلى ذلك فإن هذه النورة تعتمد في طبيعتها وتطورها على نتاج العقل البشرى، وعلى حصيلة الخبرة وللعرفة الفنية التراكمة عبر الزمن للدى بني الإنسان. والجدير باللاحظة ان عصر للعلومات قد دعم ظاهرة الاعتماد المتبادل International Interdependence ، او ما يسمى بالتقسيم الدولي الجديد للعمل Division of Labour بين الدول، وذلك باعتماده على التكامل

والتجميع. حيث لم يعد في إمكان دولة واحدة مهما كانت إمكانياتها وقدراتها أن تستقل وحدها بتصنيع جميع أجزاء المنتج الصناعي، وإنما أصبح من الشائع اليوم أن نجد عديد من المنتجات الصناعية مثل السيارات أو الأجهزة الإلكترونية أو الحاسبات الآلية ••• الخ يتم تصنيع مكوناتها، أو أجزائها في أكثر من دولة بحيث تقوم كل واحدة منها بالتركيز على صنع أحد هذه المكونات فقط.

والدلالة التي تعكسها مخرجات ثورة العلومات سالفة الذكر بالنسبة الأسواق العالم هو تقارب هذه الأسواق بشكل كبير، وتغيير شكل الملكيات، وتشجيع الاندماجات Mergers بين الشركات الصغيرة في محاولة للاستجابة لمتطلبات البيئة العالمية، والتي من أهمها الإنتاج المتخصص بالحجم الكبير لتحقيق ما يطلق عليه وفورات الحجم Mass Production، ومن ثم تخفيض Scale الإنتاج الكبير Mass Production، ومن ثم تخفيض التكلفة، وزيادة المقدرة التنافسية على الستوى العالمي. وقد واكب هذا التغير اتجاه أغلب دول العالم أيضاً إلى الدخول في تُكتلات إقليمية في محاولة لتقليل الآثار السلبية التي قد تنتج عن إتساع نطاق ظاهرة العولة.

وخلاصة القول أن العولة تنطوي على مفاهيم، ومحتويات، ومسببات، ونتائج عديدة. ويمكن تلخيص العوامل الدافعة للعولمة في الشكل التالى:



وتتلخص المحاور التي يتضمنها الشكل السابق للعولة فيما يلي: أولاً: هيكل وأركان النظام الاقتصادي العالمي، ويتضمن هذا الحور مايل.

- (۱) المنظمات الدولية، حيث يوجد الآن تنسيق واتساق في السياسات الكلية للمنظمات الاقتصادية الدولية، سواء تعلق الأمر بمنظمة التجارة العائية، أو صندوق النقد الدولي، أو البنك الدولي للتعمير والتنمية. وتتناغم السياسات والقرارات الصادرة عن هذه المنظمات في اتجاه تفعيل عمليات التحرير الاقتصادي بكافة أبعاده للالية والنقدية والتجارية، سواء تعلق الأمر بالاقتصادات الوطنية، أو بالمعاملات الاقتصادية الدولية لهذه الاقتصادات.
- (۲) تحرير التجارة ، ويتضمن ذلك تحرير التجارة الدولية في السلع والخدمات دون استثناء، كما كان الحال قبل تفعيل اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، إذ يتناول التحرير كل من السلع الصناعية والزراعية ، والخدمات بكافة أنواعها. وهو ما قد اسهم بشكل قعال في عولة النظام الاقتصادي العالى.
- (٣) نمو ظاهرة الاستثمارات الدولية: ونعني بذلك تطور حجم واتجاه الاستثمارات الدولية في السنوات القليلة الماضية، إذ لوحظ حدوث تغيرات في حجم الاستثمارات الدولية وتحركاتها عبر قارات العالم، بشكل لم يسبق لم مثيل عبر تاريخ العلاقات الاقتصادية الدولية، وقد بلغت التدفقات الراسمالية المتمثلة في

الاستثمارات الأجنبية للبأشرة نحو ١٥١ بليون دولار عام ٢٠٠٢ مقابل ١٣٩٣ بليـون دولار عام ٢٠٠٠ ونحـو ٨٢٤ بليـون عـام ٢٠٠١. ورغم التراجع الذي شهدته هذه التدفقات خلال العامين الاضيين نتيجة لبطء نمو الاقتصاد العالى، إلا أن التغير في اتجاهات هذه الاستثمارات يشير إلى تغييرات ملحوظية في أنماط التنميية الاقتصادية بين مختلف دول العالم. وقد لوحظ في هذا الصدد أن دول الانتحاد الأوربي قد حظيت بنحو ٣٧٤ بليون دولار من مجمل هذه التدفقات، في حين أن الولايات التحدة لم تحظ منها إلا بنحو ۳۰ بلیام ن دولار عنام ۲۰۰۲ مقابیل ۳۱۵ بلیامن عنام ۲۰۰۰ . وعلی الجانب الآخر لوحظ أن الصين وحدها قد حظيت بنحو٥٢,٧ مليون دولار عام ٢٠٠٢. وبلغت التدفقات التي حظيت بها كل من هـونج كـونج، واندونيسيا، وكوريا الجنوبيـة، وماليزيـا وسنغافورا حوالي ٢٨ بليون دولار، وبلغ حجم التدفق إلى مصر عام ٢٠٠٢ نحو ٦٤٧ مليون دولار فقط مقابل ١٢٥٥ مليون عام ٢٠٠٠، وذلك وفقأ لبيانات تقرير الاستثمار العالى الصادر عن الانكتاد لعام ۲۰۰۳.

(غ) نمو ظاهرة الاندماج والتحرير للالي على نطاق واسع. ونعني بنلك تزايد الاتجاهات العالية نحو تحرير تنفقات رؤوس الأموال عبرالحدود الدولية، ويتضمن ذلك تحرير ما يعرف بحساب رأس المال في موازين مدفوعات اغلب دول العالم، فضلا عن إزالة القيود الوضوعة على التدفقات التعلقة بالتوظيفات الالية في أسواق المال الدولية سواء كانت الأسواق الناضجة، أو الأسواق الصاعدة. وقد ترتب على ذلك تداخل كوني للمعاملات الالية بين الأسواق المالية الدولية، الأمر الذي أسهم بصورة واضحة في نمو ظاهرة الاندماء المالي الدولي.

ثانيا : الثورة العلمية الحديثة: ويتضمن هذا الحور مايلي:

(۱) تطور تكنولوجيا المعلومات. ونعني بذلك التقدم الذي شهده العالم في مجال معالجة المعلومات وتخزينها واسترجاعها واستخدامها على نطاق واسع، فالتطور الهام الذي حدث في هذا المجال هو تحويل الوثائق والمستندات والكتب ومختلف المعارف والموسوعات من الشكل الورقي إلى شبكل آخر قابل للتخزين إلى شبكل آخر قابل للتخزين في اطار زمني لايتجاوز بضعة ذوان، وفي حيز مكاني قد يعادل اقبل من واحد في الليون من المساحة التخزينية للوثائق الورقية. أضف إلى ذلك عملية سهولة وسرعة نقل وتداول العلومات والبيانات بين نقاط حغراقية تبعد عن بعضها لمسافات تتعدى آلاف الأميال، وذلك عبر شبكات نقل العلومات. ولعلنا نلاحظ في مجال معالجة العلومات ما قد حدث للشركات الختلفة من سرعة ودقة في انجاز الحسابات المالية وبأقل قدر من التدخل الانساني في عملية

إعداد هذه الحسابات. فالشركة التي كانت توظف مائد محاسب مثلاً للقيام بعمليات التسجيل المالي وإعداد الحسابات الختامية، وكشوف الأجور والرتبات، وغيرها أصبحت في حاجة اليوم مع تطور تكنولوجيا العلومات والبرامج الجاهرة إلى محاسب واحد فقط أو اثنان للقيام بكل هذه الهام.

(۲) تطور الحاسبات الآلية. ونعني بذلك استحداث اجيال متقدمة من الحاسبات الآلية ومكوناتها الختلفة من اقراص مدمجة متحددة الوسائط Multimedi وشرائح الذاكرة، وشبكات الكيبل التليفزيوني عالية القدرة، ...الخ، وتنطوي هذه الحاسبات الآن على قدرات فائقة في التعامل مع الكم الهائل من العلومات والبيانات التي تتدهق من خلال هذه الأجهزة. وقعد اجهزة الحاسب الشخصي الذي دشنته شركة IBM في اغسطس من عام ۱۹۹۱ احد الركائز الأساسية في مجال التطورات الحديثة لعالجة العلومات والبيانات. ويجرى تطويرهذه الحاسبات بصورة سريعة ومستمرة تكاد تكون كل شهر تقريباً. وهو مايعني ثورة حقيقية في مجال التمتة الأعمال.

(٣) تطور الاتصالات والفضائيات. ويقصد بتطور الاتصالات والفضائيات مواكبة هذا القطاع الهام للتطورات التي حدثت في مجال معالجة الملومات واستحداث برامج Software فانقة النقة والسرعة في التعاميل مع هذه العلومات، فضالاً عن تطور الوسائط المادية الستخدمة Hardware في التعاميل مع العلومات. وأسهمت ثورة الاتصالات من بداية شبكة التليفونات بعيدة للدى حتى شبكات نقل العلومات ذات الألياف البصرية، والشبكة الرقمية للخدمات المتكاملة Integrated Services Digital Network (ISDN) التي تقوم بنقل البيانات والصوت بدقة وبسرعات عالية تراوح بين ٦٤ إلى ١٢٨ الف بت في الثانية الواحدة. ولعل التطورات الهائلة في مجال الفضائيات والأقمار الصناعية يعد أحدأهم النتائج المرتبة على الثورة العلمية الحديثة ، الأمر الذي ترتب عليه عولمة نقافية مفادها، اختلاط الثقافات التباينة بين شعوب الكرة الأرضية. ونشوء مابعرف في الفكر العاصر بصدام الحضارات (يطلق عليه بعض الفكرين حوار الحضارات) غير أن اختلاط الصالح الاقتصادية والسياسية والذهبية قد يرجح كفة الصطلح الأول على الثاني.

(٤) تطور المجالات التعلقة بالهندسة الوراثية. ويُقصد بمصطلح الهندسة الوراثية امكانية تحكم العلماء في الجينات Genetic Manipulation الـتى تمثـل الـادة الاساسـية لحيـاة مختلـف الكاننات، وقد نتج ذلك عن اكتشاف الحمض النووي DNA الـذي يحمل الصفات الورأئيـة للكائن الحي. ويعنى ذلك سهولة التحكم في الصفات الوراثية للكاننات الحيبة وتعديلها وتحسينها سواء تعلق الأمر بالكائنات الحية النقيضة أو الخلايا الحيوانية أو النباتيــة أو الإنزيمــات، لتــوفير السلع والخـنمات التــى تشـمل المنتحات الزراعية والحيوانية والميكروبية والسمكية، وتصنيع الأغذية والستحضرات الطبيعة...الخ. وقد تطورت الأبحاث التعلقة بالهندسة الوارثية منث منتصف السبعينيات بصورة أذارت كثير من الجدل حول احتمالات الاستخدام غير القانوني أو الأخلاقي لنتائج هذه الأبحاث في الجالات الختلفة بما في ذلك قضايا الاستنساخ Cloning . وتتلخص مجالات الهندسة الورائية على سبيل الثال لا الحصر في تهجين إستحداث سلالات حِديدة في مجال الزراعة، واستحداث مركبات دوائية جديدة، وفي مجالات الأدلة الجنائية و الطب الشرعي، وفي علاج عديد من الأمراض، وفي مجالات الانتاج الحيواني والسمكي والسلالات عاليـة الإنتاجية من (اللحوم والألبان)، واستخلاص منتجات صناعية عديدة ، وفي الجال العسكري خاصة تكنولوجيا الصواريخ

والحروب البيلوجية، والتخلص من الألغام...الخ. ويُعد التطور في هذه المجالات وانتشارها، وتكامل البحوث والدراسات التعلقة بها على نطاق عالى أحد أهم مكونات الثورة العلمية الحديثة.

ثَالثاً: الاندماجات والكيانات الكبرى: ويتضمن هذا المحور مايلي:

(١) الاندماجات الكبرى بين الشركات والبنوك وشركات التأمين ونعنى بذلك حدوث عديد من الاندماجات Merger and Acquisitions (M&As) خلال السنوات القليلة الماضية بين هذه الشركات والنشآت عبر دول العالم. وقد أفادت التقارير الدولية في هذا الصدد أن عدد حالات الاندماحات سالفة الذكر قد بلغ حوالي٤٤٦٣ حالة غام ٢٠٠٢ مقابل ٧٨٩٤ حالة عام ٢٠٠٠. ويتواكب هذا الانخفاض مع ما طرأ على تدفقات الاستثمار البدولي من انخفاض خيلال العام الماضي. ولاشك أن عمليات الاندماج أو الاستحواذ سالفة الذكر قد تسارعت خلال السنوات القليلة الماضية نتبجة لتغير هيكل السوق، والإنجاء نحو تفعيل النافسة الدولية بسبب إنفتاح الأسواق العالمية، ومن ثم سارعت الشركات في كل ارجاء العالم للبحث عن مواجهة المنافسة المحتملة سواء من خلال التكتل في صورة شركات كبرى، وإكتساب مزايا تنافسية مردها تحقيق مايعرف باقتصاديات الحجم. أو من خلال السيطرة على الشركات الأصغر حجماً والعاملة في نفس الجال، وشراء اصولها أو دفعها إلى التصفية.

- (٢) اندماج أسواق المال الدولية: ونمنى بنلك تطور أسواق المال الدولية بصورة أدت إلى تحاوز الجدود السياسنة للدول، والاتحام نحو ازالة القيود التشريعية والتنظيمية والرقابية على العاملات المالية بالأسواق الدولية، والسماح لغير القيمين بتملك اسهم الشركات المحلية، فضلاً عن إمكانية تسجيل اسهم الشركات الأحنبية في الأسواق للالية المحلية. أضف إلى ذلك عدم إخضاع الحاملات المالية بالعملات الأجنبية لقواعد العمل بالسياسات تالية والنقدية الوطنية، والغاء السقوف التعلقة بأسحار الفائدة، وقد ساعد في ذلك إبتكار أدوات مالية عديدة أسهمت في تقليل للخاطر، خاصة الأدوات التي تحمل صفات النين وحقوق الملكية في نفس الوقيت، واستهمت التطبورات التكنولوجية في مجال معالجة العلومات والحاسبات وشبكات نقل العلومات الدولية في توسيع دائرة العاملات المالية النولية بصورة جعلت من الأسواق النولية الختلفة كما لوكانت سوقاً واحدة، فيما يُعرف بالاندماج الألى الدولي.
- (٣) توحد العايم والقاييس الدولية لعديد من النتجات. وينصد من ذلك إستخدام مواصفات ومقاييس خاصة بعديد من المنتجات على نطاق عالي، بحيث بتم الإستناد في العقود الدولية إلى هذه المواصفات عند عقد الصفقات الخاصة بهذه المنتجات. وقد اسهم ذلك بصورة واضحة في نمو ظاهرة المنتجات الكونية، سواء كانت منتجات نهائية او مستلزمات وسيطة أو مواد خام.

رابعا: نمو ظاهرة التكتلات الاقتصادية الإقليمية: وينطوى هذا الحور على قيام عديد من التكتلات الاقتصادية بين دول عديدة في مناطق مختلفة من هذا العالم. ومرجع هذه التكتلات هو التحوط في مواجهة المنافسة العالمية من خلال الاندماج في تكتل إقليمي يمنح الدولة إمكانية ملائمة لتصريف منتجاتها دون أية عقبات داخل حدود التكتلى، فضلاً عن امكانية التمييز في العاملة بين واردات قادمة من دول خارج التكتل، وواردات قادمة من دول داخل التكتل، وواردات قادمة من دول داخل التكتل. وقد شهدت السنوات القليلة الماضية عديد من التكتلات الاقتصادية الإقليمية في مختلف قارات العالم، ويمكن بيان أهم هذه التكتلات والدول الشتركة بها على النحو التالي:

- (۱) الاتحاد الأوروبي EU ويتضمن هذا التكتل عدد ۱۵ دولة اوربية، فضلاً عن اتفاقيات التعاون الاقليمي بين دول الاتحاد الأوربي، ودول شرق أوربا، ودول حوض البحر للتوسط. وهذه الدول هي، (بلجيكا فرنسا تلانيا ايطاليا لوكسميرج هولندا الدائمرك ايراندا الماكة للتحدة اليوذان المرتفال اسبانيا النمسا فنلندا السويد)
- (۲) منطقة التجارة الحرة لدول امريكا الشمالية المحددة الأمريكية وكندا، ويتضمن هذا التكتل كل من الولايات التحدة الأمريكية وكندا، بالإضافة إلى الكسيك التي انضمت إلى النطقة عام ۱۹۹٤، وهو تكتل يسمح بإنضمام دولة نامية إلى دول صناعية متقدمة للتعاون التبادل على أساس شراكة متعادلة بين دول التكتل.

- (٣) التعاون الاقتصادي لـدول الباسيفيك Economic Cooperation (ABEC)

 كل من استراليا بروناي دار اسلام كنا الدونيسيا اليابان

 ماليزيا نيوزيلاني الملبين كوريا سنفافورة تايلاني الولايات التحدة الأمريكية الصين هونج كونج تايوان للكسيك غينيا الجيدة شيلي يرو روسيا فيتنام .
- (٤) مجموعة الأندين ANDEAN وتشمل كل من: بوليفيا —
 كولومبيا الأكوادور بيو فينزويلا.
- السوق للشتركة لوسط أمريكا CACM وتشمل كل من :
 السلفادور جواتيمالا هندوراس نيكاراجوا كوستاريكا.
- (v) مجموعة الثلاثة Group of Three ويتضمن كل من كولومبيا - الكسبك - فينزويلا.
- (۸) تكتل اللايدا LAIA وهو التكتل العروف سابقاً بإسم لافتيا LAFTA اي منطقة التجارة الحرة لدول أمريكا اللاتينية وتم لحقير إسمه إلى التجمع الاتحادي لدول أمريكا اللاتينية متفيل من الكسيك الأحبتين بوليفيا المرازيل شيلي التجمع كل من الكسيك الأرجبتين بوليفيا المرازيل شيلي كولومبيا الأكوادور وبارجوتي بيرو ووروجوتي فينزويلا.

- (۹) السوق الشتركة لنول الكاريبي (كاريكوم) Community and Common Market (CARICOM)

 ويشتمل هذا التجمع على كل من: انتيجا باربادوس دومينكا جرينادا مونت سيرات سانت لوشيا باربودا جاميكا سانت فينسنت ترينداد وتوباجو بيليـز سانت كيـتس ونيفيس البهاما.
- Economic and التجمع الاقتصادي والنقدي لدول وسط اقريقا Monetary Community of Central Africa ويشمل كالمن عن الكاميرون جمهورية وسط اقريقيا تشاد الكونغو الحابون غينيا.
- (۱۱) المجتمع الاقتصادي المدول غرب الهريقيا (۱۲) المجتمع الاقتصادي المدول غرب الهريقيا (۱۲) Community of West African States (ECOWAS)

 ويتضمن هذا التكتل كل من : بنين بوركينا هاسو كاب هردا كوت دي قوار جامبيا غانا غينيا غينيا بيساو ليبريا مالي موريتانيا النيجر نيجيريا السنغال سيراليون توجو.
- Common السوق للشتركة لدول شرق وجنوب الدريقيا (۱۲)

 Market for Eastern and Southern Africa
 المحال على كل من: انجولا (COMESA)
 بوروندي كوموروس جيبوتي مصر اليوبيا كينيا

- (۱۳) الاتحاد الجمركي لدول الجنوب الأفريقي Southern African التحاد الجمركي لدول الجنوب الأفريقي Customs Union (SACU

 جنوب الفريقيا سويزلانك.
- (١٤) اتحاد دول جنوب شرق آسيا Association of Southeast من الاتحاد كل من الاتحاد كل من الانتحاد كل من النونيسيا ماليزيا الفلبين سنفافورا تايلاند بروناي دار السلام فيتنام جمهورية لاو الشعبية الديمقراطية ميانيمار كمبوديا البحرين الكويت عمان قطر السعودية الامارات.
- South Asian وباسيا للتعاون الاقليمي Association for Regional Cooperation ويشمل هذا الاتحاد كل من: بنجلاديش والهند باكستان بوتان بالاديف نيبال سيرلانكا.

وهنداك عدد آخر من التكتلات الاقليمية التي ظهرت في الأونية الأخيرة، غير أنها تكتلات صغيرة بين عدد محدود من الدول وفي مناطق متفرقة من الحالم . وقعل منطقة التجارة العربية الحرة الكيرى التي بدا التخطيط لها منذ منتصف التسعينيات ثعد خطوة على طريق التكامل العربي الذي طال انتظارة عير ما يزيد عن نصف قرن من الزمان. ولاشك أن الرقيبات الإقليمية من أهم للوضوعات التي عالجتها جولة أورجواي، حيث سمحت في ذلك بتكوين اتحادات جمركية أو كيانات اقتصادية مختلفة بين مجموعات الدول للختلفة.

وربما يطرح التحليل السابق لكونات العولة سؤالاً هاماً عن كيفية اندماج الدول النامية في الاقتصاد العالي في الفترة الراهنة؟

الواقع أن التحليل التفصيلي للهياكل الاقتصادية للدول النامية قد بسفر عن أن الدول التي شهدت زيادة في متوسط دخل الفرد هي الدول التي كانت مؤهلة بطبيعة اقتصادياتها للحاق بركب العولة، خاصة تلك الدول التي بدات منذ فترة طويلة في تطبيق النماذج التنموية القائمة على أسلس التوجه للخارج، وتحسين البيئة الحلية لجنب الاستثمارات الأجنبية للباشرة اليها. وفي هذا الصدد فإنه يمكن القول أن الدول الآسيوية السماه بالدول حديثة العهد بالتصنيع (Newly Industrialized Economies (NIEs) هي الدول صاحبة هذه النماذج التنموية، حيث ارتفع متوسط دخل الفرد في الدول للتقدمة. ومن العوامل في هذه الدول النامية عموماً في ركب العولة مايلي:

- (۱) تزايد نصيب هذه الدول من حركة التجارة العالمية. حيث بلغ نصيبها النسبي نحو ۲۹٪ من إجمالي حجم التجارة العالمية مقارنة بما نسبته ۱۹٪ فقط في بناية السبعينيات.
- (۲) تزايد حجم التدفقات الرأسمالية إلى الدول النامية خلال العقد الماضي بصورة كبيرة، مع تغير هيكلى في شكل هذه التدفقات في صالح

التدفقات الخاصة، بما في ذلك تدفقات الإستثمار الأجنبي للباشر. وقد أسهم هذا الأخير في نقل ليس فقط الآلات والتجهيزات والمعلت إلى الدول النامية، بل أسهم كذلك في إنتشار التكنولوجيا والعرفة الحديثة ووسائل الإنتاج، والإدارة.

(٣) ترايد حركة إنتقالات الأفراد بين دول العالم في الربع قرن الماضي،
 واغلب هذه الانتقالات كانت من الدول النامية إلى الدول التقدمة، مما
 أسهم في نقل أنماط العمل وللهارات، والإنتاج، والإستهلاك بين هذه الدول.

٧/٢/١ العولة والفقر وتوزيع الدخل

على الرغم من أن الإحصائيات الدولية تشير إلى إرتفاع متوسط دخل الفرد الحقيقي في كل دول العالم عبر القرن الناضي، إلا أن الدلائل تشير إلى إنساع الهوة بين الدول النامية والدول التقدمة. ففي دراسة أجراها صندوق النقد الدولي عن إتجاهات توزيع الدخل خلال القرن العشرين عن ٤٢ دولة يمثل عند سكانها أكثر من ٩٠٪ من إجمالي عند سكان العالم، تبين أن متوسط دخل الفرد قد ارتفع بصورة ملحوظة في هذه الجموعة من الدول، غير أن توزيع هذه الزيادة في الدخل بين هذه الدول لم يكن بصورة متساوية، وساء التوزيع في نهاية القرن مقارنة ببناية القرن.

وفي هذا الصدد تشير التقارير إلى أن متوسط دخل الفرد لايعبر بصورة حيدة عن تحرك المجتمعات نحو الرفاهية، أو تحسن الأحوال العيشية، إذ أن تطور المؤشرات الاجتماعية قد يعطي صورة مكملة عن هذا التحرك. وهو مايعني أن القارنة يجب أن تنبني على أساس استخدام تلك المؤشرات الواردة في تقرير الأمم المتحدة عن التنمية البشرية Human و تتحميل المستوى التحصيل المستوى المستوى المستوى المتوسط المال المالية ومستوى الميشة معبراً عنه بمتوسط دخل الفرد، ومتوسط العمر التوقع).

ولتجنب تزايد الفجوة بين الدول التقدمة والدول النامية فإن النموذج التنموي المبني على استراتيجية التوجه للخارج يتضمن ضرورة الأخذ في الإعتبار عوامل النمو الكامنة في زيادة معدل الاستثمار في مجالات العرفة الله يوراس المال البشري، إضافة إلى الاستثمار في مجالات العرفة والتكنولوجيا. وتشير خيرة الدول حديثة العهد بالتصنيع إلى أن هناك مجموعة من العوامل التي ينبغي توافرها لتحقيق النمو وتوفير البيئة الملائمة لتطبيق النموذج التنموي سالف الذكر. وهذه العوامل هي:

- (۱) تحقیق الاستقرار الاقتصادی الکلی لتوفیر الطروف المناسبة لنمو الاستثمار والادخار.
 - (٢) إجراء إصلاحات هيكلية لتشجيع المنافسة المحلية.
 - (٣) بناء إطار مؤسسي قوي، متضمناً إدارة اقتصادية فاعلة .
 - (٤) الاهتمام بالتعليم والتدريب والبحوث لرفع الإنتاجية.
- (٥) ادارة فاعلة للنين الخارجي لضمان توفير موارد كافية لدعم النمو الاقتصادي.
- (٦) إصلاح تشريعي اقتصادي ومالي ونقدي يتناسب مع مرحلة التحول،
 وتطورات البيئة الاقتصادية الدولية.

الفصل الثاتي العولمة والاستثمارات الأجنبية

الفصل الثاني العولمة والاستثمارات الأجنبية

١/٢ مقدمة

اهترضت النظريات الكلاسيكية والنيوكلاسيكية في التجارة الخارجية عدم قابلية عناصر الإنتاج للانتقال بين الدول. ويأتي هذا الافتراض من منظور تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية في السلع المختلفة. غير أن هذه العناصر وفقاً للتحليل الحديث يمكن أن تنتقل بسهولة ويسر من دولة إلى أخرى، ومثال ذلك سهولة انتقال عنصر العمل بين الدول، والانتقال الكثف حالياً لعنصر رأس المال سواء في صورة استثمارات مباشرة، أو في صورة تنفقات مالية للإقراض أو الافتراض، أو للمضاربة على فروق أسعار الصرف وأسعار الفائدة بين الدول. ولعل الاجتهات الحديثة نحو تحرير النظم المالية، وتحرير الخدمات المالية على نطاق واسع خلال السنوات القليلة الماضية قد أسهم بشكل واضح في تحرير انتقال رؤوس الأموال كعنصر من عناصر الإنتاج عبر الدول.

واستناداً إلى التحليل النيوكلاسيكي في التجارة الخارجية، والمستند إلى وفرة عوامل الإنتاج فإننا فلاحظ أن وفرة عنصر رأس المال في دولة ما يقابله انخفاض عائد هذا العنصر في تلك الدولة، وفي القابل فإن ندرة هذا العنصر يقابله ارتفاع عائده في الدولة التي تعانى من هذه الندرة. وعلى ذلك فإن اختلاف عوائد رأس المال بين الدول يسهم في تدفق رؤوس الأموال من الدول ذات الوهرة (حيث ينخفض العائد على رأس المال) إلى الدول ذات الندرة (حيث يرتضع العائد على رأس المال). وشريطة تحقق هذا التدفق هم إمكانية انتقال عنصر رأس المال بين الدول بدون عوائق تحد من حرية التنقل.

ولعلنا نتذكر من دراستنا لنظرية هكشر أولين في التجاره الخارجية أن اختلاف الوفرة أو الندرة النسبية بين الدول يحدد نمت التخصص في الإنتاج والتصدير، حيث تتخصص الدولة صاحبة الوفرة في رأس المال في إنتاج وتصدير السلع كثيفة رأس المال. وتقوم الدولة التي تعانى من ندرة عنصر راس المال باستيراد السلع كثيفة راس المال من الخارج. وافترضت النظرية سالفة الذكر أن عناصر الإنتاج غير قـادرة على الانتقال بين النول. غير أن سهولة انتقال هذه العناصر قد غير من طبيعة التحليل، ونمط التخصص. فالدولة التي تعاني من ندرة في عنصر راس المال يمكنها إنتاج السلع كثيفة راس المال (بخلاف ما انتهت إليه نظرية هكشر -أولين) وتصديرها للخارج من خلال الاستعانة برؤوس الأموال الأجنبية في أي صورة من صور الانتقال الحر لراس المال ويستمر هذا الانتقال طالما استمرت الاختلافات بين عوائد رأس المال بين الدول. وحينما يحدث تعادل بين هذه العوائد تتوقف حركة التدفقات الرأسمالية بين الدول.

وسوف نناقش فيما يلي مفهوم وأهمية الاستثمارات الأجنبية الباشرة كأحد أهم التدفقات الرأسمالية خلال الربع الأخير من القرن المأضى، مع الرّكيز على دور الشركات متعددة الجنسيات في هذا الإطار.

٢/٢ الاستثمارات المباشرة والشركات متعددة الجنسيات

تنطوي الاستثمارات الأجنبية للباشرة على امتلاك إحدى الشركات الوطنية لأصول شركة أجنبية في الخارج مع تمتعها في نفس الوقت بالسيطرة على عمليات الإنتاج والتسويق والإدارة. وعلى هذا الأساس فإن السيطرة على عمليات الإدارة تعد الحدد الأساسي لطبيعة الاستثمارات الإحنبية المباشرة.

وقد ارتبطت التدفقات الرأسمالية التي تتحرك عبر العالم في شكل استثمار أجنبى مباشر بالشركات متعددة الجنسيات. وهذا الارتباط قد افرز مناخا متباينا بالنظر إلى أهمية وفائدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة للدول الضيفة لهذه الاستثمارات.

لقد أثبت الواقع بما لا يدع مجالاً للشك فشل تجارب التنمية التى اعتمدت على الاقتراض الخارجي خلال العقود الثلاثة الماضية في معظم الدول النامية. ومرد هذا الفشل في حقيقة الأمر هو طبيعة هذه القروض من ناحية، وكيفية استخدامها من جانب الدول المتلقية لها من ناحية ذائبة، والأعباء للرتبة عليها من ناحية ذائبة.

ومن هذا النطلق فقد بات من الواضح أهمية البحث عن البديل اللائم لتمويل برامج التنمية وتطوير الهيكل الصناعى في هذه الدول. ولعل ما أحرزته مجموعة الدول التي يطلق عليها الدول حديثة العهد بالتصنيع (IVICS) من تطوير وتنمية اقتصاداتها اعتماداً على الاستثمارات الأجنبية للباشرة يؤكد لنا ضرورة دراسة هذا البديل

بدرجاته الختلفة للاختيار من بينها ما يلابُـم ظروف الـدول الناميـة ومتطابات التنمية الاقتصادية بها.

والاستثمارات الأجنبية المباشرة يشويها الكثير من الحذر والقلق من حانب الدول النامية نظراً لارتباطها الوثيق بالشركات متعددة الجنسية، فضلاً عن تجارب السيطرة السياسية التي صاحبت أنشطة هذه الشركات خلال الفترة الاستعمارية وظلت هذه الشركات في حد ذاتها محل جدل كبير ولفترة طويلة. ومرد هذا الجدل في حقيقة الأمر هو ما لهذه الشركات من قوة سياسية واقتصادية كبيرة، الأمر الذي جعل الدول النامية في مختلف أنحاء العالم تتعامل مع هذه الشركات من منطلق الشك والريبة والحدر. إذ كان على الدول النامية المضيفة أن تتعلم كيف تتعامل مع هذه الشركات من منطلق الشك تتعامل مع هذه الشركات التعلم كيف الدول النامية التى يمكن أن تتركها هذه وتتجنب إلى اقصى حد ممكن الأدار السلبية التي يمكن أن تتركها هذه الشركات على البنية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لهذه البلدان.

وفى مقابل التجارب الناجحة التى تحققت فى بعض دول الحافة الأسيوية من جراء التعامل مع هذه الشركات، فإن ايضاً تجارب فاشلة ومريرة شهدتها البلدان نتيجة استضافتها لهذه الشركات، وبصفة خاصة بعض بلدان أمريكا اللاتينية ، وعدد كبير من البلدان الأفريقية.

ونتيجة لـذلك انقسمت الآراء إلى آراء مؤيدة لفتح الباب أمام هذه الشركات بدون قيود للاستفادة من التكنولوجيا الحديثة، والخبرة والعرفة الفنية، وأساليب الإدارة الحديثة وغيرها، وآراء رافضة لفكرة التعامل مع هذه

الشركات ، مع الاعتماد على النات في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وإن كانت هناك ضرورة لرؤوس الأموال الأجنبية والتكنولوجيا، شيمكن الحصول عليها في لنني حدممكن من خلال الاقتراض الخارجي.

ومن بين هذين الرايين ظهر تفكير جديد بحاول التوفيق بين الآراء المؤيدق بين الآراء المؤيدة المدخول هي مشروعات مشتركة مع هذه الشركات بهدف تجنب الآثار السلبية والاستفادة من الإيجابيات الصاحبة لها، مع فهم سليم لطبيمة هذه الشركات والتعامل معها من منطلق المساحه للتادلة.

١/٢/٢ تطور أوضاع الاستثمارات الدولية عبر القرن الماضي:

تشير الإحصائيات الخاصة بتدفقات الاستثمارات الأجنبية الباشرة بين دول العالم المختلفة خلال القرن الماضى إلى حدوث تغيرات عديدة في التجاهات واحجام هذه الاتجاهات وتلك الأحجام بدورها على طبيعة العلاقات الاقتصادية والسياسية بين دول العالم المختلفة. والجدير بالذكر أن الشركات دولية النشاط هي المحرك الرئيسي لهذه التدفقات من خلال الاستراتيجيات الشاملة التي تتبعها هذه الشركات للتمويل والاستثمار والإنتاج والتسويق على للستوى العللي.

والواقع أن الشكل الملائم للاستثمارات الباشرة إنما يعتمد إلى حد كبير على طبيعة العلاقة بين هنده الشركات والندول الضيفة للاستثمارات، وذلك مع حيث الأهداف للنشودة والقوة التساومية لكل طرف من أطراف العلاقة سالفة الذكر.

قخلال الفترة السابقة للحرب العالمية الثانية كان الشكل الرئيسي للاستثمارات الدولية هو لللكية الكاملة الأصول والشروعات الختلفة الاستثمارات الدولية هو الالكية الكاملة الأصول والشروعات الختلفة الدولية هو الامتلاك الكامل نظراً لما يحققه هذا الشكل من مكاسب متعلدة لهذه الشركات. وقد ساند نمو وتطور هذا الاتجاه ابان القرن التاسع عشر نمو الظاهرة الاستعمارية. بحيث اصبحت الأموال التي تتحرك للاستثمار في الستعمرات في مأمن من للصادرة أو التأميم، فضلاً عن التجاهها بصفة اساسية إلى تلك القطاعات التي تخدم بسعة مباشرة حاجات الدولة الأم (أو الدولة للستعمرة). وبالإضافة إلى ذلك فإن سيادة نظام نقذى مستقر، وهو القائم على اساس قاعدة الذهب في تلك الفترة وهر مناخا أقتصادياً ملائماً أنهم هذه الاستثمارات.

ومن الملاحظ أن معظم التدفقات المالية في فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى وفترة ما بين الحربين قد جاءت من كل من انجلترا وفرنسا والمانيا، وتركزت في عدد من الدول النامية التي كانت تقع تحت سيطرة هذه الدول. كما تركزت هذه الاستثمارات في قطاعات البنية الأساسية التي تخدم قطاع استخراج وتصدير الواد الأولية وانشطة التعدين. ولم يكن غريبا أن تأتي معظم الاستثمارات في ذلك الوقت من بريطانيا بحكم كونها الاقتصاد الرائد في تلك الفقرة، إذ تشير الأرقام إلى أن حجم الاستثمارات الخارجية للمملكة التحديد قد بلغت حوالي 23% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية للباشرة في كل دول العالم. كما بلغت الاستثمارات الخارجية للماشرة في كل دول العالم.

ومنذ بداية النصف الثانى من القرن الحالى تغير النمط التقليدى للاستثمارات الأجنبية، وتقلصت نظم الامتيازات التى كانت تتمتع بموجبها الشركات الدولية بحق استغلال أحد الموارد فى البلدان النامية، وكان هذا الحق يغطى لللكية الكاملة والحرية فى الإنتاج والتجارة وتحديد الأسعار، وذلك مقابل مبالغ متواضعة كان يتم دفعها لحكومات الدول للضيفة.

وتعرضت معظم الاستثمارات الأجنبية في مختلف القطاعات إلى التأميم على نطاق واسع منذ بداية النصف الثاني من القرن الحالى. وتشير بعض الإحصائيات إلى أن عقد الستينيات قد شهد حوالي 600 حالة تأميم للمشروعات الأجنبية في مختلف القطاعات على مستوى العالم الثالث، كما شهد عقد السبعينيات 470 حالة تأميم ممائلة.

وكانت النتيجة النطقية لظاهرة التأميمات والمسادرات التي انتشرت بين دول العالم الثالث للمشروعات الأجنبية في هرة ما بعد الحرب العالم الثالث للمشروعات الأجنبية في هرة ما بعد الحرب العالمية الثانية أن تقلصت تدهقات الاستثمار الأجنبي الباشر الى الدول النامية، حيث أثرت هذه المتغيرات على قرارات الشركات الدولية الخاصة بوجهة الاستثمارات الخارجية. وهي هذا الصدد فإن النسبة الكيرى من الاستثمارات الدولية توجهت أساساً إلى الأسواق المعلية للدول الرأسمالية المتقدمة. ويوضح الجدول رقم (١٠٠) أن نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول الرأسمالية للتقدمة في عام ١٩٧٠ قد بلغت حوالي ١٨٨٪ من إجمالي الاستثمارات، في حين بلغت نسبة هذه التدفقات إلى الدول النامية حوالي ١٨٨٪ فقط. ويجر هذا الأمر قدارات الشركات الدولية بتوجيه

استثماراتها إلى الدول المتقدمة لما تشهده أسواق هذه الدول من استقرار سياسى واقتصادى ينعكس بطبيعة الحال على ربحية هذه الشركات. جنول رقم (١-١)

تدفقات الاستثمار الأجنبي الباشر في العالم

4004	7011	4***	1440	144.	144	194-	مجموعات الدول
£7.,٣	2,849	1 0, Y	1.7.0	144,1	17,73	٧,٩	الدول الصناعية المتقدمة بالمليار \$
%Y = , Y	%Y1,0	%٧٩,١	%11,0	%1A,0	%^.9	%^1,7	أمريكا - أوربا - اليابان - أخرى
1,77,1	3,8 + 7	74.,7	117,7	7,80	1,1	1,6	النول النامية بالثيار دولار
%75.9	%70,5	%١٨,٥	%TT, £	%79,5	%14,1	%۱۸,۸	المدول القامية %
%1,7	%r,r	%٠,٦	%1,5	%r-	% - , ±	%r.A	افريفيا %
%A,7	%1.,1	%1,A	%9.A	% <u>,</u> ,	%11,9	%A,£	أمريكا الملاتينية والكاريبي %
%1£,7	%17	%1·,A	%44,4	%17,0	%1,1	%0,1	آسيا والحيط الهادي %
		%.,۲٧		%1,1	%,,7	%1,0	غرب آسیا %
YA,V	Ye	3,0%	118,5	7.8		4,0,	وسط وشرق أوربا بالليار بولار
%ŧ,£	%r	%٢	%£,٣	%1,Y		••	وسط وشرق اوربا %
7,107	AY.W.A.	144×, k		Year	ov, y	A,V	الإجمالي بالليار دولار أمريكي

والجدير بالذكر أيضاً أن الشطر الأكبر من الاستنمارات التي تدهقت إلى الهلدان النامية قد ذهب أساساً إلى دول جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية. ويوضح الجدول سالف الذكر أن نصيب دول جنوب شرق آسيا قد بلغ ٢٥، عام ١٩٧٠ شم ارتفع إلى ٢٣، خلال التسعينيات، وعاود الانخفاض عام ٢٠٠٠ ليصل إلى نحو ٨،٠٠ من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم غير أنه من الملاحظ أن نصيب هذه المجموعة من الدول قد تزايد عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠١ ليصل إلى حوالي ١٣ و ١٤٠٢ في هذين العامين على التوالي، وذلك رغم اتجاه التدفقات الدولية من الاستثمارات إلى التناقص خلال هذين العامين. ويرجع ذلك إلى دخول الاستثمارات إلى التناقص خلال هذين العامين. ويرجع ذلك إلى دخول

الصين كأكبر منافس لجنب الاستثمارات الأجنبية الباشرة على مستوى العالم. ونفس الأمر بالنسبة لنول امريكا اللاتينية والكاريبي حيث بلغت تنفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى هذه النول نحو \$,4 * عام ١٩٩٠، واتجهت بعد ذلك إلى الانخفاض لتصل إلى ٢,٠ * عام ٢٠٠٠. وعاودت هذه النسب ارتفاعها في العامين الأخيرين لتصل إلى ٢٠٠٠ عام ٢٠٠١ ويلاحظ أن هاتين المجموعتين تستأثران بنصيب الأسد من إجمالي الاستثمارات النولية التي توجهت إلى الدول الاريقية، وبصفة خاصة دول الفريقية، وبصفة خاصة دول شمال إفريقيا والبحر المتوسط.

وخلال الفترة (۱۹۷۰-۱۹۷۰م) لم يحدث تحسن بدكر على نصيب البلدان النامية من إجمالى التدفقات الاستثمارية رغم ما ذكر عن تحسين الناما الاستثمارية رغم ما ذكر عن تحسين الناخ الاستثمارى في عدد من هذه البلدان، ورغم زيادة الحجم للطلق لتدفقات الاستثمار الأجنبي للباشر للدول النامية من ۱۹۸۸ مليار دولار عام ۱۹۷۰ إلى ۹۹ مليار دولار عام ۱۹۷۰م، إلا أن الأهمية النسبية لهذه التدفقات قد بقيت عند نفس مستواها خلال الفترة وشهد عقد التسعينيات بعض التحسن في مسار التدفقات إلى الدول النامية، حيث ارتفع نصيبها من اجمالي الاستثمارات إلى نحو ۲۰۰۲ عام ۱۹۷۰، وحوالي ۲۵ هام ۱۹۰۰، وحوالي ۲۵ هام ۱۹۰۰،

والدلالة التى تعكسها هذه النتيجة هى استمرار للخاوف لدى الشركات الدولية من زيادة حجم تدهناتها إلى البلدان النامية بسبب ارتفاع درجة للخاطر الناجمة عن احتمالات عودة ظاهرة التأمينات، وعدم استقرار الأطر والأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في عدد كبير من هذه البلدان.

والحقيقة ان الشركات الدولية تنظر دائماً إلى قراراتها الاستثمارية وتحدد الاتجاهات الأساسية لاستثماراتها من منظور الاطار السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي يحدد طبيعة العلاقة بين العائد التوقع من هذه الاستثمارات، والخاطر الناجمة عن توجيه الاستثمارات إلى دولة أو منطقة معينة.

ومن هذا النطاق فقد بات من الواضح أن حجم التدفقات الاستثمارية التى توجه إلى البلدان النامية لن يزيد عما هو عليه الآن من حيث الأهمية النسبية من مجمل الاستثمارات الخارجية الماشرة لدول العالم، وذلك على الأقل خلال الفترة الباقية من هذا القرن. ومرد ذلك في الواقع هو استمرار الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية على ما هي عليه، ومن ثم فإنه ينبغي البحث عن البديل الملائم للحصول على العارف الفنية Mow How وتكنولوجيا الانتاج التى توهرها هذه الشركات من خلال المشروعات المشركة في الموال النامية إلى الني يمكن ان تقلل المخاطر التى يمكن ان تقلل المخاطر التى تواجه هذه الشركات في الدول النامية إلى ادنى حد ممكن.

٢/٢/٢ أهمية الشركات الدولية في الاقتصاد العالمي:

ارتبطت ظاهرة الاستثمارات الدولية بالشركات متعددة الجنسيات، ومن شم فإن تحليل هذه الاستثمارات يتطلب استعراض واقع هذه الشركات ومركزها في الاقتصاد العالى، وذلك من منظور تأثيرها على التجارة العالمة، ونقل التكنولوجيا بين مختلف بلدان العالم المتقدم والنامى، عن طريق فروعها للنتشرة على النطاق العالى.

١/٢/٢/٢ حجم الشركات اللولية وفروعها:

فى عام ١٩٧٠م كانت هذه الشركات تنير ما يزيد عن ٢٨ الف فرع فى مختلف أنحاء العالم، وبلغ حجم الاستثمارات الأحنبية التى قامت بها هذه الشركات حوالى ٣٠٠ بليون دولار أمريكى. كما بلغ حجم الانتاج السنوى لها ٧٥٠ بليون دولار فى نفس السنة.

هذا ويلاحظ أن الشركات الدولية سالفة الذكر قد اسست وادارت شبكة واسعة من الفروع التي تتعامل في جميع الأنشطة والمجالات الانتاجية، والتسويقية والتمويلية. وقد سهلت هذه الأنشطة إلى حد كبير عميلات نقل التكنولوجيا، إلى جانب اسهامها في زيادة حركة التبادل التجارى على المستوى العالى.

وقد أشار تقرير الأمم المتحدة عن الاستثمار الدولى إلى أن عدد الشركات الدولي إلى أن عدد الشركات الدولية قد بلغ حوالى ٢٥ الف شركة عام ١٩٩٠م، ارتفع إلى ٦٣ الف شركة عام ٢٠٠٠. وتمارس هذه الشركات أنشطتها عبر شبكة واسعة من الفروع بلغت ما يقرب من ١٥٠ ألف فرع في مختلف أنحاء العالم عام ١٩٩٠ ارتفعت إلى ٨٠٠ ألف فرع عام ٢٠٠٠.

وعلى صعيد حجم الشركات الدولية وأكثر هذه الشركات نشاطا في العالم، فإن التقارير الدولية تشير إلى مايلي:

خصائص اكبر مائة شركة متعددة الجنسيات في العالم :

- ♦ في إطار الاتجاهات المتنامية نحو العولة فأن الشركات الدولية قد لعبت دورا بارزا في تدعيم هذه الاتجاهات خاصة في مجال الاتصالات وتكنولوجيا الفضائيات والأقمار الصناعية عبر العالم.
- احتلت هذه الشركات نصيبا متزايدا من الإنتاج والتجارة العالمية ،
 ويصل حجم التجارة العالمية التي تنفذ في شكل تجارة بين الشركات
 المثلث من إجمالي حجم التجارة العالمية .
- ▶ يعكس التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عبر شبكة الشركات الدولية بعض العوامل الهامة والمتعلقة بجاذبية مواقع معينة دون غيرها لهذه الاستثمارات. وتتلخص هذه الدول في وفرة الموارد الطبيعية، وكبر حجم السوق المحلى في الدول المضيفة، ناهيك عن عوامل الاستقرار الاقتصادي والسياسي لهذه الدول.
- ◄ توضح البيانات النشورة في دراسة الانكتاد عن اكبر مانة شركة متعددة الجنسيات TNCS في العالم ، أن شركة جنرال الكتريك General Electric قد حافظت على ترتيبها ضمن المائة شركة وهو الترتيب الاول . في حين جاءت شركة شركة جنرال موتورز General Mobil في المركز الرابع بعد شركة اكسون موبيل Exxon Mobil التي جاءت في المركز الثاني، وشركة روبال دوبتش شل Royal Dutch Shell في المركز الثالث .
- ♦ وفي إطار الشركات التي دخلت حيز اكبر مائية شركة فيان هناك
 ۱۱ شركة جديدة Newcomers دخلت إلى نبادى اكبر مائية

شركة متعددة الجنسيات في العالم مكان ١٣ شركة اخرى رحلت عن عالم اكير مائة شركة Departures.

- ▶ بلغ إجمالى الأصول الأجنبية التى تمتلكها وتديرها اكبر مائة شركة متعددة الجنسيات نحو ٢٠١ تريليون دولار امريكى في نهاية عام ١٩٩٩ ويزيد حجم للبيعات التى حققتها هذه الشركات عبر العالم عن ٢٠١ تريليون في نفس العام. أما عدد العاملين الأجانب في هذه الشركات فقد تجاوز ٦ مليون عامل من إجمالي عدد العاملين الذي بلغ ١٣٠٣ مليون عامل في هذه الشركات.
- ◄ يتركز ٩١ شركة من اكبر مانة شركة في العالم في ثلاث مناطق
 هي، الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوربي، واليابان.
 - ◄ يتركز النشاط الصناعي لهذه الشركات في أربعة مجالات أساسية وهي:
 - ▶ التجهيزات والعنات الالكترونية والكهربية
 - ♦ صناعة السيارات
 - ◄ استكشاف وتوزيع البنرول ومنتجاته
 - ♦ المواد الغذائية والشروبات

خصائص اكبر خمسين شركة تابعة للدول النامية:

توضح بيانات الانكتاد مايلي.

♦ احتلت شركة هوتشيزون وامبو الحدودة Whampoa وهي شركة تابعة لهونج كونج الركز الاول من بين اكبر خمسين شركة تابعة للدول النامية ، ويليها في الترتيب شركة ...

برول فنزويلا Petroleos de Venezuela حيث جاءت في للركز الثاني، ويتبعها شركة سيمكس من للكسيك Cemex SA

- ▶ بلغت الأصول الأجنبية التى تمتلكها وتديرها هذه الشركات فى العالم حوالى ١٢٩ بليون دولار أمريكى من إجمالى اصول قدره ١٣٥ بليون دولار. أما حجم مبيعاتها الأجنبية عبر العالم فقد بلغت ١٢٢ بليون دولار من إجمالى حجم مبيعات قدر بنحو ١٣٧ بليون دولار أمريكى عام ١٩٩٩. وتقوم هذه الشركات بتوظيف عمالة أجنبية قدرها ٢٨٢،١ لف عامل أحنبى من إحمالى عمالة قدرها ١٧٩٥،١ مليون عامل.
- ◄ يلاحظ أن صناعة المعنات والتجهيزات الإلكترونية والكهربية قد اجتلت المركز الأول بنحو ٦ شبركات، ويليها صناعات الأغنية والشبروبات، واستكشاف وتوزيم البترول بنحو خمس شركات إكل صناعة.

٢/٢/٢/ دواقع ومحددات الاستثمار الأجنبي للباشر:

تختلف دواهع ومحددات الاستثمار الأجنبى الباشر من وجهة نظر الشركات الدولية عن وجهة نظر الدول الضيفة. وينبغى الوصول إلى نقطة لقاء للتقريب بين وجهات النظر السابقة، وفيما يلى تحليل لدوافع ومحددات الاستثمار الأجنبى وفقاً لوجهات النظر السابقة:

(أ) دوافع ومحددات الاستثمار الأجنبي من وجهة نظر الشركات الدولية:

اتضح من تحليل مستوى التدفقات الاستثمارية إلى الدول النامية مدى تأثير أحداث الصادرة والتأميم التى تبنتها غالبية الدول النامية بعد الحرب العالمة الثانية على هذه التدفقات من حيث حجمها واتحاهها. وهذا

إلى جانب ما شهدته هذه البلدان من انقلابات مستمرة وتغيرات متتالية في نظم الحكم بها. وقد أشرت هذه العوامل بطبيعة الحال على قرارات الشركات الدولية الخاصة بتوجيه استثماراتها عبر بلدان الحالم الختلفة. ولهذا فقد بدأ الحديث منذ نهاية الستينيات من هذا القرن عن وسائل تحسين المناخ الاستثمارى وجنب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار المباشر في البلدان النامية.

وفى بداية السبعينيات صدر تقرير اللجنة النولية للتنمية التى تكونت قبل ذلك بعامين لبحث وسائل تحسين الناخ الاستثمارى فى الدول النامية، وكيفية جنب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار الباشر بها.

وقد انطوى هذا التقرير على مجموعة من للبادئ والتوجيهات، لعل الهمها، ضرورة تشجيع القطاع الخاص المحلى على الاستثمار بازالة كافة المعها، ضرورة تشجيع القطاع، واللجوء لأحد البدائل الاستثمارية التي توفر قدراً من الأمان للشركات الدولية ومنفعة متبادلة للدول الضيفة، وهذا البديل هو الشروعات المقركة للتغلب على الاتجاهات والواقف القومية والعدائية التى تحملها حكومات الدول الضيفة تجاه الشركات الدولية، مع توفير نظام دولى متعدد الأطراف لضمان الاستثمارات وتجنب مخاطر للصادرة أو التأميم، أو أية متغيرات سياسية أخرى.

وبالإضافة إلى ذلك فقد طالب التقرير الدول النامية بسرعة تطوير بيئتها التشريعية ونظامها الضريبي؛ وأسواق رأس للأل الملية بها، وتحرير نظمها المالية والنقدية، وتدعيم هياكل البنية الأساسية بها. ولا زالت تتردد هذه البادئ والتوجيهات في عديد من الحافل العلمية، والنظمات الاقتصادية الدولية إلى وقتنا هذا، ورغم ذلك فإن ثمة تحسناً طفيفاً قد طرا على اقتصادات بعض الدول النامية، وتحسن الناخ الاستثمارى بدرجة كبيرة في بلدان اخرى، الأمر الذي جعلها محط انظار بعض الشركات الدولية الراغبة في توجيه استثماراتها إلى الخارج وتتمثل هذه البلدان في دول جنوب شرق آسيا، والصين، وبعض دول أمريكا اللاتينية، في حين بقيت غالبية المبلدان النامية في مناطق اخرى عديدة خاصة في الدرية المراشرة في الي الصحراء دون المستوى الذي يؤهلها لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الي صورة من الصور.

وقى هذا الصدد فقد أشارت إحدى الدراسات التطبيقية إلى أن أهم محددات جذب الاستثمارات الأجنبية الماشرة هو "الاستقرار السياسى" بما يحمله هذا للصطلح من معان عديدة، ويأتى مستوى الربحية التوقع والحوافز الضريبية من وجهة نظر الشركات الدولية في مرتبة متأخرة بعد عوامل الاستقرار السياسي وموقف الحكومات تجاه الاستثمارات الأجنبية.

وهنــاك عديــد مــن النظريــات التــى تفســر حركــة الاســتثمارات الأجنبية الباشرة بين دول العالم الختلفة. ومن بين هذه النظريات ما يلى:

أولا: نظرية عدم كمال الأسواق:

وفى ظل سيادة للنافسة الاحتكارية (او فرضية عدم كمال الأسواق فى الدول النامية) فإن الشركات الدوليـة تجد أن النباخ الاقتصادى ملانـم لتوجيه استثماراتها إلى هذه البلدان، حيث تنعدم قدرة الشركات الحلية على منافسة الشركات الحلية على منافسة الشركات الدولية فيما تملكه الأخيرة من موارد مالية، ومعارف فنية وتكنولوجيا عالية إلى جانب الهارات الإدارية والتنظيمية، وتولد المزايا التى تملكها الشركات المولية مقارنة بالشركات المحلية في إحدى البلدان، وحماية طبيعية لأنشطة هذه الشركة، وقدرة على غزو الاسواق المحلية وتسويق منتجاتها في ضوء هذه المزايا الاحتكارية.

وفى هذا الصدد فإن الشكل للفضل لدى الشركات الدولية لتوجيه استثماراتها للباشرة هو اللكية الكاملة للأصول الإنتاجية فى البلدان الضيفة، غير أن امتلاك الدولة للضيفة لحانب من الوارد الطبيعية والأيدى العاملة الرخيصة قد يجعل من الشروعات الشتركة محوراً المتناقص مع هذه الشركات، والاتفاق على الشكل الذي يحقق الصالح للتبادلة لكلا الطرفين.

ثانيا : نظرية دورة حياة للنتج :

وتفسر هذه النظرية دواهم الشركات الدولية الكبيرة في توجيه استثماراتها إلى إحدى الدول. وتختلط هذه النظرية في مرحلتها الأولى مع نظرية عدم كمال الأسواق. إذ تعتمد الشركة على الميزة الاحتكارية التي تمتلكها في توجيه استثماراتها، وتحاول الاستفادة من هذه الميزة لأكبر فترة ممكنة حتى تتمكن من استرداد نفقات البحوث والتطوير (R&D)

وتبدأ دورة حياة النتج عندما تستطيع إحدى الشركات الدولية تقديم منتج جديد من خلال استغلال تفوقها التكنولوجي على غيرها من الشركات النافسة. وتحاول الشركات من خلال امتلاكها لهذا اللبيق التكنولوجي أن تحقق أقصى أرباح ممكنة ولهنا، فهى تبنا في الرحلة الأولى بإنتاج النتج الجديد وطرحه بالأسواق المحلية أولاً، ولكن نظراً لضغوط وعدم كفاية السوق المحلي فإنها تبدأ بتصديره إلى الأسواق الشابهة في هيكل الطلب. وعندما يتم تشبع هذه الأسواق، ويقترب النتج من مرحلته الثانية، وتستقر الطريقة الفنية لانتاجه، فإن الشركة المخترعة تبنا في البحث عن وسائل تخفيض تكاليف الإنتاج خوفاً من النافسة المحتملة من الشركات الأخرى، ولنا فإنها تقوم بإنتاج هذا النتج في أسواق النول النامية من خلال توجيه استثماراتها الباشرة إلى هذه الدول، بهنف تخطى عقبات الحماية من ناحية، وتخفيض نفقات الإنتاج من ناحية ثانية، والحافظة على مركز الريادة في الاسواق العلية من ناحية ثائية.

وهى المرحلة الثانية سالفة النكر، فإن الشركات الدولية تفضل القيام بالاستثمار المباشر من خلال الامتلاك الكامل للأصول الإنتاجية بالبلدان الضيفة، غير أن الضغوط القانونية، والأوضاع السياسية قد تحتم الاعتماد على الشكل الثاني من الاستثمار الأجنبي الباشر، وهو الدخول في مشركاء محليين في الدول الضيفة.

ولا شك أن هاتين النظريتين تتضمنان كافة العوامل والمحددات التى تسدفع الشركات الدولية إلى الاستثمار في المدول للضيفة بنقل العمليات الإنتاجيسة إلى أسواق تلك السول، غير أن العوامل والمحددات السياسية والاقتصادية التى تتميز بها البلدان المضيفة تضع قبوداً على

اتجاه هذه الاستثمارات إلى أسواقها من عدمه. وهو ما يشير إلى أن الأصل في توجيه الاستثمارات إلى دولة ما هو درجة الخاطر السياسية والاقتصادية في هذه الدولة، ويلى ذلك الحددات الأخرى والخاصة بالأرباح المتوقعة، والعمالة والحوافز الضريبية المتوافرة ومدى وقرة للواد الخام الرخيصة والعمالة منخفضة التكاليف إلى غير ذلك من الحددات. ويعد ذلك دليلاً على أن إفراط بعض الحول النامية هي منح الحوافز والإعفاءات والتسهيلات للشركات الدولية قد لا يأتي بنتائج إيجابية من حيث ورود هذه الاستثمارات إليها. بل أن الأهم من ذلك هو تحسين البنية الأساسية والأطر الساسية والاحتماعية الكائنة بهذه البلدان.

(ب) دوافع ومحددات الاستثمار الأجنبي من وجهة نظر الدول النامية:

تتحدد هذه الدواقع بتحليل متطلبات الدول النامية وما تحتاجه من استقدام هذه الاستثمارات في أي صورة من الصور. ولكي يمكن النعرف على هذه المتطلبات أو الاحتياجات فينبغي الرجوع إلى خصائص ومعوقات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بهذه البلدان. وقد استغرقت معظم المناقشات والمؤلفات والبحوث العلمية في هذا الأمر العقود الثلاثة للاضية، ومن مجمل هذه الكتابات فإنه يمكن تحديد الاحتياجات التالية لعظم البلدان النامية:

- (۱) موارد راسمالیه
- (٢)معارف فنية وتكنولوجية.
- (٣)مهارات وخبرات إدارية وتنظيمية.

وهد أن حسب منومات الأخبرى اللازمة المنفع عجلة التنمية الاقتصادية بهذه البلمان، والتى منها على سبيل المثال وفرة الموارد الطبيعية، ووفرة الأيدى العاملة ووجود بيئة تشريعية مناسبة، وإطار سياسي واجتماعي مستقر، ومناخ اقتصادي مواتي، وبنية اساسية ملائمة.

ومن الواضح أن الموارد الراسمالية والعارف الفنية والتكنولوجية، واللهارات الإدارية والتنظيمية تعتبر من فبيل المتغيرات الحاسمة في تطوير الهيكل الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان النامية، وهي معظمها مملوكة في نفس الوقت للشركات الدولية. وعلى هذا فإن البلدان النامية في حاجة إلى الحصول على هذه الموارد، وهي بطبيعتها لا تنفصل عن الشركات الدولية كما لا تنفصل عن بعضها البعض، الأمر الذي يجعل حاجة هذه البلدان للتعامل مع الشركات الدولية من الامور الجوهرية في التنمية الاقتصادية. ونظراً لحاجة الشركات الدولية إلى توسيع اسوافها الخارجية فإن التفاوض بين الطرفين سوف يحقق مصلحة متبادلة لكل منهما.

ونظراً لأن الفروع الملوكة بالكامل للشركات الدولية في الدول النامية لم تعد مقنعة بفواندها للدول النامية، فإنها أصبحت غير مرغوبة كشكل من أشكال الاستثمار الأجنبي اللباشر، وفضلاً عن ذلك فإن هناك عبداً من الدول الضيفة لا تسمح بالاستثمار الدولي إلا في صناعات محددة، كما يشترط بعضها عدم زيادة ما يمتلكه الطرف الأجنبي عن نسبة

معينة. ومن شم فإن الشكل الذى يلاقى قبولاً ويشبع احتياحات المول النامية، ويحقق منفعة متبادلة هو للشروعات الشتركة.

وعلى هذا النحو فإن الدول النامية تضع فى اعتبارها بعض الحددات الأساسية عند الدخول فى مشروعات مشتركة مع الشركات الدولية. وتتلخص هذه الحددات فى مدى،

- تأثير للشروعات الشتركة على الهيكل الصناعي بالدولة للضيفة.
 - تأثير المشروعات الشتركة على مستوى التقدم التكنولوحي.
 - تأثير للشروعات الشتركة على مستوى التوظف.
 - تأثير المشروعات الشتركة على أداء الصادرات.
 - تأثير الشروعات على ميزان للنفوعات.
- تأثير للشروعات للشتركة على تطوير وتنمية للهارات البشرية الوطنية.
 - تأثير الشروعات الشتركة على مستوى الدخل القومي.

وفيما يلى تحليل لماهية المشروعات المشتركة باعتبارها أحد أهم أشكال الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

٣/٢/٢ مفهوم وأهمية المشروعات المشتركة:

الواقع أن هناك مفاهيم عديدة لاهية للشروعات الشترك Ioint فينات الشركات التى وقعت خلال العقد الماضى بين عدد من الشركات الدولية بهدف استكمال جولنب النقص والقصور في كل من هذه الشركات من ناحية، وتوزيع مخاطر تزايد نفقات البحوث والتطوير (R&D) من ناحية ثانية. إذ من للعروف أن تزايد حدة للنافسة بين الشركات الدولية على اختراق الأسواق العالمية، والحصول على انصبة

متزايدة من هذه الأسواق أدى إلى تكثيف نفقات البحوث والتطوير بدرجة كبيرة مما ترتب عليه قصر فترة الاحتكار التكنولوجي التى تتمتع بها أى شركة عند طرحها لنتج جديد بالأسواق، وقد تفقد الشركة الميزة الكتسبة من المنتجات الجديدة قبل أن تتمكن من استرداد نفقات البحوث والتطوير التى أنفقتها على هذه المنتجات.

ولهذا فقد بدأت معظم الشركات الدولية النافسة في الدخول في مشروعات مشتركة مع بعضها لتوزيع نفقات البحوث والتطوير من ناحية، ارتباد الأسواق العالية بسهولة من ناحية ثانية. وهذا الشكل الأول من أشكال التعاون بين للتنافسين هو في الحقيقة تعاون حتمته الضرورة وللصلحة المشتركة، وهذه الضرورة هي محاولة البقاء على قيد الحياة في بيئة دولية شديدة التغير.

والشكل الثاني من أشكال التعاون بين الشركات الدولية في مجال المشروعات الشركة، هو ذلك التعاون الذي بدا منذ عدة سنوات بين بعض الشركات الدولية التابعة للدول الرأسمالية التقدمة (الولايات المتحدة - أوربا الغربية - اليابان) وبعض الشركات الدولية التابعة للدول النامية وبصفة خاصة الدول حديثة العهد بالتصنيع (NICs) (دول جنوب وشرق آسيا) إذ أن معظم الشركات الدولية التابعة للدول المتقدمة واجهت منافسات حادة في بعض الصناعات (الصلب - النسيج - الإلكترونيات - البروكيماويات) من الشركات التابعة للدول حديثة العهد بالتصنيع. ويرجع ذلك إلى أن الشركات الأخيرة لديها مزايا نسبية متمثلة في انخفاض تكلفة العمالة، والتكاليف الإدارية، وانخفاض تكلفة مدخلات

الإنتاج الأخرى، فضلاً عن حيازتها لتكنولوجيا ملائمة ودراية كافية للعمل بصورة حيدة في بيئات أخرى مشابهة، وهي الدول النامية الأخرى.

غير أن هذه الشركات ينقصها عادة رأس المال اللازم لمزاولة نشاطها خارج دولها الأم، كما قد تتعرض لقيود الصرف الأجنبي في الدول التابعة لها، كما ينقصها كذلك أحدث التكنولوجيات التي يتم التوصل اليها في الشركات التابعة للدول المتقدمة، وبعض الهارات والخيرات الفنية.

وعلى ذلك فيإن مجالات مشتركة للتعاون بين هيده الشركات للحصول على منافع متبادلة وتلافى اوجه القصور بين كل منها.

والشكل الثالث من أشكال للشروعات الشركة، فإنه عبارة عن اتفاق
بين حكومات الدول النامية (بللجن أو أكثر) بشأن انشاء واحد أو أكثر
من الشروعات الصناعية أو الزراعية أو غيرها باعتبارها وسيلة لتحقيق
درجة ملائمة من التكامل الاقتصادى فيما بينها. وترجع لهمية هذه النوعية من
لشروعات إلى كونها وسيلة هامة لتجميع واستغلال موارد البلدان الأطراف، وزيادة
القدرة الانتاجية لها، وتحقيق مصالح متبائلة لهذه الأطراف.

اما الشكل الرابع للمشروعات للشرّكة، فإنه يتمثل في انشاء أحد الشروعات في مجال استغلال الوارد الطبيعية، أو الصناعات التحويلية أو في المجالات الزراعية المختلفة، ونلك باشتراك أكثر من طرف أحدهم أجنبي والأخرى اطراف وطنية، سواء كانت تابعة للقطاع الخاص أو القطاع الحكومي. والطرف الأجنبي في هذه العلاقة ما هو الا وحدة من الشركات الدلية التي تمتلك بعض الزايا غير التوافرة للطرف المحلى مثل الخيرة

والمعرشة الفنيسة Know-How، والهارات الإداريسة والتنظيميسة، والآلات والمعنات الإنتاجية الحديثة.

وقد اشارت بعض الدراسات إلى أن اسباب قيام المسروعات المستركة سواء كانت في الدول النامية أو المتقدمة تتلخص فيما يلي:

- (١) وجود تشريعات حكومية تضع حدوناً معينة على ملكية الشركات الأجنبية.
 - (٣) احتياج أحد الأطراف لهارات وخبرات الطرف الآخر.
 - (٣) حاجة أحد الشركاء لساهمات مالية أو أصول مختلفة من الطرف الآخر.

وقد اشارت الدراسات سالفة الذكر إلى أن ٥٧ ٪ من الشروعات المشتركة في بعض الدول النامية قد تكونت تحت ضغط وجود تشريعات حكومية تضع حدود معينة على ملكية الشركات الأجنبية بها، اما بالنسبة للدول المتقدمة فإن هناك حوالى ٧٪ فقط من الشروعات الشتركة التى تكونت لهذا السبب.

وهيما يتعلق بالسبب الثانى وهو احتياج أحد الأطراف لخبرات ومهارات الطرف الآخر، قإن نسبة الشروعات الشتركة التى اسست فى النول النامية لهذا السبب هى ٣٦٪ وبلغت هذه النسبة فى الدول التقدمة حوالى ٢٤٪.

اما بالنسبة للسبب الثالث وهو حاجة احد الأطراف لساهمات مالية أو أصول مختلفة، فإن نسبة الشروعات التى أقيمت لهذا السبب فى الدول النامية قد بلغت ٥* فقط، فى حين أن هذه النسبة قد بلغت حوالى ١٩٪ فى البلدان التقدمة. والدلالة التي يمكن التوصل اليها من التحليل السابق هو وجود المكانية كبيرة لقيام الشروعات الشتركة في الدول النامية بتعديل هيكل الشروعات الحكومية التي تحدد نسبة معينة للكية الشركات الأجنبية في الشروعات الشتركة التي تقام في هذه الدول، إلى جانب تهيئة البيئة الاقتصادية والحياسية للأثمة لاستقدام هذه النوعية من الاستثمارات.

ولا شك أن هناك عديد من التغيرات الدولية التى تدهع الشركات الاجنبية على التفاوض مع حكومات الدول النامية للدخول معها هى مشروعات مشتركة، ومن هذه للتغيرات تزايد حدة المنافسة والواجهة بين الشركات الدولية على ارتياد الأسواق العالمية بما فيها أسواق الدول النامية، وإزدياد ظاهرة الحمائية الجديدة على للستوى العالى (القيود غير التعريفية)، ومحاولة هذه الشركات تجنب للخاطر السياسية إلى أدنى حد ممكن، بالاضافة إلى ضيق نطاق الأسواق الحلية لهذه الشركات عن استعاب منتجاتها.

وعلى أيدة حال هإن الركود العالى هي الدول المتقدمية خلال السبعينيات، وبطء النمو خلال الثمانينيات، وبروز أطراف جديدة هي ساحة المنافسة العالمية، وأزمة للديونية الخارجية هي بداية الثمانينيات، ومشاكل موازين مدفوعات الدول النامية، وظهور أنماط جديدة من الحماية كل ذلك دفع جميع الأطراف إلى البحث عن الوسائل لتحقيق مصالحه، ونتج عن ذلك أشكالاً بديلة للاستثمار الأجنبي للباشر، وهي ما يطلق عليها "الترتيبات غير الراسمالية".

وتتمثل الترتيبات سالفة الذكر في اتفاقات الترخيص، وعقود تسليم للفتاح، وعقود الادارة، ومنح حقوق الامتياز، والتعاقد الدولي من الباطن. وفي معظم الحالات اقترنت هذه الترتيبات ببعض الشاركات الراسمالية في شكل مشاريع مشتركة. وغالباً ما تتكون حصة الشريك الاجنبي من اسهم بقيمة الخبرة وللعرفة الفنية التكنولوجية، وهذه الأخبرة يتم تقديرها كحصة في رأس مال الشروع الشترك في اتفاق منفصل عن الاخافات الأخرى.

وقد وجنت الشركات الدولية أن الترتيبات غير الرأسمالية تعتبر وسيلة فعالة للتخلفل في أسواق جديدة، والحصول على حصة متزايدة من هذه الأسواق. ولا شك أن العمل داخل هذه الأسواق أو بالقرب منها يمكنها من متابعة التطورات التي تجرى بها فضلاً عن ترسيخ أقدامها ومواجهة للنافسة التي تأتي من الخارج.

وتوضح الخبرة الكتسبة خلال العقدين الماضيين إلى أن مجال الصناعات التحويلية (وبصفة خاصة البتروكيماويات، والالكترونيات، والالكترونيات ملموسة في بعض الدول النامية نتيجة الترتيبات غير الراسمالية سالفة الذكر، بما فيها للشروعات للشتركة.

ففى مجال البروكيماويات لعبت اتفاقات الترخيص بالتكنولوجيا، وتعاقدات تسليم المفتاح والمشروعات المشتركة دوراً بالغ الأهمية فى زيادة الطاقات الانتاجية فى كل من دول أمريكا اللاتينية (الأرجنتين والمرازيل) ودول جنوب مسرق آسيا (كوريا، وتايوان، وهونج كونج، وتايلانيد، واندونيسيا، وسنغافورة، وماليزيا، والمليبين، والصين) وبعض دول غرب آسيا وإن كان بدرجة أقل مثل (للملكة العربية السعودية، والامارات العربية للتحدة، والكويت، والبحرين).

كما أن بلنان غرب آسيا سالفة الذكر أصبحت متلقية لهذه الاستثمارات من بلنان نامية أخرى، وعلى وجه الخصوص، فإن كوريا وتايوان أصبحتا من أهم النول للوردة لتكنولوجيا تصنيع النتجات البتوكيماوية إلى الدول النامية الأخرى.

٣/٢ الاستثمارات الأجنبية في مصر:

تحديث الحالم الأساسية لسياسات الاستثمار العربي والأجنبي في مصر بصدور قانون الاستثمار رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٤ ، والذي تعدل بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ ، والذي تعدل بالقانون الوحد للاستثمار رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ على حل محل قوانين الاستثمار السابقة . وعلى الرغم من مرور ما يربو على خمس وعشرين سنة على صدور القانون الاول ، وعلى الرغم من المزايا والاعفاءات التي تقررت بموجب هذه القوانين للمستثمر الاجنبي فان للؤشرات تشير الى ان حجم التنفقات المرتبة على هذه القوانين لا يتناسب مع حجم المزايا والاعفاءات القررة من ناحية، وطول الفترة الرمنية التي مرت على صدور القوانين من ناحية أخرى .

وقد صدر القانون رقم ۸ لسنة ۱۹۹۷ بشان ضمان وحوافز الاستثمار ولائحته التنفيذية لحاولة تجنب مشكلات القوانين السابقة، واضافة مجالات ومزايا وضمانات للاستثمارات الاجنبية بهدف تطوير وتحسين بيئة الاستثمار، خاصة في ظل تنافس العالم بجميع مناطقه على جذب هذه الاستثمارات. وبنظرة خاطفة على جدول رقم (۲-۲) الذي يوضح تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي الباشر إلى مصر ونسبته إلى إجمالي التدفقات الاستثمارية عبر العالم منذ بداية السبعينيات حتى نهاية عام ٢٠٠٢ يتضح أن نصيب مصر من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي الباشر عبر العالم ما نسبته ٢٠٠١ عام ١٩٧٥، ارتفع إلى نحو ٢٠٠٠٪ عام ١٩٧٥، وبلغ واحد في للائة عام ١٩٧٥، ونحو ٢٠٠٤٪ عام ١٩٨٥.

جدول رقم (۲-۱) تطور تدفقات الاستثمار الاجنبي للباشر لمصر والعالم

مصر / العالم %	العالم	<u>, 100</u>	السنوات
% • , • 1	17,974	١	144
% • , • ۴	77,707	٨	1470
%1,**	08,904	OEA	144.
% Y, • &	04,777	1,174	0 APF
% -, 40	Y+A, 7Y8	¥7°£	144+
%.,17	1 104,441	404	1941
% . , * v	177,477	804	1447
% .,0\$	770,890	1,7+7	1997
% ., \$\$	700,9-1	1,147	1998
% -, 14	777,417	040	1990
%.,14	7AE,4%-	777	.1997
%·,1A	£A1,911	AAY	1997
%.,17	7.47, • 7.4	1,•٧٦	1994
%.,1.	1,.79,.47	1,-70	1999
% . , . 9	1,444,404	1,770	Yese
% • , • ٦	AYT, ATO	٥١٠	· . Yeel
% 1 .	. 301,149	787	44.4

الصدر، التقارير السنوية النشورة عن تدهقات الاستثمار الأجنبي للباشر اؤتمر الأمم التحدة للتجارة والتنمية UNCTAD. غير اننا نلاحظ اتجاه النسبة المنكورة اعلاه في السنوات التالية إلى التراجع نظرا لوجود منافسة شديدة في تلك الفرة بين الدول على جنب اكبر قدر من هذه التدفقات. وأخذ مركز مصر التنافسي لجنب هذه الاستثمارات في التناقص حتى بلغ حوالي ٢٠٠١ عام ٢٠٠٢. ولعل ذلك يرجع إلى سببين: السبب الأول هو اتجاه تدفقات الاستثمار الدولي إلى التناقص منذ بداية القرن . السبب الثاني هو ظهور دول منافسة على مسرح الأحداث الدولية ومنها الصين ودول جنوب شرق أسيا، روسيا، ودول أوربا الشرقية التي تمر بمرحلة التحول نحو تفعيل اقتصاديات السوق.

وترجع اهمية الاعتماد على الاستثمارات الاجنبية الباشرة في تمويل التنمية في البلدان النامية في السنوات الاخيرة الى فشل النموذج التنموي المتمد على الاستدانة الخارجية . اذ أن الدول النامية لم تكن في حاجة الى رؤوس الاموال فقط ، بل انها في اشد الحاجة الى الخيرات الفنية والادارية اضافة الى تطوير بيئة الانتاج وتحسين الجودة من خلال استقدام التكنولوجيات الحديثة ، وليس كما يقال التكنولوجيات الخلائمة. فالتكنولوجيات الحديثة يترتب عليها اتجاه الشركات الى الانتاج باحجام فالتكنولوجيا الحديثة يترتب عليها اتجاه الشركات الى الانتاج باحجام وقورات تؤدي الى انخفاض تكاليف الانتاج ، ومن شم اكتساب مزايا تنافيية على مستوى العالم . ولعلنا نشير هنا الى تلك الاتجاهات المتنامية نحو العولة ، وتزايدت حدة للنافسة في الماخل والخارج ، الامر الذي يحتم ضرورة البحث عن افضل التكنولوجيات الستخدمة في الانتاج من خلال شتقام الاستثمارات الاجنبية المباشرة ، والمحول مع هذه الاستثمارات في شكل إنشاء مشر وعات مشتركة معها .

وتشير النتيجة السابقة الى قضية على جانب كبير من الاهمية وهى قضية الناخ الاستثمارات الاجنبية من ناحية ورفع كفاءة الاستثمارات المحلية من ناحية اخرى . وحسبنا ان نشير هنا الى عدد من المعوقات التى اثرت و لا زالت تؤثر على امكانيات تحسين الناخ الاستثماري للصرى ، ومن هذه العوقات ما يلى ...

- ◄ عدم استقرار سياسات سعر الصرف.
- ◄ البيروقراطية الانارية وتعقد الاجراءات الخاصة بالاستثمار. وذلك رغم نجاح
 هيئة الاستثمار في السنوات الأخرة في تيسيط هذه الإحراءات.
 - ▼ تزايد عجر اليزان التجاري بصورة ملحوظة خلال السنوات العشر الاضية.
 - عدم ملائمة الاطار الؤسسى والتنظيمي لهذم الاستثمارات.

وتقاس عادة عدم الملائمة سالفة الذكر استنادا الى مجموعة من المؤشرات يتم استخدامها على نطاق دولى لتحليل درجة الخاطر المساحبة للاستثمارات الدولية. ومن هذه المؤشرات يتم تركيب مؤشر عام نقياس نسبة الخطر يطلق عليه مؤشر (Risk Guide) ويمكن إيجاز العوامل المستخدمة في تركيب هذا الرقم على النحو التالى،

(٢) مخاطر نزع اللكية .

Expropriation Risk
Corruption

(٣) الفساد والرشاوي.

Rule of Law

(٤) مصناقية ودور القوانين وتنفيذ الأحكام .

Bureaucratic Ouality

(٥) نوعية البيروقراطية

وكلما اتجه هذا المؤشر الى التنهور كلما كان ذلك دليلا على عدم ملائمة الناخ الاستثماري لاستقدام الاستثمارات الأجنبية الماشرة.

وهناك مقاييس ومؤشرات آخرى شائعة الاستخدام لسألة عدم الملائمة سالفة الذكر، حيث تقيس هذه الؤشرات مدى ملاءمة، وكفاءة البيئة المُسسية الحيطة بمناخ الاستثمار، والنمو. ومنها على سبيل الثال مايلي:

"

- ا) مؤشر القيود التنظيمية: وهو يدخل ضمن مكونات مؤشر الحرية الاقتصادية Economic Freedom. ويقيس مدى وجود تعقيدات إدارية، وبيروقراطنية تتعلق بمزاولة الأجانيب لنشاط استثماري في الداخل ومزاولة المواطنين لنشاط استثماري في الخارج، كما يقيس مدى سهولة، وسرعة استخراج التصاريح للتعلقة بمزاولة النشاط. ويتراوح نطاق هذا المؤشر بين الصفر، والعشر درجات. (حيث تعني القيمة الأقل وجود درجة عالية من التعقيدات الإدارية والتنظيمية). وقد اظهرت البيانات المنشورة في هذا الصدد أن قيمة هذا المؤشر بالنسبة لمصر قد بلغت حوالي ٨,٤ درجة خلال الفترة (٩٩٥-٢٠٠٠)، ثم ارتفعت إلى ٦ درجات في عام ٢٠٠٣. مما يشير إلى تبني مصر الاتجاهات تستهدف تخفيف حدة التعقيدات الإدارية والتنظيمية التي تقف عقية في طريق الإستثمار.
- ٢) مؤشر تقييف التدفقات الراسمالية، والإستثمار الأجنبي. وهو احد
 مكونات مؤشر الحرية الإقتصادية. ويقيس هـذا الؤشر مـدى

راجع في ذلك الموقع التالي على شبكة الانترنت WWW.Freedomhouse.org

ماتنطوى عليه السياسات التي تنتهجها الدولة تجاه التحققات الداخلة، والخارجة لـراس الـال من قيود. حيث يقيس مـدى وجود قواعد معرفة، ومدونة لمارسة الإستثمار الأجنبي، ومدى وحود معاملة غم تمييزية ضد الستثمرين الأجانب، كما يقيس مدى وحود قبود حكومية على تنفقات رؤوس الأموال من وإلى الخارج، ومدى إنفتاح الأسواق ...الخ. ويتراوح نطاق هذا المؤسر بين الصفر، والعشر درجات. (حيث تعنى القيمة الأقل درجة عالية من القيود الحكومية، والتنظيمية على تعلقات الاستثمار). وقعد أظهرت البيانات النشورة عن مصر أن قيمة هذا الوَّشر قد بُلغت الصفر خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٩٤)، وهو مايعني وجود شروط وتعقيدات إدارية خلال تلك الفترة . وقد أخلت قيمة هذا المؤشر في الإرتفاع منذ منتصف التسعينيات من القرن للاضي إلى أن بلغت (٥ در حات)، ويفسر ذلك بانتهاج سياسات التحرير المالي كأحد مكونات برنامج الإصلاح الإقتصادي، واستمرت قيمة هذا الؤشر في التصاعد حتى وصلت إلى ٧ درجات في السنوات ٢٠٠٣م،٢٠٠٣. وهـ ما يشـم إلى تقلص القيود الحكومية أمام الاستثمارات الأجنبية وتدفقات رؤوس الأموال من وإلى الخارج.

مؤشر الفساد. ويقيس مدى وجود مدفوعات إضافية، غير رسمية
 يحصل عليها بعض العاملين في المؤسسات العامة، لتسهيل، وتخفيف
 حدة. وتباطؤ الإجراءات التعلقة بالاستثمار أو التصدير، أوالاستباد،

ودخول السوق المحلى، والخارجى، أوللحصول على مزايا تفضيلية بشأن الإقتراض، والضرائب ... الخ. وقد اظهرت البيانات للنشورة في بسأن الإقتراض، والضرائب ... الخ. وقد اظهرت البيانات للنشورة في الفترة (١٩٨٥-١٩٨٥)، مما يعنى وجود درجة عالية من الفساد والبيروقراطية، وتعقد بيئة، ومتطلبات الإستثمار، إلا أن هذه القيمة اخنت في الإرتفاع البطيء، حتى وصلت ٢٠٣ في عام ٢٠٠٠، ثم وصلت إلى ٣٠٥ عام ٢٠٠٠، ثم وصلت كفاءة الجهاز الإداري، وتحريره من القيود التي يفرضها أما للستثمرين. ومن ثم تقلص ظاهرة للدفوعات غير الرسمية الناجمة عن ذلك.

3) مؤشر حماية حقوق اللكية، وكفاءة الهبكل التشريعي. ممالا شك هيه أن عدم وجود إطار مؤسسي مدعم للملكيات، ولتنفيذ التعاقدات، ووجود نظام قضائي، غير مستقل، والإستهانة بتطبيق، وتنفيذ القوانين سيؤثر سلباً على مناخ الاستثمار، حيث سيرتب على ذلك عدم كفاءة الأطر التشريعية، وإرتفاع نفقة العاملات، وهدو ما يدودي إلى هروب الإستثمارات، أو إحجامها عن التدفق للماخل وقد أظهرت النتائج أن قيمة هذا المؤشر في مصر خلال السبعينيات قد بلغت ٢ درجات (مما يعني عدم ملاءمة الإطار الؤسسي المحيط بالإستثمار)، ثم ارتفعت إلى ٥ درجات خلال الفرسية عام ٢٠٠٣ الأمر الذي

يشير إلى تحسن البيئة التشريعية المحيطة بالاستثمار والنمو في مصر خلال السنوات القليلة الماضية.

وفى دراسة ميدانية أجراها خبراء مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والتنمية والاستثمار في مصر تبين أن هناك مجموعة من العوامل ذات الصلة بإعاقة نمو الاستثمار الأجنبي. ويمكن ذكر هذه العوامل على النحو التالى:

- (۱) الاستقرار السياسي
- (٢) مدى توافر خدمات العلومات
- (٣) استقرار السياسات الاقتصادية الكلية
 - (٤) الشكلات الضريبية
 - (٥) وسائل تسوية النزاعات
 - (٦) قوانين العمل
 - (Y) العمالة الناهرة
 - (A) إجراءات تأسيس الشروعات
 - (٩) ملاءمة حوافز الاستثمار
 - (١٠) الإجراءات الجمركية
 - (۱۱) مستويات التعريفة الجمركية
- (۱۲) مستوى ونطاق عملية الاستخصاص
 - (۱۳) قنوات التوزيع
 - ربي (١٤) للدفوعات غير الرسمية

 - (١٥) إمكانية الحصول على الانتمان
 - (١٦) سياسة تمليك الأراضي

هذا وينطوى القانون الأخير لحوافز وضمانات الاستثمار الصري رقم لا بسنة ١٩٩٧ على مجموعة من اللواد التي تهدف إلى تحديد الجالات التي يجوز الاستثمار فيها ، والجالات التي يوجد عليها قيود بحيث لا يجوز الاستثمار فيها الا بعد الحصول على موافقات مسبقة.

ووفقا لآخر التعديلات التي طرأت على قائون الاستثمار فإن هناك عدد كبير من القطاعات التي يُسمح فيها بالاستثمار دون موافقة . اما الاستثمار في محافظتي شمال وجنوب سيناء ، فلابد من الحصول على موافقة مسبقة من الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة . ويمكن استعراض القطاعات سالفة الذكر على النحو التالي:

- (١) استصلاح واستزراع الأراضي البور والصحراوية أو احدهما.
 - (٢)الانتاج الحيواني والداجني والسمكي.
 - (٣)الصناعة والتعدين.
 - (٤) تجهيز وتنمية مناطق صناعية مختارة.
- (٥) التنمية الصناعية المتكاملة للمناطق الصناعية، أو استكمال التنمية،
 أو تسويق، أو إدارة الناطق الصناعية النشأة بقرار من رئيس مجلس الوزراء.
 - (٦) الفنادق والوتيلات والشقق الفندقية والقرى السياحية والنقل السياحي.
- (Y) النقل المرد للبضائع والثلاجات الخاصة بحفظ الحاصلات الزراعية
 وللنتجات الصناعية وللواد الفنائية ومحطات الحاويات وصواءم الغلال.

- (٨) النقل الجوي والخدمات الرتبطة به بطريق مباشر.
 - (٩) النقل البحري لأعالى البحار.
- (١٠) الخدمات البترولية للساندة لعمليات الحفر والاستكشاف ونقل وتوصيل الغاز.
- (١١) الاسكان الذي تؤجر وحداته بالكامل خالية لأغراض السكن غير الإداري.
 - (١٢) للستشفيات وللراكز الطبية والعلاجية التي تقدم ١٠٪ من طاقتها بالجان.
 - (١٣) التأجير التمويلي.
- (١٤) البنية الأساسية من مياه شرب وصرف وكهرياء وطرق واتصالات وجراجات متعددة الطوابق بنظام (BOT) سواء كانت تحت سطح الأرض أو شوق الأرض ، وعنادات تنظيم انتظار السيارات بنظام (BOT).
 - (١٥) ضمان الاكتتاب في الأوراق المالية.
 - (١٦) رأس المال المخاطر،
 - (١٧) انتاج برامج وأنظمة الحاسبات الآلية.
 - (١٨) الشروعات المولة من الصندوق الإجتماعي للتنمية
- (١٩) تنمية الناطق العمرانيه (الناطق الصناعية والمجتمعات العمرانية والناطق النائية التي يصدر بتحديدها قرار من رئيس مجلس الوزراء.)
 - (٢٠) تصميم البرمجيات وإنتاج المحتوى الألكتروني.
 - (٢١) إنشاء وإدارة الناطق التكنولوحية.

- (٢٢) نشاط التخصيم.
- (٣٣) إنشاء وإدارة وتشغيل أو صيانة وسائل النقل النهري الجماعي داخل
 اللدن والجتمعات العمرانية الجديدة وما بينهما.
 - (٢٤) إدارة التنفيذ للمشروعات الصناعية ومشروعات الرافق.
 - (٢٥) تجميع القمامة وفضلات الأنشطة الانتاجية والخدمية ومعالجتها.
 - (٢٦) النقل الجماعي داخل المدن والمجتمعات العمرانية وهيما بينها.

ويسمح القانون المنكور للأجانب بالامتلاك بما نسبته ١٠٠٪ للمشروعات الاستثمارية. وفيما يتعلق بالاستثمارات غير للفطاه بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ فإنها تخضع في معالجتها لقانون الشركات رقم ١٥٩ حيث يضع هذا القانون حدا على اللكية الوطنية لا يقل عن ٤٩٪.

ويلاحظ انه لا يوجد أي موافقات مطلوبة للاستثمار في القطاعات التي نص عليها القانون وتقوم الهيئة العامة للاستثمار والناطق الحرة بالتأكد فقط من الستندات والأوراق الطلوبة لمارسة النشاط ، مع ضرورة الحصول على سجل تجارى .

وقد أعطى القانون للمستثمر مجموعة من الضمانات التعلقة بحماية الاستثمار، ومنها عدم جواز الصادرة أو التأميم أو قرض الحراسة ، أو التجميد أو الصادرة لأموال وممتلكات الشركة. كما لا يجوز التدخل في سياسات الشركات بالتسعير أو تحديد الأرباح.

واعطى القانون كنلك الحق للمستثمر في عدم تدخل أي جهة إدارية بإلغاء أو إيقاف الترخيص بالانتفاع بالعقارات التي رخص بالانتفاع بها للشركة الا في حالة مخالفة شروط الترخيص .

وفى إطار الإعفاءات التي منحها القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ فقد نصت المادة رقم ١٩٥٨ فقد نصت المادة رقم ١٦ من القانون على إعفاء أرباح الشركات والنشآت وانصبه الشركاء فيها من الضريبة على إيرادات النشاط التجاري والصناعي أو الضزيبة على أرباح شركات الأموال، وذلك لمدة خمس سنوات تبدأ من أول سنوات بالنهية لبداية الانتاج أو مزاولة النشاط. ويكون الإعفاء لمدة عشر سنوات بالنسبة للشركات والمنشآت التي تقام داخل المناطق الصناعية المحديدة والمجتمعات العمرانية الجديدة، والناطق النائية التي يصدر بتحديدها قرار من رئيس مجلس الوزراء، وكذلك للشروعات الجديدة للمولة من الصناعية المحديدة الصناعية المحديدة من الصناعية المحديدة المحديدة المناهدة التي تقام من رئيس مجلس الوزراء، وكذلك للشروعات الجديدة للمولة من الصندوق الاجتماعي للتنمية.

أما فيما يتعلق بالشركات وللنشآت التي تمارس نشاطها خارج الوادي المديم فيمتد الإعضاء إلى عشرين سنة من أول سنة مالية تالية لبناية الانتاج أو مزاولة النشاط.



الفصل الثالث بريتون وودر والنظام الاقتصادي العالمي

١/٣ مقدمة

لقد حدث تبادل للمراكز الرائدة للاقتصاد العالي بين الولايات التحدة الأمريكية وبريطانيا، وذلك بعد الحرب العالية الثانية، حيث خرجت دول الحلفاء من الحرب وفي نمتها ديون كثيرة للولايات التحدة الأمريكية. كما بنات الدول التي أرهقتها طروف الحرب، والكساد الكبير، وانكماش التجارة، والحروب التجارية في تصفية الاستثمارات للباشرة للملوكة لها في بعض المستعمرات. بينما اتجهت الاستثمارات الأمريكية إلى التزايد السريع خاصة في دول أمريكا اللاتينية وكندا. كما أمكن تمويل جانب كبير من إصدارات السنات طويلة الأجل من جانب الولايات للتحدة الأمريكية، واصبحت أمريكا بمثابة الدائن الرئيسي لعظم دول العالم، وصاحبة اكبر رصيد من الذهب، ومالكة لحظم الاستثمارات الباشرة في مناطق مختلفة رصيادام.

وبعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها خرجت معظم دول أوروبا باقتصاد خرب، وبنية مهدمة. وبنا واضعاً أن الأمر يحتاج إلى حجم ضخم من رؤوس الأموال، وإلى فترة زمنية طويلة لإعادة التعمير. وعلى العكس من ذلك خرجت الولايات المتحدة من الحرب كأقوى دولة في العالم، وحائزة لأكبر رصيد من النهب، ومحتفظة لاقتصادها بقوة مكنتها من قيادة العالم اقتصادياً، وسياسياً خلال الفترة التالية للحرب العالمية الثانية حتى الآن.

ونظرا لما تركته الحرب من تأثير شديد على التجارة الدولية وشؤون النقد والمال في العالم فقد حاولت الدول أن تجد لنفسها خلاصاً، وأن تبحث عن وسيلة مناسبة يمكن من خلالها توفير مصادر تمويلية ملائمة لإعادة تعمير ما خربته الحرب. وتنشيط حركة التجارة الدولية، وتوفير الاستقرار للنظام الاقتصادي العالمي.

وعليه تم عقد مؤتمراً دولياً عام ١٩٤٤ في ضاحية بريتون وودز، بالولايات المتحدة الأمريكية. لحاولة ايجاد الصيغة اللائمة لإدارة النظام النقدي اللحولي، ونظام التمويل الدولي، وتحقيق الاستقرار النشود في أسعار الصرف، والتجارة الدولية. وبنا التاريخ النقدي في التغير بدرجة كبيرة منذ انعقاد هذا المؤتمر، وتشكلت ملامح النظام الاقتصادي العالمي، في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

٢/٣ أركان النظام الاقتصادي العالمي

يوضح الشكل رقم (١) العناصر أو الأركان الأساسية للنظام الاقتصادي العالى الراهن.



شكل رقم (۱) الهيكل الراهن للنظام الاقتصادي العالي

/١/٢/٩ الركن الأول: صندوق النقد والنظام النقدي العالمي

يتمثل الركن الأول للنظام الاقتصادي العالي، في النظام النقدي الدولي، ويشرف على مكوناته، وآلياته صندوق النقد الدولي، من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي، التي تتبناها مختلف الدول، واداته في تنفيذ هذه البرامج هي النسهيلات، وحقوق السحب التي يقدمها إلى أعضائه. وقد استهدفت اتفاقية إنشاء الصندوق محاولة وضع اسس سليمة تكفل حسن سير النظام النقدي الدالي، فضلاً عن تهيئة المناخ الاقتصادي الملائم لتوسيع حجم، ونطاق التبادل التجاري، والحفاظ على استقرار اسعار صرف عملات دول العالم.

ويلاحظ أن عضوية الصندوق في الوقت الحالي أصبحت مفتوحة أمام جميع دول العالم بدون استثناء، وذلك بما فيها ذول أوروبا الشرقية، التي انضم أغلبها إلى عضوية الصندوق خلال السنوات العشر الماضية. ويشترط لاكتساب العضوية الوفاء بالالتزامات التي ترتبها الاتفاقية النشئة للصندوق.

وقد أصبح الصندوق حالياً مؤسسة عالية، ويوجد تنوع كبير بين الأعضاء النين يستخدمون موارد الصندوق ومن بين أعضاء الصندوق الذين يبلغ عددهم حاليا 48 عضواً نجدا:

www.imf.org

- (۱) ثلاثة وعشرون عضواً، مصنفين كلول صناعية، ولم يستخدم إياً منهم موارد الصندوق منذ عام ۱۹۸۳.
- (۲) ثمانون دولة منخفضة الدخل، وهذه الدول لها الحق في استخدام

 Towerty Reduction and النمو وتقليل الفقر Growth Facility (PRGF)

 فقط قامت باستخدام التسهيلات من حساب الوارد العامة للصندوق،

 فقط قامت باستخدام التسهيلات من حساب الوارد العامة للصندوق،

 خلال العقد الماضي. وهناك ٢٥ دولة قد استفادت من استخدام تسهيل

 التعديل الهيكلي المعزز Enhanced Structural Adjustment وتقليل الفقر، وتسهيل التعديل

 الهيكلي (ESA) وتسهيل دعم النمو وتقليل الفقر، وتسهيل التعديل

 الهيكلي Structural Adjustment Facility (SAF) خلال

 التعينيات.
- (٣) احدى وثمانون دولة نامية آخرى، أو دول تمر بمرحلة تحول، ومن بين
 هذه الدول، هناك (٤٤) دولة قامت باستخدام موارد الصندوق خلال
 العقد الأخم.

هذا وقد تم تعديل اتفاقية إنشاء الصندوق ثلاث مرات:

(۱) التعديل الأول: تم في يوليه عام ١٩٦٩ عند إنشاء وحدات حقوق السحب الخاصة، حيث تمت للوافقة على إنشاء اصل جديد يتم تخصيصه للدول الأعضاء، وفقاً لقدار حصة كل دولة عضو في رأس مال الصندوق.

(٧) التعديل الثاني: كان في أول لبريل من عام ١٩٧٦. وبدأ سريان التعديل في أول ابريل من عام ١٩٧٦ بعد انتهاء تصديق، وموافقة، ثلاثة اخماس الأعضاء الحائزين على أربعة أخماس القوة التصويتية في الصندوق. وقد تضمن التعديل الثاني لاتفاقية إنشاء الصندوق الخاء دور الذهب قانوناً كوسيط لتقييم عملات الدول الأعضاء، وكوحدة لقياس قيمة حقوق السحب الخاصة.

ويقوم الصندوق حالياً ببيع الذهب في السوق الحرة ، وايداع الفرق بين السعر الرسمي وسعر البيع في حساب الموارد الخاصة، لدعم تسهيل النمو وتقليل الفقر في الدول الفقيرة المنقلة بالديون Highly Indebted وتقليل الفقر في الدول الفقيرة المنقلة بالديون . Poor Countries (HIPC) البريل عام ٢٠٠٠ نعو ١٢,٩٤٤,٢٥٢ أوقية من الذهب. ويمتلك الصندوق حالياً ١٠٢,٤٣٩,٣٦٢ كيلو جرام من الذهب النقي ، ويعادل ذلك نحو ١٠٢,٤٣٩,٩١٦ أوقية. وبسعر السوق فإن قيمة الذهب الحالي تعادل ٢١,٥ بليون وحدة حقوق سحب خاصة، اى حوالي ٢٦٨ بليون دولار أمريكي.

(٣) التعديل الثالث: كان في نوفمبر عام ١٩٩٢، حيث سُمح للصنا وق بوقف أو تعليق عضوية احد الأعضاء ممن يفشل في تأدية التزاماته قبل الصندوق (وذلك بخلاف الالتزامات التعلقة بوحدات حقوق السحد الخاصة). وقد تبنى مجلس الحافظين في سبتمبر عام ۱۹۹۷ اقتراحاً بإجراء تعديل رابع لاتفاقية الصندوق وذلك للسماح بإصدار تخصيص جديد من حقوق السحب الخاصة. وسوف يصبح هذا التعديل نافذا بموافقة ثلاثة اخماس الأعضاء الحاذرين لما نسبته ۸۵×من القوة التصويتية.

ونظراً لأهمية الصندوق في توفير التسهيلات الانتمانية الختلفة للبول الأعضاء، فضلاً عن تطور دوره في مجال الإصلاحات الاقتصادية، فسوف يتم في السياق التالي ليجاز هذا الدور من خلال دراسة اهداهه، وموارده، وتطور التسهيلات التي يقدمها إلى الدول الأعضاء في هذا الخصوص.

١/١/٢/٣ أهداف ووظائف الصندوق':

تركزت الأهداف التي انشئ الصندوق من أجلها في ما يلي:

(1) تشجيع التعاون النقدي الدولي بين الدول الأعضاء عن طريق إيجاد مؤسسة دانمة يجرى فيها التشاور حول للشاكل النقدية الدولية.

(ب) العمل على تحقيق النمو المتوازن في التجارة الدولية، ومن ثم الحفاظ
 على مستويات الدخول والعمالة وتنمية الموارد الإنتاجية.

أعدال المهدي: "الملاقات الإكتصادية الدولية"، جهاز نشر وتوزيع الكتاب ألجامعي، جامعة هلوان،
 ١٠٠٠ - ٢٠٠١، ص ١٧٥.

- (ج) العمل على ثبات واستقرار أسعار الصرف وتقليل حدة النافسة بين
 الدول الأعضاء على تخفيض قيم عملاتها.
- (د) إيجاد نظام متعدد الأطراف للمدفوعات يهدف إلى تغطيه للعاملات العارية بين الدول الأعضاء وتخفيض القيود النقدية التي تعوق التجارة الدولية.
- (ه.) إتاحة تسهيلات وموارد مالية إلى الدول الأعضاء بهدف مواجهة ما
 قد يطر أعلى موازين اللقوعات من عجر مؤقت.

وقد زاد الدور الإشراق لصندوق النقد الدولي في الفترة الراهند، واصبحت برامح التعديل الهيكلي، معور اهتمام خاص من جانب الصندوق، وتنوعت التسهيلات التي يقدمها إلى عضائه، وما نود إضافته هنا هو أن هذه للؤسسة العالية قد تغيرت وظائفها عبر الزمن، فمن الإشراف على حسن سير النظام النقدي العالي، وثبات أسعار الصرف، إلى مراجعة السياسات النقدية والله في الدول التي تلجأ إليه للاستفادة من التسهيلات التي يقدمها، ومباركة نظام تعويم العملات. ورغم ضعف هذه التسهيلات، من منظور الاحتياجات التمويلية للدول الأعضاء التي تعاني من مشاكل واختازلات هيكلية في موازين مدفوعاتها، إلا أن الحصول على هذه التسهيلات أمر مهم لهده الدول ليس للتمويل، ولكن للإعلان عن بدء برنامج الإصلاح الاقتصادي بمباركة الصيندوق وتأييده. وهذه التابيك تفتح او التأييد للسياسات الاقتصادي التي يتم تبنيها من جانب الدولة العنية تفتح اها آقاق

الونوج إلى الأسواق المالية للحصول على ما تريده من تمويل، فضلاً عن إمكانية الدخول في مفاوضات مع الجهات الدائنة سواء الرسمية أو الخاصة للإتفاق على برنامج إعادة جدولة النيون الخارجية. ليس هذا فحسب ولكن الاتفاق مع الصندوق على برنامج الإصلاح يعطي قدراً من الاطمئنان لتدفق الاستثمارات الأجنبية للباشرة.

وتنطوي برامج الإصلاح الاقتصادي مع الصندوق على مجموعة من المحاور المتعلقة بالسياسات الاقتصادية الكلية وهي، السياسات النقلية، والسياسات للالية، وسياسات سحرالصرف وميزان للنقوعات.

٣/١/٢/٣ موجر تطور تسهيلات الصندوق!:

تطورت تسهيلات الصندوق بمرور الوقت، حيث سعى الصندوق إلى متابعة اهدافه الرئيسية في إطار تكيفه مع الظروف وللتغيرات الدولية، وقد تاسس الصندوق كما سبق القول مع نهاية الحرب العالية الثانية عندما ادرك العالم أن تخفيض قيم العملات، والسياسات التجارية للقيدة، قد أدت إلى مجموعة من الاختلالات غير للرغوبة خلال فترة الحرب. وقد شجع الصندوق الدول الأعضاء على تبنى سياسات اكثر انفتاحاً لدعم النمو الاقتصادى العالى، مع توفير موارد مؤقتة لعلاج الاختلالات الطارئة في

¹ Review Of Fund Facilities - Preliminary Consideration, March, 2000. IMF, Publication.

موازين مدفوعات الدول الأعضاء، دون اللجوء إلى سياسة التخفيض، او اتباع سياسات تجارية مقيدة.

وكانت القاعدة العامة للسحب هى، أن تقوم الدولة التي تسحب من موارد الصندوق (حقوق السحب العادية، أك شراء عملات أجنبية بعملتها المحلية) بإعادة شراء عملتها المحلية بعملات أجنبية بعد أن يتحسن وضع ميزان مدفوعاتها وتزداد احتياطاتها الخارجية. وقبل مرور عقد ونصف منذ إنشاء الصندوق، كان قد تم تطوير طرائق استخدام موارد الصندوق، والتي عرفت فيما بعد "بالشرائح الانتمانية Credit Tranches".

ففي عام ١٩٥٢ قام الصندوق بتطوير اداة رئيسية، ثمكن الأعضاء من
Stand-by الوصول إلى "الشرائح الانتمانية" وهي ترتيبات الساندة
Arrangements وهي تدخل ضمن ما يسمى بحقوق السحب العادية.

وفي عـام ١٩٦٣ انشا الصندوق، تسهيلات التمويـل التعويضـية Compensatory Financing Facility(CFF) كاستجابة للتنبذبات التي حدثت في اسعار السلع الأولية و اصابت عدداً كبيراً من دول العالم في ذلك الوقت.

وقد وقرت تسهيلات التمويل التعويضية، موارد إضافية إلى الدول التي عانت من هبوط مؤقت في حصيلة صادرتها، مع انخفاض درجة الشروطية للسحب من هذا التمويل. ومع ذلك فإن الصندوق قد رفض طلبات الاستفادة من هذا التسهيل بشكل لتوماتيكى بالتسبة إلى البدول ذات الصادرات للتخفضة

ولا تدخل الاستفادة من تسهيلات النمويل التعويضية، ضمن حدود الاستفادة من الشرائح الانتمانية والتسهيلات المتدة، ولكنها تخضع إلى حدود سحب خاصة بها، ويعتمد ذلك على موقف ميزان منقوعات الدولة المضو، وعلى مدى تعاونها مع الصندوق في التجارب السابقة، ورغبتها في تبنى سياسات تعديل تتطابق مع مشروطية السحب من الشريحة الانتمانية العليا. وتتراوح نسب السحب المكنة بين ١٠- ٥٥٪ من حصة الدولة لدى الصندوق.

وقد اسس الصندوق تسهيلات التمويل المتدة اطول للدول التي المتدة المال المتدال المتد

وتم تحديد أجل الترتيبات المتدة بنحو ذلات سنوات، مع إمكانية لك لسنة رايعة. وتخضع الترتيبات المتدة إلى إشراف مرحلي مشابه لـ ذلك الوجود تحت ترتيبات الساندة . وتتطلب الشروطية في طل هذا التسهيل ضرورة تبنى الدولة العضو لإصلاحات هيكلية عبر فترة التسهيل.

وقد تم إنشاء أداة جديدة للتمويل في عام ١٩٨٩، بهدف المساعدة في حالة حدوث كوارث طبيعية. والغرض من مساعدات الكوارث الطبيعية هو توفير مساعدات تمويلية سريعة إلى الدول الأعضاء التي تصاب بكوراث طبيعية، وهي لا تعتبر تسهيلات بقدر اعتبارها تطبيقاً مرناً للسياسات اللوجودة في استخدام الشرائح الائتمانية وتستخدم مساعدات الطوارئ في الحالات التي لا تستطع فيها الدولة العضو مواجهة احتياجات التمويل الفورية الخاصة بها والناجمة عن كارثة طبيعية كبيرة مثل الفيضانات، أو الأنارال أو الأعاصير.

وفي نفس العام (١٩٨٩)، دشن الصندوق سياسات جديدة، لدعم تخفيض الديون الخارجية، ويهدف ذلك إلى تقديم التمويل اليسر بالتعاون مع البنك الدولي، ومصادر آخرى رسمية منخفضة النفقات، للإسهام في خفض أعباء خدمة الديون الخارجية للدول الثقلة بالديونية. ويندرج دعم الصندوق لهذه العمليات تحت ترتيبات السائدة أو الرتيبات المتدة ، أو (منـذ عـام ١٩٩٧) تحـت تسهيلات التعـديل الهيكلى للعـزز (ESAF)،

ويلاحظ أنه في عام ١٩٨٨ تحولت تسهيلات التمويل التعويضية إلى تسهيلات التمويل التعويضية إلى مصلحة التعويضية الى الطارئية التعويضيية وكتسبت عنصراً إضافياً، "عنصر الطوارئ"، والذي يمكن ضمه ضمن ترتيبات الصندوق من أجل توفير الجماية ضد الصدمات الخارجية للحساب المجارى، وقد تم إلغاء عنصر الطوارئ مع بدايات عام ٢٠٠٠، إلى جانب تسهيلات تمويل المخزونات، والتي كانت قد أنشئت عام ١٩٢١، ولكنها لم شتخدم، كما تم إنشاء أول تسهيلات نفطية عام ١٩٧٤ لمساعدة الدول المستوردة للنفط بعد ارتفاع أسعاره، وانتهى العمل بهذا التسهيل عام ١٩٧٦. ووانتهى العمل بهذا التسهيل عام ١٩٧٦. والتعويضية عنما الرقفة عنصر استيراد النفط بشدة أثناء حرب الخليج وقد انتهى والعولية نهاية عام ١٩٩٠.

وقد أوجد الصندوق في أبريل ١٩٩٣ تسهيلات خاصة بتحول الأنظمة Systems Transformation (STF) للخططــة مركزيـــا (Facilities للعمل بنظام اقتصاديات السوق، وانتهى العمل بها في ابريل مهود.

وفي عام ۱۹۹۹ انشأ صندوق النقد تسهيلاً مؤقداً لواجهة مشكلة الكمبيوتر مع عام ۲۰۰۰ وسُمى هذا التسهيل ب (YZKF) ، ولم يتم العمل بهذا التسهيل وانتهى في مارس ۲۰۰۰.

وفي عام ١٩٩٥ وقر الصندوق تمويلاً جديداً لدعم واستقرار العملة و (CSF) على أن يكوم ذلك ضمن حدود التمويل الخاصة بترتيبات المائدة ، والترتيبات المتدة ، والغرض من تمويل استقرار العملة هو توفير دعم إضافي واحتياطي ليزان المدفوعات في المراحل الأولية لتحقيق الاستقرار ، ويلاحظ أن هذا النوع من التمويل لم يستخدمه أياً من الأعضاء.

وفي أواخر عام ١٩٩٧، أنشأ الصندوق تسهيل الاحتياطي الإضافي Supplemental Reserve Facility (SRF) وقد منحت الترتيبات الضخمة جداً في ظل هذا التسهيل للمكسبك (١٩٩٥)، وتايلاند (١٩٩٧)، والدونيسيا (١٩٩٧) فيما يتراوح بين ٤٤٠٠ - ١٩٠٠ من الحصة، وقد تعدى ذلك الحدود الاساسية للتمويل في ظل الشرائح الانتمانية المحددة بما نسبته خدى من الحصة، وذلك تحت شعار "الظروف الاستثنائية".

وفي ديسمبر عام ١٩٩٧ ، عندما طلبت كوريا من الصندوق ترتيبات مساندة لمدة ثلاث سنوات لما يزيد عن ١٩٩٠ ٪ من الحصة، فقد منحها الصندوق الرتيب في إطار الشرائح الانتمانية. ولكن بعد اسبوعين أنشأ الصندوق تسهيلات الاحتياطي الإضافي (SRF)، التي تميزت بضرات سلاد اقصر، ومعدل نفقة اعلى.

وتحولت بقية ترتيبات السائدة لكوريا إلى تسهيلات الاحتياطى الإضافي. وقد استخدمت تسهيلات الاحتياطى الإضافي مرتين أخرتين بواسطة روسيا والبرازيل عام ١٩٩٨.

٣/١/٢/٣ رأس مال الصندوق وموارده':

يتكون الصندوق إدارياً من مجلس الحافظين، الذي تضم عضويته محافظاً، ونائب محافظ، يتم تعيينه من قبل الدولة العضو. ويجتمع هذا المجلس مرة واحدة في السنة. (عادة ما يكون المحافظ هو وزير المالية أو معافظ البنك الركزي للدولة العضو). وهناك أيضا مجلس الإدارة الذي يضم الآن خمسة أعضاء يتم تعيينهم من بين الدول صاحبة الحصص الكبرى في راس مال الصندوق، إضافة إلى عدد آخر يتم انتخابهم من بين الدول الأعضاء، أخذا في الحسبان تحقيق التمثيل الجغرافي المتوازن لجميع الأعضاء، ويضاف إلى ما سبق تلك اللجان الخاتصة بالنظر في سير النظام النقدي العالمي مثل اللجنة الانتقالية للسماة بلجنة الأربعة والعشرين، ولجنة التنمية.

وتتكون موارد الصندوق من رأس المال الكون من حصص الدول الأعضاء إضافة إلى الموارد التي يمكن للصندوق الحصول عليها عن طريق الاقتراض من الدول الغنية، فضلا عن الموارد الستحدثة عام ١٩٦٩. وهي حقوق السحب الخاصة. وقد بلغ رأس مال الصندوق عام ٢٠٠١ حوالي ٢١٣٤ بليون وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة، ويعادل هذا المقدار نحو٢٦٩ بليون دولار أمريكي.

عادل المهدى: "العلاقات الافتصادية الدولية"، مرجع سبق ذكره، ص ١٦٤.

ويلاحظ أن رأس مال الصندوق عند بداية إنشائه لم يكن يتجاوز A بليون دولار، حيث تم تحديد إجمالي أصول الصندوق بنحو ١٠ بليون دولار أمريكي يتم دفع (A) بليون منها من الشاركين في مفاوضات بريتون وودز، والباقي وقدره (٢) بليون دولار يتم دفعها من قبل الدول التي تطلب الانضمام إلى عضوية الصندوق بعد تكوينه.

وقد وضعت مجموعة من القيود على كيفية تكوين رأس مال الصندوق عند إنشائه عام ١٩٤٤، ويمكن ذكر هذه القيود على النحو المتالى:

- ▼ تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بتوفير الجزء الأكبر من إجمالي اصول الصندوق.
- ◄ تكون الحصة التي تشارك بها الولايات التحدة الأمريكية ضعف الحصة التي تشارك بها الملكة التحدة.
- ◄ تتعادل حصة الولايات المتحدة الأمريكية مع حصة كل من الملكة المتحدة والدول المستعمرة من قبلها.
- ◄ ارتباط حصص بقية الدول الأعضاء بصورة أو بأخرى بحصص كل
 من الولايات المتحدة الأمريكية والملكة المتحدة.

- ▶ ليس من الضروري أن تكون الدولة صاحبة أكبر حصة ذهبية او عملات قوية في رأس مال الصندوق هي الدولة التي يحق لها السحب من موارد الصندوق بما يتناسب مع هذه الحصة.
- ◄ تحددت الدول صاحبة الحصص الكبرى في رأس مال الصندوق على
 الترتيب التالى:
 - ◄ الولايات للتحدة الأمريكية
 - ◄ الملكة التحدة
 - ∢ روسیا
 - ◄ الصين

وبناءً على ما سبق تم الاسترشاد بالصيغة التالية Formula عند تحديد حصص الدول الأعضاء:

$$Q^c = (0.02Y + 0.05R + 0.010M + 0.10V)(1 + X/Y)$$
 (1)

حيث

-Q حصة الدولة العضو القدرة في رأسمال الصندوق

٢= الدخل القومى للدولة العضو كما هو في عام ١٩٤٠.

الاحتياطات من الذهب والعملات الأجنبية في أول يوليو ١٩٤٣.

M= متوسط الواردات السنوية خلال خمس سنوات (١٩٢٤-١٩٢٨).

اقصى تقلب في الصادرات، ويعبر عن هذا التقلب بمقدار الفرق بين
 اعلى قيمة وأقل قيمة للصادرات خلال الفترة (١٩٣٤-١٩٣٨).

وهذه الصيغة بالإضافة إلى أربع صيغ أخرى متعددة استخدمت في مراجعة الحصص في الصندوق خلال الستينيات من القرن الماضي، وذلك اعتمادا على مجموعتين من البيانات. ويمكن بيان هذه الصيغ على النحو التالى:

$$Q_{I} = (0.01Y + 0.025R + 0.05M + 0.2276V)(1 + X/Y)$$
 (2)

$$Q_i = (0.01Y + 0.025R + 0.05P + 0.2276VC)(1 + C/Y)$$
 (3)

حيث

و مقدار الحصة الحسوبة باستخدام الجموعة الأولى من البيانات.

مقدار الحصة المسوبة باستخدام المجموعة الثانية من البيانات. Q_i

Y = الدخل القومى في أحدث سنة.

R = الاحتياطي من الذهب والعملات الأجنبية في أحدث سنة.

X,M - متوسط الصادرات والواردات لآخر خمس سنوات ماضية.

- متوسط التحصلات الجارية لآخر خمس سنوات ماضية.

- آج متوسط المدفوعات الجارية لآخر خمس سنوات ماضية.
- ا عضدار تقلب الصادرات السنوية معبرا عنها بوحدات انحراف معياري عن المتوسط المتحرك لخمس سنوات. ويحسب المتوسط المتحرك على اساس ١٢ سنة ماضية.
- التحصلات الجارية السنوية معيرا عنها بوحدات انحراف معياري عن المتوسط المتحرك لخمس سنوات، ويحسب المتوسط المتحرك على أساس ١٣ سنة ماضية.

وفي عام ١٩٩٧ طرحت اللجنة الانتقالية ١٩٩٧ وفي عام ١٩٩٧ طرحت اللجنة الانتقالية وجهة نظرها بشأن الصياغات التي تحدد الحصص، ورات أن الصياغات المستخدمة ينبغي إعادة النظر فيها بعد استكمال الراجعة العامة الحادية عشر للحصص. وكخطوة أولى في هذا الاتجاه فإن مجلس المديرين طلب تكوين مجموعة من الخيراء لمراجعة هذه الصياغات وإعداد تقرير مستقل عن مدى ملاءمتها للمراجعة القادمة للحصص.

وتشكلت اللجنة من ثمانية خبراء، حيث بنات هذه اللجنة اعمالها في ظل مجموعة من الحقائق والستجنات الاقتصادية الدولية، وهذه الحقائق هي:

(۱) تنامي الاتجاهات العالمية نصو الإقليمية، ونعني بذلك التكتلات الاقتصادية الإقليمية بين مجموعات من الدول تزايدت بينها حركة التجارة العالمية وتدفقات رؤوس الأموال.

- (۲) تضاعف عدد سكان العالم أكثر من ثلاث مراث منذ نهاية الأربعينيات
 من القرن الناضى حتى الآن.
- (٣) التوسع السريع في نمو أسواق رأس المال الدولية، مُع تزايد تدفقات رأس
 المال الخاص، وتناقص أهمية التمويل الرسمي.
 - (٤) تزايد الاتجاهات نحو تطبيق نظم أسعار الصرف المرنة.
- (۵) نمو عدد اعضاء الصندوق بصورة جعلته مؤسسة علاية، حيث يضم
 بين اعضائه الآن ۷۸۶ دولة تمثل اغلب دول العالم.

وفي ظل الحقائق والمستجدات السابقة بدأت اللجنة في التفكير في ماهية المتغيرات التي ينبغى أن تدخل في صيغة حساب الحصص. وتتضمن هذه المتغيرات بالإضافة إلى للتغيرات التي تشتمل عليها الصياغة الأولية بعض المتغيرات الأخرى مثل: التدفقات الراسمالية للدولة، وحجم الدين الخارجي، وعدد السكان، متوسط دخل الفرد، ومعاير الانفتاح الاقتصادي، ونسبة واردات الغذاء والطاقة إلى إحمالي واردات الدولة، وقدرة الدولة على ولوج أسواق الل الدولية، وتقليات اسعار الصرف.

ورغم ذلك فقد أعطت النتائج تقديرات قريبة أحيانا من الحصص الفعلية ، وفي أحيان أخرى بعيدة عن مقدار الحصص الفعلية للدولة.

ولهذا فقد أوصت اللجنة بمايلي:

- (۱) اي صياغة يتم التوصل إليها لصيغة حساب الحصص يجب أن تكون سليمة من النظور الاقتصادي، فضلا عن ضرورة صياغتها بطريقة تعكس واقع التغيرات للعاصرة للاقتصاد الغالي.
- (ب) شكل الصيغة ومحتواها يجب أن ينسق مع الوظائف للتعددة التي
 ترتبها الحصص للدول الأعضاء في الصندوق.
 - (ج) الصيغة يجب أن تتصف بالبساطة والوضوح.

وبناءً على ما سبق اقرحت اللجنة تبسيط الصيغ السابقة لتصبح صيغة ذات معادلة خطية واحدة ومتغيرين فقط:

التغير الأول: يعبر عن مقدرة الدولة على للساهمة في موارد الصندوق.

التغير الثاني، يعبر عن قابلية التعرض للصنمات الخارجية.

ويـتم إعطاء للـتغير الأول وزن مضاعف للمـتغير الثـاني لـيعكس القـدرة المائية للدول الأعضاء ، وتأخذ الصيغة للقترحة الشكل التالي:

$$Q = \alpha \dot{Y} + \beta X$$

حيث

GDP الناتج المحلى الإجمالي = Y

V = aمقياس القابلية للتعرض للصدمات الخارجية.

lpha = 2eta معاملات بأوزان نسبية ، حيث eta = etaو

والتغيرات V, Y, Q يتم التعبير عنها في شكل نسبة كل متغير لدولة معينة إلى الإجمالي العالمي.

٤/١/٢/٣ أهمية ووظائف نظامر الحصص

الواقع أن حصة الدولة في رأس مال الصندوق تحدد مركزها النسبى في الاقتصاد العالى. ويتم دفع حصة الدولة العضو بعد تحديدها على النحو التألى:

 ٢٥٠ من الحصة عملات احتبية قابلة للتحويل (كان يدفع فيما مضى بالنهب وذلك حتى التعديل الثاني لمواد الاتفاقية عام (١٩٧٨).

ب- ٧٥٪ من الحصة تدفع بالعملة الوطنية للدولة العضو.

ولكل دولة ٢٥٠ صوتا، يضاف إليها صوت عن كل مائه آلف وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة من حصتها. ومن هنا فإن الدول ذات الحصص الكبرى في رأس مال الصندوق تصبح ذات قوة تصويتية كبيرة، حيث يتم تعيين الدول الخمس صاحبة الحصص الكبرى في المجلس التنفيذي للصندوق.

كما أن كبر حجم الحصدة يعطى الدولة العضو حقا أكبر في التصويد على أن كبر في التصويت على قرارات الصندوق الهامة، وبصفة خاصة تلك القرارات التعلقة بمراجعة الحصص وزيادتها خلال فترة لا تزيد على خمس سنوات.

وتتضح كذلك أهمية حصة الدولة العضو في إمكانية الحصول على هذه تسهيلات من الصبندوق حيث تضع الحصة حدوداً قصوى على هذه الإمكانية. ويلاحظ أن حدود السحب قد ارتفعت لتصل إلى ٢٠٠٠ في بداية الثمانينيات، ومنذ نوقمبر عام ١٩٩٢ انخفضت هذه الحدود إلى ٢٠٠٠. وفي ديسمبر عام ١٩٩٧ أنشأ الصندوق تسهيل جديد عرف حكما سبق القول بتسهيل الاحتياطي الإضافي (Supplemental Reserve Facility SRF). وفي أبريسل عسام ١٩٩٩ تم تنسين تسهيل خسط الانتمان الطارئ (Contingent Credit Line CCL). ويلاحظ أن هذين التسهيلين لا يخضعان لحدود السعب من الحصة سالفة اللكر.

وبالإضافة إلى ماسبق فإن حجم الحصة بتيح للدولة نصيب موازي من تخصيصات حقوق السحب الخاصة التي يصدرها الصندوق. وفي هذا الصدد يلاحظ أن الصندوق قد اصدر تخصيصات بلغت في جملتها ٢١,٤ بليون وحدة حقوق سحب خاصة على مرحلتين. الأولى كانت خلال الفترة ١٩٧٠–١٩٧١.

وقد أجريت إحدى عشرة مراجعة للحصص كان أخرها عام ١٩٩٨، حيث تم افتراح زيادة الحصص بنسبة ٤٤٪ أي من ٤١٪ بليون وحدة إلى ٢١٣ بليون وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة. ويوضح الجدول رقـــم (٣-١) مراجعات الصندوق للحصص ومقدار الزيادة التي تقررت في كل مراجعة منذ عام ١٩٥٠ حتى الآن:

جدول رقم (١-٢) مراجعات الحصص في صندوق النقد الدولي

نسبة الزيادة	تاريخ الراجعة	المراجعة	
لازيادة	197190-	الأولى حتى الثالثة	
% T+,Y	مارس 1970	الزابعة	
% 40,8	فېراپر ۱۹۷۰	الخامسة	
% ***, 7	مارس ۷۵ ۱۹۷۲ .	انسادسة	
% 0+,4	ديسمبر۸۷	السابعة	
% £Y,0	مارس۸۳	الثامنة	
% 0•	يونيو٠٠-نوشمېر٩٢	التاسعة	
لازيادة	1990	العاشرة	
% to	يناير١٩٩٨-١٩٩٩	الحادية عشرة	

ويوضح الجدول التالي قيمة الحصص والقوة التصويتية للدول الحمس الكيرى، بالإضافة إلى بعض الدول الأعضاء لأغراض القارنة.



جدول رقد(٢-٢) مقدار الحصص والقوة القصوبية لبعض الدول الأعضاء

القوة التصولتية		الحسلا		70.0	
%	عدد الأصوات	%	قيمة الحمة	اللولة	
17,17	771787	17,84	YV,1£4	القلبان الوحدو	
٦,٠٢	14-444	7,17	17,***	ក្មេព	
£,4¥	1-7770	۵,۰٦	.1+,444	انجاآرا	
£,4Y	1-7770	0,•1	10,774	قرتسا	
7,77	Y-A-0	7,77	¥,•64	ايطاليا	
7,72	V+1+0	1,14	3,847	المعادثة	
Y,40	74464	٣	1,714	كندا	
Y,40	34464	۳	1,734	المين	
*, £ 0	4744	•,£ŧ	-,488	nan nan	



٥/١/٢/٣ التطورات العاصرة لنظام النقد الدولي أ:

استمر نظام النقد الدولي القائم على اتفاق بريتون وودز في العمل منذ عام ١٩٤٥، طالا أن الأمور تسير في مجراها الطبيعي، وطالا أن العملة الرئيسية في النظام وهي النولار لم يُصب بحالة من الندرة أو عدم الاستقرار، وطالا كانت السيولة النولية القائمة على النولار كافية لتمويل التجارة العالمية، وطالا أن موازين المدقوعات، وخاصة اليران التجاري الأمريكي لم يعتيه أي حالة من العجز الشديد.

ويلاحظ أن ميزان للدفوعات الأمريكي كان يحقق فانضاً ضغماً عبر الفترة ١٩٤٥-١٩٤٩، ومع استعادة الدول الأوروبية لنشاطها الاقتصادي في عام ١٩٥٠، بنا ميزان للدفوعات الأمريكي يحقق عجزاً، غير أن هذا العجز لم يكن كبيراً بالدرجة التي تؤثر على سير النظام النقدي الدولي، واستمر ذلك حتى عام ١٩٥٧، وقد كان يدور العجز الأمريكي خلال تلك الفترة حول بليون دولار سنوياً.

وقد ساعد العجز الأمريكي دول أوروبا الغربية، واليابان، على زيادة الاحتياطيات المدولية الخاصة بها، وحيث كانت الولايات المتحدة الأمريكية تقوم بتغطية عجز ميزانها بالدفع بالدولار، فقد كانت الدول الأخرى صاحبة الفائض تفضل الاحتفاظ بالدولار بدلاً من الذهب ضمن احتياطياتها، نظراً لأن الدولار في ذلك الوقت كان عملة قوية، وتلتزم

عادل المهدي : "العلاقات النقدية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ٢٣٢-٢٤٧.

الولايات التحدة بربط وتحويل الدولار بالذهب عند سعر صرف ثابت، وهو 70 دولاراً للأوقية الواحدة من النهب. كما أن الدولار يمكن أن يدر عائداً على الدولة بإيناعه في أسواق المال، ويستخدم كنلك في سداد جميع الالتزامات الدولية.

وفي عام ١٩٥٨ ارتفع العجز الأمريكي بشكل كبير حيث بلغ حوالي ٣ بليون دولار، مما تسبب في حدوث تدفقات رؤوس الأموال إلى خارج الولايات التحدة الأمريكية، ولم يكن الأمر في هذه الفترة على درجة عالية من الخطورة طالما أن الميزان التجاري الأمريكي لم يزل يحقق فانضاً، غير أن استمرار تراكم العجز الإجمالي بعد ذلك ترتب عليه اختفاء الفائض التجاري عام ١٩٦٨.

وترتب على هذا الوضع أن انخفضت الاحتياطيات الذهبية لدى الولايات التحدة الأمريكية من ٢٥ بليون دولارعام ١٩٤٩ إلى١١ بليون دولارعام ١٩٤٠ إلى١١ بليون دولارعام ١٩٧٠. وحيث أن الدولار في ذلك الوقت كان عملة دولية وليس عملة امريكية فقط، إذ إنه يعتبر الأساس النقدي للنظام النقدي العالمي، فقد شعرت الولايات المتحدة الأمريكية بصعوبة اللجوء إلى سياسة تحويل الإنفاق لعلاج العجز (أي تخفيض قيمة الدولار أمام العملات الأخرى). ولذلك الكتفت باتخاذ عدد من الإجراءات النقدية واللية والتي من أهمها رفع سعر الفائدة على الإيناعات قصيرة الأجل لوقف تنفقات رؤوس الأموال قصيرة الأجل إلى الخارج في حين لبقت على أسعار الفائدة على القروض طويلة

الأجل عند مستويات منخفضة بهدف تشجيع الاستثمار، وزيادة الإنتاج المحلي ورفع معدلات النمو الاقتصادي. كما قامت الحكومة الأمريكية بتخفيض بعض النفقات العسكرية في الخارج مع ربط نظام المعونات الأمريكية للدول الأخرى بضرورة شراء سلع وخدمات من داخل الولايات المتحدة الأمريكية بهدف زيادة الصادرات.

وعلى الرغم من الإجراءات العديدة التي اتخذتها الحكومة الأمريكية التجنب تخفيض قيمة الدولار ومحاولة علاج العجز في ميرانها التجاري، فإن العجز قد استمر في الزيادة على نحو متصاعد، واستمر الرصيد الذهبي لديها في التناقص. واصبح الاعتقاد الشائع أن الولايات المتحدة الأمريكية آجلاً أو عاجلاً سوف تلجأ إلى الخيار الصعب وهو تخفيض قيمة الدولار، خاصة في ضوء رهض الدول صاحبة المائض مثل المانيا وانجلزا وفرنسا واليابان اتخاذ أي إجراءات لرقع قيمة عملاتها.

واشتدت بناءً على ذلك عمليات للضاربة التي تعرضت لها عملات معظم دول أوروبا الغربية وارتفعت أسعار الذهب في سوق لندن نتيجة التهافت المتزايد على شرائه، وبلغ سعر الأوقية حوالي 20 دولار، ولم يفلح مجمع الذهب الذي تم إنشائه من قبل عام ١٩٦١ في الحفاظ على أسعار الذهب في الأسواق الحرة لكى يتمشى مع ألسعر الرسمى والذي تحدد عند ٢٥ دولارا للأوقية.

وإزاء هذه الأحداث المتلاحقة فقد اضطرت الإدارة الأمريكية إلى اتخاذ مجموعة من القرارات في ١٥ أغسطس عام ١٩٧١ عجلت يوضع نهاية درامية لنظام أسعار الصرف الثابتة، القائم على اتفاق بريتون وودز عام ١٩٤٤. وقد تضمنت هذه القرارات وقف تحويل الدولاز إلى ذهب، وتخفيض الساعدات الخارجية بمقدار ١٠٠، وقرض ضريبة جمركية على الواردات بمقدار ١٠٠، وتجميد الأجور والأسعار، لمدة ٩٠ يوماً. وتعنى هذه الأحداث حدوث تخفيضا ضمنيا في قيمة الدولار إزاء العملات الأخرى.

وعلى أثر هذه القرارات اضطرت الدول الأوروبية واليابان إلى تعويم عملاتها أمام الدولار الأمريكي، ودارت المناقشات وغقدت الاجتماعات لحاولة تهدئة الأوضاع النقدية. وتم التوصل في اجتماع الأسمانونيان Smithsonian في ٨ ديسمبر ١٩٩١ إلى اتفاق من شأنه إجراء تخفيض في قيمة الدولار الأمريكي بنسبة ٨٪ وبذلك يرتفع سعر الذهب إلى ٨٨ دولار للأوقية من ٢٥ دولار. وتم الاتفاق كذلك على رفع أسعار تعادل عملات بعض الدول الأوروبية واليابان بنسب متباينة. وبذلك انتهت بصفة مؤقتة حالة التعويم التي تلت الإجراءات الأمريكية في ١٩١٥ اغسطس ١٩٧١.

وتقرر كذلك بموجب اتفاق الاسمائونيان توسيع هامش التقلب لأسعار الصرف من (£ ١) إلى (£ ٢,٢٥). مع إلغاء الضريبة الجمركية التي كانت قد فرضتها الولايات للتحدة على واردائها من الخارج.

ولم تستمر الأمور على هذا النحو خاصة وأن العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي قد تزايد دون اتخاذ إجراءات حاسمة لإصلاحه من جانب الولايات المتحدة، إذ حقق الميزان التجاري الأمريكي عجزاً ضخماً بلغ مقداره ٩ بليون دولار عام ١٩٧٣.

وبدا واضحاً أن اتفاق الاسمائونيان قد عجز عن علاج الوضع، وأن تخفيضاً جديداً في قيمة الدولار سوف يحدث. كما كانت هناك كميات كبيرة من الدولارات في أسواق العملات الأوروبية مستعدة إلى الدخول في مضاربات على أسعار العملات للختلفة. وساعد على احتدام الوضع السابق اثباع الإدارة الأمريكية لسياسات نقدية توسعية ترتب عليها خروج رؤوس الأموال بكميات كبيرة إلى الخارج.

وفي ١٢ هبراهر ١٩٧٣ أعلنت الحكومة الأمريكية قيامها بإحداث تخفيض جديد في قيمة الدولار إزاء الذهب بنسبة ٢٠٠ حيث أصبح السعر الرسمى لأوقية الذهب حوالي ٢٣,٢٢ دولار. مع العلم أن السعر في السوق الحرة في ذلك الوقت قد بلغ ١١/دولاراً للأوقية.

وبعد مرور شهر على تخفيض الدولار قامت الدول الأوروبية في مارس الالالا بتعويم عملاتها وترك قيمتها لتتحدد وفقاً لقوى العرض والطلب، سواء كان ذلك بشكل مستقل أو بشكل جماعي، حيث قامت كل من المانيا وفرنسا وست دول أوروبية آخرى في شمال ووسط أوروبا بتعويم عملاتها في حدود متفق عليها بهامش تقلب قدره ٢,٢٥٪ بين اقوى عملة

واضعف عملة بالنسبة إلى الدولار، وذلك في إطار ماغرف بالنعبان الأوروبي، أو الثعبان في النفق. ويعتبر هذا التاريخ بمثابة البداية الفعلية لتغير وجه النظام النقدي العالمي، حيث أقلعت أغلب الدول الأوروبية بعد ذلك عن الالتزام بهامش التقلب المحدد، وانتشرت فوضى تعويم العملات بشكل اثر على حركة التجارة العالمية ورؤوس الأموال الدولية.

ويلاحظ مما سبق أنه على الرغم من أن السبب للباشر والواضح في انهيار نظام بريتون وودز هو العجز في الميزان التجاري الأمريكي، إلا أن هناك اسباباً أخرى أسهمت في تفاقم الوضع على نحو سريع، لعل أهمها مشاكل السيولة، خاصة الحجم للطلوب من الاحتياطيات الدولية من الذهب والعملات الأجنبية وحقوق السحب الخاصة لتمويل التجارة الدولية.

أما المشكلة الأخرى في هذا الصدد فإنها قد تركزت في مسألة الثقة المطلوبة في العملة الرائدة في النظام النقدي الدولي وهي الدولار. فكلما استمر العجز في الميزان الأمريكي، وتراكمت الدولارات في الخارج، وزادت عمليات المضاربة عليه، ضعفت الثقة في الدولار.

أما المشكلة الثالثة فقد تركزت في عدم قدرة الولايات المتحدة في تلك الفترة على استخدام سياسة رفع سعر الصرف (تخفيض قيمة العملة) باعتبار أن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى حدوث هزات عنيفة للنظام النقدي الدولي القائم على ثبات سعر صرف الدولار، وعليه فإن نظام بريتون وودز قد افتقد لآلية مناسبة لعلاج الخلل في ميزان للنفوعات الأمريكي.

وبات من الواضح في ظل هذه الظروف ضرورة تعديل اتفاق بريتون وودز لاستيعاب النظام الجديد، ومحاولة وضع اسس جديدة للتعامل النقدي الدولي. وكان الاتفاق بين الدول الصناعية في نوفمبر عام١٩٧٥ على ضرورة إجراء تعديل لنظام بريتون وودز. وبالفعل تم تعديل نظام بريتون وودز في اجتماع الصندوق النقدي الدولي عام ١٩٧٦ في جاميكا، حيث تم التوصل إلى اتفاق أطلق علية اتفاق جاميكا، واصبح الاتفاق نافذاً من ابريل عام ١٩٧٨. وينص هذا الاتفاق الجديد على مايلي:

- (١) الموافقة على إقرار نظام اسعار الصرف العومة، مع السماح للدول بالتدخل لمنع التدهور الشديد لقيمة عملاتها بما لا يؤدي إلى الإضرار بالتجارة الدولية أو بالأطراف التي تتعامل معها.
- (7) التزام كل دولة بإبلاغ الصندوق بنظام أسعار الصرف الجديد، مع حرية الدولة في ربط قيمة عملتها بأي عملة أخرى، أو بسلة من العملات، أو بوحنات حقوق السحب الخاصة.
- (۳) التزام الدول بعدم ربط قيمة عملاتها بالذهب، وهو مايعني رسمياً انتهاء دور الذهب والغاء السعر الرسمي له.
- (٤) الترزام الدول بتزويد الصندوق بانعلومات والبيانات الضرورية واللازمة لقيام الصندوق بمهام الإشراف والرقابة على سياسات سعر الصرف للطبقة في كل دولة.

ومند ذلك التاريخ شهنت أسواق الصرف تقلبات واسعة النطاق في اسعار صرف العملات، وبناءً على التغيرات الحديثة في النظام النقدي الدولي، فقد تطورت عمليات الصندوق، وتغيرت الحصص الخاصة بالدول الأعضاء عدة مرات، وتم طرح العديد من مشروعات الإصلاح سواء كان ذلك على الستوى الأكاديمي أو المستوى الفني من جانب العنيين بشؤون النظام النقدى العالمي.

اما دول أوربا الغربية فقد اتفقت في عام ١٩٧٩ على تكوين الوحدة النقدية الأوربي النقدية الأوربي الأوربي كجزء من أهدافها وتوجهاتها نحو تحقيق التكامل النقدي بين هذا الدول.

وقد تم ايجاد وحدة نقد أوربية جديدة اطلق عليها (ايكو ECU) للتسوية المعاملات الرسمية بين هذه الدول. وفي عام ١٩٨٩ اعلن ديلورز Delors رئيس اللجنة الأوربية عن الاتفاق على تحقيق الوحدة النقدية الأوربية الكاملة على ثلاث مراحل، مع توحيد العملة، وإنشاء وحدة نقد جديد سميت باليورو، مع إنشاء بنك مركزي أوربي يتولى الإشراف على إدارة هذه العملة. وقد تم وضع جدولاً زمنياً للتنفيذ وافقت عليه الدول الأوربية في ديسمبر عام ١٩٩١ في ماستيخت. وتوصلت الدول الأوربية في المدول المعالة إلى إصدار اليورو كعملة وحيدة تحل محل عملات الدول اعضاء الاتحاد الأوربي في التعامل الرسمي وغير الرسمي ، بمعنى تداولها بصورة

كاملة في عمليات البيع والشراء اليومي للأفراد والمؤسسات ، والاحتفاظ بها كعملة دولية في مكونات الاحتياطي. وهو ماقد حدث من أول يناير عام . ٢٠٠٢ حيث انضم إلى الاتحاد النقدى حاليا اثنتا عشرة دولة أوربية.

وبناء على التغيرات الحديثة في النظام النقدي الدولي، فقد تطورت عمليات الصندوق، وتغيرت الحصص الخاصة بالدول الأعضاء عدة مرات. وبلغت الموارد الإجمالية للصندوق نحو ٢١٣ بليون وحدة حقوق سحب خاصة عام ١٩٩٩ مقابل ٨.٨ بليون دولار عام ١٩٤٧.

ويقوم الأعضاء بدقع حصصهم أو الزيادة فيها على أساس ٢٥٪ بوحدات من حقوق السحب الخاصة، أو بعملات دول أخرى يحددها الصندوق. أما النسبة الباقية وقدرها ٧٥٪ فيتم دفعها بالعملة المحلية للدولة العضو.

وقد أعيد تسمية الشريحة النهبية للسحب بالشريحة الانتمانية الأولى. كما قام الصندوق كذلك بتجديد وتوسيع الترتيب العام للإقراض GENERAL ARRANGEMENT TO BORROW

(GAB) عدة مرات منذ إنشائه عام ١٩٦٢. وقد بلغ مقدار هذا الترتيب عام ١٩٩٧ نحو ٢٤ بليون دولار. وقد تم مناقشة قضايا النظام النقدي الدولي ومحاولات إصلاحه منذ عام ١٩٧٢ حتى الآن، وتم طرح العديد من مشاريع الإصلاح سواء كان ذلك على المستوى الأكاديمي أو المستوى الفني من حانب العنيين بشئون النظام النقدى العالى.

والهدف من هذه للشاريع هو محاولة تقليل التقلبات الواسعة في اسعار بالصرف. ومن هذه الشاريع مايلي:

- (۱) المشروع المقدم من ويليمسون WILLIMSON عام ۱۹۸۲ بوضع حدود مستهدفة لتقلب العملات بعد أن تقوم الدول الصناعية صاحبة العملات الرئيسية بالاتفاق فيما بينها على اسعار صرف توازنية، ثم وضع حدود عليا ودنيا للتقلب حول هذه الأسعار التوازنية TARGET ZONES. واقترح ويليمسون مانسبته الحرض والطلب في إطار الهامش المحدد، على أن يتحدد بناءً على قوى العرض والطلب في إطار الهامش المحدد، على أن يتم منع اي تقلبات خارج هذه المحدود بقيام الدول للعنية بالتدخل الرسمي في اسواق الصرف وقد اقترح ويليمسون كذلك إمكانية تغيير سعر الصرف التوازني كلما اقتربت الأسعار السوقية من هذه الهوامش.
- (۲) المشروع الذي قدمه ماكنون McKinnon عامى ۱۹۸۶و۱۹۸۸ ويهدف إلى تكنيف التعاون النقدي بين الدول الصناعية الكبرى، حيث يرى أن تقوم كل من الولايات للتحدة الأمريكية واليابان والمانيا بتثبيت أسعار صرف عملاتهم عند المستويات التوازنية لهذه الأسعار استنادا إلى تعادل القوة الشراتية. ويهدف التعاون النقدي على التأثير على القاعدة النقدية لدى هذه الدول، بحيث تقوم مثلا الولايات التحدة بتخفيض معدل نمو المعروض النقدي بينما تقوم الولايات التحدة بتخفيض معدل نمو المعروض النقدي بينما تقوم

- اليابان بزيادة للعروض النقدي، للحفاظ على قيم العملات وتجنب الضغوط التضخمية على للستوى العالى.
- (٣) مشروع آخر تم تقديمه من قبل صندوق النقد الدولي عام ١٩٨٦، ويقوم على أساس تطوير مؤشرات موضوعية لستوى الأداء الاقتصادي لتحديد أسس التعاون بين الدول الصناعية في مجال ضبط سياسات الماكرواقتصادية تحت إشراف صندوق النقد الدولي وهذه المعاير أو المؤشرات الموضوعية هي:
 - ◄ معدل نمو الناتج القومي.
 - ◄ معدل التضخم.
 - ◄ معدل البطالة.
 - ◄ وضع اليزان التجاري.
 - ◄ معدل نمو العروض النقدي.
 - ◄ وضع التوازن المالي الداخلي.
 - ◄ تغيرات اسعار الصرف.
 - ◄ أسعار الفائدة.
 - ◄ الاحتياطيات الدولية.

القدمة من دورنبوخ و فرانكل وتوبن (٤)الشروعات . NAN ale DORNBUSCH FRANKEL& TOBIN. وقد ركزت هذه الشروعات على ضرورة تقييد عمليات الضاربة على تدفقات رؤوس الأموال باعتبار أن هذه التدفقات هي السبب الرئيسي في حدوث اختلالات واسعة النطاق. ويتم ذلك عن طريق فرض ضريبة على العاملات الالية البحثة وفقا لرأى TOBIN. ف حين راى كل من & DORNBUSCH & FRANKEL& TOBIN انه بدلا من الاتجاه إلى تخفيض رؤوس الأموال عن طريق ضريبة العاملات المالية، فإنهما يريان أنه يمكن تقليل التدفقات الرأسمالية البحتة غير الرغوبة اعتماناً على تبنى نظامين لأسعار الصرف، أحدهما مرن للمعاملات الرأسمالية البحتة التي لا علاقة لها بالتجارة أو الاستثمار والآخر أقل مرونة للمعاملات التجارية، وهو ما يعنى الاتجاه نحو تقلبل تنفقات رؤوس الأموال قصيرة الأجل.

٢/٢/٣ الركن الثاني: البنك الدولي والنظام المالي العالمي:

يتمثل الرحكن الثاني في النظام المالي العالي، ويشرف على جزئياته، وهيئاته البنك الدولي. ويعتبر من أهم المؤسسات الدولية العاملة في مجال التمويل الدولي. وسوف نقدم في الجزء التالي تحليلاً مبسطاً لنشاط البنك، والأهداف والوظائف التي أنشئ من أجلها، مع تحليل التطور الذي طراً على هذه الأهداف والوظائف خلال النصف الأخير من القرن الماضي. ويلاحظ بداءة، أن البنك الدولي، يعتبر أول محاولة للتعاون الدولي، في مجال التعامل في منح القروض طويلة الأجل، إلى كافة الدول، وعلى أساس اقتصادى بحث وكما تنص بنود اتفاقية إنشائه، فإنه يرتبط في منحه للقروض بالعيار الاقتصادى، ولا يتأثر باى متغيرات سياسية، كما لا يتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء.

ويمارس البنك كنلك مجموعة من الأنشطة التباينة إضافة إلى تقديمه للقروض طويلة الأجل. وتتمثل هذه الأنشطة في تقديم المشورة والمساعدة الفنية في مختلف المجالات، كما يسهم في تكوين التجمعات الاستشارية النولية، وضمان الاستثمارات الأجنبية الباشرة، فضلاً عن دوره في تسوية منازعات الاستثمار. وبعد البنك النولي توام صندوق النقد النولي، حيث ولنا معاً في اعقاب الحرب العالمية الثانية في يوليه عام ١٩٤٤، كاستجابة لدعوة المجتمعين في مؤتمر بريتون وودز في ذلك التاريخ.

والقارئ لتاريخ التمويل الدولي يلاحظ أن تنفقات رؤوس الأموال متعددة الأطراف لم تظهر إلا بعد إنشاء هذا البنك. وقد اختص البنك في بناية إنشائه بتوفير القروض طويلة الأجل لأغراض التعمير والتنمية.

١/٢/٢/ أهداف البنك الدولي ووظائقه :

بيد أن الهدف الأصلى من إنشاء البنك الدولي هو، إعادة تعمير أوروبا بعد الدمار الذي أصابها من جراء الحرب، غير أن فتح عضوية البنك امام جميع دول العالم المتقدم، والنامي على السواء كان بمثابة إضافة أهداف أخرى إلى الهدف الأصلى للبنك. ومن أهم هذه الأهداف هو معاونة الدول النامية على تحقيق معدلات معقولة من النمو، ورقع مستوى الميشة ومحاربة الفقر، فضلاً عن تدعيم نشاط الاستثمار الخاص.

وقد ركز البنك في بدايته على قروض التعمير. غير أن هذا التركيز قد تحول في ما بعد لتقديم قروضه للتنمية، ومحاربة الفقر، والتحول الاقتصادي في الدول النامية. واتسع نشاط البنك وتعقد بصورة كبيرة في الفترة الراهنة، وأصبح مجموعة شاملة تتضمن خمس مؤسسات تنموية وهي:

- البنك الدولي للتعمير والتنمية
 - مؤسسة التنمية الدولية
 - هيئة التمويل الدولية

¹ www.worldbank.org

- وكالة ضمان الاستثمارات متعددة الأطراف
- الركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار

وخلال حقبة الثمانينيات بدا البنك في الدخول في مرحلة جديدة من العلاقات الاقتصادية الدولية، خاصة مايتعلق بالسياسات الماكرو اقتصادية العلاقات الاقتصادية ... Macroeconomic Policies ، وقضايا عادة جدولة السديون الخارجية، هذا إضافة إلى المجالات الأخرى التي بدا البنك في دخولها عبر النصف قرن الماضي، والتي من بينها مجالات التعليم والصحة والبنية الاساسية والتنمية ... الخ.، وهو يعمل الآن في أكثر من مائة دولة في العالم. وقد بلغ راس مال البنك المصرح به في يونيه ٢٠٠١ نحو ١٨٩٥ مليار دولار أمريكي.

هذا ويتولى البنك تمويل جميع الهياكل الأساسية مثل الطرق، والسكك الحديدية، والكهرباء، والطاقة، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والكهرباء، والطاقة، والاتصالات السلكية واللاسلكية، وغيرها. وقد جرت العادة على منح قروض البنك الدولي إلى مشروعات محددة، حيث يبتم التأكد من سلامة المشروع وقدرته على سداد مستحقات القرض قبل الموافقة على تمويله. وتمر عملية تمويل وتنفيذ للشروع بعدة مراحل يُطلق عليها "دورة المشروعات" حيث تجرى في البداية تحديد ودراسة المشروع المزمع تمويله. ويشرف البنك بعد ذلك على جميع مراحل إعداد وتنفيذ وتقييم المشروع إلى جانب دراسة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية داخل الدولة المقرضة.

ومنذ عام ۱۹۸۰ بدا البنك في منح نوعية جديدة من الفروض إلى الدول الأعضاء، هي قروض التحديل الهيكلي SAL وقد اطلق عليها "قروض السياسات Policy Based Lending" وتنطوى قروض التعديل الهيكلي على مجموعة من الشروط تتطلب ضرورة دخول الدولة في مناقشة مع مندوبي البنك حول السياسات الاقتصادية الكلية، وإمكانية تغيير وتعديل هذه السياسات، بما يوفر بيئة اقضل لمسار النمو في الدولة التي تطلب هذا النوع من القروض.

ويمكن إيجاز الأهناف التي جاءت في لتفاقينة إنشاء البنك على النحو التالى:

- (١) الساعدة على تعمير أراضى الأعضاء والعمل على تقدمها الاقتصادي بتوفير رؤوس الأموال لأغراض الإنشاء بما في ذلك إعادة الحياة الاقتصادية التي حطمتها الحرب. وتشجيع النشاط الاقتصادي بإنشاء الشروعات التي من شأنها تنمية الرافق الإنتاجية في مختلف البلدان.
- (٣) تشجيع عمليات الاستثمار الخارجي الباشر عن طريق ضمان هذه الاستثمارات. كما يقوم البنك الدولي بتقديم القروض وتكملة النقص في الاستثمارات المباشرة، خاصمة إذا تعدار على الدولمة الحصول على قروض بشروط مناسبة من مصادر أخرى. ويقدم

- البنك هذه القروض والساهمات من أمواله أو عن طريق تدبيرها من مصادر آخرى.
- (٣) تشجيع تحقيق نمواً متوازناً في التجارة الدولية في الأجل الطويل
 وذلك بتشجيع الاستثمارات، وحفز الطاقة الإنتاجية للدولة وزيادة
 مواردها الخاصة.
- (٤) تنظيم وتنسيق القروض الصادرة من البنك أو بضمان البنك ويتم ذلك عن طريق مراعاة قضية الأولوبات بالنسبة إلى الشروعات المزمع تمويلها في الدولة العضو.
- (٥) العمل على تهيئة البيئة التجارية الأفضل في أراضى الدول الأعضاء،
 والمعاونة على الانتقال من اقتصاديات الحرب إلى اقتصاديات السلم.

هنا وقد اجازت اتفاقية إنشاء البنك في المادة الثامنة إمكانية اقتراح اي تعديلات على بنود الاتفاقية سواء كان هذا الاقتراح صادراً من إحدى الدول الأعضاء، أو من مجلس المحافظين. وبشترط موافقة ثلاثة أخماس الأعضاء الحانزين لأربعة أخماس قوة التصويت على إجراء التعديل المقترح.

٢/٢/٢٣ رأسمال البنك وقروضه:

تتكون موارد البنك أساساً من رأس المال المدفوع من المدول الأعضاء، ومن الافتراض من أسواق رأس المال الدولية بشروط تجارية، فضلاً عن تسديدات القروض التي سبق منحها إلى الدول الأعضاء. ويتم تدبير جانب من الوارد السابقة عن طريق إصنار سننات بالعملات الرئيسية، إما مباشرة إه عن طريق مجموعات مصرفية.

ويقرض البنك الدولي الأعضاء بأسعار فائدة تجارية، ولفترة زمنية طويلة تمتد إلى عشرين عاماً تقريباً. والواقع أن أسعار فائدة الإقراض على العملات الختلفة تعكس نفقات افتراض البنك من أسواق المال الدولية. وتنص بنود اتفاقية إنشاء البنك الدولي على عدم منح قروض إلى الدولة العضو إلا إذا تعدر الحصول على هذه القروض من الصادر الأخرى. ويُستهدف من ذلك عدم المنافسة مع مصادر الإقراض الخاصة.

كما تنص الاتفاقية كذلك على أن قروض البنك توجه أساساً إلى إنشاء، أو المشاركة في إنشاء مشروعات بعينها. ويتم فتح حساب باشم الفترض يجعله دائناً بمبلغ القرض بالعملة أو العملات التي قدم بها القرض، نم يُسمح للمقترض أن يسحب شيكات على هذا الحساب لقابلة النفقات الخاصة بالمشروع عند القيام بها فعلا. ويشرف البنك عن طريق خبرائه على جميع الراحل الخاصة بإنشاء وتشغيل للشروع المول.

ومن العروف أن الفترة السابقة لعام ١٩٨٠ كان البنك يقدم قروضه بعملة معينة وبأسعار فائدة ثابتة. إلا أن التغيرات السريعة في أسعار صرف العملات المختلفة، دفعت البنك إلى إيجاد صيغة جديدة لعمليات الإقراض والساد. وقد تمثلت هذه الصيغة الجديدة في إنشاء مجمع للعملات بحيث يمكن التنبؤ بمخاطر تغيرات أسعار الصرف، ومن شم إمكانية إدارة وتجنب هذه الخاطر على نحو افضل من جانب البنك والفترضين.

كما قد غير البنك سياساته للتعلقة بأسعار الفائدة على القروض التي يقدمها إلى أعضائه وذلك عام ١٩٨٢، حيث يتم إعادة حساب سعر الإقراض كل ستة أشهر في يناير ويوليه من كل عام.

ومن العروف أن البنك الدولي قد توسع في السنوات الأخيرة في قروض التكيف الهيكلي، والتي تتطلب ضرورة إتباع الدولة طالبة القرض لجموعة من السياسات الاقتصادية يقرها خبراء البنك بالتعاون والتنسيق التام مع صندوق النقد الدولي. وتتجلى صور التعاون والتنسيق في اشتراط عضوية الصندوق قبل الالتحاق بعضوية البنك.، كما تتم الاجتماعات الشتركة لكلا للؤسستين سنوياً، حيث يجرى تدارس أمور الشؤون النقدية والمالية.

وفي إطار تنفيذ المهام الأساسية الوكلة إلى البنك فقد بدا في التعاون مع مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار لتحسين البيئة الاقتصادية التي يعمل في ظلها القطاع الخاص، والمعاونية في إعادة هيكلة القطاع العام إضافة إلى تطوير ومساندة جهود الدول النامية لتحسين القطاع اللى وتنشيط دور القطاع الخاص.

وتنحصر عمليات البنك الدولي في توفير التمويل اللازم لاستكمال النمو في الدول التي تفتقر إلى التمويل، إضافة إلى تهيئة المناخ الاقتصادي

للاستثمارات الخاصة بصفة أساسية، حيث يعتمد في سياساته التمويلية على النهج التقليدي الخاص بتمويل مشروعات بعينها، وهذا إضافةُ إلى الاتجاه نحو تقديم قروضه إلى القطاعات التعلقة بتمويل الحاجات الأساسية للسكان، والتنمية الريفية، ومشروعات الإسكان منخفض النفقات، والزراعة، والصناعة، والتعليم والصحة...الخ. والدولة التي تلجأ إلى البنك الدولي طالبة تمويل أحد مشروعاتها التنموية، عليها أن تعقد برنامجاً للاصلاح الاقتصادي مع صندوق النقد الدولي، كما يشترط لعضوية الدولة في البنك الدولي أن تكون عضواً في صندوق النقد الدولي. ويلاحظ أن هناك انسجام وتناغم بين سياسات كلتا المؤسستين، وعليه فإن سياسات البنك الدولى تنصرف إلى ضرورة اتباع برنامج يطلق عليه برنامج التعديل الهيكلي، وهذا البرنامج ينطوي على إمكانية تقليم قروض طويلة الأجل إلى الدولة العنية يطلق عليها قروض التعديل الهيكلي Structural Adjustment loans ويتناول هذا البرنامج مجموعة من المحاور او الجوانب الهيكلية لإصلاح الاقتصاد، وهي محاور ذات صلة وثيقة بتحرير الاقتصاد من القيود، سواء تعلق ذلك بمناخ الاستثمار، أواسعار السلع وعوامل الانتاج، أوالإسراع بعملية الاستخصاص Privatization.

IFC مؤسسة التمويل الدولية: 7/7/7

تعتبر مؤسسة التمويل الدولية إحدى المؤسسات التابعة للبنك الدولي وقد تم إنشاء هذه المؤسسة عام 1907. وكان الهدف الأساسي من إنشائها هو

تشجيع النمو الاقتصادي في الدول النامية عن طريق القطاع الخاص. وعادة ما تقدم مؤسسة التمويل قروضها للمشروعات الخاصة لفترات زمنية تتراوح بين ٥ إلى ١٥ سنة ولا تتطلب أى ضمانات حكومية لهذه القروض. هذا وتقدم المؤسسة كذلك الشورة الفنية للدول الأعضاء في شئون الاستنمار الخاص وأسواق رأس المال، والاستنمارات الأجنبية المباشرة. ولا شك أن ربحية المشروعات هي الأساس العول عليه في منح قروض هذه المؤسسة.

ويبلغ عند أعضائها حتى الآن نحو ١٧٥ عضواً يندهون رأس مالها ويقررون بصورة جماعية السياسات العامة لأنشطة للؤسسة

وفيما يلى حصر لأهم الخنمات التي توفرها الؤسسة.

- الساعدة في تمويل وتأسيس وتحسين وتوسيع الشروعات
 الإنتاجينة الخاصة وذلك بالتعاون مع المستثمرين في القطاع
 الخاص .
- ◄ تقديم الساعدة الفنية للجمع بين كل من فرص الاستثمار ورأس الال المحلى والأجنبي والخيرة الفنية.
- ◄ العمل على تهيئة الناخ الاستثماري الملائم لجنب تدفق راس المال الخاص سواء كان محليا أو أجنبيا نحو تلك الاستثمارات الإنتاجية للمكنة في الدول الأعضاء في للؤسسة.

◄ تقدم للؤسسة قروضها بأسعار فائدة تعكس تلك الأسعار السائدة في أسواق المال الدولية أخذاً في الاعتبار للخاطر التي يتضمنها الشروع المول.

هذا وقد قامت المؤسسة بتقديم تمويلها لنحو ٢٦٢ مشروعاً حتى عام ٢٠٠١ ، ودفعت من مواردها الخاصة اكثر من ٢١ بليون دولار، وشجعت مستثمرين آخرين على تمويل نفس هذه الشروعات بمقدار ٢٠ بليون دولار. وذلك في حوالي ١٤٠ دولة نامية. وتعمل المؤسسة في إطار من التناسق والتنسيق بينها وبين البنك الدولي وهيئة التنمية الدولية ، ووكالة ضمان الاستثمارات التابعة للمجموعة.

وقد ركزت المؤسسة في السنوات الأخيرة في منحها القروضها على قطاعات معينة الهمها : قطاع المؤسسات التمويلية، والبنية الأساسية، وتكنولوجيا الاتصالات وللعلومات والشروعات متوسطة وصغيرة الحجم، بالإضافة إلى قطاعات رأس للآل الاجتماعي مثل الصحة والتعليم.

هذا وتقدم المؤسسة مجموعة من الخدمات والاستشارات الفنية بفضل ما تتمتع به من خبرات في مجالات الاستثمار الختلفة. ومن هذه الخدمات عمليات إعادة الهيكلة، وصياغة خطط النشاط ودراسات الأسواق والمنتجات، وتحليل الشركاء ، ودراسة أوضاع التقنيات الستخدمة ومجالات التمويل للتاحة. كما تقدم المؤسسة استشاراتها للحكومات الختلفة بشأن تحسين الناخ الاستثماري ، وتحسين بنية الأسواق المحلية في البلدان النامية.

٤/٢/٢/٣ هيئة التنمية الدولية: IDA

انشئت هيئة التنمية الدولية كمؤسسة تابعة للبنك الدولي عام ١٩٦٠ برأس مال قدره ٧٥٠ مليون دولار. وتعمل هذه المؤسسة في مجال تقديم المساعدات للبلدان الأكثر فقرا في العالم. وتوهر قروضاً طويلة الأجل والتي تتزاوح آجال استحقاقها بين ٢٥ إلى ٤٠ عاما، مع عشر سنوات سماح. وتقدم الهيئة مساعداتها بشروط ميسرة، حيث لا تتقاضى اية فائدة عن هذه القروض ولكنها تتقاضى رسما بسيطا يصل إلى ٧٠,٠٠٠ سنويا. وفي ذلك فإنها تعير نافذة الإقراض لليسر للبنك الدولي.

ورغم أن قروض هذه المؤسسة ميسرة بدرجة كبيرة إلا أنها تتفق في أسلوب تقييم وتنفيذ المسروعات التي تمولها على أسلوب البنك الدولي، وتختلف معه في شروط وتكاليف الإقراض.

وتتكون موارد هذه للؤسسة من اكتتابات الأعضاء في رأسمالها ومن تلك للساهمات التي تدفعها الدول الغنية، إضافة إلى الإيبرادات المحولية من البنك الدولى لهذه للؤسسة سنوياً.

وعلى الرغم من أن هيئة التنمية الدولية تعتبر في الوقت الحالى الصدر الوحيد متعدد الأطراف الذي يمنح مساعداته بشروط ميسرة إلا أن مواردها لازالت دون الستوى الذي يمكنها من تدعيم برامج التنمية

الاقتصادية والاجتماعية في البلدان الأشد فقرا في العالم، وتشير التقارير الدولية في شأن استحقاق الدول الفقيرة للاقتراض من موارد مؤسسة التنمية الدولية في أن الدول التي يقبل فيها متوسط دخيل الفرد عن ٨٨٥ دولارا سنويا، وذلك وفقا لتقارير التنمية الدولية لعام ٢٠٠٠، مع انخفاض مقدرتها المالية على الاقتراض من البنك الدولي، فإنها تعتبر من الدول المستحقة للحصول على مساعدات هذه الهيئة . وفي الوقت الحاضر فإن هناك ٧٩ دولة مؤهلة للحصول على مساعدات هيئة التنمية الدولية، ويقطن هذه الدول مو ٥٦٠ بليون نسمة، ويشمل ذلك نصف إحمالي سكان الدول النامية عموماً ويقدر عدد السكان الذين يحصلون على دخل القل من دولار واحد يوميا بنحو ١٨٠ بليون نسمة.

وخلال الاندين وعشرين سنة الماضية تم استبعاد بعض الدول التي كانت تحصل على مساعدات هيئة التنمية الدولية، بسبب تحسن أحوالها وزيادة متوسط دخل الفرد بها وتتضمن هذه الدول كل من الصين وكوستاريكا، ومصر، والغرب، وتايلاند، وتركيا.

وتشير الإحصاءات إلى ان مجموع ما قدمته الؤسسة من مساعلات حتى عام ٢٠٠١ قد بلغ ١٠٧ بليون دولار لحوالي ٢٠١ دولة نامية.

٣/٢/٣ الركن الثالث: النظام التجاري الدولي

يُقصد بالنظام التجاري الدولي مجموعة القواعد، والإجراءات، والاتفاقيات. والقرارات، والمؤتمرات، والمنظمات التي تحكم تدفقات السلع والخدمات بين دول العالم المختلفة.

وسوف يتضمن هذا الجزء عرضاً لمفهوم وتطور النظام التجاري الدولي، وعناصره، بدءًا، وميثاق هاهانا، والجات، والأنكتاد، وانتهاءً بمنظمة التجارة العالمية. على أن يتضمن الفصل التالي من الكتاب تحليلاً موجزاً لماهية الاتفاقيات التي انطوت عليها منظمة التجارة العالمية، والقرارات التي توصلت إليها المؤتمرات الوزارية لها حتى عام ٢٠٠٣، وهو العام الذي انقعد هيه اخر مؤتمر وزاري للمنظمة في مدينة كنكان بالكسيك، في الفترة من ١٠-١٤ سبتمر عام ٢٠٠٣. وذلك باعتبارها البركن الثالث والمتمم للنظام الخوسية.

١/٣/٢/٣ مفهوم النظام التجاري الدولي

شهد العالم تغيرات عديدة خلال النصف الثاني من القرن الماضي، وقد أثرت هذه التغيرات والمستجدات على بنية النظام الاقتصادي العالي، ويعتبر عام ١٩٩٥ علامة بارزة على طريق تغير هيكل النظام الاقتصادي العالي، واتجاهه نحو المزيد من تحرير التجارة الدولية في السلع والخدمات، وانتقالات رؤوس الأموال. وترجع الأهمية البالغة لعام ١٩٩٥ إلى كونه العالم الذي انطاقت في بدايته أول منظمة للتجارة اكتسبت صفة العالمية،

للإشراف على النظام التجاري اللولي متعدد الأطراف، وهي منظمة التجارة الاسراف النظام التجاري اللولية، وهي منظمة التجارة (WTO)، واختصاراً (WTO). واختصاراً (WTO) عما أنه العام الذي بدات تنتشر فيه مصطلخات جديدة على الساحة الدولية في مختلف الجالات، مثل مصطلحات "العولية الاقتصادية الموالية في مختلف الجالات، مثل مصطلحات العولية الاقتصادية الحولي "Consumer"، "والمنتج الكوني Global Product"، إلى غير ذلك من الصطلحات العبرة عن حالة النظام الاقتصادي العالمي في العقد الأخير من الفرن الماضي.

والواقع أن المنظمة سالفة الذكر والألبات التي اعتمدت عليها تعد محصلة تاريخية للمفاوضات التجارية التي دارت عبر ما يقرب من نصف قرن في إطار الاتفاقية العامة للتعريفات والتجازة (الجات) General عبر أن هذه Agreement on Tariffs and Trade) GATT الاتفاقية لم تكتسب صفة العالمية نظراً لمحدودية عبد الدول الشاركة «CONTRACTING PARTIES»،

أيشير مصطلح المولمة إلى زيادة الإندماج الإكتصادي على مستوى العالم، وثلك تتبجة لتزايد نطاقي عمليات تحرير التجارة في السلح والخدمات، وتحرير تنطقات رؤوس الأموال بين الدول. كما قد يشير المصطلح خذلك إلى المصطلح خذلك إلى سمهولة تتفعل عنصر الممل والمعرفة الفنية "Knov-knov) أو التتفولوجيا) عبر المصطلح مواء كانت جواتب خورتب أخرى حديدة لتقمير المصطلح مواء كانت جواتب مياسية في ثقافية أو بتفاقية أو بينية أو عسكرية، وهي جواتب خارج نطاق التحليل في هذا الكتاب

[&]quot; تكتب عبارة الأطرف المتمائدة بالأحرف الكبيرة إشارة إلى جميع الدول المشاركة في المقاوضات الجماعية للجات. أما إذا كتبت في أي نص بالأحرف المسفيرة، فإنها تدل طي عدد معدود من الدول (دولتين أو تُكثر) الذي تكون قد عائدت أي تفاق ثنائي فيما بينها.

كما انها لم تكتسب صفة للنظمة من ناحية آخرى، وذلك لكونها مجرد إطار غير مؤسسي للتفاوض حول تحرير التجارة الدولية في السلع الصناعية فقط. وذلك باستثناء النسوجات والملابس كسلعة صناعية، حيث كانت تخضع إلى ترتيب دولي آخر سُمى بالاتفاق الدولي متعدد الألياف.

يقصد، بالنظام التجاري السلولي مجموعة القواعد Rules . يقصد، والاتفاقيات Agreements، والمرات Procedure، والمرات Procedure، والمرات Decisions، والقصدات Organizations، والقصدات بين Organizations ، التي تشرف على اتجاه وتدفق السلع والخدمات بين دول العالم المختلفة، إضافة إلى توجيه، وتقييم السياسات التجارية لهذه الدول، ويما يكفل تحقيق استقراراً مناسباً، ونمواً مقبولاً لحجم التجارة اللولية.

ومن هذا التعريف يمكن ملاحظة مايلي:

أولاً: أن النظام التجاري الدولي ينطوي على قواعد يضعها المجتمع الدولي، بصورة متعددة الأطراف، لتحديد ماهية السياسات التجارية التي يجب تبنيها من قبل أى دولة تجاه تجارته الخارجية في السلع، والخدمات، ورؤوس الأموال مع الدول الأخرى.

ثانياً: أن النظام التجاري الدولي ينبني على اتفاقيات، أو معاهدات دوليـة، تكون ملزمـة للـدول الـتي توقعها بعـد منافشـتها، والتفـاوض بشـأن القواعد والإجبراءات التي تحكم اتجاهات تدفق السلع، والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول.

والثاً: أن النظام التجاري الدولي ينطوي على إجراءات توضح كيفية تطبيق القواعد التعلقة بالتجارة الدولية لكل دولة مع الدول الأحرى الشريكة في وضع وصياغة القواعد العامة للنظام وقد تنطوي هذه الإجراءات على حدود كمية منظمة لحركة التجارة، اوتنازلات ينبغي تقنيمها في شكل جداول زمنية، اواستثناءات من تطبيق بعض القواعد لجموعة معينة من الأعضاء، أو غير ذلك من الإجراءات التنظيمية للوضحة لكيفية تطبيق القواعد.

رابعاً، أن النظام التجاري الدولي ينطوي على ضرورة عقد مؤتمرات دورية إما بصورة سنوية، أو بصورة فترية، كل سنتين، أو أكثر من ذلك. والهدف من هذه المؤتمرات هو مناقشة نتائج تطبيق القواعد، والنظر في صلاحية الإجراءات، والتنازلات، والاستثناءات، والحدود الوضوعة، واستعراض ومناقشة أي مقترحات جديدة تتقدم بها أي دولة عضو في النظام، وإقرار ما يستوجب إقراره من مقترحات ووضعها موضع التنفيذ خلال الفترة القادمة.

خامساً: أن النظام التجاري الدولي ينطوي على مجموعة من القرارات التنفيذية، أو القرارات التوضيحية التي تصاغ في شكل مـلكرات تفاهم بشأن بعض الموضوعات، أو القواعد، أو الإجراءات التي ينبغي

تبنيها من قبل الدول الأعضاء. وهذه القرارات تصدر بناءً على المؤتمرات التجاري الدولي الدولي الدولي معدد الأطراف. كما قد تصدر هذه القرارات من خلال السكرتارية الدائمة للمنظمة الدولية أو الإطار التنظيمي الذي يشرف على إدارة النظام أياً كان شكله.

سادسا: إن النظام التجاري الدولي يخضع في تنظيمه وإدارته إلى إطار مؤسسي معين، وقد يكون هذا الإطار هو النظمة الدولية العنية بتنظيم شؤون التجارة الدولية، أو العاهدة الوقعة من اطراف النظام التجاري متعدد الأطراف، أو شكل أخر يكون معنياً بالإشراف على سير النظام وتفعيل آلياته، ودعوة الأعضاء إلى الاجتماع بصورة دورية أو طارنة، بما يكفل تحقيق الأهداف للرجو تحقيقها لأطراف النظام التجاري.

٢/٣/٢/٣ تطور النظام التجاري الدولي

يعود التفكير في إنشاء إطار مؤسسي دولي للإشراف على سير النظام التجاري الدولي؛ إلى تلك الفاوضات التي دارت أشاء الحرب العالمية اثنائية النائد ?، الإصلاح النظام الاقتصادي العالمي، بأركانه الثلاثة النقدي، والمالي، والتجاري.

وقد مرت العلاقات الاقتصادية النولية بتغيرات مذهبيه عنجدة منث عصر التجاريين حتى الآنا. وقد تركت هذه التغيرات للذهبية بصماتها على حركة التجارة، وتدفقات رأس المال بين الدول، وذلك باعتبار ان التحارة الخارجية توثر تأثيراً مباشراً على الإنتاج، وتخصيص الوارد، ومعدلات النمو. ومن هنا جاءت أفكار التجاريين فتشدد على أهمية زيادة الفائض في البرزان التجاري بزيادة الصادرات وخفض الواردات. وإذا نظرنا إلى الظروف السياسية وطبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية التي سادت خلال الفترة بين بناية القرن السادس عشر ونهاية القرن الثامن عشر ، لوجدنا أن نشأة الدولة أو القومية بالفهوم الحديث وما صاحبها من ظواهر استعمارية، والاتفاق حول مفهوم الثروة ومكوناتها، وأهمية تقوية نفوذ النولة، قد أثبرت على مجمل الأنشيطة الاقتصادية بمنا في ذلك حركية التجارة الخارجية بين الدول سواء كانت دول ذات سيادة أو مستعمرات تابعة لدول أخرى. وعلى ذلك فإن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لتحقيق الأهداف القوميــة قــد غلب مصلحة النولـة علــ مصلحة الفـرد، وأصبح التــنـخل لتوجيه حركة التجارة الخارجية بزيادة الصادرات وتقبيب الواردات هو الفكر السائد في تلك الفترة. وتحقيق فائض في البيزان التجاري يعني من وجهه نظر التجاريين زيادة كمية النقود أو السبائك الذهبية التي تتخفق

عادل المهدي : "الملاقات التقدية الدولية"، جهاز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، جامعة هلوان،
 ١٠٠٠ - ١٠٠ عبر ٢٠ - ٢٧.

إلى الداخل، وهذه الزيادة تعنى زيادةً في ثروة الدولة وزيادة في قوتها بدرجة تمكنها من الحفاظ على المستعمرات التابعة لها.

ومع ظهور نظرية كمية النقود (لديفيد هيوم) في بداية القرن التاسع عشر بدات الانتقادات العديدة لأفكار التجاريين، على اساس أن تحقيق فائض في الميزان التجاري بصفة مستمرة بؤدى إلى زيادة كمية النقود دون زيادة مقابله لها في كمية الإنتاج من السلع والخدمات الأمر الذي يؤدى إلى ارتفاع الأسعار بما في ذلك أسعار السلع المصدرة، فتنخفض الصادرات وتزداد الواردات وتنتقل السبائك النهبية إلى الخارج. ومن هنا جاءت أفكار الكلاسيك التي تبلورت بشكل واضح مع مقدم ادم سميث ونشر أفكاره التعلق بحرية العمل والمرور، ومفهوم الشروة في كتابه شروة الأمم. Wealth of Nations

وقد انطوت اقدار الكلاسيك على ضرورة ترك الحرية إلى الأفراد في ممارسة انشطتهم الاقتصادية، بما في ذلك حرية انتقال عوامل الإنتاج بين الدول، وعدم فرض قيود على التجارة الخارجية. ومنطق الكلاسيك في ذلك، هو فكرة اليد الخفية Hand الني تنظم حركة النشاط الاقتصادي بدون تدخل من جانب الحكومة، ومن ثم فإن قوى السوق تعتبر الحرك الأساسي لتخصيص الموارد على اساس عالى، بحيث تتخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تستطيع إنتاجها بنفقة أقل من غيرها من الدول، وتنتج بكميات كبيرة لتصدير الفائض عن حاجاتها، غيرها من الدول، وتنتج بكميات كبيرة لتصدير الفائض عن حاجاتها،

واستيراد ما تحتاجه من سلع لا تمكنها مواردها التاحية من إنتاجها بنفقة اقل من غيرها من الدول. وهذا النطق يعنى أفضل تخصيص واستخدام ممكن للموارد الاقتصادية التاحة على الستوى العالي.

وقد ساعد على انتشار اقكار الكلاسيك استمرار الستعمرات وسهولة تطبيق هذه الأفكار عالمياً، بحيث تتخصص الدول المستعمرة في إنتاج السلع المستعمرة في إنتاج السلع المستعمرة في ذلك الوقت. وكان النظم التلهائي لضبط حركة النشاط الاقتصادي هو "قاعدة الذهب" حيث تلتزم حكومات الدول المختلفة، بدون اتفاق مسبق في ما بينهم، على تحديد قيمة ذابتة لعملائها الورقية بالنهب، مع الالتزام الكامل بتحويل ما يقدم إليها من عملات ورقية إلى ذهب عند القيمة الثابتة سالفة الذكر، إضافة إلى ترك الحرية للأفراد في تصدير واستيراد الذهب بدون قيود.

وحيث تربط كل دولة كمية النقود الورقية المتداولة لديها بما هو موجود لديها من أرصدة ذهبية، فإن تحقيق فائض في النيزان التجاري بؤدى إلى زيادة الإصدار النقدي نتيجة لزيادة الأرصدة الذهبية، ويؤدى ذلك إلى ارتفاع الأسعار وبالتالي انخفاض الصادرات وزيادة الواردات، ويعود التوازن بشكل تلقاني إلى نليزان وهكذا.

واستمرت أفكار الكلاسيك في التطبيق العملي حتى بداية الحرب العالمية الأولى، حيث اختلت قواعد اللعبة الخاصة بقاعدة النهب، وتوسعت النول في عملية الإصدار النقدي لتمويل نفقات الحرب في وقت توقفت فيه أغلب الطاقات الإنتاجية. وانعكس هذا الأمر في ارتضاع معدلات التضخم بصورة كبيرة. ولجأت الدول إلى فرض فيود حمائية على تجارتها الخارجية، التي أصيبت هي الأخرى بحالة من الكساد، انعكست على تدهور الطاقات الانتاجية المتاحة، وزيادة معدلات البطالة، واتجاه اسعار الصرف إلى التقلب السريع.

وحل الكساد العالي بدءاً من عام ١٩٢٩ حتى عام ١٩٢٣، وبات من الواضح أن الدول قد النجهت إلى عسكرة اقتصادها للخروج من حالة الكساد، خاصة بعد اعتلاء الحزب النازي بقيادة هتلر لوقع الاستشارية في للانيا، تلك الدولة التي ناء حملها بالتعويضات المائية التي فرضها الحلفاء عليها بعد هزيمتها في الحرب العالمية الأولى.

وبالفعل فقد اندلعت نيران الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩، وفرضت معظم الدول العديد من القيود على حركة التجارة الخارجية، خاصة الواردات، وبات الأمر كما لو كان عودة إلى أفكار التجاريين مع اختلاف الزمان والأدوات، وتغير مراكز القوى في العالم، واصدق وصف يمكن اعلاقه على النظام التجاري العالمي في هذه الفترة هو "اللانظام"، فالتقييد والحماية أصبحت الأصل، وتحرير التجارة الخارجية من القيود أصبح الاستثناء.

وحطمت الحرب معظم البنية الأساسية، والطاقات الإنتاجية للدول الأوروبية، وتركتها محملة بأعباء ديون خارجية مستحقة إلى الولايات التحدة الأمريكية، تلك الديون الناجهة عن تعويل نفقات التسليح والغناء. واختلت موازين للدفوعات لصالح الميزان الأمريكي، وفقدت هذه الدول ايضاً معظم ارصدتها الذهبية. وتدهورت القيمة الخارجية لعملاتها.

وعلى الجانب الآخر فقد حقق الاقتصاد الأمريكي أكبر استفاده في
تاريخه من هذه الحرب، إذ تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من إضافة
طاقات إنتاجية جديدة إلى الطاقات القائمة، في ظل تواجد أسواق واسعة
لتصريف منتجاتها المدنية، ومنتجاتها العسكرية. وحقق ميزان مدهوعاتها
فوائض كبيرة، ترتب عليها زيادة رصيدها من الذهب، وزيادة دائنيتها
للدول الأوروبية، وتحسن مركز الدولار الأمريكي على نطاق واسع. بذلك
خرجت أمريكا من الحرب وهي في حالة من القوة الاقتصادية، والسياسية،
والعسكرية، مكنتها من إدارة النظام الاقتصادي العالمي خلال النصف الثاني
من القرن العشرين ال

ونظرا لما تركته آثار الفترة سالفة الذكر على التجارة وشؤون النقد والمال في العالم، فقد حاولت الدول أن تجد لنفسها خلاصاً، وأن تبحث عن وسيلة مناسبة يمكن من خلالها توفير مصادر تمويلية ملائمة لإعادة التعمير والبناء، واستئناف عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتنشيط حركة التجارة الدولية، وتحقيق الاستقرار النقدي والمالي على مستوى العالم. وقد تحقق ذلك من خلال سلسلة من المؤتمرات التي دعت

دارم البيادى ي: "انتظام الاكتمبادي الدولي المعاصر" سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة.
 والمنون والآداب، المدد ٢٠٧٧، مايو، ٢٠٠٠، ص ٢١-١٧.

إليها الولايات للتحدة الأمريكية. والواقع أن هذه الدعوة قد جاءت من منظور الرغبة في تحرير التجارة العالمية، وفتح الأسواق للتصدير.

وقد نجح مؤتمر بريتون وودز عام ١٩٤٤ في خلق اليتين خديدتين، وهما صىندوق النقىد الىدولى(International Monetary Fund) واختصاراً (IMF) والبنك الدولي للتعمير والتنمية (IBRD) Bank for Reconstruction and Development) ويختص الأول بالنظر في الأمور النقلية التعلقة بأسعار الصرف كماسيق القول، بينما يختص الثاني بالنظر في الأمور المالية التعلقية بتمويل التنميية وتعمير ما خربته الحرب العالية الثانية. أما الآلية الثالثة والخاصة بالإشراف على سير النظام التجاري الدولي فقد تأخرت قليلاً عن الركنين السابقين حتى قسمت الولايات المتحدة الأمريكية مفترخاً إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم التحدة بضرورة عقد مؤتمرا دوليا للتجارة والتوظف، وهو المؤتمر الذي انعقد بالفعل في لندن عام ١٩٤٦، وحضره ممثلون من أكثر من خمسين دولة، واستمرت الفاوضات في جنيف عام ١٩٤٧، وهافانا عام ١٩٤٨، وصدر عن المؤتمر الوثيقة الختامية التي عرفت آنـذاك بميثـاق هافانا Havana Charter. وانطوت هذه الوثيقة على مجموعة من القواعد الرامية إلى تحرير التجارة الدولية في السلع والخدمات، إضافة إلى سياسات العمل، والتوظف. والاستثمار، والتجارة الدولية في السلم الأولية، وفي هنا الصيد تضمنت الوثيقة إنشاء منظمة التصارة الدولية International Trade Organization) والتي يرمز لها اختصارا ب (ITO)، لتكون بمثابة الضلع أو الركن الثالث من أركان النظام الإقتصادي العالم، وتعمل في رحاب الأمم المتحدة.

ولكي تصبح الوثيقة سارية الفعول فلابد من إقرارها والتصديق عليها من المؤسسات التشريعية في الدول الشاركة في المؤتمر، غير أن تصديق الولايات المتحدة الأمريكية على ميثاق هافانا تأخر حتى عام ١٩٥٠ حيث رقض الكونجرس الأمريكية، وتنطوي على تدخل في السياسات التجارية الأمريكية، وتنطوي على تدخل في السياسات التجارية الأمريكية. وكان هذا الرفض بمثابة هدر لجهود مضنية استمرت ثلاث سنوات، والغريب في الأمر أن الرئيس الأمريكي في ذلك الوقت كان قد تقدم بمقترح عام ١٩٤٧ يهدف إلى إقامة إطار تفاوضي مؤقت لتحرير التجارة الدولية في السلع الصناعية من القيود الفروضة عليها، إلى أن تنتهي الدول الشاركة في المؤتمر من التصديق على وديقة هافانا وإنشاء منظمة التجارة الدولية سالفة الذكرا.

وفي المؤتمر الدولي الذي انعقد في جنيف عام ١٩٤٧ أقـرت ذلاثة وعشرون دولة ترتيباً دولياً مؤقّتاً للتضاوض في إطاره حول تخفيض الضرائب الجمركية بصورة متبادلة على الواردات السلعية للدول الشاركة، وقد

David N. Balaam, Michael Veswth: "Introduction To International Political Economy 2rd Edition, (Prentice Hall, Inc.), 2001, P. (117)
² هذه الدول هي: النرويج، بلجيك، هولندا، لوكسبورج، نبوزيلاند، السلكة المندد، كنندا، فرنسا، الريات الدكتار الشكريكية، المنزاليا، تشريع ملوقاتيا، جنوب رويمسيا، العسين، كويسا، بورمسا، البرائيل، سيراليون، شيئي، الهند، باكستان، جنوب الريغل، لبنان، سورية.

أطلق على هذا الترتيب "الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة" General (General) وهي الاتفاقية التي غرفت Agreement on Tariffs and Trade) باسم "الجات" وهي عبارة عن الأحرف الأولى من التسمية الإنجليزية للاتفاقية GATT.

واصبحت هذه الاتفاقية (الجات) سارية الفعول من أول يناير عام ١٩٩٨، واستمرت خلال ثمان جولات في الإشراف على مفاوضات تحرير التجارة الدولية في السلع الصناعية باستثناء النسوجات والملابس. وانتهت الجولة الأخيرة (جولة أوروجواي) بموافقة ١٧١ دولة على إنشاء منظمة التجارة العالمية لتتولى الإشراف بشكل شامل على التجارة الدولية في السلع والخدمات، إضافة إلى عنايتها ببعض الوضوعات ذات الصلة بالنشاط التجاري الدولي، وهي إجراءات أو معايير الاستثمار المرتبطة بالتجارة، وحقوق الملكية الفكرية، إلى غير ذلك من الموضوعات التي سيرد ذكرها تضميلاً في هذا الكتاب.

والجدير بالذكر أن أغلب الدول النامية بعد سريان مفعول الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة، قد انسحبت تباعاً من العمل بموجبها، حيث اعتبرتها اتفاقية مؤسسة لخدمة مصالح الدول المتقدمة، دون مراعاة لمسالح ومتطلبات التجارة والتنمية للدول النامية. ولذلك أطلق على الجات "منتدى الأغنياء Rich Man's Club".

وبناءً على ذلك لجات الدول النامية إلى تكوين إطار مؤسسي جديد تابع الأمم المتحدة لناقشة واقع الحال في هذه الدول، وطرح الحلول الملائمية الشاكلها. وقد تمثل هذا الإطار في "مؤتمر الأمم المتحدة المتجارة والتنمية المساكلها. وقد تمثل هذا الإطار في "مؤتمر الأمم المتحدة المتحدة في النامن من ديسمبر عام ١٩٦٢ قراراً يقضى بعقد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في أوائل عام ١٩٦٤، وذلك لناقشة الوضع غير المتكافئ للبلدان النامية في العلاقات الاقتصادية الدولية. وقد تواكب هذا التفكير مع اعتبار عقد السنينات بمنابة العقد الأول للتنمية. وتم تكليف السكرتير العام للأمم المتحدة بالتشاور مع الدول الأعضاء لعقد هذا المؤتمرا.

وتم عقد المؤتمر ثمان مرات منذ عام ١٩٦٤ حتى الآن. وقد وقر المؤتمر خلال دورات انعقاده السابقة منبراً دولياً للتعبير عن مطالب الدول النامية وطرح تصوراتها الختلفة بشأن النظام التجاري الدولي.

وقام الأنكتاد على أساس رفض فكرة العاملة بالنثل ومطالبة الدول الصناعية التقدمة بفتح أسواقها لصادرات النول النامية، مع وجوب العمل على استقرار أسعار المواد الأولية في إطار اتفاقيات دولية متعددة الأطراف.

¹ United Nations: " UNCTAD In Brief ", www.unctad.org

٣/٣/٢/٣ عناصر النظام التجاري الدولي:

ينطوي النظام التجاري الدولي على ثلاثة عناصر أساسية يمكن تحليلها على النحو التالي:

العنصر الأول- الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة - الجات:

سبق لنا استعراض العنصر الأول من عناصر النظام التجاري الدولي، وهو ميثاق هافانا، الذي تم التوصل إليه بعد مفاوضات استمرت ثلاث سنوات في لندن عام ١٩٤٦، وجنيف عام ١٩٤٧، وهافانا عام ١٩٤٨. وقد سبق القول أن هذا الميثاق لم ير النور، وحل محله ذلك الاتفاق العام الذي انبشق، عن مؤتمر جنيف عام ١٩٤٧، حيث اقرت ثلاثة وعشرون دولة ترتيباً مؤقتاً أطلق عليه الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة — الجات GATT. وأقـرت هذه الدول بأن علاقاتها في المجالات التجارية، والاقتصادية يجب أن تقوم على أساس الساهمة في رفع مستوى العيشة، وضمان تحقيق التوظف الكامل للموارد التاحة، مع ضرورة العمل على تحقيق الاستخدام الكفء لهذه الوارد، وزيادة مستوى الدخل الوطني، وزيادة الطاقات الانتاجية المكنة، وتوسيع نطاق التبادل التجاري. وقد تم عقد ثماني جولات (الجدول رقم اباللحق) في إطار الجات، كان أهمها جولة كيندى في بناية الستينيات، حيث تم تخفيض التعريفات الجمر كية ينسية ٥٠٪ من مستواها السائد عام ١٩٦٠، وجولة طوكيو التي انتهت في عام ١٩٧٩، وتم بموجبها تخفيض التعريفات الجمر كيبة بنسبة ٣٠٪ من مستوى التعريفة السائد عام ١٩٧٤. وأهم ما

تناولته حولة طوكيو من مفاوضات لتحرير التجارة العالية تركر على القيود غير التعريفية: التي تم معالجتها بشكل جزئي، وعلى اساس فنوى خروجاً على مبدا المفاوضات الجماعية، وشرط الدولة الأولى بالرعاية، والذي يتضمن عدم التمبير بين الدول الختلفة في الماملات التجارية الدولية. وفيما بلي سيتم عرض أهم البادئ التي انطوى عليها النظام التجاري الدولي، في إطار الجات خلال النصف الأخير من القرن الماضي.

وقد تحدد الهدف العام لجميع الجولات في تحرير التجارة، وإقامة نظام تجارى متعدد الأطراف، يحقق نمواً في التجارة الدولية، واستقراراً في اقتصاديات دول العالم المختلفة. وانصب اهتمام الجات في الجولات الست الأولى على تخفيض التعريفات الجمركية على التجارة الدولية في الشلع المصنوعة. بينما اهتمت حولة طوكيو (١٩٧٦-١٩٧٩) بمنافشة الحواجز غير المجمركية. وأخيراً فإن الاهتمام الأساسي لجولة أوروجواى التي بدات عام 1947 قد انصب على مجالات جديدة لعل اهمها هو تحرير التجارة الدولية في الخدمات، وإعادة التجارة التي كانت قد خرجت من الإطار متعدد الأطراف، ومنها النسوجات والملابس إلى حظيرة الجات تدريجياً، وفرض الانضباط على جوانب المكينة الفكرينة، وإجراءات الاستثمار التعلقة بالتجارة، كما نجحت الولايات التحدة وبعض الدول، لأول مرة في إدخال الراعة في مجال المفاوضات التي دارت في جولة أوروجواي.

ويمكن تلخيص المبادئ الأساسية التي قامت عليها الجات في النقاط التالية:

أ. المبادئ الأساسية للجاتاً:

(١) مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، Most-Favored-Nation Treatment

ينص اتفاق الجات في مادته الأولى (Article(I) على مبدا معاملة الدولة الأولى بالرعاية. ويشير هذا البدا إلى ضرورة عدم التمييز في العاملات التجارية الدولية، ومقتضى ذلك أن أن مزايا تجارية تمنحها إحدى الدول الأطراف إلى أي دولة أخرى، يجب أن تنسحب تلقائياً وبدون شروط، إلى كل الأطراف المتعاقدة في الاتفاقية، وذلك دون مطالبة هذه الدول بذلك. فإذا قامت إحدى الدول بمنح تخفيضات جمركية معينة على وارداتها من إحدى السلع من دولة أخرى. فإن هذه التخفيضات تسرى تلقائياً على واردات هذه السلعة من بقية الدول الأطراف في الاتفاقية، ودون أن تطالب هذه الدول بذلك.

ويترتب على إعمال هذا البدأ بطبيعة الحال أن تتم الفاوضات التعلقة بالتجارة الدولية على أساس جماعي أو متعدد الأطراف. فضلاً عن توسيع نطساق التخفيضات الجمركيسة بسين جميسع السدول الشساركة فاستفاقية الجات.

وفي هذا الصدد فإن الفقرة الثانية والرابعة من المادة الثالثة، تنص على أن جميع المنتجات التي يستوردها أي طرف متعاقد من طرف أخر

¹ "The Text Of The General Agreement On Tariffs And Trade GATT,", Geneva, July, 1986, www.wto.org

متعاقد في الاتفاقية، لاتخضع بصورة مباشرة، أو غير مباشرة إلى الضرائب المحلية، أو أى مصاريف أو إجراءات أخرى من أى نوع، في ما لا يزيد عن تلك المطبقة على المنتجات المحلية الشابهه. علاوة على ذلك فلا يجوز لأي طرف أن يفرض ضرائب محلية، أو مصاريف أخرى على السلع المحلية، أو السلع المستوردة بطريقة تتعارض مع المبادئ الوضوعة في الفقرة الأولى من المادة الثالثة، والتي تنص على أن الأطراف المتعاقدة عليها أن تمتنع عن تطبيق أو الشروط، وفاتين، أو تنظيمات، أو أسروط، توثر على عملية البيع، أو الشراء، أو النقل، أو التوزيع، أو الاستخدام، أو أى شروط خاصة بعملية خلط المونات بنسب معينة في عملية التصنيع، وذلك لتجنب أي سياسات من شأنها التأثير على النافسة، أو حماية الانتاج المحلي. كما تشير الفقرة الرابعة من المادة الثالثة إلى أن عرب معاملتها معاملة تفضيلية بما لايقل عن تلك العاملة المنوحة إلى المتجات المائلة ذات النشأ الوطني.

وترد بعض الاستثناءات على هذا للبنا، لعل أهمها الترتيبات الإقليمية التفضيلات السارية لتحرير التجارة الدولية بين دولتين أو أكثر. وهذا يعنى أن حكم المادة الأولى لا يتطلب إلغاء أي تفضيلات جمركية لا تتعدى المستويات السارية بين الدول المتجاورة، والتي ترتبط معاً بعلاقة تجارية ذات مزايا تفضيلية معينة، أو علاقات سياسية ذات طبيعة حمائية، وهذه الدول هي الذكورة في لللاحق B, C,D, E&F من النص الأصلي للاتفاقية. ولا تتمام احكام المادة الأولى إمكانية منح أحد الأطراف المتعاقدة لزايا تفضيلية

إضافية إلى دولة متاحمة حدودياً بهدف تسهيل تجارة الحدود، وهو ما نصت عليه المادة الرابعة والعشرين من اتفاقية الجات. كما تنص المادة الرابعة والعشرين ابضاً على أن الأطراف التعاقدة يمكنها تكوين اتحادات حمركية أو مناطق تجارة حرة في ما بينها بهدف تحرير التجارة الخارجية بين الدول أعضاء الاتحاد الجمركي. ولا يتعارض ذلك مع أحكام الجات، مع ضرورة مراعاة الا تزيد القيود التجارية التي تضعها دول الاتحاد أمام الدول الأخرى عن تلك التي كانت مطبقة قبل تكوين الاتحاد.

اضف إلى ما سبق أن الجات قد أصدرت قراراً في الثامن والعشرين من شهر نوفمبر عام ١٩٧٩ يقضي بإمكانية التمييز في العاملة لصالح الدول النامية فقط، بمعنى أن الدول النامية يمكن أن تتبادل مزايا تفضيلية في ما بينها فقط، ولاتنسحب هذه الزايا وفقا لبدا الدولة الأولى بالرعاية إلى الدول التقدمة، كما لا يجوز للدول التقدمة الأطراف في الاتفاقية أن تطالب بالاستفادة من هذه للزايا التفضيلية.

(۲) الالتزامات والتخفيضات الجمركية المتبادلة:

الهدف النهائي للنظام التجاري الدولي متعدد الأطراف في ظل الجات هو تحرير التجارة في السلع الصنوعة، وذلك بالدخول في مفاوضات للتوصل إلى إجراء تخفيضات جمركية متبادلة على واردات الدول الأعضاء، مع الالتزام بعدم اللجوء إلى القيود الكمية، أو نظام الحصص، أو أي وسائل آخرى من شأنها إعاقة حركة التجارة الدولية. وفي ذلك تنص الفقرة الأولى من

اللدة الحادية عشرة على أنه لا يجوز فرض أى قيود غير تعريفية، مثل نظام الحصص، أو تراخيص الاستيراد، أو أى قيود أخرى على السلع الستوردة، أوللصدرة لأى طرف آخر في الاتفاقية. ويتم عادة تسجيل الالتزامات في جداول التخفيضات الخاصة بالأطراف التعاقدة، حيث تصبح هذه الجداول وفقا لأحكام المادة الثانية جزءاً لا يتجزأ من التزامات الدولة في ظل الجات، ويلاحظ أن أحكام هذه الفقرة لا تسرى في بعض الحالات الدولة في

- (۱) فيود كمية لصادرات سلعة غنائية أو ضرورية معرضة لحنوث نقص خطير في كمياتها.
- (ب) حالات تطبيق معايير التصنيف والترتيب الدولي للسلع الداخلة في
 نطاق التجارة الدولي.
- (ج) يجوز اللجوء إلى قرض حصص كمية في حالة المنتجات الزراعية
 والسمكية.
- (د) يجوز اللجوء إلى قرض اي قيود غير تعريفية بهدف حماية بعض الصناعات الناشئة أو حماية قطاع معين أو أحد عناصر الإنتاج من الضرر الذي يمكن أن يحدث عند عدم قرض قيود كمية على الواردات.
- (ه) يجوز فرض قيود كمية في حالة تعرض ميزان مدفوعات اللولة
 لعجز شديد، أو حدوث نقص خطير في الاحتياطيات النقدية

الدولية. وينبغي على الدولة في هذه الحالة فرض هذه القيود بصفة مؤقتة مع التعهد بإزالتها عند زوال سبب فرضها.

(و) الالترزام بالترتيب الدولي متعدد الألياف مثل ترتيب النسوجات.
 حيث يتم تحديد حصص استيراد لحماية صناعة النسوجات.

وينبغى على الأطراف المتعاقدة، التي تلجأ إلى القيود غير التعريفية، الا تتخذأى إجبراءات من شأنها التميير بين الأطراف المتعاقدة الأخرى في الاتفاقية، وذلك وفقاً لنص المادة الثالثة عشرة من اتفاق الجات. وتأخذ التخفيضات الجمركية التي تحدث في إطار هذا اللبذا صورتين:

الصورة الأولى: إجراء تخفيضات مباشرة، من خلال الفاوضات التي تجري بين الدول التي تسمى بالأطراف التعاقدة.

المسورة الثانية: عبارة عن التخفيضات غير المباشرة بين اى دولتين، والتي تنسحب تلقائياً على دول أخرى نتيجة تطبيق شرط الدولة الأولى بالرعاية.

(٣) مبدأ المعاملة الوطنية National Treatment

تلتزم الأطراف التعاقدة وفقاً لنص المادة الثالثية من اتفاقية الجات، بعدم التمييز بين النتجات الستوردة والنتجات الحلية، بمعنى عدم إعطاء المنتجات المحلية أي ميزة تفضيلية على المنتجات الستوردة، ويكمل هذا المبدأ المولة الأولى بالرعاية: حيث يضع هذا المبدأ منتجات كل الشركاء التجاريين على قدم المساواة في العاملة الضريبية والجمركية.

وهذا يعني أن الواردات من سلعة معينة تعامل بمجرد عبورها حدود الدولة الستوردة، نفس للعاملة التي تعامل بها للنتجات للمائلة ذات للنشأ الوطني.

(٤) مبدأ الشفافية: Transparency

بعثم هذا للبدأ أحد للتطلبات للهمة لنحاح أي نظام تحارى متعدد الأطراف، حيث يحقق للنظام قدر كبي من الاستقرار، والقابلية للتنبية، بالالترامات المحددة في جداول التخفيضات الجمر كيـة. كما أن أي تعنيل في هذه الجداول ينبغي أن تتم الوافقة عليه من قبل أغلبية ثلثي الأطراف التعاقدة في الاتفاقية. وفي هذا الصدد تشير اللادة العاشرة من اتفاقية الجات إلى أن أي قوانين أو تنظيمات، أو لوائح، أو قواعب إداريبة ذات تبأثير على عمليــات البيــع، أو الشــراء، أو النقــل، أو التــأمين، أو التخــزيـن، أو الفحــصن، أو العرض، أو الاستخدام، أو الخلط، بالنسبة إلى أي طرف من الأطراف التعاقدة، سواء تعلقت بالتصنيف أو التقييم للأغبراض الجمركية، أو معدلات الضربية الجمركيــة، أو الضرائب والرســوم الأخــرى علــى الــواردات، أو الصادرات، أو النفوعات يجب نشرها بصورة قورية، وبطريقة تمكن الحكوميات والتجار الاطلاع عليها ومعرفتها. كما ينبغي نشير جميم الاتفاقيات التي توقع بين الحكومات للختلفة والتي تؤثر على سياسات التجارة الدولية.

اضف إلى ما سبق ضرورة عدم تفعيل أى إجراءات أو قوانين، أو تنظيمات ذات صلة بالتجارة الدولية قبل القيام بعملية النشر الفعلي لها. ونظراً لأهمية قاعدة أو مبدأ الشفافية فقد تعرضت أغلب مواد الاتفاقية إلى ضرورة مراعاة الوضوح في صياغة السياسات التجارية إلى الأطراف المتعاقدة. مع عدم اللجوء إلى اتخاذ أى إجراءات جليدة من جانب واحد، دون موافقة مسبقة من بفية الأطراف المتعاقدة، وذلك ضماناً لتحقيق الشفافية في العلاقات التجارية الدولية.

(٥) ميدا المعاملة التفضيئية للدول النامية:

تم إدخال هذا البيا في عام ١٩٦٦، خاصة بعد أن اتفقت الأطراف المتعاقدة على تعديل احكام الجات، في إطار جولة كيندي، حيث أمكن إضافة الجزء الرابع لأحكام الاتفاقية، وأصبح ساري المفعول في السابع والعشرين من شهر يونيه عام ١٩٦٦، وقد تضمن هذا الجزء ثلاث مواد، هي المادة السادسة والثلاثين، والسابعة والثلاثين، والثامنة والثلاثين، وتشير المادة السادسة والثلاثين إلى اعتراف جميع الأطراف للتعاقدة بأهمية التجارة الدول النامية، وضرورة مراعاة وضع الدول النامية، ورغبتها في تحقيق معدلات نمو مرتفعة، ورقع مستوى الميشة بها، خاصة وأن هذه الأهداف لا تتعارض مع الأهداف المتوخاة من إنشاء الجات. وعليه تم الاتفاق على ضرورة مساعدة الدول النامية في زيادة حصيلة صادراتها، وتنويع هيكل هذه الصادرات، مع السماح لها بمزايا إضافية تساعدها على ولوج

¹ جمعة محمد عامر: "ولادة منظمة النجارة العالمية وأهم المكاسات ثلك على الاقتصاديات العربيسة
در اسة وثاقية تعليلية مجلس الغرف التجارية الصناعية، الرياض، المملكة العربية السعودية، يناير
١٩٩٥، من ٣٧.

اسواق الدول المتقدمة، وذلك دون مطالبة الدول النامية بتقديم تنازلات او مزايا للدول المتقدمة مقابل ذلك.

أما المادة السابعة والثلاثون والتعلقة بالالتزامات، فقد أكنت ضرورة تبني الدول المتقدمة إلى أقصى حد ممكن تقعيل الأحكام المتعلقة بمنح أولوية كبيرة لتخفيض، وإلفاء الحواجز الحالية، أو المحتملة أمام المنتجات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة إلى الدول النامية، ويتضمن ذلك الضرائب الجمركية، وأى قيود أخرى تقرق بين للنتجات في شكلها الأولي و شكلها المصنع. وكذلك ضرورة الإحجام عن فرض أو زمادة الضرائب الجمركية أو الحواجز غير التعريفية أمام صادرات الدول النامية، والامتناع عن اتخاذ أي إحراءات أو قيود مالية، أو تغيير في السياسات المالية، بما يعوق نمو الاستهلاك الحلي من المنتجات الأولية في شكلها الخام أو للصنع والتي يكون مصدرها الدول النامية.

أما المادة الثامنة والثلاثون فقد أكنت ضرورة تعاون جميع الأطراف
التعاقدة لتفعيل أحكام المادتين السابقتين، ويصفة خاصة عليها اتخاذ
مايلزم لتحسين شروط دخول منتجات الدول النامية إلى أسواق الدول
المتقدمة، وتحقيق درجة عالية من الاستقرار في حصيلة صادرات هذه
الدول، مع ضمان عاند مجزي من أسعار هذه الصادرات. إضافة إلى ذلك فقد
نصت هذه المادة على ضرورة تفعيل التعاون الشترك في قضايا التجارة

والتنمية، مع الأخذ في الحسبان التوصيات النبثقة عن مؤتمر الأمم التحدة للتجارة والتنمية (الأنكتاد) بشأن الزايا التفضيئية للدول النامية.

ب. جولات الجات: ١

بلغ عدد الجولات التي نفذها النظام التجاري الدولي متعدد الأطراف في إطار اتفاقية الجات ثمان جولات منذ عام ١٩٤٧ حتى عام ١٩٩٣. وقد بدات أولى جولات الجات عام ١٩٤٧ في جنيف، حيث تم وضع القواعد الأساسية لتحرير التجارة النولية في السلع الصناعية، باستثناء صناعة النسوجات والملابس الجاهزة. وحضر هذا الوتمر ٢٣ دولة من ٥٠ دولة، حضرت مفاوضات مؤتمر لندن وهافانا لناقشة إمكانية إنشاء منظمة للتجارة الدولية، واتفقت هذه الدول الثلاث والعشرون على الدخول في مفاوضات تخفيض التعريفات الجمر كينة في جنيف عنام ١٩٤٧، حتبي فينل إقبرار وتصديق الدول على ميثاق هافانا بإنشاء المنظمة سالفة الذكر . وقررت العمل بموجب مسودة ميناق هافانا للإسراع بعملية تحرير التجارة من القيود التي عانت منها خلال فترة مابين الحربين. وقد تم التوصل إلى الإطار العام لإنشاء الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة- الجات- وجرى في جولة جنيف الاتفاق على تبادل تخفيضات جمركية على السلم الصنوعة بلغت نحو ٤٥٠٠٠ تخفيض، على أن تسرى حزمة الالتزامات وقواعد التجارة التي تم التوصل إليها بدءاً من أول بناير عام ١٩٤٨. وبلغ حجم التجارة التي تأثرت

¹ WTO: " Trading Into Future", 2nd Edition Revised, April, 1999.

بهذه التخفيضات، نحو ١٠ بليون دولار، أو مايعادل نحو حُمس التجارة العالية في ذلك الوقت. واستمرت هذه القواعد، والنصوص، أو الأحكام التي تم التوصل إليها كما هي بعد ذلك، ولمدة قاربت النصف قرن. مع إضافة بعض النصوص أو تعديل البعض الأخر، كلما اقتضت الضرورة ذلك.

ويلاحظ من الجدول رقم (١) باللحق رقم (١) أن الجولات الخمس الأولى قد تركرت في إجراء مفاوضات متعلقة بتقليم تنازلات، أو تخفيضات جمركية متبادلة بين الأطراف التعاقدة. فجولة أنسي التي عقدت في فرنسا عام ١٩٤٩ شهنت عدة تنازلات جمركية بين الدول التي حضرت الجولة، والتي بلغ عددها ١٢ دولة فقط. ويشير انخفاض عدد الدول الشاركة في النظام التجاري متعدد الأطراف إلى حقيقة مهمة، وهي ضعف بنية النظام ومحدودية تأثيره، فضلاً عن عدم اكتسابه صفة العالية. وقد بلغ عدد التخفيضات التبادلة في هذه الجولة ٥٠٠٠ تخفيض فقط مقارنة بمامقداره ٥٠٠٠ تخفيض فقط حقارنة

أما الجولة الثالثة والتي عقدت في مدينة توركواي بانجازا عام ١٩٥١، فقد حضرها ٢٨ دولة، وبلغ عدد التخفيضات الجمركية التبادلة ٧٨٠٠ تخفيض. ولعل زيادة عند الدول التي حضرت هذا المؤتمر يرجع إلى رغبة بعض الدول في تحرير تجارتها الخارجية، وفتح الأسواق الخارجية أمام صادراتها، ويلاحظ أن أغلب هذه الدول هي دول متقدمة نظراً لأن الدول النامية قد انسجب إغليها من الجات لاعتبارات مرتبطة بتجاهل مصالح

وحاجات الدول النامية، مع التركيز على مصالح ومتطلبات الدول التقدمة، وقد أدى هذا الأمر إلى اعتبار اتفاقية الجات بمثابة منتدى للأغنياءا، ولامكان فيه للفقراء. وهو ما تلاحظ بعد ذلك في الجولة الرابعة التي غقدت في جنيف عام ١٩٥٦، وحضرها عدد أقل من الدول الشاركة، حيث بلغ هذا العدد ٢٢ دولة فقط. ولم يرتفع العدد عن ذلك في الجولة الخامسة التي ركزت أيضاً على التنازلات الجمركية المتبادلة بين الأطراف المتعاقدة في الاتفاقية. حيث عقدت هذه الجولة في ديلون خلال الفترة ١٩٥٠-١٩٦١. وبات من الواضح أن التركيز على التخفيضات الجمركية على السلع الصناعية المهمة بالنسبة إلى الدول الصناعية المتقدمة فقط، دون مراعاة لمساكل النظام التجاري الدولي من ناحية، ومتطلبات التنمية الاقتصادية للدول باعتبارها الإطار الوحيد متعدد الأطراف الذي يشرف على حسن سير باعتبارها الإطار الوحيد متعدد الأطراف الذي يشرف على حسن سير النظام التجاري الدولي.

ومن هذا النطلق بدات الأطراف المتعاقدة في الجات الإعداد للجولة السادسة والمسماة بجولة كيندي، حيث قرر المجلس الوزاري المنعقد في مايو ١٩٦٢ عقد جولة جديدة من المفاوضات، لتأخذ في حسبانها، المتغيرات المجديدة على الساحة الدولية، خاصة ما يتعلق منها بإنشاء الجماعة الاقتصادية

مسيد النجار: "المقوق الأساسية للبلاد الناسية في ظل الجات ومنظمة التجارة العالمية"، (القدوة القومية الثانية، مركز بحوث ودراسات الندية التكنولوجية، جامعة حلوان، القاهرة) مارس ١٩٩٩، ص ٢٢.

الأوروبية، وتبنيها لسياسة جمركية موحدة إزاء الدول الأخرى، وكذلك الضعف الذي بدأ يصيب ميزان المدفوعات الأمريكي نتيجة لنجاح دول أوروبا في زيادة طاقاتها الانتاجية، وزيادة صادراتها إلى أسواق الولايات المتحدة الأمريكية.

وبالفعل عقدت الجولة السادسة في جنيف واستمرت خلال الفترة المادمة، والتي من المادمة المادمة، والتي من المادمة، والتي من الموب التخفيضات الجمركية الذي تم اتباعه خلال الجولات السابقة. وهو اسلوب التخفيضات الجمركية على أساس سلعة بسلعة، حيث الماره المادة المادمة على تغيير هذا الأسلوب ليتضمن إجراء التخفيضات على مجموعات سلعية. وأمكن التوصل كذلك إلى إجراء التخفيضات حمركية بلغت نسبتها حوالي ٥٠٪ من متوسط المعدلات السائدة للتعريفة الجمركية. ومن بين التطورات الهمة في جولة كيندي هو التوصل إلى اتفاق لكافحة الإغراق. غير أن الخلافات بين الولايات المتحدة ودول الجماعة الأوروبية بشأن السلع الزراعية لم يتم حسمها في إطار هذه المجاهزة كما هي خارج نطاق التحديد. واستمرت كذلك النسوجات والملاس الجاهزة كما هي خارج نطاق التخفيضات الجمركية، وخضعت في الجاهزة كما هي خارج نطاق التخفيضات الجمركية، وخضعت في تجارتها إلى الاتفاق الدولي متعدد الألياف.

ويلاحظ أن الفترة التالية لجولة كيندي، شهنت تغيرات عديدة على الساحة الدولية، أثرت بشكل كبير على حركة التجارة الدولية، خاصة بعد أن حقق الميزان التجاري الأمريكي عجزاً لأول مرة عام ١٩٧٠ منذ نهاية المحرب العالمية الثانية. ونجاح دول أوروبا الغربية واليابان في تحقيق معدلات نمو مرتفعة، وقد أسهمت هذه التغيرات في اتساع نطاق الحروب التجارية، واستخدام الدول لأساليب حمائية جديدة، بخلاف الأساليب التقليدية القائمة على الضرائب الجمركية والقيود الكمية. وهذه الأساليب الجديدة عرفت باسم القيود الرمادية، أو القيود غير التعريفية.

ومن هذا تناولت الجولة السابعة التي غقلت في طوكيو عام ١٩٧٣ قضية القيود غير التعريفية، إضافة إلى التعريفات الجمركية، واتسع نطاق الاشتراك في مفاوضات جولة طوكيو، حيث بلغ عدد الأطراف المتعاقدة ١٠٢ دولة. ويعود زيادة عدد الدول الشاركة إلى تبني الجات في الجزء الرابع من الاتفاقية، لشاكل التنميمة الاقتصادية للدول الناميمة، وإعطائها مزايا تفضيلية، بناء على توصيات ومفترحات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. وقد تم إضافة هذا الجزء الرابع من الاتفاقية عام ١٩٦٦.

ومن بين الموضوعات الهمة التي تم التوصل اليها في إطار مفاوضات جولة طوكيو خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٧٩، هو التخلص من بعض القيود غير التعريفية، وذلك في إطار اتفاقية القيود الفنية Technical Barriers وفرض الرسوم to Trade، وقرض الرسوم التعويضية على الواردات في حالة حدوث ضرر للصناعة المعنية في الدولة المستوردة. أضف إلى ذلك أن جولة طوكيو قد تمخضت بمجموعة من المستوردة.

الاتفاقيات التعلقة بالمشتروات الحكومية، وطرائق تقدير القيمة للأغراض المجمركية، واتضاق التجارة في اللحوم، والألبان، والطائرات المدنية. مع ملاحظية ان هيله الاتفاقيات له تأخيد شيكل متعيد الأطراف، Multilateral نظراً لرفض بعض الدول الواقشة عليها، وبقيت في حييز تطبيق ضيق، ولذلك سميت بصورة غير رسمية "بالمدونات Codes"، غير النها كانت بمثابة نواة لتعديلها واتساع نطاق تطبيقها في الجولة الأخيرة، أو النامنة من جولات الجات، وهي جولة أوروجواي.

وبناءً على ذلك فإن حولة طوكيو تعتبر الحاولة الأولى على طريق إصلاح النظام التجاري الدولي متعدد الأطراف، حيث تم خفض متوسط معدلات الضريبة الجمركية في تسع دول صناعية متقدمة بما يزيد عن ٢٠ من قيمتها في عام ١٩٧٣، الأمر الذي ترتب عليه انخفاض متوسط معدلات الضريبة الجمركية في الدول الصناعية على وارداتها من النتجات الضريبة إلى ٤٨٠.

اما الجولة النامنة والأخيرة، وهي جولة أوروجواي Vruguay فإنها تعتبر من أهم جولات الجات على الإطلاق، حيث أمكن التوصل إلى معالجة شاملة لشاكل النظام التجاري الدولي، وضبط إيشاع النظام، وتوسيعه ليشمل مجالات ظلت على مدى نصف قرن خارج نطاق التحرير.

وهكذا نلاحظ أن الشاغل الرئيسي لاتفاقية الجات، كان تحرير التجارة الدولية من القيود التعريفية. وعلى الرغم من مجاولات تحرير التجارة العلية من جانب الجات، إلا أن النقيصة الأساسية في هذا التحرير ترجع إلى محدودية استفادة الدول الآخذة في النمو عموماً من مفاوضات الجات بشأن التحرير. ومرد ذلك في الواقع إلى تركز الفاوضات حول السلع الصناعية، واستبعاد السلع الزراعية، ومعاملة سلعة النسوجات كأهم سلعة تنتجها الدول النامية معاملة خاصة، من خلال اتفاقية الألياف التعددة، وذلك بتحديد الحصص التي يصدرها أو يستوردها كل عضو، ويضاف إلى ما سبق قضية القيود غير التعريفية، التي تحد من إمكانية زيادة صادرات الدول الآخذة في النمو من السلع التي تتمتع في إنتاجها بمزايا نسبية طبيعية أو مكتسبة.

وقد تسببت الأوضاع السابقة إضافةً إلى الأزمات المالينة التي تعرضت لها النول النامينة خلال تلك الفترة في تبنى العديد من النول لسياسات تجارية من شأنها التأثير على تنفقات النجارة النولية.

ومن هنا فإن التجارة الدولية متعددة الأطراف واجهت مشاكل متعددة أهمها انتشار ظاهرة التجارة المقايضة أو ما يطلق عليها الصفقات المتكافئة) حتى في البلدان الرأسمالية المتقدمة. وعلى الرغم من أن التجارة المتقابلة تعبر عن الوجه الأخر لاتفاقيات التجارة إلا أنها قد

انتشرت في ظل إطار من الشرعية الدولية نتيجة لاتباع دول راسمالية متقدمة إلى هذا النوع من التجارة.

ومن ناحية أخرى فإن التوسع في ما غرف بالحمائية الجديدة يعتبر من أهم الشاكل التي واجهت النظام التجاري الدولي. وقد دفعت هذه الشاكل إلى محاولة جديدة لعقد جولة نامنة من الفاوضات، النظر في إمكانية التغلب على هذه الشاكل، ومواجهة الأمراض الزمنة التي بدأت تعصر النظام التجاري الدولي، وتهدد وجوده، وتندز بضياع مكاسب التحرير، وباحتمال العودة مرة أخرى إلى تقييد التجارة الدولية، ومن شم تدهور أحوال الاقتصاد الدولي. وسوف نعرض الأهم ما تناولته جولة أوروجواي النامنة والأخيرة، وما تمخض بها من اتفاقيات في الفصل الرابع من هذا الكتاب.

العنصر الثاني- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD):

يعد مؤتمر الأمم التحدة للتجارة والتنمية .Conference on Trade and Development (UNCTAD)

1918 بمثابة العنصر الثاني للنظام التجاري الدولي، حيث تم تأسيسه عام 1918 كاطار تابع للجمعية العامة للأمم التحدة، وتعود فكرة إنشاء هذا المؤتمر، إلى مؤتمر القاهرة الخاص بقضايا التعاون الاقتصادي بين الدول النامية،

أعال المهدي: "التسويق الخارجي وتحديات المتافسة الدولية"، مطابع لونس بالفجالة: القاهرة، 1997، من 7.

والذي تم عقده في عام ١٩٦٢، خاصة بعد أن شعرت الدول النامية بقصور الجات عن الوفاء بمتطلبات التنمية الاقتصادية، وحاجتها إلى منبر دولي متعدد الأطراف للمطالبة من خلاله بدعم عمليات التنمية تحت شعار تسهيل التجارة بدلاً من العونات Trade not Aid. وعليه فإن الجمعية العامة للأمم للتحدة، من خلال قناعتها بضرورة رفع مستوى الميشة، والإسراع بالنمو الاقتصادي في النول النامية. وباعتبار أن التجارة الدولية أداة مهمة لتحقيق هذا النمو. فقد رأت أن هناك ضرورة لتأسيس هذا المؤتمر. وتوسيع نطاق الشاركة فيه من جانب جميع الدول الأعضاء في منظمة الأمم التحدة.

وقد بلغ عدد اعضاء مؤتمر الأمم التحدة للتجارة والنمية في نهاية عام ٢٠٠١ (١٩١ عضواً) ومركزه الرئيسي في جنيف، ويجتمع بصورة دورية (
كل أربع سنوات)، لصياغة الخطوط الإرشادية العامة، وتحديد اولويات العمل خلال الفترات المقبلة، وقد تحددت المهام والوظائف المناطة بهذا المؤتمر في ما يلي:

 أ. تشجيع التجارة الدولية، مع تبني وجهة نظر رامية إلى ضرورة الإسراع بالنمو الاقتصادي في الدول النامية. وتوسيع نطاق التجارة الدولية بين الدول ذات المراحل التنموية المختلفة من ناحية، وبين الدول النامية بعضها بعضاً من ناحية ذانية، وبين الدول ذات الأنظمة الاقتصادية

- الختلفة من ناحية ثالثة. ويراعى في هذه الوظائف التي تؤديها النظمات الأخرى التابعة إلى الأمم التحدة.
- ب. صياغة المبادئ والسياسات التعلقية بالتجارة الدولية، ومشاكل
 التنمية الاقتصادية ذات الصلة بقضايا التجارة الدولية.
- ج. اقتراح بوضع البادئ والسياسات موضع التنفيث، واتخاذ الخطوات الناسبة لتحقيق هذا الهدف، مع الأخذ في الحسبان الفروق بين الدول في مراحل التنمية، وفي النظم الاقتصادية الطبقة.
- د. مراجعة وتسهيل عملية تنسيق الأنشطة الختلفة مع المؤسسات الأخرى في الأمم المتحدة، وذلك في مجالات التجارة الدولية، ومشاكل التنمية الاقتصادية ذات الصلة. وفي هذا الصدد يتم التشاور والتنسيق مع الجمعية العامة، والجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة.
- هـ. اتخاذ ما يلزم حينما يكون ذلك ضرورياً للتعاون مع الكيانات الأخرى الناظرة في الأمم المتحدة من أجل المفاوضات، وتبني الوسائل القانونية متعددة الأطراف في مجال التجارة، وبما لايؤدي إلى اذدواج في الأنشطة.
- و. توفير كيان أو مركز دولي لتحقيق التجانس في السياسات الحكومية
 والإقليمية المتعلقية بالتجارة ومشاكل التنميية ذات الصلة، وبما يتمق مع ميثاق الأمم التحدة.
 - ز. التعامل مع الموضوعات الأخرى التي تقع في مجال اختصاصه.

وإضافة إلى ما سبق فإن الأنكتاد قد أسهم في توفير منتدى للتفاوض الجماعي بين الدول في قضايا التجارة، والاستثمار، والنمو الاقتصادي، وتشجيع مشاركة الدول النامية ومساعدتها في مفاوضاتها التجارية، وتقوية قطاعات الخدمات في هذه الدول، وتشجيعها على إنشاء تجمعات اقتصادية إقليمية. كما يسهم الأنكتاد كذلك في القيام بإجراء تحليلات، وبحوث متنوعة في مجالات التجارة الدولية. والاستثمارات الأجنبية المباشرة، ونقل التكنولوجيا، والجمارك، وكفاءة التجارة، وتنمية الموارد البشرية، وخدمات البنيسة الأساسية، والواصلات، والاتصالات، وتكنولوجيا

ويمارس مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية مهامه من خلال مجلس التجارة والتنمية Trade and Development Board، وهذا المجلس عبارة عن كيان دائم للمؤتمر. وعضويته مفتوحة إلى جميع الاعضاء الراغبين في ذلك، ويجتمع بصورة دورية في جنيف مرة كل عام لمراجعة أعمال سكرتارية المؤتمر، كما قد تصل عدد مرات اجتماعه إلى ذلات مرات في جلسات طارئة للنظر في القضايا غير العادية، والمسائل الإدارية والمؤسسية. ويتبنى المجلس مراجعة توصيات المؤتمر والعمل على تنفيذها، ووساعده في ذلك ذلات لجان هي:

⁻ لجنة التجارة في السلع والخدمات.

لجنة الاستثمار والتكنولوجيا، والقضايا التمويلية ذات الصلة.

- لحنة تسهيل وتنمية الشروعات والأنشطة.

وق. سجل الأنكتـاد خـلال دورات انعقـاده الثمانيــة ، مجموعــة مــر الانحازات يمكن إيجازها على النحو التالى:

إطلاق النظام العمم للتفضيلات System (GPS) عام ١٩٧١ق إطار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، كمكمل للنظام التجاري الدولي؛ وليس بديلاً عنه. حيث والتنمية، كمكمل للنظام التجاري الدولي؛ وليس بديلاً عنه. حيث يعطي هذا النظام تفضيلات جمركية لصادرات الدول النامية من السع المصنوعة وشبه المسلوعة إلى أسواق الدول المتقدمة. ويتعارض هذا النظام مع مبدأ الدولة الأولى بالرعاية المطبق في الجات، وعلى الرغم من ذلك فقد قبلته الأطراف المتعاقدة في الجات عام ١٩٧١، وتم اعفاء الدول النامية من الالتزام بهذا الشرط لتمكينها من تطبيق النظام لمدة عشر سنوات تنتهي في عام ١٩٨١. وقبل انتهاء هذه المدة أصدرت الأطراف المتعاقدة في إطار جولة طوكيو مبدأ جديداً غرف "بمبدأ التمكين Enabling Clause" ويُقصد به إعطاء الدول النامية معاملية تفضيلية مختلفة دون أن يرتبط بفترة زمنيية النامية وقد بلغ حجم الصادرات من السلم للصنوعة وشبه الصنوعة ومبه الصنوعة

أ عقد المؤتمر ثماني لجنماعات، كان الأول عام ١٩٦٤ في جنوف، والأخير عام ٢٠٠٠ في بانكوك. ويتعقد المؤتمر مرة واحدة كل أربع سنوات.

وليد محمود عبد الناصر: جات العالم الثالث، النظام الشامل الأفضايات التجارية ليما بسون الساول النامية: كتاب الأهرام الانتصادي، العدد ٥٠، يوليو ١٩٠٥، ص ١٨٠.

التي تلقت معاملة تفضيلية من جانب الدول التقدمة، نتيجة لتفعيل نظام التفضيلات العممة أكثر من ٧٠ بليون دولار آمريكي. (

- الاتفاق على النظام الشامل للأفضليات التجارية في ما بين الدول النامية و النامية الدول النامية و النامية و النامية الدول (GSTP)، عام ١٩٨٩، ويرجع التفكير في هذا النظام إلى رغبة الدول النامية في إقرار تعاون تجاري متعدد الأطراف في ما بينها، وقد تحقق لها ذلك في مايو عام ١٩٨٦، حيث وقعت لا دولة نامية من دول مجموعة الـ ١٧ اتفاقية إنشاء النظام الشامل للأفضليات التجارية في برازيليا.
- تكوين وتنظيم العمل بعدد من الاتفاقيات السلعية الدولية لضمان
 تحقيق قدر من الاستقرار لأسعار صادرات الدول النامية من المواد
 الأولينة والسلع الزراعية، مشل الكاكاو، والبن، والسكر، والجوت،
 ومنتجاته، والأخشاب الاستوائية، والحبوب، وزيت الزيتون.
- إنشاء الصندوق الشترك للسلع لتوفير التمويل الطلوب للحفاظ على الخرونات الدولية، وإجراء البحوث والتطوير في مجال السلع عام ١٩٨٩.

¹ United Nations Conference On Trade And Development: "UNCTAD in Birlet". United Nations, 2001, P. 5.

وليد محمود عيد الناصر: جات العالم الثالث: النظام الأسامل المتضايات التجارية فيما يسين السدول الناصية ، صريا ١٠.

- وضع الخطوط الإرسادية العامة لعمليات إعادة جدولة الديون عام
 ١٩٨٠ واقراح الحلول الناسبة لشكلة الديون الخارجية للدول النامية.
- الساهمة في تسهيل التجارة، ورفع كفاءتها من خلال تبني نظم
 جديدة لتكنولوجيا المعلومات، والخدمات الساندة، وتقديم برامج
 التدريب الناسبة لهذا الغرض.
- مساعدة الدول النامية في تفهم القضايا الأساسية في مجال الفاوضات التجارية الدولية متعددة الأطراف، وقد لعب الأنكتاد دوراً جوهرياً في تنظيم ذلائة مؤتمرات دولية تابعة للأمم التحدة لمنافشة قضايا التنمية في الدول الأقل نمواً.
- تطوير النظام الجمركي المتكامل الذي يؤدي إلى الإسراع بعمليات التخليص الجمركي، ومساعدة الحكومات على إصلاح وتحديث أنظمتها الجمركية، وبما يحقق سرعة تنفيذ الإجبراءات الجمركية.
- إنشاء الشبكة العالمية لنقاط التجارة Global Trade Point منظام التجارة المسبكة العالم، وتوفر هذه الشبكة إلى التجار، العلومات اللازمة

اً المؤتمر الأولى عقد عام ١٩٨١ في پاريس، والثاني عقد أيضا في پاريس عام ١٩٩٠، والثالث في بروكسان عام ٢٠٠١.

نتنفيد عمليات التجارة الدولية في السلع والخدمات، إضافة إلى مساعدتها في الدخول في مجال التجارة الألكرونية.\

- المساهمة في حوالي ٢٠٠ مشروع في أكثر من ١٠٠ دولة بهدف تقديم الدعم الفني، وتفعيل قدرات وطاقات الدول النامية، والدول في مرحلة التحول، ورفع كفاءة مؤسساتها، وتطوير سياساتها، ومساعدتها كذلك على اكتساب فهم أفضل لشاكل النظام الاقتصادي العالمي، ومن شم تقوية قدراتها التفاوضية في مجالات التحارة، والتمويل، والاستثمار.

¹ United Nations Conference On Trade And Development:" UNCTAD in Brief", Op.,..Cit, p. 3.

² United Nations Conference On Trade And Development:" UNCTAD in Brief", Ibid, p. 4.

العنصر الثالث- منظمة التجارة العالية:

تعتبر منظمة التجارة العالية هي العنصر الثالث، والأساسي في النظام التجاري الدولي متعدد الأطراف. وهي الإطار للؤسسي الذي توصل إليه المجتمع الدولي، بعد مفاوضات شاقة استمرت لنحو ثماني سنوات، خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٩٤. وهي الفترة التي استمرت خلالها مفاوضات الجولة النامنة والأخيرة للنظام المتجاري الدولي (جولة أوروجواي). وقد عقدت هذه الجولة تحت رعاية الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات)، وسوف نشير إليها في ما بعد ب "جات؟". وهي عبارة عن النصوص القانونية للاتفاقية، في ما بعد ب "جات؟". وهي عبارة عن النصوص القانونية للاتفاقية، لها عن "جات؟" التي انتهت إليها مفاوضات الجولة الثامنة (حولة لها عن "جات؟" التي انتهت إليها مفاوضات الجولة الثامنة (حولة أوروجواي)، وأصبحت الأساس القانوني لتشكيل منظمة التجارة العالمية، والاتفاقيات التي تنطوي عليها.

وتتضمن النصوص القانونية التي تمخضت بها جولة أوروجواي نحو التفاقيسية Annexes ، وقسرارات ، اتفاقيسية Decisions ، وتفاهمات Understandings أو لانتضمن هذه النتائج القانونية الالتزامات الفردية التعلقة بجداول التخفيضات الجمر كية، أو

¹ The WTO Agreements Series "General Agreement on Tariffs and Trade", WTO Publications, P. 2.

مايطلق عليها جيداول التنازلات الخاصة بكل دولية مايطلق عليها جيداول التنازلات الخاصة بكل دولية بتقديم هذه الجداول. والارتباط بما تتضمنه من تخفيضات جمركية معينة. وتنطوي النسخة الكاملة للاتفاقيات على ٣٤ مجلداً. وحوالي ٢٠٠٠٠ صفحة. وهذه المجلدات متاحة ضمن منشورات منظمة التجارة الدولية.

وتعتبر جميع النتائج القانونية سالفة الذكر بمثابة حرمة واحدة من الالتزامات Full Package، وتتعهد الدول التي تنضم إلى منظمة التجارة العالمية (Full Package) بالوافقة التجارة العالمية (World Trade Organization وهذا عليها وقبولها جميعا كصفقة واحدة Single Undertaking. وهذا يعنى أن الدولة التي ترغب في الانضمام، وتقبلها النظمة ضمن عضويتها، عليها أن توافق على التفاقية مراكش دون حاجة إلى توقيع بقيمة الانتفاقيات، فمجرد قبولها الانضمام تصبح ملتزمة بجميع الاتفاقيات، والقرارات، ولللاحق للرفقة (مع ملاحظة الاستثناء الوارد في حالة الاتفاقيات ذات الصفة عديدة الأطراف الاتفاقيات ذات الصفة عديدة الأطراف الاستثناء الوارد في الاتفاقيات ذات الصفة عديدة الأطراف الاستثناء الوارد في الاتفاقيات ذات الصفة عديدة الأطراف الاتفاقيات ذات الصفة عديدة الأطراف الاتفاقيات ذات الصفة عديدة الأطراف المتعالمة الاستثناء الوارد في المتعالمة الاستثناء الوارد في الاتفاقيات ذات الصفة عديدة الأطراف الاتفاقيات ذات الصفة عديدة الأطراف المتعالمة الاستثناء الوارد في المتعالمة الاستثناء الوارد في الاتفاقيات ذات الصفة عديدة الأطراف المتعالمة المتعالمة الاستثناء الوارد في المتعالمة الاستثناء الوارد في الاتفاقيات ذات الصفة عديدة الأطراف المتعالمة الاستثناء الوارد في المتعالمة الاستثناء الوارد في المتعالمة الاستثناء الوارد في المتعالمة المتعا

أيمكن المصمول على هذه المطبوعات من موقع المنظمة على شبكة الإنترنت. كما أنها منشورة على
 CD • ويمكن طلبها من المنظمة.

أمامة المجدوب: "الجات ومصر والبلدان العربية من هافاتا إلى مراتش" الدار العربية اللبتانية.
القاهرة الطيمة الثانية، من ١٣٣.

المونات Codes التي تم التوصل إليها خلال مفاوضات جولة طوكيو، وهي عبارة عن اتفاقيات لا تلزم إلا المول الوقعة عليها فقط).\

وسوف نتناول بالتحليل في الفصل الرابع من هذا الكتاب، نتائج جولة اوروجواي. ومشاركة الدول النامية. إضافة إلى عرض لأهم الشاكل والصعوبات التي واجهت الجولة، والأغراض التي أنشئت المنظمة من اجلها، والبادئ التي قامت عليها. كما سيتضمن هذا الفصل تحليلاً موجزاً لأهم المحقوق والالتزامات المناطة بالدول النامية في ظل النظام التجاري الدولي الرهن. وأخراً سيتم عرض وتحليل الهيكل التنظيمي للمنظمة.

أ هذه الإضافيات هي: تفاق التجارة في الطائرات المدنية Trade In Civil Aircraft، واتفاق المشتروات الحكومية Government Procurement، وتفاق احسوم الأبقار Bovine Meat، وتفاق منتجات الألبان Dairy Products، ويلاحظ أن الفاق الحوم الأبقار، والفاق منتجات الألبان توقف العمل بهما منذ عام ١٩٩٧.

الفصل الرابح جولة أوروجواي وقعاليات منظمة التجارة العاطية

القصل الرابع

جولة أوروجواي وفعاليات منظمة التجارة العالية

١/٤ مقدمة

ثعد جولة أوروجواي من أهم الجولات التي دارت في رحى الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة منذ نشأتها حتى تاريخ إنشاء منظمة التجارة الدولية. وهى المحاولة الجادة لإصلاح هيكل النظام التجاري الدولي متعدد الأطراف، ومواجهة المشاكل التي اعترضت هذا النظام.

ومن هذا المنطلق فإن جولة أوروجواي باعتبارها أساس النظام التجاري الدولي الراهن، فسوف يتم تحليل معتواها والفاوضات التي جرت في ظلها، والنتائج القانونية التي انبثقت عنها خلال فترة انعقادها التي دامت قرابة ثماني سنوات (١٩٨٦ – ١٩٩٤)، وثوجت بتوقيع ١٢٢ دولة على الوثيقة الختامية الرامية إلى تفعيل النظام التجاري الدولي، وتكوين الإطار المؤسسي الذي أوكلت إليه مهام إدارة وتنظيم هذا النظام، والإشراف على وظائفه، الذي أوكلت الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالية ٤١٦ عضواً كما هو الوضع بلغ عدد الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالية ٤١٦ عضواً كما هو الوضع في أول ابريل من عام ٢٠٠٣.

أن تسمى الدول المشاركة والموقعة على تقاق بشاء منظمة التجارة العالميسة بالمدول الأعضماء "Country Members"، وذلك بقلاف الدول التي شاركت في الجات، هيست كالسبت تسممى بالأطرف المتعافدة والدول بعمقة مراقبيه، فقر في الدول الأعضاء، والدول بعمقة مراقبيه، في شعلحق الرقم (٣)

٣/٤ جولة أوروجواي والعقبات التي واجهتها: ١/٢/٤ مفاوضات جولة أوروجواي

تضمنت الوثيقة الختامية لجولة أوروجواي نتائج المفاوضات التجارية متعددة الأطراف، وتم توقيعها من وزراء الدول الشاركة في الخامس عشر من أبريل عام 1942، في مدينة مراكش بالغرب. وتحتوي الوثيقة الختامية على النصوص والأدوات القانونية لنتائج المفاوضات التي بدأت في بونتادل إيست Punta del Este في الأوروجواي، وذلك في سبتمبر عام 1947.

إضافة إلى ما سبق فإن الوثيقة الختامية للجولة، قد تضمنت النصوص Texts والقراريسة النصوص Decisions والقراريسة Provisions والقراريسة Declarations التي تفسر بعض الأحكام Provisions الوزيقة كذلك كل ما جاء في الإعلان الوزاري المعتنادل إيست، باستثناء مفاوضات فتح الأسواق Market Access النووية النوعية النوعية النواطات المرتبطة بتخفيض أو الغاء التعريفات الجمركية النوعية Non-Tariff والحواجز غير الجمركية النوعية Barriers. وتم تسجيل هذه التنازلات في جداول الدول التي شكلت جزءاً لا يتجزأ من الوثيقة الختامية. هذا فضلاً عن الالتزامات للبدئية بتحرير التجارة الدولية في الخدمات، حيث سُجلت هذه الالتزامات كذلك في جداول.

وترجع الجنور الأساسية لعولية أوروجواي إلى الاجتماع الوزاري للأطراف المتعاقدة في الجات عام ١٩٨٦، في جنيف بسويسرا. وقد شكل برنامج العمل الذي وافق عليه الوزراء، الأساس الذي بنيت عليه اجندة مفاوضات جولة أوروجواي، وانطلقت الجولة في الاجتماع الوزاري ليونتادل ايست خلال الفترة ١٠٠٥ سبتمبر عام ١٩٨٦. حيث وافق الوزراء على المخول في المفاوضات التي غطت ١٤ موضوعاً من موضوعات التجارة الدولية، وفتح واستهدفت هذه للوضوعات تحقيق للزيد من تحرير التجارة الدولية، وفتح الأسواق، وإلغاء القيود التي تعوق إمكانات التدفق المحر للتجارة الدولية. كما استهدفت حكماك توسيع نطاق عمل الجات، بطرح موضوعات جديدة على مائدة المفاوضات، والتعاون من أجل تذليل الصعوبات التي تواجه صدرات الدول النامية من للوادة على الموادة على الموادة

- ١. التعريفات الجمركية.
- ٣. الحواجز غير التعريفية.
- ٣. التجارة في المنتجات القائمة على الوارد الطبيعية.
- ٤. التجارة الدولية في للنسوحات ولللابس الجاهرة.

أ لمزيد من التقصيلات لهذه الموضوعات راجع:

مصطفى أمدد مصطفى : "قجات من الإنفائية إلى المؤسسة الدولية متعدة الأفراف"، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط معهد التخطيط القومي، المجلد ٢، العدد الأول، يونيه ١٩٩٤، ص ١٠٠٨ - ١

- ٥. قضية تحرير التجارة النولية في السلم الزراعية.
 - ٦. التجارة الدولية في النتجات الإستوائية.
- ٧. مراجعة مواد ونصوص الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (جات٤٧)
 - ٨. مناقشة مدونات Codes جولة طوكيو.
 - ٩. مناقشة اتفاق مكافحة الأغراق.
 - ١٠. التفاوض حول قضية الدعم والإجراءات الضادة.
 - ١١. التفاوض حول طرح قضية حماية حقوق لللكية الفكرية.
 - ١٢. التفاوض حول طرح قضية إجراءات التجارة الرتبطة بالاستثمار.
 - ١٢. مناقشة آلية تسوية النزاع.
 - ١٤. التفاوض حول إمكانية تحرير التجارة الدولية في الخدمات.
- مناقشة النظام الأساسي للجات، وكيفية ترتيب إطار مؤسسي دولي لهذا الغرض.

وبعد مرور عامين من بدء الجولة، وفي شهر ديسمبر من عام ١٩٨٨ ا اجتمعت الدول الشاركة في الجولة مرة اخرى في مونتريال بكندا، بغرض تقييم مدى التقدم الذي حدث في الوضوعات الطروحة للنقياش والتفاوض حول آجندة العمل للفترة القادمة وحتى نهاية الجولة. أ . غير أن المفاوضات

أ كان من العقرر أن تنتهي الجولة في شهر ديسبير عام ١٩٩٠.

الـتي جسرت في هـنا الاجتماع كانت قـد وصـلت إلى طريـق مسـدود Deadlock إلى حلول للخلافات التي دارت بين الولايات المتحدة الأمريكيـة، ودول الاتحاد الأوروبـي. ورغـم الصحوبات الـتي واجهت الأطراف المتعاقدة في اجتماع مونتريال إلا أن ممثلي الدول واقفوا على حزمة من النتائج التي تضمنت بعض التنازلات للتعلقة بفتح أسواق الدول للتقدمة أمام المنتجات الاستوانية بهدف مساعدة الدول الناميـة، إضافة إلى تفعيل نظام تسوية المنازعات، والية مراجعة السياسات التجارية.

وبات من الواضح انه نتيجة الخلافات المستمرة بين الدول بشأن الاصلاح الشامل للنظام التجاري الدولي أن الجولة لن تنتهي وفقا للموعد القرر لانتهائها في ديسمبر عام ١٩٩٠. وعليه تقرر مد أجل الجولة إلى ديسمبر من العام التألي (١٩٩١). حيث قدم أرثر دنكل المدير العام للاتفاقية في ذلك الوقت السودة الأولى للاتفاقيات القانونية بعد صياغتها، وإعدادها للنقاش في الاجتماع الوزاري الذي عقد في ديسمبر عام ١٩٩١ في جنيف. وتضمنت هذه المسودة خطة لخفض الدعم المنوح إلى صادرات السلع الزراعية، وتخفيض حجم الصادرات الزراعية للدعمة. هذا إضافة إلى تخفيض الدعم القدم إلى المنتجين الزراعيين ... الخ.

وتضمنت كذلك الخطة اصلاح النظام التجاري العمول به في قطاع النسوجات واللابس الجاهزة، حيث اقترحت تحرير تجارة النسوجات على مراحل زمنية متتابعة، لتجنب حدوث اضطراب في أسواق هذه النتجات. ولم تأت الرياح بما تشتهي السفن. إذ طفحت على السطح الخلافات بين الدول حول بعض القضايا الهمة، ومنها قضية تحرير الزراعة، وإخضاع هذا القطاع إلى قواعد الانتضباط والسَّلُوك الدوليَّ، وتحرّير التجارة الدولية في السلع الزراعيــة من القيـود الجمر كيــة وغــير الجمر كيــة، والغـاء الـدعم المنوح إلى منتجات وصادرات هذا القطاع. وإدخال قضية تحرير التجارة الدولية في الخدمات في مجال الجات، غير أن الاتحاد الأوروبي قيد أصر من جانبه على عدم الغاء الدعم، والقيود الفروضة على منتجات القطاع الزراعي. وأصرت الدول النامية على عدم تحرير تجارة الخدمات: ورأت الولايات التحدة الأمريكية من جانبها أن قضية تحرير القطاع الزراعي، وتحرير التجارة الدولية في الخدمات من أهم مفاتيح نجاح الجولة، والتوصل إلى أي اتفاق متعلق بمستقبل النظام التجاري الدولي متعدد الأطراف. وشهدت الفاوضات جدلاً واسعاً بين الدول النامية والدول التقدمة من ناحية، والدول الأوروبية والولايات التحدة الأمريكية من ناحية أخرى. وعليه تارجحت الفاوضات بين فشل وشيك، ونجاح محتمل لحل فضايا الخلاف الرئيسية.

وبناءً على ذلك تم تأجيل توقيع الوثيقة التي قدمها مدير عام الجات بهدف إجراء المزيد من الحوار الرامي إلى حل الخلافات بين الشركاء التجاريين، والتوفيق بين وجهات النظر التعارضة. وفي الثالث عشر من يناير عام ١٩٩٢ تم تشكيل هيكل تفاوضي رباعي السار Quad من كل من الولايات التحدة الأمريكية، ودول الاتحاد الأوروبي، واليابان، وكندا لإعادة

النظر في القضايا للتعلقة بالنفاذ إلى الأسواق، والتجارة في الخيمات، وإعداد السودة القانونية للاتفاقيات، وإعادة فتح الوضوعات الجوهرية ذات الصلة بقضايا الخلاف الرئيسية .

واتفقت دول الاتحاد الأوروبي في الثاني والعشرين من مايو عام ١٩٩٣ على الاصلاح الداخلي للسياسة الزراعية الشتركة. وشجع هذا الوقف الموحد للدول الأوروبية على الإسراع في النفاوض مع الولايات التحدة الأمريكية، حيث أمكن التوصل إلى اتفاق بين الجانبين لحسم قضية التجارة في السلع الزراعية في نوهم عام ١٩٩٣، وأطلق على هذا الاتفاق "تنفاق بلير هاوس Blair House Accord" حيث تضمن هذا الاتفاق قيام أوروبا بتخفيض الساحة المنزرعة بالبنور، وتخفيض حجم صادرات الحاصيل المدعمة وخفض الانفاق الحلي على دعم الانتاج من الحاصلات الزراعية"، مع تحسين عملية دخول الأسواق بتخفيض التعريفة الجمركية على مع تحسين عملية دخول الأسواق بتخفيض التعريفة الجمركية على المنتجات الزراعية، وتحويل القيود الكمية إلى تعريفة جمركية أ

وعلى الجانب الآخر أمكن التوفيق بين الدول التقدمة والدول النامية بشأن تجارة الخدمات، وتجارة النسوجات، حيث واققت الدول النامية على التفاوض بشأن تحرير تجارة الخدمات، مقابل إعادة لنسوجات واللابس

WTO: "Trading Into The Future" 2nd Edition Revised, April, 1999.

² United Nations: "Preparing for Future Multilateral Trade Negotiations", UNCTAD/ITCD/ISB16, New York, and Geneva, 1999, P. 48.

¹ كوثر مصطفى شغرف: "الإثار المتوقعة الإعلاقية الجات على القطاع الزراعي في المملكـة العربيـــة المسعودية"، مجلة التعاون، مجلس التعاون لدول الخطيج العربية، العدد (12)، مارس، ١٩٩٨، ص

الجاهرة إلى مائدة الحوار، والتفاوض بشأن إلغاء القيود الكمية، والاتجاه نحو التحرير التدريجي لهذه المنتجات التي تهم عدداً كبيراً من الدول النامية.

وفي يوليه عام ١٩٩٣ أعلن السار الرباعي للتفاوض السابق تشكيله تحقيق تقدم ملموس في المفاوضات التعلقية بالتعريفات الجمركية، والوضوعات ذات الصلة بقضية النفاذ إلى الأسواق، وعليه أعلنت الولايات المتحدة وأوروبا في الخامس عشر من ديسمبر عام ١٩٩٣ الاتفاق على نص لانهاء جولة أوروجواي، وبعد عدة أسابيع تم توقيع الاتفاق النهائي في الخامس عشر من إبريل عام ١٩٩٤، حيث عقد الاجتماع الوزاري في مراكش وحضره ١٢٣ دولة. وصدرت الوثيقية الختامية لإنشاء منظمة التجارة العالية، والتي أصبحت نافذة المفعول نكل فاعليتها، وأنظمتها، ولواتحها بدءاً من أول يناير عام ١٩٩٥.

٢/٢/٤ النتائج القانونية لجولة أوروجواي

سبق القول أن جولة أوروجواي قد انتهت في عام 1998 وانبثق عنها مجموعة من النتائج القانونية النشئة لفاعليات منظمة التجارة العالمية. وقد صدرت الوئيقة الختامية التي تعرف بوئيقة مراكش في الخامس عسر من أبريل عام 1998 وتضمنت هذه الوئيقة كافة النتائج القانونية التي توصلت إليها الأطراف المساركة في الفاوضات عبر ما يقرب من ثماني سنوات.

وانطوت الوثيقة الختامية على اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية، والملاحق التابعة لها وهي:

ملحق رقم (١) ويتضمن:

 (۱) الاتفاقيات متعددة الأطراف بشأن التجارة في السلع وتشمل هذه الاتفاقيات ما يلى:

١- الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة ١٩٩٤.

٢- اتفاق بشأن الرراعة.

٣- اتفاق بشأن تنابع الصحة والصحة النباتية.

٤- اتفاق بشأن للنسوحات واللايس.

٥- اتفاق بشأن القيود الفنية للتجارة.

اتفاق بشأن إجراءات الاستثمار للتصلة بالتجارة.

٧- اتفاق بشأن إجراءات مكافحة الإغراق.

٨- اتفاق بشأن تحديد القيمة للأغراض الجمركية.

٩- اتفاق بشأن الفحص قبل الشحن.

١٠- اتفاق بشأن قواعد المنشأ.

١١- اتفاق بشأن إجراءات تراخيص الإستيراد.

١٢- اتفاق بشأن الدعم والإجراءات التعويضية.

- ١٣- اتفاق بشأن الوقاية.
- (ب) الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات.
- (ج) اتفاقية الجوانب التصلة بالتجارة في حقوق اللكية الفكرية.

ملحق رقم (٢) ويتضمن:

تفاهم بشأن القواعد والإجراءات التي تحكم تسوية النزاعات.

ملحق رقم (٣) ويتضمن:

آلية مراجعة السياسة التجارية.

ملحق رقم (٤) ويتضمن الاتفاقيات عديدة الأطراف وهي ١٠

- ١- اتفاق التجارة في الطائرات الهنية.
 - ٢- اتفاق الشروات الحكومية.
 - ٣- اتفاق لحوم الأبقار.
 - ٤- اتفاق منتجات الألبان.

ا يراعى أنه في عام ١٩٩٧ أُلْقِيت إتفاقيات لحوم الأبقار، ومنتجات الأليان.

٣/٤ فعاليات منظمة التجارة العالمية:

منظمة التجارة العالمية هى الإطار المؤسسي الدولي الوحيد الذي يضع، ويطور، ويشرف على تطبيق القواعد التي تحكم حركة التجارة الدولية بين دول العالم الختلفة. ووظيفته الأساسية تنطوي على ضمان تحقيق التدوى والستقر للتجارة الدولية، مع معالجة النزاعات التجارية التي قد تنشأ بين الأطراف الشاركة في العاملات الاقتصادية الدولية.

وتمثل منظمة التجارة العالمية على هذا النحو الضلع الثالث من اضلاع مثلث النظام الاقتصادي العالمي، ذلك النظام الذي وُضعت قواعده خلال النصف قرن النصرم.

ويقع مقر النظمة في جنيف Genevà، حيث يعمل على إدارتها وتنظيمها نحو ٥٥٠ موظفاً يتبعون للنظمة ويمثلونها بصرف النظر عن جنسياتهم، ويبلغ عدد الأعضاء الحاليين في للنظمة ١٤٦ عضواً وفقاً للموقف في الأول من ابريل عام ٢٠٠٣.

وسوف نتناول في هذا الجزء تحليل أهم وظائف للنظمة، والبادئ التي تنطوي عليها هذه الوظائف والفرق بينها وبين الجات، إضافةً إلى تحليل فعاليات الهيكل التنظيمي للمنظمة.

¹ www.wto.org

١/٣/٤ وظائف المنظمة ومجال عملها:

تضمنت الوثيقة الختامية لجولة أوروجواي عدة اتفاقيات قانونية ووثائق ملزمة لجميع الأعضاء. وهي عبارة عن الاتفاقيات والوثائق التي تنظم عمل النظمة في مجال إدارة وتنظيم الفاوضات التجارية بين الدول الأعضاء في النظمة. وتتعلق هذه الاتفاقيات بالتجارة الدولية في السلع والخدمات، وحماية حقوق اللكية الفكرية. وإجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة، فضلاً عن إجراءات مكافحة الإغراق، والفحص قبل الشحن، وتراخيص الاستيراد، والدعم، وقواعد المنشأ، وتقدير الرسوم الجمركية، والعوائق الفنية المختلفة.

وقد نصبت اتفاقية تأسيس النظمة على ضرورة تعاون الدول الأعضاء، وبذل اقصى الجهد في مجال علاقاتها الاقتصادية والتجارية الدولية بهدف رقع مستويات العيشة، وضمان تحقيق التوظف الكامل وزيادة الدخل الحقيقي، وتوسيع الطاقات الإنتاجية، بما ينعكس على ازدهار التجارة الدولية في السلع والخدمات. ويحقق ذلك استخداماً اقضل للموارد الاقتصادية المتاحة، ومن ثم تحقيق التنمية المستدامة. وفي هذا الإطار فقن اكدت النظمة في صدر اتفاقية إنشائها ضرورة تامين نصيب عادل ومتزايد للدول النامية وخاصة الدول الأقل نمواً (الدول النامية وخاصة الدول الأقل نمواً (الدول الأكثر فقراً في

الدالم) أ من التجارة النولية بهنف دعم عملية التنمية الاقتصادية لهذه الدول. الدول.

ولا شك أن هذا النصيب العادل يتطلب ضرورة العمل في اتجاه شتح الأسواق، وإزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية التي تواجه صادرات الدول النامية، إضافة إلى ضرورة منحها مزايا تفضيلية، وإعفاؤها من بعض الالتزامات. ويمكن تلخيص أهم وظائف النظمة كما وردت في للادة الثالثة من اتفافية إنشائها على النحو التالي،

ا. تسهيل إنجاز وإدارة وتفعيل اتفاقية إنشاء النظمة، والاتفاقيات التجارية
 متعددة الأطراف Multilateral . وعديدة الأطراف Plurilateral
 هذا فضالاً عن تسهيل تعزيز الأهداف التي انشئت من أجلها.

٢. توفير منتدى دولي للتفاوض بين الدول في ما يتعلق بالعلاقات التجارية المحددة في الاتفاقيات التي تدخل في نطاق اختصاصها، والواردة في ملاحق هذه الاتفاقية، إضافة إلى ذلك فإن للنظمة توفر كذلك منتدى لإجراء الزيد من الحوارات بين الدول الأعضاء، وتبني تقميل نتائج للفاوضات التي يتررها للؤتمر الوزارى للمنظمة بعد كل دورة انعقاد.

أخبار تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة وتتنمية لعام ٢٠٠٧ إلى أن حد فلول الأقل نمراً LDCs في العالم يصال إلى ٤٩ دولة، يقالتها نحو ٢٠٠٧ مليون شخص حالياً، وإذا استعرت الأيضاع فراهنة على ما هي عليه فسوف يصال عدد من يعيشون تحت خط فلطر (قال من دولايات يومياً) نحو ٢٠٠ مليوناً عام ٢٠٠٥، فطر في تلك:

UNCTAD "Least Developed Countries Report", 2002.

- ٣. الإشراف على تنفيذ، وتفعيل وثيقة التفاهم الخاصة بإجراءات، وقواعد "Dispute"

 Settlement Understanding DSU"
- الإشراف على تنفيذ، وتفعيل آلية مراجعة السياسة التجارية Trade .
 Policy Review Mechanism" TPRM .
- التعاون كلما كان ذلك مناسباً مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للتعمير والتنمية والوكالات التابعة لها بهدف تحقيق نوع من الانسجام والتناسق في وضع السياسات الاقتصادية العالمية.

٢/٣/٤ المبادئ الأساسية للمنظمة:

لا شك أن البادئ التي قامت عليها النظمة لا تختلف كثيراً عن تلك المبادئ التي سار عليها النظام التجاري الدولي في ظل الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة خلال النصف قرن المنصرم. غير أنه يمكن القول أن هذه المبادئ قد وردت في شكل مواد ونصوص قانونية ضمن الاتفاقيات المنشأة في ظل المنظمة، بما في ذلك الأحكام الواردة في اتفاقية جات لا وتعديلاتها. والبروتوكولات، والقرارات التي لا تزال ناهذة المفعول في تاريخ سريان النظمة، إضافة إلى وشائق انتفاهم المتعلقة بتفسير بعض الأحكام الواردة في الاتفاقيات.

ويمكن إيجاز أهم مبادئ المنظمة في ما يلي ':

١. مبدأ التجارة دون تمييز:

وهو مبدأ تتساوى فيه جميع الدول الأعضاء في الحقوق والالتزامات التجارية الدولية. وإن كان هناك ثمة تمييز فإنه لصالح الدول النامية، والدول الأكثر فقراً في العالم.

وإعمالاً لهذا المبنا فقد نصت المادة الأولى من اتفاقية الجات وهي ضمن الوثيقة الختامية لجولة أوروجواي على شرط الدولة الأولى بالرعاية الذي يضمن اتساع نطاق التخفيضات الجمركية واستفادة جميع الأعضاء من أي تخفيض جمركي، كما نصت للمادة الثالثة على ضرورة عدم التمييز بين المنتجات الأجنبية والمنتجات التا النشأ الوطني. وفي إطار عدم التمييز فقد أكنت وثيقة التفاهم الخاصة بالمادة السابعة عشرة من جات؟ ضرورة اتساق أنشطة المنشأت التجارية الحكومية مع المبادئ العامة للمعاملة غير التمييزية بالنسبة إلى الإجراءات الحكومية التي تمس الواردات التابعة إلى المطاع الخاص، ويُستهنف من ذلك العمل على

أصبادئ المنظمة هي تفسيها مبادئ انتظام التجاري في ظل الجات، مع بعسط التعديلات الخامسة بإغضاع كل المبلع الصناعية والزراعية إلى التحرير التجاري الدولي من تاحية، وإحداث تظفل فسي الأمواق (قنح الأمواق) من تاحية ثانية، وتحرير التجارة الدولية في الخدمات مسن تاحيسة ثالثسة، وحماية حقوق الملكية الفكرية من تلحية رايعة، إضافة إلى تفعيل آلية تسوية المنازعسات وإمكانيسة إعادة (القاوض، مع ضبط المملوك التجاري للأعضاء وفقاً لإطار مؤسسي ملزم.

تحقيق الشفافية في أنشطة النشآت التجارية الحكومية، وعدم تمتعها بمعاملة تمييزية.

إيادة درجة التغلغل في الأسواق:

ويقضي هذا المبدأ وفقاً للمادة الحادية عشر من جات الا وتعديلاتها البالتزام الدول الأعضاء في المنظمة بإلغاء القبود الكمية وغير التعريفية. ويرتبط ذلك بمجموعة من الشروط التي تنص عليها المادة سالفة الذكر. وفي هذا الإطار فإن الدولة العضو عليها التزام بتقديم جداول التنازلات الجمركية المحددة من قبلها لفترة زمنية تبدأ من تاريخ أول يناير ١٩٩٥ وذلك وفقاً للربط المسجل في ١٥ ابريل ١٩٩٤. وهذا ما حققته جات ٩٤، حيث حددت هذه الوثيقة طبيعة ومستوى وتاريخ ربط الرسوم والضرائب الجمركية على قبود التعريفة.

وقد اضافت اتفاقية جات؟ قيوداً اخبرى على حركة الدول الاعضاء في الاستفادة من الاستثناءات للمنوحة لأغراض ميزان للدفوعات، أو الإعفاء من بعض الالتزامات، أو سجب أو تعديل الالتزامات. ومجمل ذلك ينصرف وفقاً لوثيقة التفاهم الخاصة بالمادتين الثانية عشر، والثامنة عشر من اتفاقية جات؟٩. إلى ضرورة عدم اللجوء إلى أى إجراءات تجارية مقيدة إلا لحالات طارئة بهدف التحكم في المستوى العام للواردات، مع تأكيد الشفافية

لاحظ أن جانب, وتعديلاتها لا زالت سارية المقعول ضمن جان، في إطار منظمة التجارة العالمية.

في اتخاذ هذه الإجراءات، والتشاور بشأنها مع لجنة فيود ميزان المدفوعات في النخامة، وذلك خلال أربعة أشهر من تاريخ سريان الإجراءات، مع إخطار المجاس العام باتخاذ هذه الإجراءات أو تغييرها.

حكما تنص للادة التاسعة من اتفاق إنشاء منظمة التجارة العالمية، على أن طلب الاستثناء من تطبيق بعض الأحكام، أو مد أجل استثناء قائم ينبغي أن يستند إلى الإجراءات للوضحة في هذه المادة، ويُعرض طلب الاستثناء على المؤتمر الوزاري، حيث يتخذ القرار بأغلبية ثلاثة أرباع الأعضاء، مع توضيح سبب الإعفاء أو الاستثناء وظروفه، وحدوده، وتاريخه.

وفي حالة سحب أو تعديل أي دولة لأي بند من بنود التنازلات التي التزمت بها، فلأبد من التشاور مع الدولة أو الدول التي تتأثر مصالحها بذلك، وتقوم الدولة التي تتأثر مصالحها بتقديم طلب إلى الدولة التي سحبت أو عدلت التنازل، مع إبلاغ أمانة المنظمة بذلك للنظر في إجراءات التفاوض، والتعويض عن الضرر، وهذا ماورد في وثيقة التفاهم الخاصة بالمادة الثامنة والعشرين من اتفاقية جاتـًا4.

ونخلص مما سبق إلى أن النصوص الواردة في اتفاقيـة جـات؟٩. ومشتملاتها تحقق ما يلى:

أ. الشفاقية الكاملة في صياعة السياسات التجارية.

ب. الاتجاه نحو الريد من تحرير التجارة الدولية في السلع والخدمات.

ج. تحقيق درجة عائية من الإستقرار في تنفقات التجارة النولية.

د. تحقيق درجة عالية من الأمان في للعاملات التجارية الدولية.

هـ. ضبط سلوك الدول الأعضاء في الالتزام بالقواعد والإجراءات التجارية
 الدولية.

٣. ميدأ العاملة التفضيلية للدول النامية:

وهو نات المبنا للعمول به في النظام التجاري الدولي منذ إضافة الجزء الرابع لأحكام الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة عام ١٩٦٦، ويختص هذا الجزء بعض الدول المتقدمة على تقديم مزايا تفضيلية إلى الدول النامية دون الطالبة بالمنال، وذلك بهدف توفير الظروف الملائمة لتنمية هذه البلكان.

وفي إطار جولة أوروجواي أمكن تحقيق قفرة كبيرة في مجال مساعدة الدول النامية، وقد تمثل ذلك في ما يلي ':

 ا. وجود احكام خاصة بالبلدان النامية في أغلب الاتفاقيات التي توصلت اليها الجولة وأصبحت جزءاً من النظام التجاري الدولي الراهن.

ب. تمتع البلدان النامية بضرات زمنية أطول من حيث الالتزامات
 التعلقة بالتخفيضات الجمركية المتالية.

أ د، سعد النجار: "الحقوق الأساسية للبلاد التامية...": عن ٢٧.

ج. تخفيف حدة مشكلة تصاعد الضريبة الجمركية وفقاً لدرجة التصنيع Tariff Escalation لحضر النامية على إضافة عمليات صناعية على الواد الخام قبل تصديرها إلى الدول التقدمة.

د. التوصل إلى اتفاقية تحرير التجارة الدولية في للنسوجات والملابس
 الجاهزة، والسلع الزراعية ذات الإهتمام من جانب الدول النامية.

ه.. إصنار قرار وزاري ضمن الأدوات القانونية لجولة أوروجواي، عن العاير الخاصة بالآثار السلبية لبرامج الإصلاح، والتحرير التجاري على الدول الأقبل نمواً، والدول النامية للستوردة للغناء، حيث أقرت النظمة تأسيس آلية مناسبة لتقديم المساعدة الفنية والمالية إلى الدول النامية التي تتأثر سلبياً بعملية التحرير، الناجمة عن اتفاقيات جولة أوروجواي، ويؤكد القرار ضرورة مراعاة أن تتضمن أي اتفاقيات متعلقة بتصدير الحاصلات الزراعية احكاماً خاصة بمعاملة تفضيلية للدول الأقل نمواً والدول النامية المستوردة للغذاء.

و. تأكيد القرار الوزاري الصادر ضمن الأدوات القانونية لجات ١٩٩٤ معايير المعاملة التفضيلية للدول الأقل نمواً، خاصة إعضاء منتجاتها من الخضوع إلى شرط الدولة الأولى بالرعاية، وتأكيد إلغاء كافنة القيود على صادرات هذه الدول إلى أسواق الدول التقدمة، وبما يتفق مع أحكام المادة السابعة والثلاثين من جات ١٩٤٧. ويؤكد القرار كذلك ضرورة التطهيق للرن للاتفاقيات عند التعامل مع الدول الأقل نمواً، ومنحها مساعدات فنية لتنويع هيكل إنتاجها وتنمية صادراتها وتمكينها من تعظيم الاستفادة من التجارة الحرة.

معايير الوقاية:

توسيعت اتفاقيات جولية أوروجيواي في إقسرار معيايير الوقايية Safeguard في أغلب النصوص والأدوات القانونية النبثقة عنها. ففي اتفاقيــة جات٤٧ وردت النصـوص الخاصـة بأحقيــة الدولــة في فـرض قـــه د كمية على وارداتها لحماية ميزان مدفوعاتها من الإصابة بعجز، وذلك وفقاً للمادة الثانية عشر من جات٤٧ وتعديلاتها. كما أقرت المادة الثانسة عشر من الاتفاقية احقية الدول النامية في اللجوء إلى فرض القيود الكمية لحماية الصناعات الوطنية بها. وفي هذا الصند فقد أوضحت اتفاقية مكافحة الإغراق أن الدول التي تصاب بضرر ملموس Material Injury نتيجة الإغراق يمكنها فرض ضريبة جمركية إضافية على الواردات من النول الغرقة. وينطبق الإجراء السابق في حالة قيام إحدى النول بدعم صادراتها بصورة تؤثر على الأوضاع التنافسية في الدولة الستوردة، حيث أقرت اتفاقية الدعم والإجراءات المضادة أحقية الدولة التي تصاب بضرر نتيجة هذا الدعم في فرض ضريبة جمركية مضادة لحماية صناعاتها المحلية من النافسة غم العادلة.

أضف إلى ما سبق أن اتفاق الوقاية قد منح الدولة التي تصاب بأضرار حسيمة Serious Injury ناجمة عن زيادة وارداتها، من منتج معين، بصورة مفاجئة، حق حماية اقتصادها من هذه الأضرار، وذلك باتخاذ إجراءات تقييدية لمالجة، أو وقف الضرر الخطير أو الجسيم، وبشرط ألا تؤدي هذه الإجراءات إلى انخفاض الواردات عن مستواها خلال السنوات الذلاث السابقة.

ه. إمكانية إعادة التفاوض:

الفرت اتفاقيات أوروجواي بإمكانية إعادة التفاوض حول الإلتزامات السابق تقديمها والوافقة عليها، أو حول بعض الأحكام الواردة في الاتفاقيات. فوفقاً لاتفاقية إنشاء المنظمة أقرت المادة العاشرة إمكانية قيام أي دولة عضو بتقليم افتراحاتها التعليل أحكام الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف، وعرض الأمر على المجلس الوزاري المنظمة. وفي ما يتعلق بجداول التنازلات فقد أوضحت وثيقة التفاهم الخاصة بأحكام ميزان المدفوعات أنه يجوز تعنيل هذه الجناول على النحو المناسب لراعاة التغيرات التي تحدث في حالة ميزان المدفوعات. وفي حكل الأحوال فلابد من إجراء مشاورات مع اللجان المختصة عند الرغبة في تعديل أي التزامات سابقة، وإخطار المجلس العام بأي تغييرات أو تعنيلات في الجناول الزمنية التي الترم بها العضو.

٣/٣/٤ الهيكل التنظيمي للمنظمة

أوضحت المادة الرابعة من اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية ان الهيكل التنظيمي للمنظمة ينطوي على مجموعة من الأجهزة، والآليات التي تمكن النظمة من إدارة أعمالها، على نحو يضمن تسيير النظام التجاري الدولي بصورة تحقق الأهداف التي أنشئت النظمة من أجلها.

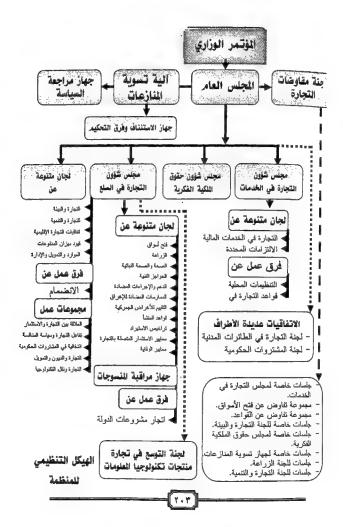
ويوضح لشكل رقم (٢) الهيكل التنظيمي للمنظمة، ومنه نلاحظ ما يلي.

ا. يعتبر المؤتمر الوزاري Ministerial Conference اعلى سلطة في المنظمة. حيث يتولى هذا المؤتمر سلطة اتخاذ القرارات المتعلقة بجميع الموضوعات، والقضايا المنصوص عليها في الاتفاقيات متعددة الأطراف. ويتألف هذا المؤتمر من ممثلي جميع الدول الأعضاء في المنظمة، ويجتمع مرة واحدة على الأقل كل سنتين.

T. يتبع المؤتمر الوزاري في الهيكل التنظيمي مجلس عام Council يتولى متابعة مهام المؤتمر الوزاري في الفترات التي تفصل بين احتماعاته، فضلاً عن قيامه بتنفيذ كافة الهام الوكلة اليه بموجب اتفاقيات النظمة. ويتكون هذا المجلس من ممثلي جميع الدول الأعضاء، ويجتمع كلما دعت الضرورة ذلك. كما ينعقد للقيام بمسؤوليات ومهام جهاز تسوية المنازعات، وجهاز مراجعة السياسة التجارية، ويتبع هذين الجهازين للجلس الوزاري حسب ما يشير بذلك الهيكل التنظيمي، باعتباران هذين الجهازين من هم الحهزة العولية في الارة اعمال ومهام النظمة.

٣. يتبع المجلس العيام في الهيكيل التنظيميي ثلاثية مجالس فرعية الأول: مجلس شؤون التجارة في السلع، ويختص بالإشراف على تسيير الأمور التعلقة بالتجارة في السلع وفقاً للاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف، وهـ , اتفاق الزراعـة ، واتفاق تطبيـق تنابع الصحة والصحة النباتيـة ، واتفاق النسو حات والملابس، واتفاق القيود الفنية أمام التجارة، واتفاق إجراءات الاستثمار التصلة بالتجارة. واتفاق تطبيق البادة السادسة من حات؟ والتعلقية بمكافحة الإغيراق، واتفاق تطبييق المادة السابعة من حات ٩٤ والتعلقة بتقدير القيمة للأغراض الجمركية، واتفاق الفحص قبل الشحن، واتفاق قواعد النشأ، واتفاق إجراءات تراخيص الاستيراد، واتفاق الدعم والإجراءات التعويضية، واتفاق الوقاية. هذا إضافةُ إلى حهاز مراقبة النسوجات، وفرق عمل عن إتجار الشروعات الحكومية، والتجارة في منتجات تكنولوجيا العلومات. أما الشاني فهو مجلس شؤون التجارة في الخدمات، ويختص بالإشراف على تسيير الأسور المتعلقة بالتجارة الدولية في الخدمات، وبصفة خاصة تطبيق الاتفاق العام للتجارة في الخدمات. ويتبع هذا الجلس لجان متنوعة عن التجارة في الخدمات المالية، ومراجعة الالتزامات المحددة، وقرق عمل عن الإجراءات والتنظيمات الحلية، وقواعد التجارة في الخدمات. أما المجلس الثالث فهو مجلس شوون الجوانب التصلة بالتجارة في حقوق اللكية الفكرية، ويختص بالإشراف على كافة الأمور ذات الصلة باتفاق حقوق الملكية

- الفكرية. ويلاحظ أن عضوية هذه المجالس مفتوحة لجميع الدول الأعضاء في النظمة.
- يتبع كل مجلس من المجالس الثلاثة السابقة أجهزة، ولجان فرعينة،
 للقيام بالهام التي يوكلها إليها المجلس كل في مجال اختصاصه، وذلك حسب الحاجة.
- ٥. يتبع الجلس العام كذلك لجان للتجارة والتنمية، والتجارة والبيشة، والتجارة والبيشة، واتفاقيات التجارة الإقليمية، وقيود ميران المنفوعات، ولجنة الوازنة، والمالية والإدارة، إضافة إلى لجان فرعية أخرى للقيام ببعض الهام ذات الصلة بالدول الأقبل نمواً، وعلاقية التجارة بالاستثمارات، والنافسة، وقواعد الشيفاقية في للشيتوات الحكوميية ... الخ، إضيافة إلى فيرق ومجموعات عمل عن مسائل الانضمام، والديون ونقل التكنولوحيا.
- آ. أنشأ المجلس العام أيضاً لجنبة لمفاوضات التجارة للقيام بعقب جلسات خاصة لكل من مجلس التجارة في الخدمات، ومجلس حقوق اللكية الفكرية. ولجنة التجارة والبيئة، ولجنة الزراعة، ولجنة التجارة والتنمية، وجهاز تسوية للنازعات، إضافة إلى تكوين مجموعات تفاوضية ذات صلة بقضايا فتح الأسواق واتباع القواعد العامة للنظام التجاري.
- ٧. أنشأ المجلس العدام لجنستين لإدارة التفداوض في القضدايا ذات الصدلة
 بالاتفاقيات عديدة الأطراف، وهي لجنة التجارة في الطائرات المدنية،
 ولجنة الشروات الحكومية.





الفصل الخامس اتفاقات وأحكام منظمة التجارة العالمية

٥/١ مقدمة

خررت الونيقة الختامية لجولة أوروجواي في مراكش باللغات الإنجليزية والفرنسية والأسبانية، وكل لغة من هذه اللغات متساوية في ما يتعلق بحجيتها القانونية.

وتضمنت كما سبق القول الوثيقة الختامية الاتفاقيات النبثقة عن مفاوضات جولة أوروجواي، حيث اتفقت حكومات الدول الشاركة في مفاوضات الجولة على أن اتفاقية إنشاء للنظمة، والإعلانات، والقرارات الوزارية، ووثائق التفاهم اللحقة تمثل جزءاً لا يتجزاء من هذه الوثيقة الختامية، وينبغي قبولها من جميع الدول الشاركة، بحيث تنخل إلى حيز التنفيذ بحلول أول يناير ١٩٩٥. كما اتفق للشاركون على أن ثفتح منظمة التجارة العالمية لقبول كصفقة واحدة، أو تعهد واحد Single من جميع للشاركين، وذلك باستثناء الاتفاقيات عديدة الأطراف للنصوص عليها في للحق رقم (٤) من الاتفاقية.

وفيما يتعلق بالدول التي شاركت في الفاوضات، ولكنها ليست اطراقاً متعاقدة في الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة، فعليها الانتهاء أولاً من مفاوضات الإنضمام إلى الاتفاقية العامة ليصبحوا أطراقاً متعاقدة، وذلك قبل قبولهم لاتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالية. وإذا لم تتمكن أي دولة من الإنضمام في تاريخ صدور الوثيقة الختامية، فإن جداول الالتزامات الجمركية الخاصة بها لا تصبح نهائية، ويتم استكمالها في وقت لاحق لفرض انضمامها إلى الاتفاقية العامة، وقبول اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمة.

وسوف يتم في السياق التالي إيجاز اتفاقية إنشاء النظمة، وتحليل بروتوكول مراكش، في ما لم يرد فيه تحليل في الباحث أوالفصول السابقة.

تضمنت اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية في صدر مادتها الأولى الموافقة على إنشاء كيان مؤسسي يسمى "منظمة التجارة العالمية ""، لإدارة النظام التجاري الدولي متعند الأطراف، والعمل على تحقيق الأهداف والمبادئ المتوخاة من هذا النظام، وعليه اشتملت للادة الثانية والثالثة على نطاق عمل النظمة والمهام المنوطة بها، وقد سبق تحليل ذلك في الفصل الرابع من هذا الكتاب.

وتناولت المادة الرابعة من اتفاقية إنشاء النظمة تفصيلات الهيكل التنظيمي، والفاعليات التي ينطوي عليها، والأجهزة الطلوبة للمعاونة في إدارة وتنفيذ اعمال المنظمة. ويتولى المجلس العام اتخاذ الترتيبات اللازمة للتعاون بين المنظمة، والمنظمات الدولية الحكومية الأخرى، والمنظمات غير الحكومية ذات العلاقة. ويعين الؤتمر الوزاري مديراً عاماً للمنظمة، ويحدد سلطاته، ومسؤولياته، والشروط الطلوبة لتولي هذا النصب. وتعتبر مسؤوليات للدير العام، وجميع موظفي النظمة ذات طبيعة دولية بحتة.

هذا وقد حددت المادة السابعة كل ما يتعلق بالبرانية والجوانب المائية، وتوزيع المروفات، ومساهمات البول الأعضاء وفقاً لمرئيات المجلس العام للمنظمة.

وفي ما يتعلق باتخاذ القرارات والتصويت، فقد حددت المادة التاسعة من الاتفاقية أنه ينبغي التباع نفس للمارسات السابقة في جات ١٩٤٧، والتي تقضي باتخاذ القرارات بتوافق الآراء. وإذا تعذر ذلك يتم التصويت، على أن يكون لكل دولة عضو صوتاً واحداً، وتتخذ القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين، ما لم يرد خلاف ذلك في بعض الاتفاقيات. وفي هذا الصدد فلابد من موافقة أغلبية ثلاثة أرباع الأعضاء إذا تعلق الأمر بنفسير أي حكم من الأحكام الواردة في الاتفاقيات، أو إقرار أي إعفاء من الالتزامات لأي دولة عضو في النظمة.

ولكي يمكن إضفاء طابع المرونة في إدارة النظام التجاري الدولي فقد تضمنت اتفاقية الإنشاء في مادتها العاشرة، إمكانية إجراء أى تعديل على الاتفاقيات، أو الأحكام، والنصوص القانونية التي تنطوي عليها وفقاً نلإجراءات المنصوص عليها في هذه المادة.

وقد أشارت اتفاقية إنشاء للنظمة في مادتها السادسة عشر إلى ضرورة قيام كل دولة عضو بمطابقة قوانينها، ولوائحها، وإجراءاتها الإدارية ذات الصلة بالالتزامات النصوص عليها في الاتفاقيات اللحقة.

٧/٥ الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة ١٩٩٤

تسمى الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة ١٩٩٤ "باتفاقية جات ١٩٩٤" وتتكون هذه الاتفاقية مما يلي:

١/٢/٥ الاحكام الوادة في الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة وهي الوُرخة في ١٢٠ أكتوبر عام ١٩٤٧ ويطلق عليها "جات١٩٤٧" شاملة التعديلات والإضافات التي أدخلت عليها حتى تاريخ دخول منظمة التجارة العالمية حيز النفاذ في الأول من يناير عام ١٩٩٥.

٥/٢/٨ الأحكام والأدوات القانونية الأخرى:

البروتوكولات والتصديقات التعلقة بالتنازلات الجمركية.

- ب. بروتوكولات الانضمام. باستثناء الأحكام للتعلقة بالتطبيق أو
 السحب للوُقت، إضافة إلى الأحكام الواردة في الجزء الثاني من
 اتفاقية جات ١٩٤٧ وللتعلقة بالتطبيق للوقت.
- ج. القــرارات الخاصــة بالإعفــاءات، والســارية حتــى تــاريخ دخــول
 للنظمة حير التنفيذ.
 - د. اي قرارات أخرى اتخلت في اتفاقية جات١٩٤٧.

٣/٢/٥ وثائق التفاهم:

- ا. ونيقة التفاهم الخاصة بتفسير المادة الثانية، فقرة (ب) من اتفاقية جات١٩٩٤، وتتعلق هذه المادة بمستوى، وطبيعة، وتاريخ الرسوم والضرائب التي يتم تسجيلها في جداول التنازلات الملحقة باتفاقية جات١٩٩٤.
- ب. وخيقة التفاهم الخاصة بتفسير المادة السابعة عشر من اتفاقية
 جات ١٩٩٤، و تتعلق هذه المادة بمدى اتساق أنشطة النشآت
 التجارية الحكومية مع البادئ العامة للمعاملة غير التمييزية.
- ج. وثيقة التفاهم الخاصة بأحكام ميزان المقوعات في اتفاقية
 حات ١٩٩٤، وقد وردت هذه الأحكام ضمن نصوص المانتين الثانية

عشر، والثامنة عشر، بخصوص الأجبراءات التجارية القيدة لحماية ميزان للدفوعات.

د. ونيقة النفاهم الخاصة بتفسير المادة الرابعة والعشرين من اتفاقية جات،١٩٩٤، وتتعلق هذه المادة بمعالجة الآثار الناتجة عن تكوين الإتحادات الجمركية ومناطق التجارة الحرة.

ه.. وثيقة التفاهم الخاصة بالإعفاء من الإلتزامات، والتي ورد نصها في الفقرة الخامسة والعشرين من اتفاقية حات ١٩٩٤، وتتعلق بالإعفاء من الإلتزامات لأى طرف في الظروف الاستثنائية، حيث توضح هذه الوثيقة أن مفعول اى إعفاء بنتهي في تاريخ دخول النظمة حيز النفاذ، مالم يتم تجديده وفقاً لإجراءات المادة التاسعة من اتفاق إنشاء النظمة.

 و. وثيقة التفاهم الخاصة بتفسير المادة الثامنية والعشرين، وتتعلق هذه المادة بسحب أو تعديل التنازلات، وحقوق الأعضاء الذين نتاثر مصالحهم بذلك.

د / ٢/٤ بروتوكول مراكش:

ويقصد بهذا البروتوكول، وثيشة مفاوضات أوروجواي والتي تضمنت جناول التخفيضات والتنازلات الجمركينة التي تم الاتفاق عليها في الجولة، واعتبار هذه الجداول جزءاً لا يتجزاً من الاتفاقية. وتنفذ التخفيضات على خمس شرائح متساوية، ويُعمل بأولها في تاريخ نفاذ النظمة ما لم يرد خلاف ذلك في جداول الأعضاء.

وتنصلوي الجداول الوطنية للدول الأعضاء على تفصيلات الإلتزامات المتعلقة بمفاوضات فتح الأسواق بما في ذلك الإلتزامات الخاصة باتضاق الزراعة. وأرفقت هذه الجداول بالبروتوكول، وأصبحت إحدى الأدوات القانونية لإدارة وتنفيذ ومراجعة مهام المنظمة. وتنفسد الجداول سالفة النكر إلى أربعة اجزاء كما يلي!:

الجزء الأول: يتضمن

القسم I : المنتجات الزراعية: التنازلات التعريفية وفقاً لشرط الدولة الأولى بالرعاية.

القسم II ، النتجات الزراعية: الحصص التعريفية.

القسم III : التنازلات التعريفية وفقاً لشرط الفولة الأولى بالرعاية بالنسبة إلى النتجات الأخرى.

الجزء الثاني: يتضمن

التفضيلات الجمركية (في حالة وجودها).

¹ The WTO Agreements Series, No. (2), General Agreement On Tariffs and Trade, P. 11.

الجزء الثالث: يتضمن

التنازلات التعلقة بالإجراءات غير التعريفية على النتجات غير الزراعية.

الجزء الرابع: يتضمن

حدود ارتباطات الدعم بالنسبة إلى النتجات الزراعية ويشمل ذلك ثلاثة أقسام:

القسم I: الدعم المحلي (المقياس الإجمالي للدعم).

القسم II : دعم التصدير (المنفق من البزانية على دعم التصدير).

القسم III : الالتزامات الحددة لجال دعم الصادرات.

ه/٣ الاتفاقات متعددة الأطراف بشأن التجارة في السلع: ١/٢/٥ الاتفاق شأن الزراعة

من العروف أن قطاع الزراعة كان من القطاعات الستبعدة من نطاق مفاوضات تحرير التجارة خلال الجولات السابقة لجولة أوروجواي، حيث يُعد هذا القطاع من القطاعات الحيوية الهامة في الدول الأوروبية والولايات التحدة الأمريكية، وهو مُحمل بأعباء عنيدة، مردها إلى الدعم القدم لإنتاج وتصدير الحاصلات الزراعية. وعلى هذا النحو فقد ظل هذا القطاع بعيدا عن التحرير، والمحاولات السابقة لإدخاله ضمن منظومة التحرير التجاري الدولي بانت بالفشل، وهددت كثيراً بإنهبار النظام التجاري الدولي برئمته.

غير أن جولة أورو جواي قف نجحت في إدماج هذا القطاع ضمن مفاوضات التحريس، وبصورة تدريجية، سوف تستغرق وقتاً طويلاً حتى يمكن إدماجه بصورة كاملة مثل بقية القطاعات.

ويعتبر اتضاق الزراعة من أهم الاتفاقيات التي توصلت اليها جولة أوروجواي، حيث تضمن هذا الاتفاق ثلاثة عشر باباً، ويشمل ٢١ مادة، وخمسة ملاحق.

٥/١/٣/٥ المنتجات المشمولة بالاتفاق

تضمن الباب الأول من الاتفاقية ثلاث مواد، تناولت تعريفاً لبعض المصطلحات المهمة، خاصة ما يتعلق منها بمفهوم الدعم، والقياس الكلي للدعم، والانفاق من اليزانية على الدعم، ومقياس معادل الدعم، والدعم

المالي للتصدير . كما تضمن هذا الباب الإشارة إلى النتجات التي تشملها أحكام هذا الاتفاق، وهذه المنتجات تم وصفها طبقاً لما جاء في النظام النسق للتصنيف السلعي. ولا يغطي هذا التحديد المنتجات مثل القمح، والقطن، والحرير، والحيوانات الحية فقط، بل يتعدى ذلك إلى المنتجات المشتقة منها مثل الخبز والسمن، واللحوم، وما إلى ذلك من المنتجات الزراعية للصنعة مثل الشبكولاتة والنقائق والجلود وغيرها.

٢/١/٣/٥ قضايا الوصول إلى الأسواق

وفيما يتعلق بالقضايا الخاصة بفتح الأسواق، فقد أوضحت المادة الرابعة من اتفاق الزراعة أنها تستند إلى الالتزامات الجدولية بالربط، والتعرفة، والتخفيض الجمركي، والالتزامات الأخرى ذات العلاقة بتسهيل عملية الوصول إلى الأسواق، وعدم جواز العودة مرة أخرى إلى وضع أي قيود، أو اتخاذ تنابير من شأنها التأثير على حركة التجارة في السلع الزراعية، سواء تعلقت هذه القيود أو التنابير بفرض قيود كمية على الواردات، وتراخيص الاستيراد، وغير ذلك من القيود غير التعريفية، أو تعلقت بقضايا الدعم المحلي للإنتاج الزراعية، وهذه الأخيرة من التنابير التي تؤثر على إمكانية تحقيق للنافسة العادلة، أو غير الضارة Fair Competitions ويلاحظ أن هناك استثناء عام من تنفيذ الالتزامات الواردة أعلاه، في بعض الحالات. وهو استثناء عام

أ يمكن الرجوع إلى النصوص الأصلية للاتفائية للاستزادة عن هذه المفاهيم.

ينطبق على حميع النتجات الزراعية والصناعية، ويتعلق هذا الاستثناء، وفقاً لما حاء في المادة الخامسة من اتفاق الزراعية. بالتدايير الوقائية الخاصية. وهي التدايير ذات الصلة بحماية ميزان المفوعات، أو الوقاية من ضرر خطير تسببه الزيادة الكبيرة والفاجئة في الواردات .

٣/١/٣/٥ الحدود الزمنية للإلتزامات

اتفقت الدول الأعضاء على إجراء تخفيضات جمركية بعد التعرفة المناه المناه على إجراء تخفيضات جمركية بعد التعرفة المناه والربط Binding على مدى ست سنوات بدءاً من عام المنتبة الاست الدول التقدمة، ويتضمن ذلك تخفيضاً نسبته ٢٦٪، لجميع المنتجات الزراعية خلال السنوات الست. وتحدد الحد الأدنى لإجراء التخفيض بالنسبة إلى كل منتج زراعي على حده بما نسبته ٢٤٪ بانسبة إلى الدول النامية فإن مقدار التخفيض قد تحدد بما نسبته ٢٤٪ وبعد ادنى ١٠٪ لكل منتج، وينفذ هذا التخفيض على عشر سنوات. وفي ما يتعلق بالدول الأقل تقدماً فإن التزامها في هذا الصدد، ينصب فقط على يتعلق بالدول الأقل تقدماً فإن التزامها في هذا الصدد، ينصب فقط على ربط التحريفة عند مستوى محدد، دون الالتزام بإجراء تخفيضات.

٥/١/٢/٥ التزامات الدعم للحلي

تنطبق الالتزامات التعلقة بتخفيض الدعم الحلي على كافحة التدابير التخذة لصالح للنتجين الزراعيين، وذلك باستثناء التدابير العفاة

¹ The WTO Agreements Series, No. (3) Agriculture, P. 7.
² يُلصد بالتعرفة تحويل القبود الكمية إلى قبود تعريفية، وإدراج ذلك ضحن االتراسات الجدوليسة باعتبارها جدوداً أو سقوية الريط الجمرى.

وفقاً لنصوص الاتفاق، وهي التدايير التعلقة بمنح دعم إلى مجالات البحوث والتطوير والتدريب. والإرشاد الزراعي، ومقاومة الأمراض الزراعية أ.

ومييزت الاتفاقيلة بين نبوعين مين اللكعم الحلي، النبوع الأول وهوالدعم الذي لا ينطوي على آثار تشويهية للتجارة، بمعنى أنه الدعم الذي لا يؤثر على النافسة، وسمى هذا النوع من الدعم بدعم الصندوق الأخض "Green Box". اما النوع الثاني فهو الدعم الشوه للتجارة، ويشار البية بدعم الصنيوق الأصفر "Amber Box" والنوع الأول من دعم الصندوق الأخضر هو الدعم العفي من الالتزامات النصوص عليها في المادة السادسة من اتفاق الزراعة. ودعم الصندوق الأخضر، هو الدعم الذي لا بنطوى على تقديم مساندة سعرية إلى المنتجين، ويقدم من خلال برامج حكومينة ممولية من الميزانينة العامنة مثيل البجوث والتسريب والإرشاد الزراعي، وخيمات الفحص لأغراض الصحة والسلامة، أو التصينيف، أو توحيد للقابيس، وخدمات التسويق والنرويج، والعلومات، والاستشارات. كما يتضمن كنلك خدمات البنية الأساسية الختلفة، ويضاف إلى ماسبق برامج التخيزين الحكومي للمنتجات الزراعيــة لأغيراض الأمين الفيلائي، والعونات الغذائية المحلية القنمة إلى الفقراء في الناطق الريفية والحضرية في البلدان النامية أ، ويتضمن دعم الصندوق الأخضر بعض أنواع المدفوعات

أ سمير معمد عبد العزيز: "التجارة العالمية بين جاتى، ومنظمة التجارة العالمية"، مكتبة الإنساع الفنية، الاستخدرية، ٢٠٠١، صر٣٨.

راجع في تلصيات ذلك نصوص الملحق رفم (٢) من اتفاق الزراعة، نظر في ذلك:
The WTO Agreements Series, No (3), Agriculture, P. 10.

المباشرة للمنتجين، وهي للدفوعات التي لا تتعلق بقرارات الإنتاج، بمعنى انها لا تنوثر على قرارات النتجين بزراعة نوع معين من المحاصيل، أو زيادة الإنتاج من محصول معين. وكذلك الدعم السمى بدعم الحد الأدنى De Minimis وهو الدعم الذي لا يتجاوز نسبة معينة من قيمة الإنتاج، وهي الانسبة إلى الدول المتقدمة، و١٠ بالنسبة إلى الدول المتقدمة، و١٠ بالنسبة إلى الدول المنامية.

وعادة ما يشار إلى المنقوعات الباشرة للمنتجين في إطار البرامج المحددة للإنتاج، "بدعم الصندوق الأزرق Blue Box"، وهو دعم معفي من التزامات التخفيض النصوص عليها في الاتفاق شريطة أن تكون مرتبطة بمساحة ثابتة من الإنتاج، أو عدد ثابت من رؤوس الماشية، أو إذا تم حسابها ودفعها على أساس ٢٪ فأقل من قيمة الإنتاج المحددة في فترة الأساس. كما يستثنى من الالتزامات الدعم المنوح لأغراض تنموية في البلدان النامية.

٥/١/٣/٥ المقياس الإجمالي للدعم المعلي

أشارت للادة السادسة من اتفاق الزراعية، إلى أن الالتزامات بتخفيض المدعم المحلي، تستند إلى مايُعرف بمقياس المدعم الإجمالي Aggregate Measurements of Support (AMS)، ويتم حساب هذا المقياس على أساس المدعم السعري المنوح إلى منتج محسين (المدعم غير المعفي من الالتزامات) والمدعم غير المخصص لمنتج محدد، حيث يتم دمجهما معاً في مقياس واحد.

ويتعين على الدول الأعضاء تخفيض الدعم المقدم إلى منتجي الحاصلات الزراعية بنسبة ٢٠ من الستوى الحدد في سنة الأساس، وهي الفترة من (١٩٨٨-١٩٨١)، وعلى صدى زمني مقداره ست سنوات، بدءاً من عام ١٩٩٥، وذلك بالنسبة إلى الدول المتقدمة. ونحو ٢١٪ من القياس الإجمالي بالنسبة إلى الدول النامية، وعلى مدى زمني مقداره عشر شنوات. أ

ويتم قياس الدعم الإجمالي على أساس حاصل ضرب الفرق بين السعر الدعم، والسعر المرجعي (السعر العالي) في كمية الإنتاج المدعم.

٦/١/٣/٥ دعم التصدير

أهادت اللدة التاسعة من اتفاق الزراعة بضرورة الالتزام بتخفيض الدعم المنوح للصادرات، وهو عبارة عن:

- الدعم المباشر للصادرات والرتبط بالأداء التصنيري.
- التخلص من مخرون النتجات الزراعية ، بالتصدير بأسعار تقل عن اسعار المنتجات الماثلة في الأسواق المعلية.
- الدفوعات القدمة لغرض تصدير أي منتجات زراعية، سواء كان التمويل من برامج حكومية، أو من حصيلة رسوم مفروضة على المتج المني.
 - الدعم القدم لتخفيض نفقات تسويق الصادرات.

¹ The WTO Agreements Series, (2), Op...Cit., P.12.

- دعم الشحن الحلى الخصص للصادرات فقط.
- الدعم المنتجات الزراعية، والشروط باستخدامها في منتجات يتم
 تصديرها.

وقد تحدد التزام الدول التقدمة بتخفيض دعم الصادرات بنسبة ٢٦٪ على ست سنوات، وبالنسبة إلى الدول النامية، فإنها تلتزم بإجراء تخفيض مقداره ٢٤٪ على عشر سنوات. وعلى الجانب الأخر فإن الدول التقدمة مطالبة بإجراء تخفيضات في كمية صادراتها من السلع الزراعية المدعمة بما نسبته ٢١٪، وذلك على فترة زمنية قوامها ست سنوات. أما الدول النامية فإنها مطالبة بإجراء خفض في كمية الصادرات المدعمة بنسبة ١٤٪، وذلك على مدى عشر سنوات بدءاً من عام ١٩٩٥. وتحسب هذه النسب على أساس المستوى السائد خلال فترة الأساس وهي متوسط الفترة (١٩٥١-١٩٩٠). أ

أ فيلوب إيفانز، وجيمس والش: "ليل وحدة أبحاث (الإكونوميست إلى الإنطاقية العامة للتعريفات والتجارة ، جات الجديدة، منظمة التجارة العالمية"، ترجمة : حمد عبد الله قواز، وقوال محمد الدكول، الطبعة الأولى، الرباطي، المملكة العربية المسعوبة، و1940، صن 70.

٥/٣/٥ الاتفاق بشأن تدابير الصحة والصحة النباتية

ينطوي اتفاق تنابير الصحة والصحة النباتية على أربعة عشر مادة. وثلاثة ملاحق ثعد جزءاً لا يتجزأ من الاتفاق.

ويؤكد هذا الاتفاق حق اي دولة عضو في منظمة التجارة العالمية في تبني اي تنابير تراها ضرورية للحفاظ على صحة الإنسان، والحيوان، والنبات. ويبنى هذا الحق على شرط وضوح هذه التنابير، وعدم اتخاذها بطريقة غير مبررة. وفي إطار رغبة المجتمع الدولي فمثلاً في مفاوضات جولة أوروجواي في استخدام هذه التنابير بصورة متناسقة، وبناءً على مقاييس وإشارات وتوصيات دولية، تعدها منظمات دولية بما فيها منظمة وإشارات وتوصيات الدولي Codex Alimentarius والمتدان الدولي المحادث الدولي والمنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة التي تعمل في إطار الاتفاقية الدولية لحماية النباتات، فقدتم صياغة هذه الإتفاقية ضمن مفاوضات حولة أوروجواي لضمان عدم البالغة في تطبيق تنابير الصحة واصحة النباتية.

١/٢/٢/٥ حقوق والتزامات الدول'

أقرت الاتفاقية الحقوق والالتزامات التالية:

 ا. أحقية الدول الأعضاء في اتخاذ تنابير لحماية صحة الإنسان والحيوان والنبات.

الجريدة الرسمية، جمهورية مصر العربية، رئاسة الجمهورية، عدد ٢٤، يوتيو ١٩٩٥.

- عدم المغالاة في اتخاذ هذه التدايير، والاقتصار على ما هو ضروري لحمايية صحة الإنسان والحيوان والنبات, مع استنادها لأدلة علمية كافية وممررة.
- ٣. عدم استخدام هذه التدايير بين البلدان الأعضاء التمثلة في الظروف دون
 ما ميرر كافي لذلك.
- يجب أن تتفق هذه التنابير مع الأحكام الواردة في اتفاقية جات ١٩٩٤ خاصة، حكم المادة ٢٠ ب من هذه الاتفاقية.
- مساهمة الدول الأعضاء في حدود مواردها في النظمات الدولية والإقليمية
 ذات الصلة بالقاييس والإرشادات والتوصيات العلمية اللازمة لحماية
 صحة الإنسان والحيوان والنبات.
- ٦. التزام الدول الأعضاء عند تقييم الخاطر الأخذ في الحسبان الأدلة العلمية التاحة، وعمليات وطرائق الإنتاج الختلفة، وطرائق للعاينة والإختيار، ومسدى انتشار الأمراض والآفات، والأوضاع الايكولوجية والبيئية الناسبة، وتدابير الحجر الصحي ... الخ. إضافة إلى الأضرار التي قد تنجم عن دخول أو انتشار مرض أو آفة، ونفقات الكافحة اللازمة لذلك.
- ٧. يجب على الدول الأعضاء عند اتخاذ تنابير لحماية الصحة الا تضيف هذه التدابير فيوداً على التجارة آكثر مما يلزم لتحقيق الستوى المناسب لها من حماية الصحة.

- ٨. في حالة ادعاء أي بلد مصدر لسلعة ما بأن تداير حماية الصحة التي اتخذتها الدولة الستوردة لا تستند إلى أسس ومقاييس علمية واضحة، وتقييد صادراتها، فيمكنها تقديم طلب لتوضيح أسباب ذلك، وعلى الدولة العضو التي اتخذت هذه التداير بيان الأسباب.
- ٩. تلتزم الدول الأعضاء بالإخطار والنشر الفوري عن أي تدايير أو تنظيمات حديدة لحماية صحة الإنسان أو الحيوان أو النبات، أو عن أي تغييرات تتخذها بالنسبة لهذه التدايير: مع تقديم معلومات كافية عن ذلك. ويراعي في هذا الصدد مرور فترة كافية بين النشر والتطبيق الإتاحة الوقت إلى الدول للنتجة لتحديل منتجاتها حسب متتطلبات حماية الصحة في الدولة المستوردة، وذلك بهدف تحقيق أكبر قدر ممكن من الشفافية في صياغة وتنفيذ السياسات التجارية.
- ١٠. على كل دولة عضو توفير جهاز للرد على أى استفسارات تقدمها الدول للصدرة بشأن تدايير حماية الصحة بها، وتقديم الوثائق التعلقة بأى لوائح تنظيمية أو إجراءات رقابة أو معاينة أو تقييم للمخاطر، مع توفير نسخ منها بنفس الأسعار التي تباع بها لمواطني الدولة.

7/٢/٣/٥ إجراءات الرقابة والمعاينة والموافقة'

ا راجع النص الإنجليزي للاتفاقية من موقع المنظمة على شبكة الإنترنت www.wto.org

- للعمل بموجبها، وهو اللحق رقم (ج) لاتفاقية التدابير الصحية. ويشير هذا اللحق إلى ما يلي:
- ١. على الدول الأعضاء في ما بتعلق بإجراءات الرقابة والمعاينة مراعاة ما يلي:
- تنفيذ واستكمال هذه الإجراءات بدون تأخير غير مير، وبطريقة لا تميز بين النتجات الستوردة والنتجات الحلية المائلة.
- ب. نشر العلومات عن الدة القياسية المطلوبة لإنهاء كل إجراء، أو تبليغ
 مقدم الطلب بالفترة المتوقعة لإنهاء الإحراء.
- ج. اقتصار العلومات الطلوبة على ما هـو ضروري لأغراض الرقابـة والعاينة والوافقة، بما في ذلك استخدام الإضافات أو تحديد النسب السموحة للملوثات في الأغذية، أو الشروبات أو الأعلاف.
- د. سرية العلومات ذات الصلة بالمنتجات المستوردة والتي يتم توفيرها لأغراض الرقابة والعاينية والموافقة، يجب معاملتها بطريقية غير تمييزية، وبما يحقق حماية للصالح التحارية للشروعة.
- ه. أي متطلبات لأغراض الرقابة والماينية والوافقة على عينية محددة من المنتج يجب أن تقتصر على ما هو ضروري ومعقول.
- و. أي رسوم أو نفقات مقابل الإجراءات على السلع للستوردة يجب أن
 تتعادل مع الرسوم والنفقات المتعلقة بالمنتجات المحلية المائلة، لا
 تتعدى النفقة الفعلية لتقديم الخدمة.

- ز. استخدام العابير والإجراءات التعلقة بالنتجات الستوردة والنتجات المحلية المائلة، سواء تعلق ذلك باختيار العينات أو تعديد مواقع التسهيلات الستخدمة.
- ح. عندما تتغير مواصفات أي منتج نتيجة لعمليات الرقابة والعاينة
 عليه في ضوء التنظيمات السارية، فإن الإحراء بالنسبة إلى هذا النتج
 العدل يجب أن يقتصر على ما هو ضروري لتحديد مدى استمرار
 وقاء النتج لتطلبات التنظيمات.
- ط. وجبود إجبراء لراجعية الشكاوي ذات العلاقية ببإجراءات الراقيية
 والمعاينة، واتخاذ الإجبراءات التصحيحية اللازمية إذا كان هناك ما يعمر الشكوي.
- ٣. حيث ما ينص تدايير الصحة والصحة النباتية على أن تكون الرقابة عند الإنتاج، فإن الدولة العضو التي يتم هذا الإنتاج في أراضيها يجب أن توفر الساعدة الضرورية لتسهيل عملية الرقابة، وتسهيل عمل الهيئات الرقابية.

٣/٢/٢/٥ المساعدات الفنية

تشير المادة التاسعة من اتفاق تماير الصحة واصحة النباتية إلى ضرورة تقديم المول الأعضاء مساعداتها الفنية اللازمة لتسهيل تكيف البلدان الأخرى خاصة البلدان النامية مع تماييز حماية صحة الإنسان أو

النبات، ومساعدتها على تبني معايير الصحة للناسبة في أسواق صادراتها، وبما يتيح إلى هذه البلئان فرصة الوصول إلى آسواق التصدير.

٥/٢/٣/٥ الإشراف والإدارة

اكد الاتفاق في مادته الثانية عشرة ضرورة إنشاء لجنة للإشراف على تدابير صحة الإنسان والنبات، على أن تعمل هذه اللجنة على تحقيق اهداف الاتفاق والإشراف على تنفيذ الأحكام الواردة فيه. هذا وتأخذ اللجنة قراراتها بتوافق الآراء.

وعلى هذه اللجنة أن تكون على اتصال بالنظمات الدولية ذات العلاقة بانشطتها الأساسية، خاصة ما يتعلق منها باستخدام الإرشادات والتوصيات والماييس العلمية، والتنسيق بين البلدان في ما يتعلق باتخاذ أو تعديل تدابير الصحة والصحة النباتية.

٣/٣/٥ الاتفاق بشأن المنسوجات والملابس الجاهزة

1/٢/٢/٥ مقدمة

ثعب صناعة النسوجات والملابس الجاهزة من الصناعات ذات البرزة النسبية الطبيعية للدول النامية، إذ إنها صناعة كثيفة العمل، وتعتمد على وفرة عنصر العمل، ورخص الأجور، وهو ما تتميز به اغلب الدول النامية. أضف إلى ذلك أن التكنولوجيا المستخدمة في قطاع النسوجات ليست من قبيل التكنولوجيا المعقدة، ولكنها تكنولوجيا بسيطة وشائعة، ومنخفضة النفقات، كما أن الدول النامية قد كونت في هذه الصناعة خيرات عديدة مكنتها من اكتساب ميزة تنافسية تؤهلها لأن تكون واحدة من اهم الصناعات الهائدة للنمو في الدول النامية.

ومن هذا النطلق هإن أهمية هذه الصناعة بالنسبة إلى الدول النامية تعود إلى ما تحققه لها من هرص توظف عديدة من ناحية. وزيادة صادراتها من ناحية ثانية، ورقع معدلات النمو الاقتصادي في هذه الدول من ناحية ثائة.

غير أن غياب الدول النامية كقوة تأثيرية على مفاوضات تكوين النظام التجاري الدولي متعدد الأطراف منث نهاية الأربعينيات من القرن الماضي، فعد أدى إلى استبعاد صناعة النسوجات والملابس الجاهزة من إطار المفاوضات المتعلقة بتحرير التجارة الدولية في السلع الصناعية. ويرجع هذا الاستبعاد إلى قلق الدول المتقدمة من منافسة الدول النامية لها في هذه

الصناعة. وظلت التجارة الدولية في هذا القطاع ثعاني من كافة انـواع القيود التعريفية وغير التعريفية.

وتوصلت الدول الصدرة والستوردة للمنسوجات القطنية إلى ترتيبات تجارية عام ١٩٦١، أمكن بمفتضاها تحديد حصص سنوية لكل دولة مصدرة، بحيث لا يجوز لاي دولة مصدرة ان تتعدى الحصة المحددة لها بموجب الرتيبات سالفة الذكر. وفي عام ١٩٧٤ امكن توسيع نطاق هذه الرتيبات، وتحولت إلى اتفاقية دولية، أطلق عليها "اتفاقية الألياف التعددة عصص الرتيبات، وتحولت إلى اتفاقية مولية، أطلق عليها "اتفاقية الألياف المتعددة للمنسوجات القطنية، وغير القطنية، واستمر العمل بموجب هذه الاتفاقية منذ عام ١٩٧٤ حتى عام ١٩٩٥، حيث تم إنهاء العمل باتفاقية الألياف المتعددة، وحل محلها اتفاق النسوجات الذي أصبح نافذ الفعول منذ أول يناير عام ١٩٩٥، وينطوي هذا الاتفاق على تسع مواد، إضافة إلى ملحق يشتمل على النتجات النسجية المدرجة في القسم الحادي عشر من النظام النسق لوصف السلع الأساسية وترميزها تحت مسمى "مواد نسجية ومصنوعاتها".

وتركزت المواد التسع للاتفاق على كيفينة إدماج قطاع النسوجات والملابس ضمن مفاوضات تحرير التجارة المولية وفتح الأسواق، إضافة إلى تحديد التزامات إلى المدول الأعضاء، ومنع التحايل والتهرب من تنفيذ بمدود الاتفاق، وحقوق المول في ما يتعلق بالوقاية من المناقسة الضارة. ويشرف

على تنفيذ الاتفاق جهاز مراقبة النسوجات النصوص عليه في الاتفاق وفيما يلى تحليلاً موجزاً لأهم بنود الاتفاق.

٣/٣/٣/٥ إجراءات دمج قطاع للنسوجات

تنطوي إجراءات دمج قطاع النسوجات ضمن مفاوضات تحرير التجارة العالمية في إطار منظمة التحارة العالمة على ما يلى:

- ١. تقوم الدول الأعضاء بإخطار جهاز مراقبة النسوجات النوط به الإشراف على تنفيذ بنود اتفاق النسوجات، بتفاصيل جميع العقود الكمية على النسوجات، وذلك في غضون ستين يوماً من بنه نفاذ اتفاقية منظمة التجارة العالمية.
- تتولى جهاز مراقبة المنسوجات تعميم الإخطارات على جميع الدول الأعضاء لإحاطتها بتفاصيل القيود الباقية.
- ٣. تمتنع اي دولة عضو عن فرض اي قبود اخرى غير القبود التي تم الإخطار عنها، إلا بموجب احكام اتفاقيات جات١٩٩٤ ذات الصلة. اما القبود التي لم يقدم عنها إخطار تلتزم الدول بإلغائها خلال ستين يوماً من تاريخ بدء سريان مفعول النظمة.
- 3. تلتزم كل دولة عضو عند بدء النظمة بإدماج أو تحرير ما نسبته ٢٦٪ من إجمائي حجم وارداتها عام ١٩٩٠، على أن يشمل هذا التحرير النتجات الواردة في اللحق الخاص بالاتفاق وعلى نحو خاص كل من الخيوط المشطة والغزولة، والأقمشة والمنتجات النسجية الجاهزة، واللابس.

٥. يتم إدماج النتجات التبقية على ثلاث مراحل كما يلى:

للرحلة الأولى: يتم دمج ٢٧٪ من إجمالي الواردات عام ١٩٩٠ وذلك في اليوم الأول من الشهر السابع والنلائين من بنه نفاذ للنظمة، أي في يناية عام ١٩٩٠.

للرحلة الثانية : يتم دمج ١٨٪ من إجمالي الواردات النسجية في عام ١٩٩٠، وذلك في اليوم الأول من الشهر الخامس والنمانين من بدء نفاذ للنظمة، أي في بناية عام ٢٠٠٢.

المرحلة الثالثة : يتم دمج بقية تجارة القطاع بعيث يصبح قطاع التجارة النسوجات خاضعاً بالكامل إلى احكام منظمة التجارة العالمية، ويتم ذلك في اليوم الأول من الشهر المائمة وواحد وعشرين من بدء نفاذ اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية، أي في بناية عام ٢٠٠٥.

٣/٣/٣/٥ التزامات الدول بمنع التحايل:

نصت المادة الخامسة من اتفاق النسوجات على وجوب قيام الدول الأعضاء بصياغة ما يلزم من أحكام قانونية، وإجراءات الدريية لنع التحايل سواء بنقل سلعة عبر دولة أخرى، أو تغيير مسار السلعة، أو التزوير في الوثائق الرسمية.

وإذا وجد أي عضو أن هناك تحايلاً على النحو السابق فإنـه يتشاور مع العضو العني للتوصل إلى حل مرضى، وإذا لم يتم التوصل إلى حل فيمكن اللجوء لجهاز مراقبة النسوجات، وإذا ثبت أن هناك تحايلاً على الاتفاق فإن الأعضاء بتفقون على اتخاذ الإجراء الناسب والضروري لعالجة الشكلة.

٤/٣/٣/٥ إجراءات الوقاية الانتقالية:

يحق لكل عضو طبقاً لهذا الاتفاق اتخاذ أي إجراءات أو قبود وقانية متى ثبت لديه ان منتجاً معيناً يستورد إلى أراضيه بكميات كبيرة بترتب عليها التهديد بخسارة كبيرة في الصناعة الحلية التي تنتج منتجات متشابهة أو منافسة.

ويجب على الدولة العضو التي تتخذ هذا الإجراء أن تبحث تأثير الواردات على وضع الصناعة العنية وفقاً لبيانات الإنتاج، واستغلال الطاقات الإنتاجية، والمخزون، والنصيب السوقي، والأرباح، والأسعار المحلية ... الخ.

وينبغي كذلك على الدولة التي تقوم باتخاذ تدبير الوقاية أن تسعى إلى التشاور مع الدولة أو الدول الأخرى التي تؤثر عليها هذه التداير، مع ضرورة إعلان طلب التشاور إلى رئيس جهاز مراقبة النسوجات، مع إرفاق جميع البيانات ذات الصلة بالتدايم التخذة. ويتم دراسة الوضع واتخاذ ما يلزم خلال الدد النصوص عليها وطبقاً للإجراءات الواردة في المادة السادسة.

٥/٣/٣/١١ على تطبيق الاتفاق

تم إنشاء جهاز مراقبة النسوجات للإشراف على تنفيد احكام اتفاق النسوجات. ويتألف هذا الجهاز من رئيس وعشرة اعضاء. ويضع الجهاز قواعد وإجراءات العمل به، باعتباره جهاز دائم يعتمد في عمله على الإخطارات وللعلومات والطلبات التي يقدمها إليه الدول الأعضاء في للنظمة. ويصدر توصياته المعلقة بالشاكل محل النزاع والتشاور بين الدول.

ويقوم جهاز مراقبة النسوجات برفع تقريره الشامل عن تنفيذ أحكام الاتفاق وفقاً للمراحل التعلقة بنمج القطاع إلى مجلس التجارة في السلع، وذلك قبل نهاية كل مرحلة من مراحل عملية الإدماج بستة أشهر على الأقل.

ويراعى أن هذا الاتفاق سوف ينتهي العمل به تماماً في بداية عام ٢٠٠٥. حيث تكون الدول الأعضاء في النظمة قد انتهت تماماً من عملية دمج الفطاع وتحريره من كافة القيود.

٤/٣/٥ الاتفاق بشأن القيود الفنية التجارة

1/2/7/٥ مقدمة

ينطوي هذا الاتفاق على خمس عشرة مادة وثلاثة ملاحق ختامية ويرجع أصل هذا الاتفاق إلى رغبة الأطراف التعاقدة في ظل جات؟ إلى تخفيف القيود غير التعريفية على التجارة. وهو الأمر الذي تعرضت له جولة طوكيو التي انعقلت خلال الفترة ٢٣ – ١٩٧٩، وتوصلت الأطراف المتعاقدة في هسنه الجولسة إلى اتفاقيسة القيمود الفنيسة على التجسارة التعاقدة في هسنه الجولسة إلى اتفاقيسة القيمود الفنيسة على التجسارة الاتفاق ما هي إلا مجموعة من الإجراءات والتدابير القيدة للتجارة لتحقيق اغراض صحية أو بيئية، أو أمنية، وترتبط هذه القيود الفنية بمعايير القياس ونظم المطابقة للمواصفات والتطلبات الفنية الختلفة.

ونظراً لأهمية هذه النوعية من القيود من حيث درجة تأثيرها على تدفقات التجارة الدولية، فقد أفردت جولة أوروجواي مساحة كافية لمناقشة هذه القبود، وأمكن التوصل إلى اتفاق متعدد الأطراف بشأن القيود الفنية على التجارة لضمان عدم اللجوء إلى هذه النوعية من القيود إلا وفقاً لأحكام هذا الاتفاق. وبموجب مفاوضات جولة أوروجواي في هذا الشأن أقر الأعضاء بأن القواعد والمقاييس الفنية بما في ذلك متطابات التعبئة، ووضع العلاقات. وإجراءات تقييم الطابقة للقواعد والمقاييس الفنية، يجب الا تشكل عقبات غير مررة لإعاقة حركة التجارة الدولية. وبناء على ذلك فسوف بتم تحليل محتوى هذا الاتفاق على النحو الوارد في السياق التالي:

٣/٤/٣/٥ تطبيق القواعد والمقاييس الفنية

تتاخص اهداف اتفاق القيود الفنية في حماية صحة وسلامة الإنسان والنبات والحيوان، وحماية البيئة بمكوناتها المختلفة من التلوث، إضافة إلى منع ممارسات الغش التجاري، ويتأتي تحقيق هذه الأهداف من خلال وضع شروط خاصة بالمواصفات الفنية للسلع الستوردة، مع التزام الدول التي تضع هذه الشروط بها يلي:

- الالتزام بإعمال مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، وعدم التمييز في للعاملة بين النتجات الستوردة والنتجات المحلية للشابهة.
- لا يكون الهدف من وضع هذه القواعد أو الشروط هو خلق عقبات غير
 ميرة امام التجارة.
 - ٣. إزالة أي عقبات أو قيود فنية قائمة طالمًا انتفى الغرض من وجودها.
- الالتزام بالاعتماد على القاييس والقواعد الفنية الدولية حال وجودها،
 لتحقيق الأهداف الشروعة من تطبيق هذه القاييس.
- ٥. الإسهام في حدود الوارد التاحة في تفعيل عملي هيئات التوحيد القياسي الدولية ذات الصلة بإعداد مقاييس دولية إلى المنتجات، مع الإلترام بقواعد السلوك الجيد في إعداد القاييس واعتمادها وتطبيقها.

- نشر أي قواعد فنية مقترح تطبيقها قبل أن تطبق بالفعل بفرة كافية لنمكين الجهات المنية من الإطلاع عليها، وبما يحقق الشفافية المطلوبة في السياسات التجارية.
- ب. ضرورة إخطار الأعضاء الآخرين من خلال أمانة النظمة بالقواعد الفنية
 الزمع تطبيقها مع بيان مبرراتها والهدف منها، وبيانات تفصيلية عنها.
 - ٣/٤/٣/٥ إجراءات الطابقة مع القواعد والقاييس الفنية:

تلترم الدول الأعضاء عند إجراء للطَّابقة للقواعد والقاليس الفنية بما . يلي:

- اعداد وتطبيق إجراءات الطابقة بطريقة تحقق مبدأ عدم التمييز بين
 الوردين، سواء كانت النتجات ذات منشأ وطني أو ذات منشأ اجنبي.
- عدم تطبيق إجراءات الطابقة بصورة صارمة ؤغير مبررة حتى لا تعوق حركة التجارة الدولية، مع اقتصار العلومات الطلوبة لأغراض الطابقة على ما هو ضروري.
- الالتزام بحماية للصالح التجارية الشروعة للدول الأخرى وذلك بالحفاظ
 على سرية العلومات القدمة عن المنتجات لأغراض الطابقة.
- وضع إجراءات للنظر في الشكاوي من سير إجراءات الطابقة، واتضاذ الإجراءات التصحيحية الناسبة.

- ٥. استخدام الأدلـة أو التوصيات التعلقـة بقواعـد للطابقـة والصادرة عـن
 هيئات توحيد قياس دولية.
- القبول حيث ما أمكن ذلك بنتائج إجراءات تقييم للطابقة لـدى الأعضاء
 الآخرين مع الـدخول مسبقاً في مشاورات مـن أجل الاعـتراف للتبـادل
 بنتائج إجراءات تقييم للطابقة.

٥/٤/٣/٥ العلومات عن القواعد والمقانيس والمطابقة:

يجب على الدول الأعضاء وفقاً لنص للادة العاشرة من اتفاق القيود الفنية خلق نقطة استفسار للرد على كل الإستفسارات الماسية من الأعضاء الآخرين، وتقديم الوثائق ذات الصلة بما يلى:

- ١. أي قواعد فنية معتمدة أو مقترحة.
 - ٣. اي مقاييس معتمدة أو مقترحة.
- ٣. أي إجراءات معتمدة أو مقترحة لتقييم للطابقة.
- عضوية الدولة أو مشاركتها في هيئات توحيد قياس دولية أو إقليمية.
 - ٥/٤/٣/٥ الماعدة الفنية والعاملة التفضيلية
- ١. تتعهد الدول الأعضاء بموجب هذا الاتفاق بتقديم الشورة إلى الأعضاء الآخرين، خاصة البلدان النامية في ما يتعلق بإعداد القواعد الفنية. أو إنشاء هيئات وطنية للتوحيد والقياس داخل أراضيها.

- مراعاة الدول النامية عند إعداد وتطبيق القواعد والقاييس الفنية،
 وإجراءات تقييم الطابقة، حتى لا تشكل هذه القواعد عقبات أسام
 صادرات الدول النامية.
- ٤. أناط الاتفاق باللجنة للعنية بالقيود الفنية على التجارة، مهمة منح استثناءات محددة لفترة زمنية محددة، من كل الالتزامات للرتبة على الاتفاق، أو جزء منها لضمان قدرة البلدان النامية على التجاوب للرحلي مع أحكام هذا الاتفاق.

٥/٣/٥ الاتفاق بشأن إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة

٥/٣/٥ مقدمة

ينطوي الاتفاق بشأن إجراءات الاستثمار التصلة بالتجارة (التريميز)

Trade-Related Investment Measures على تسع مواد وملحق توضيحي بأهم الإجراءات ذات الصلة. ويرجع الأصل في إثارة إجراءات أو فيود Measures الاستثمار الأؤثرة على التجارة، إلى الشروع الذي تقدمت به الولايات التحدنة الأمريكية، عند بدء مفاوضات جولة أوروجواي عام وإجراءات الاستثمار المؤثرة على التجارة ضمن مفاوضات الجولة، مع إعمال البادئ المتعلقة بالعاملة الوطنية، والدولة الأولى بالرعاية، وإلغاء القيود الكمية بالنسبة إلى قضايا التجارة ذات الصلة بالاستثمارات الاجنبية

ولم يلق هذا القترح دعماً كافياً من جانب الدول النامية التي رات أن الفاوضات التعلقة بالاستثمار تقع خارج نطاق قواعد الجات. ونتيجة لهذا الخلاف في الآراء فإن للفاوضات تركزت على الإجراءات التي تتبناها الدول بشأن تجارتها الخارجية، وتكون نات صلة مباشرة بقضايا الاستثمار الأجنبي. ومن هنا جاء الاتفاق بشأن إجراءات الاستثمار التصلة بالتجارة والذي يطلق عليه اتفاق TRIMS. وتمنع احكام هذا الاتفاق تبني أي تنابر أو قيود تكون متحارضة مع أحكام اللادة الثالثة من اتفاقية جاتياهه.

والخاصمة بمبدأ العاملة الوطنية، واللادة الحاديثة عشرة من اتفاقيمة حات ١٩٩٤، والخاصة بضرورة إلغاء كافة القبود الكمية على التجارة بما في ذلك الشروط المتعلقة بنسبة المكون المحلي.

ويهلف هذا الاتفاق . كما ورد في ديباجته إلى تعزيب التحريبر التحريبر التدريجي للتجارة العالمية، وتسهيل حركة الاستثمارات عبر الحدود الدولية لزيادة النمو الاقتصادي لجميع الشركاء التجاريين، خاصة البلدان النامية، مع تفعيل وضمان تحقيق النافسة الحرة.

وتقضى أحكام اتفاق إجراءات الاستثمار بما يلي:

٥/٣/٥ نطاق التغطية والترتيبات الانتقالية

تغطي احكام هذا الاتفاق إجراءات الاستثمار انتصلة بالتجارة والتي يُشار إليها اختصاراً بالترميز TRIMS وهي الإجراءات التي لا تتسق مع مبدأ المعاملة الوطنية أو مبدأ الإلغاء العام للقيود الكمية، وتكون سارية بموجب قوانين أو تنظيمات إدارية محلية وتشترط:

- ١. ضرورة قيام للنشأة بشراء أو استخدام منتجات محلية النشأ بصرف النظر عن قيمة أو كمية أو نسب هذه المنتجات من إجمالي إنتاج النشأة.
- ٢. اقتصار شراء النشأة أو استخدامها لمنتجات مستوردة على كمية أو نسبة
 معينة من حجم أو قيمة المنتجات التي تصدرها.

- ربط استيراد النشأة لمنتجات تستخدمها في الإنتاج المحلي بمقدار العملة
 الأجنبية التي تجلبها هذه النشأة للداخل نتيجة ممارسة أنشطتها.
- غ. ضرورة فيام النشأة بتصدير كمية أو قيمة أو نسبة معينة من إنتاجها الحلى.

٣/٥/٢/٥ ضرورة الأخطار بالإجراءات

تقضي احكام المادة الخامسة من هذا الاتفاق بضرورة قيام الدولة العضو بإخطار مجلس التجارة في السلع بجميع الإجراءات التصلة بالاستثمار، والخالفة لأحكام الاتفاق، وذلك في غضون ٩٠ يوماً من بدء سريان اتفاق إنشاء المنظمة. على أن تلتزم الدول المتقدمة بإلغاء هذه الإجراءات خلال عامين، وتلتزم الدول النامية بالإلغاء خلال خمس سنوات، أما الدول الأكثر قشراً فإنها تلتزم بالإلغاء خلال سبع سنوات من تاريخ سريان النظمة. ويمكن لمجلس التجارة في السلع أن يمد الفترة الانتقالية سالفة النكر بناء على طلب الدولة العضو في حالة وجود صعوبات متعلقة بتنفيذ احكام الاتفاق خلال الفترة المحددة.

٤/٥/٢/٥ متطلبات تحقيق الشفافية:

تقضي أحكام المادة السادسة من الاتفاق بضرورة التزام الدول الأعضاء بتحقيق الشفافية وفقاً لما جاء في نصوص المادة العاشرة من اتفاقيــة جات١٩٩٤ والتعلقـة بالتزام الـدول الأعضاء بالنشر الفوري لأي قـرارات أو قوانين أو لوائح أو قواعد تكون ذات صلة بالتجارة الخارجية، وبما يُمَكن الدول الأخرى ومن له صلة بالوضوع من التعرف عليها بصورة واضحة.

كما تتعهد الدول وفقاً لتفاهم عملية الإخطار. والتفق عليه في ٢٨ نوفمبر عام ١٩٧٩، والعاد تأكيده في القدرار الوزاري الخاص ببإجراءات الإخطار، بأن تخطر المنظمة بأي إجراءات أو قيود أو تدايير تتخذها الدولة، حيث تسجل هذه الإخطارات في سكرتارية المنظمة. وتتبح إلى الدولة إمكانية للتشاور مع أي دولة حول القضايا التي تثار بشأن هذا الاتفاق.

٥/٥/٣/٥ إدارة وتنفيذ الاتفاقية

اكد الاتفاق في مادته السابعة ضرورة إنشاء لجنة خاصة بإجراءات التي الاستثمار للتصلة بالتجارة، بحيث تتولى هذه اللجنة السؤوليات التي يحددها له مجلس التجارة في السلع، مع إتاحة الفرصة إلى الدول الأعضاء للتشاور حول اي موضوعات ذات صلة بتنفيذ أحكام هذا الاتفاق، مع تقديم تقرير سنوي إلى مجلس التجارة في السلم.

٦/٣/٥ الاتفاق بشأن إجراءات مكافحة الإغراق

١/٦/٢/٥ مقدمة

لا يعد اتفاق مكافحة الإغراق، من قبيل الوضوعات الجديدة في اتفاقيات النظام التجاري الدولي الراهن، بل تعود إجراءات مكافحة الإغراق إلى مفاوضات جولة كيندي في بداية الستينيات من القرن الماضي، حيث تناولت هذه الجولة تقعيل المادة السادسة من الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة، وهي المادة المتعلقة بقواعد مكافحة الإغراق والرسوم المضادة، وقد أقرت هذه المدة بأن الإغراق يعتبر ممارسة تجارية غير عادلة وتضر بالتجارة الدولية، ومن شم يحق للدولة التي تعاني من الإغراق أن تفرض رسوماً إضافية على المنتجات المستوردة من الدولة التي قامت بالإغراق، على أن تقتصر هذه الرسوم على ما يعادل هامش الإغراق. وأعيد طرح الموضوع مرة اخرى في جولة طوكيو عام ١٩٧٩.

وقد ظهرت مشكلة تفسير بعض الشاهيم التي تنطوي عليها إجراءات مكافحة الإغراق خلال مناقشتها في جولة أوروجواي، وانتهت الجولة بتيني المادة السادسة من جات ١٩٩٤، ووضع اتفاق بشأن إجراءات الكافحة، اشتمل على قواعد منهجية لحساب هامش الإغراق، وقواعد إجرائية لتحقيق واقعة الإغراق.

وينطوي اتفاق مكافحة الإغراق على ثلاثة أجزاء. وثمانية عشرة مادة. إضافة إلى إلى ملحقين يغطيان إجراءات التحقيق، وتفسير أقضل العلومات التاحة لأغراض التحقيق.

وسوف نقدم في السياق التالي تحليلاً موجزاً لأهم ما جاء في اتفاق مكافحة الإغراق:

٣/٦/٣/٥ مفهوم الإغراق وتحديد وجوده

يعتبر منتجاً ما مغرقاً إذا كان سعر تصديره من بلد إلى آخر أقل من السعر المائل في مجرى التجارة العادية للمنتجات الشابهة. وفي حالة عدم وجود مبيعات مشابهة في مجرى التجارة العادي فإن هامش الإغراق يتحدد بمقارنة الاسعار الشابهة للمنتج عند تصديره إلى بلد ثالث، مع الأخذ في الحسبان اختلاف ظروف التصدير بين البلندن لكي يكون السعر معبراً تعبيراً صحيحاً عن الواقع وقد يتحدد هامش الإغراق بالفرق بين نفقة الإنتاج في دولة المنشا، مضافاً إليه مبلغ معقول مقابل نفقات عملية البيع، والإدارة، والأرباح وسعر التصدير، إلى البلد المستورد.

وتحسب نفقات الإنتاج على أساس السجلات التي يحتفظ بها المسدر موضوع التحقيق بشرط أن تتفق هذه السجلات مع مبادئ الحاسبة القبولة في بلد المصدر. أما نفقات البيع والإدارة وتقدير الأرباح فيتم تحديدها من البيانات الفعلية المتعلقة بالإنتاج والبيعات في مجرى التجارة العادى للمنتج موضوع التحقيق أو للمنتج للشابه. وإذا تعـ ثر ذلك فيمكن اللجوء إلى أي طريقة من الطرائق للنصوص عليها في للادة الثانية من هذا الاتفاق.

٥/٦/٢/٥ تحديث الضرر

يقصد بكلمة الضرر في هذا الاتفاق "الضرر المادي الذي يصيب صناعة محلية، أو التهديد بحدوث الضرر المادي لها". ويستند تحديد الضرر إلى تحقيق موضوعي يتم إجراؤه لكل من حجم الواردات الغرقة واثرها على الأسعار في السوق الحلي للمنتجات المائلة، والآثار اللاحقة لهذه الواردات على المنتجين الحليين لهذه المنتجات.

ويجب أن يشتمل بحث أثر الواردات للغرقة على الصناعة المحلية كافقة العوامل والمؤشرات الاقتصادية ذات الصلة بحالة الصناعة للعنية، ويتضمن ذلك.

- الانخفاض الفعلى والحتمل في البيعات.
 - الانخفاض الفعلى والمحتمل في الأرباح.
- · الانخفاض الفعلى والحتمل في حجم الإنتاج.
- الانخفاض الفعلى والمحتمل في النصيب السوقي.
 - الانخفاض الفعلى والمحتمل في الإنتاجية.
- ··· الانخفاض الفعلى والمحتمل في عائد الاستثمار.
- الانخفاض الفعلى والحتمل في الاستغلال الأمثل للطاقات.

- الانخفاض الفعلى والمحتمل في الأسعار المحلية.
- الانخفاض الفعلى والمحتمل في التدفقات النقدية.
 - الزيادة الفعلية أو المحتملة في المخزون.
 - الأثر على العمالة والأجور والنمو ...الخ.

هذا وينبغي التوضيح بوجود علاقة سببية بين الضرر والواردات المغرقة من خلال بحث كافة القرائن اللازمة. وعلى سلطات التحقيق كذلك بحث اي عوامل أخرى قد تكون سبباً في إحداث ضرر للصناعة بخلاف الواردات المغرقة، مثل انخفاض انتاجية الصناعة، والتطورات التكنولوجية، وانكماش الطلب والاستهلاك ...الخ.

٤/٦/٢/٥ بدء التحقيق

 ا. يبدا التحقيق في واقعة الإغراق بناء على طلب يقدمه صاحب أو اصحاب الشان (الصناعة المحلية للغرقة).

٣. يجب أن يتضمن الطلب، أو يرفق به ما يلي:

أدلة كافية على وجود الإغراق.

ب. تحديد الضرر اللموس وفقاً لتعريفه في المادة السادسة من جات١٩٩٤.

ج. إنبات العلاقة السببية بين الضنرر والواردات الغرقة.

د. شخصية الطالب، وحجم وقيمة انتاجه.

- هـ. وصف كامل للمنتج الفرق واسماء البلدان الغرقة، وتحديد شخصية للصدرين بها والستوردين في دولة الشاكي.
- و. السعر الذي يباع به المنتج الستورد في بلد المنشأ أو في بلدان أخرى حين
 يوجه إلى الاستهلاك، وأسعار التصدير.
- ز. تطور حجم الواردات وأثرها على سعر بيع النتج الحلي الماثل وأثرها اللاحق على الصناعة الحلية.
- تتولى السلطات الحلية (جهاز مكافحة المدعم للنشأ لهذا الضرض) بحث
 دفة وكفاية الأدلة والعلومات القدمة في الطلب للنظر في إمكانية بدء
 التحقيق من عدمه.
- ٤. يجب أن يقدم الطلب ويؤيده منتجون محليون لا يقل مجموع إنتاجهم عن ٥٠٠ من إجمالي الإنتاج المحلي للمؤيدين والعارضين للشكوى. وفي كل الأحوال لا يجوز بدء التحقيق إذا كان إجمالي إنتاج الؤيدين للشكوى إقل من ٢٥٪ من إجمالي إنتاج الصناعة الحلية من للنتج المني.
- ٥. يتم رفض الطلب وإنهاء التحقيق في حالة عدم اقتناع السلطات العنية
 بكفاية أدلة الإغراق والضرر، أو في حالة كون هامش الإغراق ضئيل
 (٢٪ من سعر التصدير)، أو ضالة حجم الواردات المفرقة (٢٪ من إجمالي
 الواردات. أو ٧٪ إذا كانت الواردات المغرقة تأتي من أكثر من دولة).
- آ. يجب أن تستكمل التحقيقات في غضون عام واحد من بدء التحقيق ولا تتجاوز ٨ أشهر إلا في ظروف خاصة.

٥/٦/٢/٥ الأدلة والإثباتات

- ١. تشوم السلطات العنية بالتحقيق بإخطار كل الأطراف ذات الصلحة بالعلومات الطلوبة، ويعطى النتجون الأجانب فرصة ٣٠ يوماً للرد على قائمة الأسئلة الرسلة إليهم مع إمكانية منح مهلة إضافية للرد.
- تتاح الفرصة كاملة إلى كل الأطراف ذات الصلحة بالتحقيق للاطلاع على العلومات ذات الصلة بعرض القضية، كما تتاح لها الفرصة للدفاع عن مصالحها وعرض آرائها وتقديم الحجج الضادة.
- ٣. تأخذ السلطات في اعتبارها سرية بعض العلومات التي يحقق إفشائها ميزة للمنافسين، أو أي معلومات يتم تقديمها من أي طرف على أساس أنها سرية، ولا يجوز الكشف عنها دون تصريح من مقدمها.
- يمكن لسلطات التحقيق إجراء التحقيق في أراضي الأعضاء الآخرين بشرط موافقة الشركات العنية، وإخطار ممثلي حكومة العضو العن.
- 6. في الحالات التي يرفض فيها الطرف ذي الصلحة، توفير العلومات الناسبة والضرورية، أو لم يقدمها خلال فترة مناسبة، أو يعوق التحقيق، يمكن لسلطات التحقيق اتخاذ قرارات إيجابية أو سلبية على أساس العلومات المتاحة لديها عن واقعة الإغراق.
- ا. ينبغي على سلطات التحقيق في حالة اتخاذ قرار نهائي إخطار الأطراف
 ذات المصلحة بذلك، مع بيان الوقائع الأساسية لاتخاذ القرار، وينبغي أن
 يكون ذلك خلال فترة كافية لتمكينها من النفاع عن مصالحها.

٥/٦/٣/٥ الإجراءات المؤقتة

- ا. إذا ثبت لدى سلطات التحقيق وجود إغراق، وأمكن تحديده فإنها تقوم باتخاذ إجراءات مؤقتة لنع حدوث الضرر أثناء استكمال التحقيق، ولا يجوز تطبيق الإجراءات المؤقتة إلا بعد ٦٠ يوماً من إعلان بدء التحقيق.
- ٣. قد تأخذ الإجراءات المؤقتة شكل "رسم مؤقت "Provisional Duty" ويفضل شكل ضمان مؤقت Security بوريقة نقلية أو سند يعادل مقدار رسم الإغراق المؤقت، ولا يزيد عن هامش الإغراق المحسوب أو القدر.
- ٣. يجب آلا تتجاوز فترة فرض الرسوم المؤقتة اربعة اشهر من تاريخ فرضها، ويمكن مدها إلى ستة اشهر من تاريخ فرضها، ويمكن مدها إلى ستة اشهر بقرار من السلطة للختصة.

٥/٦/٣/٥ التعهدات السعرية

- ا. يجوز وقف، أو تعليق الإجراءات، دون قرض رسوم مؤقتة لكافحة الإغراق
 عند تلقي تعهدات مرضية من أي مصدر بمراجعة أسعاره، ووقف
 صادرته إلى البلدالعني بأسعار الإغراق. ويراعى أن السلطات قد لا تقبل هذه
 التعهدات إذا لم تكن ممكنة التطبيق، كأن يكون عند الصدرين كبراً.
- ٢. في حالة قبول تعهد سعري معين، يستمر التحقيق في الإغراق والضرر إذا رغب الصدر أو قررت السلطات الختصة ذلك، وينتهي التعهد إذا ثبت من التحقيق بعد ذلك أنه لا يوجد إغراق أو ضرر.

٨/٦/٢/٥ فرض وتحصيل رسوم مكافحة الإغراق:

- ا. يصدر قرار بفرض رسم معين لكافحة الإغراق من السلطة المختصة ويفضل أن يكون مقدار هذا الرسم أقل من هامش الإغراق إذا كان من شأن ذلك إزالة الضرر الواقع على الصناعة المعنية.
- بتم تحصيل هذا الرسم من كل الصادر التي يتضح أنها تقوم بالإغراق
 وتسبب الضرر باستثناء الوردين الذين قلموا تعهلت سعرية في هذا الشان.

٩/٦/٢/٥ مدة سريان الرسوم

ينتهي أي رسم نهاني لكافحة الإغراق في موعد لا يتجاوز خمس سنوات من تاريخ فرضه أو مراجعته، على أن تقوم السلطات المختصة بمبادرة منها، أو بناء على طلب ذوي المسلحة، بمراجعة الرسوم الفروضة لغرض المكافحة، وذلك لبحث ما إذا كان استمرار فرض الرسم ضروري لواجهة الإغراق.

١٠/٦/٢/٥ اللجنة المعنية بممارسات مكافحة الإغراق:

تم إنشاء هذه اللجنة بمقتضى هذا الاتفاق، بهدف العناية بممارسات مكافحة الإغراق، وتجتمع هذه اللجنة مرتبن على الأقل كل سنة، أو بناء على طلب يقدمه أي عضو. ويجوز للجنة أن تشكل هيئات مساعدة لها حسب الحاجة وتلتزم الأعضاء بإبلاغ اللجنة بكل الإجراءات الأولية والنظئية المتخذة لكافحة الإغراق

٧/٣/٥ الاتفاق بشان تحديد القيمة للأغراض الجمركية

١/٧/٣/٥ قواعد التقييم الجمركي

تنص المادة السابعة من اتفاقية جات ١٩٩٤ على ضرورة التزام الأطراف المتعاقدة، بالبادئ العامة للتقييم للأغراض الجمركية، وتفعيلها بالنسبة إلى جميع المنتجات الخاضعة إلى الرسوم الجمركية وأية مصروفات أخرى. وفي هذا الصدد أشارت المادة سالفة الذكر إلى ما يلي:

- ١. يجب تحديد القيمة للأغراض الجمركية على أساس القيمة الفعلية Actual Value لاستيراد السلعة موضوع الرسم الجمركي أو السلع المائلة لها. ويراعى عدم تحديدها على أساس قيمة السلع ذات النشأ الوطني، أو على أسس تحكمية وغير موضوعية.
- القيمة الفعلية هي سعر السلعة في الوقت والكان المحدد في بلد الاستيراد، أو السعر الماشل لسعر البيع في مجرى التجارة العادي، وفي ظل ظروف للنافسة الكاملة.
- إذا كان من الصحب تحديد القيمة الفعلية، فإن القيمة للأغراض
 الجمركية يجب تحديدها على أساس أقرب معادل ممكن لهذه
 القيمة.

وجاء الاتفاق بشان تطبيق المادة السابعة (القيمة للأغراض الجمركية) من اتفاقية جات ١٩٩٤ ضمن النتائج القانونية التي أمكن التوصل إليها في إطار مفاوضات جولة أوروجواي. ويشير هذا الاتفاق إلى أن الأساس الأول لتحديد القيمة الجمركية هو "القيمة التعاقدية Transaction Value وهي الثمن المدفوع فعلاً أو المستحق عن بيع السلع للتصدير إلى البلد المستورد. وهذا الثمن يتم تعديله بإضافة البنود التالية إليه:

- ١. العمولات والسمسرة (باستثناء عمولات الشراء).
- دفقة الحاويات Containers التي تعتبر جنزء من القيمة المحددة للأغراض الجمر كية.
 - ٣. نفقات التعبينة شاملة نفقات القوى العاملة أو الخامات.
- قيمة المواد واللكونات والأجزاء التي يقدمها الشدارى ولا تكون مدرجة في الثمن الدفوع فعلاً أو المستحق.
- فيمة الأدوات والأصباغ والقوالب والبنود المائلة التي يقدمها المشترى ولا تكون مدرجة في الثمن سالف الذكر.
- أ. فيمة المواد التي استهاكت في إنتاج السلعة المستوردة وقدمها الستورد للمنتج.
- ٧. اعمال الهندسة والتطوير والتصميم وغيرها واللازمة لإنتاج السلعة
 ويتحملها الستورد ولا تكون مدرجة في الثمن المدفوع أو الستحق.
- ٨. أي عوائد أو رسوم تراخيص متعلقة بالسلعة الستوردة، ويجب أن يدفعها
 النشرى إذا لم تكن مدرجة في الثمن الدفوع فعلاً أو الستحق.

 ٩. قيمة اي جزء من حصيلة إعادة بيع أو استخدام سلع مستوردة تستحق بشكل مباشر أو غير مباشر للبائع.

وفي ما يتعلق بنفقات النقل إلى لليناء أو مكان الاستيراد، ونفقات الشحن والتفريغ وللناولة، ونفقات التأمين، فيجب على كل دولة عضو أن ينص في تشريعاته، على إدراج. أو استبعاد هذه النفقات من القيمة سواء كلياً أو جزئياً.

وفي حالة تعذر تحديد القيمة الجمركية وفقاً لما سبق فإنه يمكن الاستناد إلى سعر بيع الوحدة من السلع المستوردة، أو سعر بيع الوحدة من السلع المائلة المستوردة لأشخاص آخرين وقت استيراد السلعة موضوع التحديد أو قبل مرور ٩٠ يوماً من الاستيراد، وذلك بعد استقطاع العمولات التي دفعت ونفقات النقل والتامين للعتادة، والرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب الوطنية المستحقة في بلد الستورد.

وقد تستند القيمة الجمركية للسلع الستوردة إلى القيمة المحسوبة والتي تتألف من:

 ١. نفقة أو قيمة المواد والتصنيع أو غيره من أعمال التجهيز التي دخلت في إنتاج السلعة الستوردة.

 مقدار مقابل الربح والمصروفات العامة، بحيث يعادل القدار الذي ينعكس عادة في مبيعات السلع من نفس الفشة، أو نبوع السلع التي يصنعها النتجون في البلد للصدر. "دفقة او قيمة كل المصروفات الأخرى اللازمة لتعكس طريقة التقييم
 النصوص عليها في الاتفاق.

٧/٧/٣/٥ أسعار الصرف المستخدمة

عندما يكون من الضروري تحويل عملة لتحديد القيمة الجمركية فإن سعر الصرف للستخدم للتحويل هو السعر الذي تعلنه السلطات الختصة في البلد للستورد، بحيث يعكس هذا السعر بصورة فعالة وبقدر الإمكان القيمة الجارية لهذه العملة في العاملات التجارية بالنسبة إلى عملة البلد المستورد.

٣/٧/٣/٥ بعض المصطلحات الهامة:

- القيمة الجمركية Customs Value تعنى قيمة السلعة المستوردة لأغراض فرض الرسوم الجمركية القيمية.
- السلع المتطابقة Identical Goods هي سلم تتطابق في كل النواحي
 بما في ذلك الخصائص المادية والنوعية والجودة والسمعة التجارية.
- ٣. السلع المائلة Similar Goods هي السلع التي تكون لها خصائص
 مشابهة ومكونات مادية مشابهة تمكنها من أداء نفس الوظيفة.
- ٤. سلع من نفس الفنة أو النوع Same Class or Kind تعنى السلع التي تدخل في مجموعة من السلع التي تنتجها صناعة معينة أو قطاع معين، وتشمل السلع الطابقة والماثلة.

٥/٧/٣/٥ الإدارة والشاورات وتسوية النزاع

تم بمقتضى هذا الاتفاق تشكيل لجنة معينة بالتقييم الجمركي، وتتالف من ممثلي كل الأعضاء. وتجتمع عادة مرة كل سنة بغية إتاحة الفرصة إلى الأعضاء للتشاور في المسائل للتعلقة بالتقييم الجمركي، كما تم تشكيل لجنة أخرى تحت مسمى اللجنة الفنية لتعمل تحت إشراف مجلس التعاون الجمركي.

وفي ما يتعلق بتسوية النازعات فإنه يتم تطبيق القواعد الواردة في اتفاق تفاهم تسوية النازعات ما لم ينص على غير ذلك في هذا الاتفاق. وتقوم اللجان السابقة بمراجعة تنفيذ، وسير الاتفاق سنوياً، وتبليغ مجلس التجارة في السلع بالتطورات التي جرت خلال السنة.

٨/٣/٥ الاتفاق بشأن الفحص قبل الشحن

١/٨/٣/٥

جاء اتفاق الفحص قبل الشحن كاستجابة لرغبة الأطراف الشاركة في حولة أورجواي، بهدف تحقيق مزيد من الشفافية والتوسع في تحريس التجارة العالية، وتأتى هذه الاستجابة من منظور أن أغلب عمليات الفحص تتم في أراضى الدول الصدرة، مما يترتب عليه ضرورة وجود اتفاق عام بحكم وينظم عمليات الفحص، ويراعى الجوانب القانونية لأنشطة هيئات الفحص وحقوق والتزامات الأطراف العنية.

وتتمثل انشطة الفحص قبل الشحن في جميع الأنشطة التعلقة بالتحقق من النوعية والأسعار، بما في ذلك اسعار صرف العملات والشروط المالية. والتصنيف الجمركي للسلع الصدرة.

وينطوي هذا الاتفاق على تسع مواد تناولت الجوانب التعلقة بالتعاريف المختلفة للمختلفة بالتعاريف المختلفة لم المختلفة لم المختلفة المختلفة والمحلوات، والترامات الأعضاء المستحدمين والمسلوين، وإجراءات المراجعة والإخطار والماورات وتسوية المنازعات. وقيما يلي إيجاز لأهم محتويات هذا الاتفاق.

٣/٨/٣/٥ الترامات الأعضاء الستخدمين

 ل. تنفيذ أنشطة الفحص قبل الشحن بطريقة غير تمييزية مع تأكيد موضوعية الإجراءات والقاييس الستخدمة.

- مراعاة تماثل العاملة بين النتجات الستوردة والنتجات الحلية من حيث القوانين واللوائح والتنظيمات العمول بها في ما يتعلق بأنشطة الفحص قبل الشحن.
- بضمن الأعضاء أن جميع أنشطة الفحص قبل الشحن تتم في الأقاليم
 الجمركية التي تصدر منها السلع، أو التي تصنع فيها حسب الحاجة.
- ضرورة إجراء عمليات الفحص طبقاً للمقاييس التفق عليها بين البائع والشترى، وإلا تطبق القاييس الدولية ذات العلاقة.
- ضمان إجراء أنشطة الفحص بطريقة تتسم بقدر كبير من الشفافية.
- آ. ضمان تقديم هيئات الفحص قبل الشحن إلى الصدرين قائمة بجميع
 العلومات الضرورية للتجاوب مع شروط الفحض.
- ٧. ضمان أن تعمل هيئات الفحص قبل الشحن كمراكز مهمة لإتاحة
 المعلومات ذات العلاقة.
- الترم جميع الأعضاء بنشر جميع القوانين والنظم التعلقة بأنشطة الفحص بطريقة تمكن الآخرين من الإلام بها.
- ٩. ضمان أن جهات الفحص تعامل جميع العلومات التي ترد إليها على أنها معلومات تجارية سرية، وعدم نشرها أو إتاحتها. إلى طرف ثالث أو إلى الجمهور.

- ١٠ قيام الأعضاء بتوفير العلومات اللازمة إلى الدول الأخرى بناءً على طلبها
 بشان إجراءات الفحص، مع مراعاة البند السابق.
- ١١. يضمن الأعضاء أن هيئات الفحص لا تطلب من الصدرين تقديم معلومات عن بيانات التصنيع المحمية ببراءات، أو أي بيانات فنية غير منشورة، أو نفقات التصنيع والتسعير الداخلي، أو مستويات الأرباح، أو شروط التعاقد ... الخ.
- ١٢. يضمن الأعضاء تجنب التأخير من جانب هيئات الفحص لتنفيذ أنشطة الفحص، وذلك بتحديد تواريخ معينة تتم فيها عمليات الفحص.
- يضمن الأعضاء قيام هيئات الفحص بإصنار تقاريرها ذات العلاقة خلال حمسة أيام عمل.
- ١٤. يضمن الأعضاء بناء على طلب للصدرين، قيام هيئات الفحص قبل تاريخ الفحص الفعلي بإجراء تدقيق اولى من بعض للعلومات المهمة ذات العلاقة، بما في ذلك الأسعار، وأسعار الصرف، والفاتورة المبدئية. وشروط عقد البيع، وشروط التسليم ... الخ.
- بضمن الأعضاء أن هيئات الفحص تضع إجراءات لتلقى الشكاوى من الصدرين والنظر شها، واتخاذ قرار بشأنها.

٥/٨/٢/٥ الترامات المعدرين

- ا. يلتزم الصدرين بضمان أن قوانينهم ونظمهم التعلقة بأنشطة الفحص
 قبل الشحن تطبق بطريقة غير تمييزية.
- ٣. الالتزام بنشر القوانين والنظم فور صدورها لتحقيق متطلبات الشفافية.
 - ٣. الالتزام بتقديم العونة الفنية عند طلبها لتحقيق أهداف هذا الاتفاق.

٤/٨/٣/٥ إجراءات المراجعة الستقلة:

يمكن في حالة وجود نزاع بين للصدرين وهيئات الفحص قبل الشحن إحالة النزاع إلى مراجعة مستقلة، حيث يتم تشكيل هيئة مستقلة تتالف من ممثلين للمصدرين، وممثلين لهيئات الفحص، وبعض الخبراء للستقلين للنظر في تسوية النزاع، وتصدر قرارات فريق الهيئة سالفة التكر بالأغلبية، ويصدر القرار خلال ثمانية أيام من طلب الراجعة الستقلة، ويكون القرار ملزم لطرق النزاع.

٩/٣/٥ الاتفاق بشأن قواعد النشأ

١/٩/٢/٥ مقدمة

ينطوي اتفاق قواعد للنشأ على اربعة أجزاء تشمل تسع مواد وملحقين، ويتضمن هذا الحتوى تحديد لقواعد النشأ، والضوابط التي تحكم تطبيق الاتفاق خلال الفترة الانتقالية، وما بعد الفترة الانتقالية، إضافة إلى ترتيبات الأخطار والراجعة والشاورات وتسوية النازعات. وسوف نقدم في السياق التالى تحليلا موجرًا لكونات الاتفاق بشأن قواعد النشأ.

7/4/٢/٥ الأهداف والمبادئ العامة للاتفاق

يهدف اتفاق قواعد للنشأ إلى توحيد الإحراءات التي تتعلق بمنشأ السلع التي تدخل في نطاق التبادل التجاري الدولي، وكذلك التنسيق بين الدول بشأن استخدام هذه القواعد لضمان عدم استخدام قواعد النشأ بصورة يرتب عليها إعاقمة حركة التجارة الدولية، وفي ما يتعلق بالبادئ التي ينطوي عليها الاتفاق، فقد نصت المادة التاسعة منه على ما يلى :

- ١. ضرورة تطبيق قواعد النشأ بصورة غير تمييزية.
- ٢. ضرورة أن تكون قواعد للنشأ موضوعية ومفهومه ومتوقعة.
 - ٣. ضرورة آلا تنطوي على أثار تقييفية أو مشوهة للتجارة.
 - ٤. إدارة قواعد النشأ بطريقة موحدة ، ومتسقة. ومعقولة.
 - ضرورة أن تكون قواعد النشأ متناسقة.

٦. ضرورة أن تقوم قواعد النشأ على أساس معيار إيجابي.

٧. ضرورة نشر القوانين والنظم والأحكام ذات العلاقة.

 ٨. ضرورة النص على أن البلك الذي يعتبر منشأ السلعة هو البلد الذي انتجت فيه السلعة بالكامل، أو البلك الذي وقع فيـه آخر تحول جوهري عليها عندما يشترك في إنتاجها اكثر من بلك.

والتحول الجوهري قد يعنى الـتغير في البنـد الجمركي الرئيسي أو الفرعي وفقًا لتصنيف النظام الجمركي النسق.

وقد يكون هناك معايم أخرى مستخدمة في هذا الخصوص ومنها النسبة المُوية حسب القيمة، أو حسب عمليات التصنيع أو التجهيز.

وتتولى اللجنة الفنية لقواعد النشأ، وهي اللجنة الشار إليها في المادة الرابعة من قرار الاتفاق تنفيذ ومتابعة تطبيق القواعد والمبادئ التعلقة بتحديد منشأ السلعة -- وتعمل هذه اللجنة تحت إشراف مجلس التعاون الجمركي.

٣/٩/٣/٥ قواعد المنشأ وضوابط تطبيقها

تعرف قواعد النشأ على أنها القوانين والنظم والأحكام الإدارية التي يطبقها أي عضو لتحديد بلد النشأ للسلعة. وقد حددت البادة الثانية والثالثة من هذا الاتفاق الضوابط التي تحكم تنفيذ قيوده خلال الرحلة الانتقالية، وبعدها.

- ومن بين الضوابط خلال الرحلة الانتقالية :
- الترزام الدول عند اتخاذ اي أحكام إدارية توضيح الشروط التي ينبغي
 استيفاؤها في الحالات التي يطبق فيها معيار تغير التصنيف الجمركي. أو
 معيار النسبة المتوية حسب القيمة، أو معيار عملية التصنيع.
- الا تؤدى قواعد النشأ في حد ذاتها إلى إيجاد آثار تقييدية، أو مشوهة للتجارة الدولية.
 - ٣. مراعاة البادئ العامة لقواعد النشأ والسابق ذكرها في البند أولا.
- تقديم قواعد النشأ الطبقة إلى النظمة خلال ٩٠ يومًا من بدء سريان النظمة.
- أما الضوابط التي تحكم تنفيذ الاتفاق بعد المرحلة الانتقالية، فإنها تتلخص في ما يلى :
- التزام الأعضاء بتطبيق قواعد النشأ على نحو متساو والا يكون هناك تمييزاً بين الأعضاء.
- آلا تكون قواعد للنشأ للطبقة على الواردات والصادرات أشد من نظيرتها المتعلقة بتحديد ما إذا كانت السلعة مجلية أم لا.
 - ٣. لا يجوز تطبيق أي تغيرات يتم إدخالها على قواعد النشأ بأثر رجعي.

- تخضع أي إجراءات إدارية متعلقة بقواعد النشأ إلى مراجعة قورية من قبل محاكم أو إجراءات قضائية أو تحكيمية أو إدارية مستقلة عن السلطة التي أصدرت الإجراء.
- ٥. معاملة جميع للعلومات ذات الطابع السري، والتي تقدم الأغراض تحديد
 النشأ. بسرية تامة من قبل السلطات العنية.
 - ٦. يلتزم الأعضاء بنشر أي تعديلات على قواعد النشأ الخاصة بها.

١٠/٣/٥ الاتفاق بشأن إجراءات ترخيص الاستيراد

تضمن هذا الاتفاق ديباجة وثمانية مواد، ويرمى إلى تأحكيد عدم استخدام الدول الأعضاء لهذه التراخيص كأداة لتقييد التجارة الدولية، فضلا عن إمكانية استخدام تراخيص الاستيراذ التلقائية بصورة تحقق الشفافية والوضوح في صياغة السياسات التجارية الخاصة بالدول الأعضاء.

وفيما يلى إيجاز لحتوى هذا الاتفاق:

١/١٠/٣/٥ أحكام ومبادئ عامة

يعرف ترخيص الاستيراد على أنه الإجراءات الإدارية الستخدمة في تنفيذ انظمة تراخيص الاستيراد التي تطلب تقديم طلب إلى الجهة العنية كشرط مسبق للاستيراد. وينبغي على الأعضاء التأكد من أن الإجراءات الإدارية المستخدمة في هذا الخصوص لا تخالف أحكام اتفاقية جات ١٩٩٤ ومشاكلها، حتى لا يؤثر ذلك على حركة التجارة الدولية.

ويراعى عند تطبيق هذه الإجراءات عدم التمييز في العاملة، ونشر جميع القواعد وللعلومات التعلقة بإجراءات تقديم طلبات الحصول على الترخيص، وقوائم السلع الخاضعة إلى شرط الترخيص، فضلاً عن ضرورة تبسيط هذه الإجراءات كلما امكن ذلك.

يراعى كذلك إتاحة العملات الأجنبية الضرورية لسناد قيمة الواردات الرخص بها على نفس الأساس للمنوح إلى مستوردي السلع التي لا تحتاج إلى ترخيص.

٥/٣/١٠ الترخيص التلقائي وغير التلقائي للاستيراد

الترخيص التلقائي هو ترخيص تمنح فيه الوافقة على طلب الاستيراد في جميع الحالات، مع مراعاة آلا تنار بطريقة تنطوي على آنار تقيينية للواردات. ويمكن الإبقاء عليه ما دامت الظروف التي تدعو إلى استخدامه قائمة.

أما الترخيص غير التلقائي فهو ترخيص الاستيراد الذي يمنح على أساس حالة بحالة، ويجب آلا يكون له آثار تقيينية على التجارة. أو آثار تشويهية على الواردات بخلاف القيد للتعلق بكونه ترخيصا غير تلقائي.

وفي حالة وجود اي نظام للحصص ينار من خلال التراخيص، فينبغي على الدولة العضو أن تعلن الكميات الإجمالية للحصص، وتواريخ فتحها وإقفالها، وأى تغيرات تطرأ عليها.

وق حالة الحصص الوزعة على الدول يتم إخطار الدول ذات العلاقة بأنصبتهم فورًا، مع الالترام بنشر هذه العلومات.

وتلتزم الدول الأعضاء كنلك بفحص طلبات الترخيص في ما لا يتجاوز ثلاثين يومًا، مع مراعاة أن تكون صلاحية الترخيص لمنة معقولة حتى لا تعوق الواردات.

٣/١٠/٢/٥ الإخطارات والمشاورات

تلتزم الدول الأعضاء بموجب المادة الخامسة من اتفاق إجراءات ترخيص الاستيراد بإخطار لجنة تراخيص الاستيراد في منظمة التجارة العالمية بوضع أو تغيير أي إجراءات للترخيص خلال ٦٠ يومًا من تاريخ نشر هذه الإجراءات وإعلانها.

ويجب أن تشتمل الاخطارات على العلومات التالية :

١. فانمة النتحات الخاضعة إلى الترخيص.

٢. الجهات ذات العلاقة.

٣. الهيئة الإدارية التي تقدم إليها الطلبات.

 تاريخ واسم الطبوعة التي نشرت فيها، وتحديد توعية الترخيص (تلقائي او غير تلقائي).

٦. الغرض من الإجراءات، وتوضيح طبيعتها.

٧. المدة المتوقعة لإجراءات الترخيص..

وقيما يتعلق بالشاورات وتسوية النازعات فإنها تخضع إلى الأحكام الواردة في اتفاقية جائكة، وتفاهم تسوية النازعات.

١١/٣/٥ الاتفاق بشأن الدعم والإجراءات التعويضية

يتضمن اتفاق الدعم والإجراءات التعويضية إحدى عشرة جزء وسبعة ملاحق توضيعة الدعم ملاحق توضيعية الدعم ملاحق توضيعية الدعم والإجراءات التعويضيية ٢٦ مادة اشتملت على الوضوعات الرئيسيية والتفصيلية للاتفاق. وسوف نتناول بإيجاز في ما يلي أهم ما جاء في هذا الاتفاق:

١/١١/٣/٥ مقهوم الدعم وأتواعه

يعرف الاتفاق النعم كما جاء في للادة الأولى على أنه مساهمة مالية . من حكومة أو هيئة عامة، وتنطوي هذه الساهمة على.

- تحويل الأموال بصورة مباشرة (منح قروض ... الخ).
 - تنازل الحكومة عن إيرادات مستحقة.
- تقديم الحكومة لسلع وخدمات بخلاف البنية الأساسية العامة.
- تقديم الحكومة لأي آلية تمويل تعهد بمقتضاها إلى هيئة خاصة تنفيذ أي من للهام السابقة.
- القيام بدعم أي دخل أو دعم أي أسعار وفقًا للمعنى النصوص
 عليه في المادة ١٦ من جات ١٩٩٤.

ويعتبر الاتفاق أن الدعم بالمفهوم السابق ينطوي على نوعين أساسيين وهما، الدعم المحظور Prohibited Subsidies ، والدعم غير المحظور. والدعم الحظور: هو الدعم الذي يرتبط بمستوى الأداء التصديري، أو يؤدى إلى تفضيل السلعة الحلية بدلاً من السلعة الستوردة، وعلى هذا النحو فإن المادة الخامسة من الاتفاق أشارت إلى أن هذا الدعم هو الدعم القابل لاتخاذ إجراء. Actionable Subsidies . حيث يؤدى وجوده إلى أضرار بالصناعة المحلية لعضو آخر (باستثناء الدعم المنوح إلى المنتجات الزراعية على النحو الوارد في اتفاقية الزراعية. كما قد يؤدى هذا الدعم القابل لاتخاذ إجراء إلى ضرر خطير Serious Prejudice بمصالح عضو آخر في المنظمة.

ويحدث الضرر الخطير في هذه الحالة عندما تتجاوز قيمة الدعم المنوح من الحكومة إلى منتج معين ٣٥، أو عندما يستخدم هذا الدعم لتغطية خسائر التشغيل التي تتحملها صناعة ما. ويعد من قبيل الدعم القابل لاتخاذ إجراء أيضا إعفاء الصناعة من الديون التي تستحق عليها للحكومة.

وبناء على ما سبق فإن الدعم الذي يؤدى إلى ضرر خطير على النحو الوارد في الفقرة السابقة ينطوي على أثر إزاحة أو إعاقة واردات منتج مثيل مستورد من دولة أخرى، وينطوي كنلك على أثر كبير في خفض الأسعار للمنتج المدعم، ويؤدى إلى زيادة نصيبه من السوق مقارنة بنصيبه خلال السنوات الثلاث السابقة.

وينبغي على كل دولة عضو تدعي بوجود أضرار خطيرة في أسواقه، أن يتيح إلى الأطراف الأخرى في النزاع جميع العلومات ذات الصلة. ويجوز لأي عضو التقدم بطلب مشاورات مع العضو الأخر للنظر في الضرر الخطير الذي سببه هذا العضو الآخر بمنحه للدعم المخلور على النحو الوارد في السياقات السابقة.

وعلى الجانب الآخر قبان هناك دعما غير محظور، وغير قابل الاتخاذ إجراء، وهو الدعم غير للخصص، أو أنه الدعم الذي يغطى أنشطة البحوث التي تنفذها الشركات، أو مؤسسات التعليم العالي بشرط آلا يغطى أكثر من ٧٥٪ من نفقات البحوث الصناعية، أو ٥٠٪ من نفقات النشاط الإنمائي. ويشترط في هذا الخصوص أن ينفق الدعم أو الساعدة سالفة الذكر على نفقات العاملين في المجال البحثي، والأجهزة للستخدمة، والاستشارات والخدمات المائلة، وأى نفقات جارية آخرى ذات علاقة بالنشاط البحثي.

ويشمل كذلك الدعم غير القابل لاتخاذ إجراء الساعدة القدمة إلى الناطق التي لا تتمتع بمزايا داخل أراضى الدولة العضو بمقتضى إطار عمل عام للتنمية الإقليمية، والساعدة القدمة لتسهيل التكيف مع متطلبات البيئة بشرط عدم تكرارها، وعدم تجاوزها لنسبة ٢٠٪ من نفقات التكيف.

7/11/7/0 الإجراءات التعويضية

تشير المادة العاشرة من اتفاق الدعم والإجراءات التعويضية إلى ضرورة تطابق الإجراء المتخذ بغرض رسم مقابل الدعم، مع إحكام المادة السادسة من اتفاقيــة حبات ١٩٩٤، والــتي تشـير إلى إجـراءات قــرض رسـوم مكافحة للإغراق. ولا يجوز فرض رسوم لقابلة الدعم إلا بعد بدء التحقيقات. ويبدا التحقيق بتقديم طلب من دوى الشأن أو نيابة عنهم، على أن يشمل الطلب دليلا كافيا على وجود الدعم، والضرر، والصلة السببية بين الواردات المدعومة والضرر المدعى به. ويجب أن يتضمن الطلب كذلك كافة العلومات ذات العلاقة بعملية بدء التحقيق.

وتقوم السلطة المختصة بإعلان بدء التحقيق، إذا ثبت لديها وجود الدعم وتأثيره السلبي. كما تقوم بإنهاء التحقيق فوراً، إذا تأكدت أنه لا يوجد دليل كاف، عن وجود الدعم وآثاره السلبية.

وفي ما يتعلق بمسار التحقيق فينبغي إتاحة الفرصة للناسبة إلى جميع الأعضاء ذات العلاقة للإطلاع على جميع العلومات الستخدمة في التحقيق، وإعداد مستنداتها على أساس هذه العلومات ويراعى في هذا الصدد العلومات ذات الطابع السري أو عدم إفشاء أي معلومات دون تصريح من الطرف الذي قدمها.

وقبل أن تصدر السلطة للختصة قرارها بشأن اتخاذ إجراء بفرض رسوم تعويضية. أو أي تناير أخرى، فيجب إخطار جميع الأطراف المنية بالحقائق الأساسية التي بنى عليها هذا القرار، مع إعطائها الوقت الكافي للدفاع عن مصالحها.

ويمكن الرجوع إلى النص الأصلي لاتفاق الدعم والرسوم التعويضية للتعرف على كيفية حساب مقدار الدعم. وكيفية تحديد الضرر وإنباته، ومفهوم الصناعة المحلية من وجهة نظر هذا الاتفاق. وفي كل الأحوال فإنه لا يجوز تطبيق التداير الؤقتة بغرض رسم مقابل الدعم إلا إذا كان التحقيق قد بدا، وصدر إعلان رسمي بذلك، واتبحت الفرصة الكافية إلى الأطراف العنية بتقديم معلومات كافية، وصدور حكم إيجابي بوجود الدعم وبوجود ضرر بالصناعة المحلية تسببت فيه الواردات اللعمة. ويراعى عدم تطبيق التداير المؤقتة إلا بعد مرور ١٠ يوما من تاريخ بدء التحقيق، ويقتصر تطبيقها على أقصر فترة ممكنة بحيث لا تتجاوز أربعة السهر.

ويجوز تعليق الإجراءات أو إنهاءها دون فرض رسوم تعويضية عند تقديم تعهدات من الأطراف المنية بإلغاء الدعم أو الحد منه، وإعادة النظر في أسعار التصدير، وازالة الضرر إضافة إلى ما سبق فإن السلطات المختصة يجب أن تعيد النظر في ضرورة مواصلة فرض الرسوم، بناء على مبادرة منها أو بناء على طلب أي طرف معنى. وينتهي العمل بفرض الرسم التعويضي في تاريخ لا يتجاوز خمس سنوات منذ فرضه.

٥/٢/١١/٣ الأطر المؤسسية المرتفاق

تم بموجب احكام هذا الاتفاق إنشاء لجنة الدعم والتنايير المابلة، لتتولى مسؤولية تنفيذ جميع للسائل التعلقة بهذا الاتفاق وتحقيق اهنافه، وتتولى أمانة منظمة التجارة العالية أعمال أمانة اللجنة.

ويمكن لهذه اللجنة أن تنشئ هيئات فرعية لها حسب الحاجة، وتكوين فريق دائم من الخبراء للستقلبن وللؤهلبن تأهيلا عاليا في مجالات الدعم والعلاقات التحارية النولية.

ويجوز لأي عضو استشارة فريق الخبراء اللائم، ويجوز له أن يقدم اراء استشارية عن طبيعة أي دعم يقترح العضو تقديمه أو الإبقاء عليه. وتكون هذه الآراء الاستشارية سرية ولا يجوز اللجوء إليها في الإجراءات المتعلقة بأحكام هذا الاتفاق.

8/11/7/0 الأخطار والرقابة

يلتزم اعضاء المنظمة بتقديم إخطارات بشأن الدعم في موعد لا يتجاوز ٢٠ يونيه من كل عام، وينبغي أن يكون الأخطار واضحا وشاملا بدرجة كافية لتقييم الآثار التجارية، وقهم تطبيق برامج الدعم، وقيمته، وهدهه، عنها ويتضمن ذلك معلومات كافية عن شكل الدعم، وقيمته، وهدهه، ومدته، إلى غير ذلك من العلومات اللازمة.

كما يلترم الأعضاء بتقديم تقارير عن جميع الإجراءات الأولية. والنهائية، في ما يتعلق بالرسوم التعويضية، وتتاح هذه التقارير إلى الأمانية، ويقوم بفحصها الأعضاء الآخرين.

وتتولى اللجنة دراسة الإخطارات القدمة من الأعضاء كما تتولى دراسة التقارير المتعلقة بالإجراءات التخذة. بصورة دورية بهدف تحقيق رقابة كافية على التداير للتخذة من خانب الدول بشأن الدعم والإجراءات التعويضية.

٥/١١/٣/٥ العاملة التفضيلية ثلاول النامية

لقد راعى الاتفاق الوضع الخاص بمراحل التنمية ومتطلباتها في الدول النامية. ومن هذا النطلق فإن الحظر النصوص عليه بشأن الدعم المحظور في احكام هذا الاتفاق، والذي يرتبط بالأداء التصديري فإنه لا ينطبق على البلدان الأقل نمواً، ولا ينطبق على البلدان النامية خلال ثمان سنوات من بدء سريان اتفاق إنشاء منظمة التجارة العالمية، بشرط العمل على إنهاء الدعم خلال الفترة السابقة.

واي دولة عضو غير خاضعة إلى أحكام هذا الأثقاق، تخضع لـه متى بـلـغ متوسط دخل الفرد بها ١٠٠٠ دولار سنويًا.

وفي منا يتعلق بالندعم الندي يوؤدى إلى تفضيل السلع المطينة على المستوردة، فإن حظره لا ينطبق على المستوردة، فإن حظره لا ينطبق على البلدان النامية الأعضاء خلال خمس سنوات من تاريخ نفاذ للنظمة، وثمان سنوات بالنسبة إلى الدول الأقل نموا.

٥/١١/٣/٥ الترتيبات المؤقتة وتسوية المنازعات

في ما يتعلق ببرامج الدعم الوجودة لدى أى دولة عضو قبل تاريخ نفاذ النظمة. فإنه يجب إخطار اللجنة به قبل مرور ٩٠ يومًا من تاريخ سريان النظمة. ويجوز للأعضاء النين يمرون بمرحلة التحول من اقتصاد التخطيط المحرك إلى اقتصاد السوق تطبيق برامج دعم ضرورية لهذا التحول، مع السعى إلى الغاء هذه البرامج خلال سبع سنوات من تاريخ نفاذ المنظمة.

وفي ما يتعلق بتسوية النازعات بين الدول الأعضاء بشأن برامج الدعم والإجراءات التعويضية، فإنه يتم تسويتها بناءً على الشاورات الطروحة في هذا الاتفاق، وبناء على قواعد تسوية النازعات الواردة في تفاهم تسوية المنازعات.

١٢/٣/٥ الاتفاق بشأن الأحكام الوقائية

بهدف اتفاق الأحكام الوقائية إلى وضع مجموعة من القواعد الرامية إلى تضعيل تحرير التجارة العالمية، وعدم لجوء أي دولة عضو إلى اتخاذ تدابير، من شانها وضع قبود على التجارة الدولية، دون اللجوء إلى ضوابط واحكام كنا الاتفاق، وينطوي اتفاق الأحكام الوقائية على ١٤ مادة، وملحق واحد، وسوف نتناول أهم هذه الأحكام في السياق التالي:

١/١٢/٣/٥ مفهوم التدابير الوقائية

ويقصد بالتداير الوقائية وفقاً لأحكام هذا الاتفاق وكما جاءت في اللدة التاسعة عشر من اتفاقية جات ١٩٩٤ والتي تشير إلى أحقية الدولة في اتخاذ ما بتشاء من التدايير الوقائية لتجنب حدوث ضرر خطير أو التهديد به بسبب زيادة الواردات من سلعة معينة زيادة غير مبررة، ويصورة تؤدى إلى إصابة المنتجين الحليين للمنتجات للمائلة بمثل هذا الضرر الخطير.

وفي هذا الصدد فإنه لا يجوز لاي عضو تطبيق تندير وقائي إلا بعد إجراء تحقيق تقوم به السلطات الختصة لدى الدولة العضو وفق إجراءات محددة، مع إبلاغ جميع الأطراف للعنية بطريقة علنية معقولة، وعقد جلسات استماع تتبح إلى جميع الأطراف تقديم وجهة نظرهم.

ويقصد بتعبير "الضرر الخطير Serious Injury أو التهديد بوقوعه، الإضعاف الكلى لمركز صناعة محلية، ويحدد وقوع الضرر استناداً إلى الوقائع، وليس إلى مجرد ادعاء أو تكهن بحدوثه، مع استخدام براهين وأدلة

موضوعية، تثبت وجود علاقة سببية بين زيادة الواردات من النتج العنى، ووقوع الضرر الخطير، أو التهليد بوقوعه.

ولا يطبق العضو تداير وقائية إلا إلى الحد الضروري لنع الضرر الخطير أو لعالجته، وفي حالة استخدام تداير كمية فينبغي آلا تبودى هذه التدايير إلى خفض الواردات عن مستواها خلال آخر ثلاث سنوات.

٥/٢/٢/ المدد الزمنية لتطبيق التدابير الوقانية

وفقاً لأحكام ناادة السابعة من هذا الاتفاق، فلا يجوز تطبيق التداير الوقائية لفترة تزيد عن أربع سنوات، ويجوز تمديد هذه الفترة إذا قررت السلطات للختصة أن هناك حاجة لاستمرار مشل هذه التداير لنع حدوث أضرار خطيرة للصناعة للحلية. مع مراعاة الأحكام الواردة في هذا الاتفاق بشأن تطبيق تناير الوقاية. وفي كل الأحوال فإنه لا يجوز استمرار التداير الوقائية لفترة إجمالية تزيد عن ثماني سنوات، بما في ذلك التمديدة للطروحة سابقاً.

٥/٣/٢/٥ الدول النامية والتدابير الوقائية

ينبغي ألا تطبق أي تدايير وقائية على أي منتج مستورد من دولة نامية عضو في المنظمة، طالما كانت حصة هذا المنتج من إجمالي واردات الدولة المستوردة لا تتجاوز ٣٠، مع مراعاة آلا تتعدى نسبة الاستيراد من الدول النامية مجتمعة ٩٪ من إجمالي الواردات. ويجوز للدول النامية أن تطبق تدايير وقائية لمدة تصل إلى سنتين إضافيتين، ليصبح إجمالي الفترة المسموح لها بتطبيق هذه التدايير خلالها عشر سنوات.

8/١٢/٣/٥ الإخطار والتشاور وتسوية المنازعات

يجب على الدول الأعضاء إخطار لجنة الوقاية فوراً ببدء اي عملية تحقيق تتصل بالضرر الخطير، أو التهديد بوقوعه، والأسباب الناعية إلى ذلك، وإخطارها كذلك بأى تدبير وقاتي يتقرر تطبيقه، مرفقاً به كافة العله مات ذلت الصلة بالتدبير للزمع تطبيقه.

ويتطلب ذلك توقير فرصة كافية لإجراء مشاورات مسبقة مع الأعضاء التي لها مصلحة جوهرية، بوصفها مصدرة للمنتج محل تطبيق التدير الوقائي.

وايا كانت النتائج التي يتم التوصل إليها بعد إجراء الشاورات سالفة الذكر، فينبغي إخطار مجلس التجارة في السلع فوراً بهذه النتائج. كما ينبغي إخطار لجنة الوقاية فوراً بالقوانين والتعليمات والأنظمة الإدارية المتصلة بتداير الوقاية، واي تعديلات تطرا عليها.

وفي ما يتعلق بإدارة وتنفيث احكام اتفاق الوقاية فقد تم إنشاء لجنة الوقاية التابعة لمجلس التجارة في السلع بهدف متابعة تنفيذ الاتفاق وتقديم تقرير سنوي في هذا الخصوص، ويقع أيضاً ضمن مهام هذه اللجنة التأكد من وقوع اضرار تتعلق باتخاذ تنفير وقائية، ومساعدة الدول الأعضاء في الشاورات التعلق وتعلى الانفاق.

وفيما يتعلق بتسوية النازعات فيتم تطبيق احكام التفاهم الخاص بتسوية المنازعات.

٥/٤ الاتفاق العامر للتجارة الدولية في الخدمات

سبق القول أن اتفاق التجارة في الخدمات جاء ضمن الموضوعات التي طرحت إلى التفاوض في إطار جولة أوروجواي، وأصرت الولايات المتحدة الأمريكية على إدراجها، والتفاوض بشأن تحريرها، مقابل الموافقة على إدخال المنسوجات والملابس الجاهزة في إطار مفاوضات تحرير التجارة الدولية.

وعليه توصلت الأطراف الشاركة في الجولة إلى أول اتفاق دولي متعدد الأطراف لتنظيم التجارة الدولية في الخدمات، وهو القطاع الذي ظل لنصف قرن بعيداً عن مفاوضات التعريس في ظل الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات).

وسوها نتناول في السياق التالي تحليل محتوى هذا الاتفاق الذي يشمل ستة أجزاء، تنطوي على تسع وعشرين مادة، إضافة إلى ثمان ملاحق متنوعة.

٥/٤/٥ بعض المفاهيم المتعلقة بالخدمات:

تعرف المادة الأولى من اتفاق التجارة الدولية في الخدمات على أنها توريد للخدمة:

١. من أراضي دولة عضو إلى أراضي دولة عضو أخرى.

٣. من أراضي دولة عضو إلى مستهلك الخدمة في أراضي دولة أخرى.

- من خلال التواجد التجاري لوردي الخدمة من دولة معينة إلى أراضى
 دولة آخرى.
- من خلال انتقال الأشخاص الطبيعيين لتقديم الخدمة في أراضى دولة اخرى.

ويمكن تعريف الإجراءات التي تتخذها أي دولة عضو في للنظمة على أنها الإجراءات التي تقوم بها الهيئات والحكومات للركزية والإقليمية، والهيئات والأجهزة غير الحكومية عندما تمارس أي سلطات تم تفويضها للقيام بها من قبل الحكومات أو الهيئات المركزية أو الإقليمية.

ولأغراض هذا الاتفاق تعرف الخدمات على أنها تشمل أي خدمة في أي قطاع باستثناء الخدمات التي تورد من خلال الهيئات الحكومية، وهي الخدمات التي يتم توريدها على أسس غير تجارية، وفي غياب النافسة مع موردين آخرين.

٥/٤/٥ الضوابط والالتزامات العامة

أشار الجزء الثاني من اتفاق الخدمات إلى الضوابط والالتزامات العامة الـتي تحكم التجارة الدولية في الخدمات، وتتلخص هذه الضوابط والالتزامات فيما يلي:

ا. الالترام بإعمال شرط الدولة الأولى بالرعابة Most Favored الدولة الأولى بالرعابة المسلمان ا

والتفضيلات المنوحة إلى موردي الخدمة من بولة معينة للتطبيق فوراً على جميع الدول الأعضاء في النظمة دون تمييز.

٢. الالترزم بمبدا الشفافية Transparency. حيث يلترم كل عضو بموجب هذا الاتفاق بالنشر الفوري لكل الإجراءات التعلقة بتنفيذ الاتفاق في موعد لا يتجاوز دخول الاتفاق إلى حيز التنفيذ. وفي حالة تعذر النشر فيجب إتاحة للعلومات ذات الصلة بأي وسيلة أخرى، وينبغن كذلك إخطار مجلس التجارة في الخدمات بأي إجراءات جديدة بتم اتخاذها، أو بأي تغييرات تجرى على القوانين والتنظيمات أو أي توجيهات إدارية ذات علاقة بأحكام هذا الاتفاق.

وفي هـنا الصدد تلتـرم كـل دولـة عضـو بـالرد الفـوري على أي استفشارات تقدم من قبل دولـة اخرى. هـنا أضافة إلى ضرورة إنشاء نقاط استفسار في هذا الخصوص، مع مراعاة طابع السرية المشار إليـه في احكام هذا الاتفاق.

 ب. زيادة مساهمة الدول النامية، ويتم ذلك من خلال الالتزامات الحددة التي يتفاوض عليها الأعضاء، وفقاً لما جاء في الجرء الثالث والرابع من هذا الاتفاق، ويتأتى ذلك من خلال ما يلى.

أ. رفع طاقة الدول النامية على تقديم الخدمات للحلية، وزيادة كفاءتها
 من خلال تسهيل الحصول على التكنولوجيا على أسس تجارية.

ب. تحسين قدراتها على الوصول إلى قنوات التوزيع وشبكات العلومات.

- ج. تسهيل مهمــة الوصــول إلى الأســواق في القطاعــات ذات الأهميــة
 التصديرية للنول النامية.
- د. تأسيس الدول المتقدمة لنقاط اتصال خلال سنتين من بدء سريان النظمة لتسهيل وصول موردي خدمات الدول النامية إلى العلومات المتصلة بالجوانب التجارية والفنية لتوريد الخدمات. وكيفية التسجيل والاعتراف والحصول على المؤهلات، ومصادر تكنولوجيا الخدمات.
- أ. إمكانية الدخول في اتفاقيات تكامل إقليمية. حيث لا تمنع احكام اتفاق التجارة في الخدمات اي عضو من المدخول في اتفاق إقليمي لتحرير التجارة في الخدمات، ويشترط في ذلك التغطية الواسعة للقطاعات، وإزالة أي إجراءات تمييزية جديدة.
- ٥. الالتزام بحيادية وملاءمة الإجراءات والقواعد المحلية، حيث ينبغي على حكل دولة عضو إدارة وتطبيق القواعد والإجراءات المحلية ذات العلاقة بحيادية تامة وبموضوعية، مع إنشاء هيئات أو إجراءات قضائية أو تحكيمية أو غيرها لإجراء مراجعات فورية بناء على طلب موردي الخدمة. وفي حالة الخدمات الهنية يلترم كل عضو بوضع إجراءات مناسبة وموضوعية للتحقق من كفاءة الهتيين من دول أخرى.
- آ. ضبط سلوك احتكار الخدمات. حيث يلتزم كل عضو بضمان عدم فيام مورد احتكاري لخدمة ما بالتصرف بطريقة تتعارض مع الالتزامات

العامة والمحددة للعضو بموجب هذا الاتفاق، كما يلتزم بإخطار مجلس التجارة في الخدمات بأي منح لحقوق احتكارية متعلقة بتوريد خدمة ما، وذلك قبل ثلاثة أشهر من موعد تنفيذ الحقوق الاحتكارية.

٧. الالترام بتحريب المدفوعات والتحويلات، حيث أكد الاتفاق في مادته الحادية عشرة عدم جواز قرض أي قيود على التحويلات والمدفوعات الدوليمة، أو أي عمليات رأسماليمة وفقاً للالتراسات المحددة في همذا الخصوص. ويستثنى من ذلك حالة وجود صعوبات خطيرة في ميزان المدفوعات، حيث يمكن للعضو قرض قيود على هذه العمليات بشرط آلا تتجاوز هذه القيود الهدف الرجو تحقيقه منها، وعدم الحاق ضرر غير ضروري بالأطراف الأخرى، وأن تكون قيودا مؤقتة، ولا تميز بين الدول الأعضاء في النظمة.

وفي هذا الصدد فإن الدولة العضو التي تفرض مثل هذه القيود عليها أن تتشاور مع لجنة قيود ميزان الدفوعات لتقييم حالة البيزان وفقاً للصعوبات التي تواجهه، والأحوال الاقتصادية للدولة العضو. ويبنى هذا التقييم على توصيات صندوق النقد الدولي.

ويمكن للأعضاء تطبيق بعض الإجراءات استثناءُ من الالتزامات السابقة إذا كان من شان ذلك حماية الآداب العامة والحضاظ على النظام، وحماية الحباة والصحة البشرية والحيوانينة والنباتية، أو منع ممارسات الغش والاحتيال أو أي استثناءات أمنية أخرى.

٣/٤/٥ الضوابط والالتزامات المحددة:

تـتلخص الضـوابط والالترامــات الحـددة في تسـهيل مهمــة الوصــول إلى الأسواق، وإعمال مبــنــاً العاملة الوطنية. وأى الترامات أخرى محددة بموجب هذا الاتفاق، ويمكن لِيجاز هذه الالترامات على النحو التالي:

 ا. يلترم كل عضو بموجب هذا الاتضاق بتقديم معاملة إلى موردي الخدمات لا تقل رعاية عما هو متفق عليه في جداول التنازلات التي قدمها العضو. ولا يجوز للعضو أن يستبقى أياً من الإجراءات التالية إلا إذا كانت مدرجة في جداول تنازلاته.

أ. الحد من عدد موردي الخدمات.

ب. الحد من إجمالي قيمة التعامل في الخدمات.

ج. الحد من إجمالي عدد العمليات الخدمية.

د. الحد من عدد الأشخاص الطبيعيين الذين يقومون بتقديم الخدمة.

هـ. الحد من مشاركة رأس للال الأجنبي.

و. أي إجراءات تحكمية أخرى ذات صلة بتوريد الخدمات.

 يلتزم كل عضو بتقديم رعاية إلى موردي الخدمات الأجانب لا تقل عن تلك القدمة إلى موردي الخدمات المائلة من رعايا الدولة العضو، وهو ما يتفق مع مبدأ العاملة الوطنية. ٣. يجوز للدول الأعضاء أن تتفاوض على الالتزامات التصلة بالخدمات وغير المدرجة في جداول التنازلات، وتدون هذه الالتزامات في جداول العضو المرققة بهذا الاتفاق. ويجوز للعضو أن يعدل أو يسحب أي الترام من جدوله متى شاء بعد انقضاء ثلاث سنوات من تازيخ الاتفاق، مع ضرورة إخطار مجلس التجارة في الخدمات قبل ثلاثة أشهر من تاريخ السحب أو التعديل. وفي هذا الخصوص ينبغي مراعاة حقوق الأعضاء الآخرين وفقاً لأحكام الاتفاق.

٥/٤/٤ التحرير التدريجي

نظراً لحداثة عمليات تحرير التجارة الدولية في الخدمات فقد أكد الاتفاق تبنى منهج التحرير التدريجي من خلال الدخول في مفاوضات متتالية تبدأ بعد مرور خمس سنوات من تاريخ سريان مفعول اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية.

وفي هذا الصدد أشار الاتفاق إلى ضرورة الاهتمام بتعزيز مصالح جميع الشاركين على أساس للنافع للتبادلة، وتحقيق أهداف التنمية في مختلف البلدان.

ويتولى مجلس التجارة في الخدمات مهمنة وضع مبادئ إرشادية لكل حولة تفاوضية، مع إجراء تقييم لتطلبات كل مرحلة بشأن تحرير التجارة الدولية في الخدمات.

٥/٤/٥ الإدارة والتشاور وتسوية المنازعات

يتولى مجلس التجارة في الخدمات مهام تطبيق أحكام هذا الاتفاق وتحقيق أهدافه، وله أن ينشئ أي هيئات فرعية تعاونه على اداء مهامه.

وبموجب هـنّا الاتفـاق ينبغـي أن يـوفر كـل عضـو فرصـة كافيــة للتشاور والنظر في الادعاءات والشكاوى التي يتقدم بها أي عضو أخر.

وفي حالة عدم التزام عضو ما بتنفيذ التزاماته الحددة تجاه الأعضاء الأخرين، فيمكن اللجوء إلى مجلس التجارة في الخدمات أو جهاز تسوية للنازعات للتوصل إلى حل مقبول لكلا الطرفين.

٥/٥ اتفاق الجوانب التجارية المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية ٥/٥/ مقدمة

لقد تبنت الدول المتقدمة تقديم اتفاق الجوانب التجارية الرتبطة بحقوق الملكية الفكرية (التربس)، ضمن مفاوضات جولة أوروجواي لوضع فواعد عامة تضمن ضبط استخدام وحماية حقوق المكية الفكرية وتبنت الأطراف للشاركة في اتفاقيات الويبو (WIPO) على الستوى الدولي. تلمكية الفكرية إنفاقيات الويبو (WIPO) أو النظمة العالمية للملكية الفكرية (Organization . إضافة إلى أغلب الأحكام التي انطوت عليها اتفاقيات باريس ويين وروما وواشنطن بشأن الملكية الفكرية.

ولأغراض الجوانب التجارية ذات الصلة بحقوق لللكية الفكرية تم إضافة الضوابط واللبادئ المتعلقة بالنظام التجاري الدولي إلى أحكام اتفاقيات حقوق اللكية الفكرية مشل مبادئ الدولية الأولى بالرعايية، والعاملية الوطنيية وغيرها.

ويهدف هذا الاتفاق إلى حماية وانفاذ حقوق لللكية الفكرية، وتشجيع روح الابتكار التكنولوجيا بما يحقق منفعة مشتركة إلى حميع الأطراف للنتجة والمستخدمة للتكنولوجيا، ويحافظ على التوازن بين الحقوق والواجبات.

ويغطى اتفاق الجوانب التجارية الرتبطة. بحقوق للكية الفكرية Trade Related Aspects Of Intellectual Property (Rights (TRIPs) المجالات المتعلقة بحقوق المؤلف، وحقوق الملكية الصناعية التي تشمل على براءات الاختراعات، والعلامات التجارية والتصميمات الصناعية، والرسومات الطوبوغرافية والدوائر المتكاملة، والعلومات والأسرار التجارية.

ودخل الاتفاق إلى حيز النفاذ في الأول من يناير عام ١٩٩٥، ومنحت جميع الدول مهلة مدتها سنة للتجاوب مع أحكام الاتفاق، وفي ظل شروط وأوضاع معينة منحت الدول النامية والدول في مرحلة التجول مهلة قدرها ٥ سنوات. أما الدول الأقل نبوأ فقد بلغت الهلة الخاصة بها إحدى عشر 3 سنة.

وسوف نوجز أهم أحكام هذا الاتفاق الذي ينطوي على سبعة اجزاء و٧٠ مادة في السياق التالى:

٥/٥/١ الالتزامات والمبادئ العامة

 ١. تلتـزم الـدول الأعضاء بتنفيـذ احكام هـنا الاتفـاق، ولهـا أن تـدرج ضنمن قوانينها ما يتيح حماية أوسع إلى حقوق اللكية الفكرية.

٢. تلتزم الدول الأعضاء بتطبيق العاملة المنصوص عليها في هذا الاتفاق على مــواطني الــدول الأخــرى، وهــم الأشــخاص الطبيعــيين والاعتياديين المنصوص عليهم في معاهدة باريس ١٩١٧، ومعاهدة برن ١٩٧١، ومعاهدة

روما، ومعاهدة الملكية الفكرية للنوائر المتكاملة، وبشرط آلا تقل هذه العاملة عن تلك المنوحة إلى مواطنيها.

٣. تلترم الدول الأعضاء بإعمال مبدأ الدولة الأولى بالرعاية في ما يتصل بحقوق للكية الفكرية، وهو ما يعنى أن اي ميرة أو امتياز أو تفضيل يمنحه عضو إلى مواطني أي عضو آخر ينسحب فورأ وبدون شروط إلى مواطني حميع الدول الأعضاء الأخرى، يستثنى من ذلك الأزايا التي تكون.

أ. نابعة عن اتفاقيات دولية بشأن الساعدة القضائية.

ب. ممنوحة وفقاً لأحكام معاهدة برن ١٩٧١ او معاهدة روما.

ج. متعلقة بحقوق المؤدين ومنتجي التسجيلات الصوتية، والإذاعة.

د. متعلقة بأي اتفاقيات أصبحت سارية قبل سريان مفعول النظمة.

هـ. متعلقة باتفاقيات متعددة الأطراف تحت رعاية الويبو في ما يتعلق
 باكتساب حقوق اللكية او استمزارها.

٣/٥/٥ معايير ونطاق استخدام الحقوق

ا. تسرى الحماية المنصوص عليها في هذا الاتفاق لحقوق المؤسف المسرى الحماية المنصوص عليها في هذا الاتفاق وليس على مجرد الفكار أو الإجراءات أو الأساليب أو للفاهيم الرياضية. وهو ما يعنى أن يكون العمل ذو طبيعة إبناعية وأصيلة. ويدخل أيضاً ضمن حقوق

للؤلف برامج الحاسب الآلي، وتجميع للعلومات والإحصاءات في أي صورة أياً كانت لفتها.

وتغطى حماية حقوق للؤلف منع غيره من استغلال اعماله دون إذن صريح منه. ويقصد بالاستغلال عمليات النسخ والطبيع وحقوق الأداء والتسجيل والتصوير السينمائي، والبث الإذاعي، والترجمة أو الاقتباس.

- ٢. لا تقال مسدة حماية عمال من الأعمال (بخالاف الأعمال الفنيسة من والفوتوغرافية) عن ٥٠ سنة من تاريخ نشر هذه الأعمال، أو ٥٠ سنة من تاريخ إنتاج العمال إذا لم يكن قد أجيز للنشر. أما مدة الحماية للمرامج الإذاعية قتدوم لمدة لا تقل عن ٢٠ سنة من تاريخ بث المادة للعنية.
- ٣. في ما يتعلق بالعلامات التجارية Trademarks ، هان اي علامة تسمح بتمييز السلع والخدمات التي تنتجها النشاة تكون صالحة إلى الاستخدام والتسجيل كعلامة تجارية، وقد تتكون هذه العلامات من اسماء. وحروف، وارقام، واشكال، والوان، وغير ذلك وتلتزم الدول بنشر كل علامة تجارية إما قبل تسجيلها أو بعد تسجيلها قوراً لإتاحة الفرصة للاعتراض على التسجيل ويتمتع صاحب العلامة التجارية للسجلة بحق منع استخدامها من قبل الفير، أو استخدام علامات مماثلة تؤدى إلى حدوث لبس بين العلامتين. ويمنح صاحب العلامة حق استغلالها لمدة ٧ سنوات من تاريخ تسجيلها، وهذا التسجيل قابل للتجديد لعدد لا نهائي من الدات.

- ويلفى حتى الاستغلال للعلامة إذا لم يستخدمها صاحبها لمدة ثلاث سنوات متصلة ما لم يدفع بأسباب مقبولة لعدم الاستخدام.
- غ. فيما يتعلق بالمؤشرات الجغرافية Geographical Indications البغرافية البغرافية المناسرات التي تحدد منشأ سلعة ما، فتلتزم الدول الأعضاء بمنع استخدام اي وسيلة في تسمية أو عرض سلعة ما توحي بأن السلعة نشأت في منطقة جغرافية غير للنشأ الحقيقي لها، وبأسلوب يضلل الجمهور وينبغي رفض تسجيل أي علامة تجارية تشتمل على مؤشر جغرافي مضلل للجمهور في ما يتعلق بالنشأ الحقيقي للسلعة.
- ٥. في ما يتصل بحماية التصميمات الصناعية Industrial Designs فيشترط أن تكون جديدة وأصيلة، وتكون قد أنتجت بطريقة مستقلة ومختلفة عن التصميمات للعروفة. ولصاحب التصميم الصناعي الجديد حق حمايته من الاستغلال من قبل الغير دون لذن منه وتستمر مدة الحماية لفترة لا تقل عن ١٠ سنوات.
- آ. يشترط في حمايسة بسراءات الاختراع Patents في كافسة اليسادين التكنولوجية أن تكون جديدة وتنطوي على أبداع، وقابلة للاستخدام في الصناعة. ويشمل حق الحماية على منع الغير من تصنيع أو بيع أو استيراد المنتجات محل الاختراع. وتصل مدة الحماية ليراءات الاختراع إلى ٢٠ عاماً من تاريخ طلب التسجيل. ويستثنى من قابلية الحصول على براءات الاختراع كل من:

طرائق التشخيص والعلاج والجراحة اللازمة لمعالجة البشر أو الحيوانات.

ب. النباتات والحيوانات بخلاف الأحياء الدقيقة والطرائق البيولوجية
 لإنتاج النباتات أو الحيوانات.

هذا ويمكن استخنام الاختراع موضوع البراءة دون الحصول على مواهقة من صباحب الحق في البراءة إذا لم تكلل جهود طالب الاستخدام بالنجاح في الحصول على حق الاستغلال من صباحب البراءة. وتضع للادة ٢٦ من هذا الاتفاق مجموعة من الأحكام للتعلقة بالاستخدامات دون الحصول على موافقة صاحب الحق.

المدول الأعضاء بحماية التصميمات التخطيطية المدوائر (الرسسومات الطويوغرافية Topographies) للمدوائر المتكاملة المتكاملة المتكينة الفكرية الخاصة بالمدوائر المتكاملة عام ١٩٨٩. وتمنع المدول استغلال هذه التصميمات الأغراض تجارية دون إذن من صاحب الحق. وتمتد الحماية للمنوحة إلى صاحب الحق إلى عشر سنوات من تاريخ تقديم طلب التسجيل أو من تاريخ الاستغلال التجاري للتصميمات.

A. تسبرى في شان حمايسة العلومسات السسرية للمسترى في شان حمايسة العلومسات السسرية البلكان المحضاء بحمايسة هذه النوعية من المعلومات أو الأسرار التجارية ذات العلاقة. وقد نصت المادة التاسعة والثلاثين من هذا الاتفاق على التزام

الحكومات بحماية البيانات التي قد تطلب لأغراض الاختبارات الخاصة بتسويق منتجات كيماوية أو ادوية، وعدم الإفصاح عن هذه العلومات أو البيانات دون الحصول على موافقة من أصحابها، وبما يكفل عدم الاستخدام التجاري غير للنصف.

٥/٥/٤ الالتزام بتنفيذ حقوق اللكية الفكرية

- ١. تلتزم الدول الأعضاء بضمان اشتمال قوانينها لإجراءات تنفيذ احكام هذا الاتفاق، لتسهيل اتخاذ تدابير فعالة ضد أي اعتداءات على حقوق الملكية الفكرية المحددة في هذا الاتفاق على أن تكون هذه الإجراءات عادلة ومنصفة، وسهلة، وغير مكلفة. ويجب في هذا الصدد إتاحة الفرصة إلى الأطراف محل الدعوى في قضية ما لأن تعرض القرارات الإدارية على سلطة قضائية. وللسلطات القضائية صلاحية الحكم لصاحب الحق بالتعويضات والصروفات الناسية عن الضرر الذي لحق به بسبب التعدي على حقة في الملكية الفكرية.
- ٣. يمكن للسلطات القضائية اتخاذ شناير مؤقشة وقورية للحيلولية دون حدوث التعدي على حقوق للكية الفكرية وذلك بهدف صيانة الأدلة ذات الصلة، وعدم الحاق أضرار إضافية بصاحب الحق.
- ٣. يطلب من صاحب الحق تقديم أدلة كافية لإقناع السلطات الختصة
 بوجود ظاهرة تعد على حقه في اللكية الفكرية. كما قد تطلب

- السلطات الختصة منه تقديم ضمانة أو كفالة تكفي لحماية المدعى عليه، والحيلولة دون إساءة استعمال الحقوق.
- ٤. تلتزم الدول الأعضاء بتطبيق عقوبات جنائية في حالات التقليد التعمد للعلامات التجارية السجلة، وانتهاك حقوق للؤلف على نطاق تجارى، وتشتمل العقوبات الحبس أو الغرامة المالية وللصادرة أو الإتلاف يما يكفى لتوفير الرادع للناسب في ما يتعلق بالجرائم المائلة.

٥/٥/٥ منع وتسوية المنازعات وتحقيق الشفافية

- لأغراض تحقيق الشفافية باعتبارها متطلباً من متطلبات تحرير التجارة النولية، فبان الندول الأعضاء تلتزم بنشر كافية الملومات والقوانين واللوائح التنظيمية، والأحكام والقرارات الادارية ذات الصلة بقضايا حقوق الملكية الفكرية.
- تلتزم الدول بإخطار مجلس الجوانب التجارية الرئيطة بحقوق اللكية الفكرية بالقوانين والتنظيمات ذات العلاقة، وذلك لساعدة الجلس في مراجعة تنفيذ أحكام هذا الاتفاق.
- ٣. تنطبق في شأن تسوية النازعات احكام المادة ٣٣،٣٣ من اتفاقية جات٤٠،
 وحسب ما جاء في تفاهم تسوية النازعات.

7/0 التفاهم بشأن قواعد وإجراءات تسوية النزاع 1/0 1/7/ نطاق وتطبيق التفاهم

تطبق إجراءات وقواعد تفاهم تسوية النازعات وفقا لإجراءات التشاور وتسوية النازعات الوردة في الاتفاقيات النبثقة عن حولة أوروجواي، وهي اتفاقية إنشاء النظمة، والاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف بشان السلع والخدمات، والجوانب التجارية المتصلة بحقوق لللكية الفكرية، والاتفاقيات التجارية عديدة الأطراف.

٥/٦/٥ إدارة التفاهم

يهوم بإدارة تضاهم تسوية النزاع جهاز تسوية النازعات الذي أنشئ بموجب هذا التفاهم. ويتمتع هذا الجهاز بسلطة إنشاء فرق التحكيم، واعتماد تقارير جهاز الاستئناف، ومراقبة تنفيذ القرارات والتوصيات. ويقوم بإخطار المجالس واللجان الختصة في النظمة بتطور أي منازعات تتصل بأحكام الاتفاقيات سالفة الذكر. ويتخذ الجهاز قراراته بتوافق الأراء.

وتهدف قدرارات وتوصيات الجهاز إلى تحقيق تسبويات مرضية إلى الأطراف ذات العلاقة، والتوصل إلى حلول إيجابية للنزاع. ويؤكد هذا التفاهم أهمية التزام الأعضاء بتعزيز وتحسين فاعلية إجراءات التشاور للتوصل إلى حلول موضوعية.

٥/٦/٥ فرق التحكيم

إذا اخفقت الشاورات بين أطراف النزاع في غضون ١٠ يوماً جاز الشاكي أن يطلب إنشاء فرق التحكيم. كما يجوز لأيا من طرق النزاع الشروع في أو طلب الساعي الحميدة أو الوساطة في أي وقت. وتتولى فرق التحكيم فحص الموضوع في ضوء الأحكام ذات الصلة وتقديم توصياته واقتراحاته إلى جهاز تسوية المنازعات لساعدته في القيام بمسؤولياته، وتتضمن التوصيات تقييماً موضوعياً لوقائع القضية في إطار التشاور المستمر مع طرق النزاع وفي ضوء الأحكام للشمولة في الاتفاق العني.

ولفريق التحكيم الحق في طلب الحصول على العلومات والشورة الفنية من أي فرد أو هيئة مناسبة، ولا يجوز إنشاء هذه العلومات إلا يترخيص رسمى من الشخص أو الجهة التي قدمتها.

وفي ما يتعلق باعتماد تقارير فرق التحكيم فلا ينظر جهاز تسوية النازعات في اعتمادها قبل مرور ٢٠ يومًا من تعميمها على الأعضاء لدراسة التقرير، وتقديم اعتراضاتها الكتوبة والسببة عليه. ويعتمد الجهاز التقرير في غضون ٢٠ يومًا بعد تاريخ التعميم على الأعضاء ما لم يخطر احد اطراف النزاع بقيامه بتقديم طلب استئناف.

٥/٦/٥ الجهاز الدائم للاستئناف

يعين جهاز تسوية النازعات اعضاء الجهاز الدائم للاستئناف لفترة أربع سنوات. ويتألف هذا الجهاز من أعضاء ذوى خبرة، ومكانة رفيعة في مجال القانون والتجارة الدولية، ويجب آلا يكونوا تابعين لأي حكومة من الحكومات. ويعتمد جهاز تسوية النازعات تقارير جهاز الاستئناف وتقبلها أطراف النزاع دون شرط في غضون ٢٠ يوما من تعميم التقرير على الأعضاء.

وينبغي على جهاز تسوية النازعات أن ينظر في ما يمكن اتخاذه من إجراءات مناسبة نظروف البلدان النامية، إذا كان أحد طرفي النزاع دولة عضو نامية، مع مراعاة تأثير الوضوع محل النزاع على اقتصاد الدول النامية.

في حالة عدم تجاوب العضو مع مشمول الفرارات والتوصيات خلال مدة زمنية معقولة، جاز للطرف الآخر طلب الترخيص له بتعليق تطبيق التنازلات أو غيرها من الالتزامات بالنسبة إلى العضو للعني. وينطبق هذا الترخيص على ذات القطاع أو القطاعات التي حدث فيها انتهاكا لأحكام الاتفاق ذات الصلة.

ويكون تعليق الثنازلات مؤفثا حتى يتم إزالة التدابير موضوع النزاع من قبل الطرف الأخر.

٧/٥ مثكرة تفاهم حول آلية مراجعة السياسة التجارية ١/٧/١ الهدف من هذه الألدة

تهدف آلية مراجعة السياسة التجارية إلى الإسهام في زيادة وتعزيز الترام الدول الأعضاء بالقواعد والضوابط والتعهدات النصوص عليها في الأحكام الواردة في الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف. والاتفاقيات التجارية عديدة الأطراف. وهو ما يعنى توفير الناخ الناسب لتفعيل اهداف النظام التجاري الدولي، وزيادة درجة الشفافية في السياسات والمارسات التجارية الدولية.

وتتلخص وظيفة الية مراجعة السياسات في دراسة وتقييم اثار السياسات والمارسات التجارية لعضو ما على النظام التجاري الدولي متعدد الأطراف، مع مراعاة الاحتياجات التنموية والاقتصادية للعضو للعنى بالراجعة.

٢/٧/٥ إجراءات الراجعة

تم إنشاء جهاز لمراجعة السياسات يختص بمراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء للدول الأعضاء حيث تخضع السياسات والمارسات التجارية للدول الأعضاء إلى مراجعة دورية ويضع الجهاز خطة لسير المراجعات، وله أن يناقش تقارير الأعضاء عن المستجدات ذات العلاقية بالسياسات والمارسات التجارية المختلفة. ويبنى الجهاز عمله على أساس التقارير القدمة من الأعضاء، أو التقارير التي تعدها الأمانة استنادًا إلى العلومات التاحة لها. ويتم نشر تقرير المراجعة هورًا بعد انتهاءها، وترسل إلى المؤتمر الوزاري للإحاطة بها.

ولتحقيق أكبر قدر من الشفاهية فإن كل دولة عضو تلتزم بتقديم تضارير منتظمة إلى جهاز مراجعة السياسات التجارية بحيث يتضمن التقرير وصفاً كاملاً للسياسات، والمارسات التجارية، التي يتبعها العضو استنانا إلى النماذج التي يقررها الجهاز، وتشتمل كل مراجعة على السننات التالية:

- ١. تقرير حكومة الدولة العضو للعنية بالراجعة.
 - ٣. تقرير تفصيلي تعده سكرتارية النظمة.
- ٣. إصدار أول، ينبئي على أساس التقرير الذي تعده السكر تارية بعيث ينطوي على ملخص لهذا التقرير ، وأجزاء من تقرير الحكومة العنية بالراجعة
- إصدار ثان: يحتوي على استنتاجات رئيس جهاز مراجعة السياسات عن مراجعة السياسة للدولة العضو.

الفصل السادس الآثار المترتبة على تطبيق اتفاقيات المنظمة على الدول النامية

الفصل السادس المتحدث المتحدث المنظمة الأثار المترتبة على تطبيق اتفاقيات المنظمة على الدول النامية

١/١مقدمة

سبق القول أن الدول النامية في علاقاتها بالنظام التجاري الدولي قد ابتحدت عن الشاركة في هذا النظام بصورة فعالة خلال النصف قرن السابق على إنشاء منظمة التجارة العالية. ومرد عدم الشاركة الفعالة في هذا النظام هو غياب الاهتمام العالي في إطار الجات بمصالح الدول النامية، فضلاً عن انشغال هذه المجموعة من الدول بالشاكل التنموية التي فرضت نفسها بقوة على اقتصاديات هذه الدول بعد حصولها على الاستقلال في بداية النصف الثانى من القرن الماضي.

غير أن الأحداث العالمية التسارعة في مختلف الجالات منية منتصف الثمانينيات قد فرضت واقعاً جديداً على الساحة الدولية، حيث انتصرت الليبرالية الجديدة على نظم التخطيط للركزي، وانهار عقيد الاتحاد السوفيتي، وتوحيت الألمانيتين، وصاحب ذلك تنزاوج الشورات العلمية الحديثة، ثورة تكنولوجيا للعلومات، وثورة الاتصالات والفضائيات، والتطور غير نلسبوق في مجال الهندسة الورائية ... إلى غير ذلك من متغيرات نهاية القرن.

وكان النتاج الطبيعي لتقارب العالم، وتضاؤل المسافات وتلاشى الحدود، هو عولة النظام الاقتصادي، والانتقال من المحلية إلى العالمية، وتكاملت حلقات النظام الاقتصادي العالمي يظهور الكيان الدولي الثالث، وهو منظمة التجارة العالمية في أول يناير عام 1990.

وبنفس القدر الذي تنافرت به النول الشاركة في النظام التجاري النولي متعدد الأطراف قبل عام ١٩٩٥، تقاربت به ايضاً النول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية. وبات من الواضح أن النول التي ستبقى خارج منظومة الاقتصاد العالمي سوف تهمش بدرجة تؤثر سلباً على مسارات التنمية الاقتصادية والاجتماعية النشودة في هذه البلنان. وعليه تسابقت النول في إعادة تهيئة اقتصادها ليصبح صالحاً لتأهيلها إلى الانضمام إلى عضوية النظام التجاري النولي. وقد ظهر ذلك واضحاً بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية حيث تقدمت أغلب النول بطلبات الانضمام إلى النظمة، منها من قبلت عضويته، ومنها من لم يزل في حالة انتظار.

واستناذاً إلى الخلفية السابقة لم يعد مطروحاً التساؤل الخاص بجدوى الانضمام إلى النظمة من عدمه، والتساؤل الأكثر قبولاً هو متى ستحصل الدولة على عضوية المنظمة. وكيف يمكن تعظيم النافع وتدنيه الأضرار من هذا النظام. ولعلنا نشير في هذا السياق إلى بعض الفاهيم التي تنطوي على سوء فهم وتقدير من جانب بعض المحللين. وهي للفاهيم التي قامت المنظمة بنشرها عبر موقعها على شبكة الإنترنت في معرض دفاعها غن

الفهم الخاطئ لبعض الناس عن أهداف للنظمة والسياسات التجارية التي تشرف عليها.

٢/٦ الفاهيم الشائعة عن النظمة

اللغهوم الأول: النظمة تملى سياستها على الدول. وعلى العكس من هذا الفهوم، فإن الاتفاقيات التي تعمل النظمة في ضوءها قد جاءت نتيجة لمفاوضات اقرتها الدول الأعضاء وصدقت عليها برلماناتها، كما أن قرارات للنظمة تؤخذ عادة بتوافق الأراء بين الدول، والحالة الوحيدة التي يكون فيها تأثير للمنظمة على سياسات الحكومة هي حالة الأحكام الخاصة بتسوية المنازعات، والتي تصدر من قبل جهاز تسوية المنازعات الذي يضم في عضويته جميع الدول الأعضاء. والأحكام الصادرة تنطوي على تفسير لمدى اختراق إحدى الدول لضوابط الاتفاقيات.

المُفَهِم الثّاني: للنظمة تسعى إلى تحرير التجارة باي نفقة. وهذا غير صحيح إذ أن الدول هي التي تسعى إلى التفاوض في ما بينها للحصول على تنازلات جمركية متبادلة في ما بينها، وأحد مبادئ المنظمة هو تخفيض الحواجز الجمركية، حيث تستفيد الدول من زيادة حجم تجارتها الخارجية نتيجة لتخفيض الحواجز. ودور النظمة في هذه الحالة هو توفير

منتدى إلى مفاوضات تحرير التجارة، مع وضع القواعد التي تحكم هذه الفاوضات وقد أعملت النظمة الفهوم التدريجي في تخفيض الحواجز حتى بتمكن المنتجون الجليون من تعديل أوضاعهم خلال هترة زمنية مناسبة أضبف إلى ذلك أن جميع الاتفاقيات قد انطوت على مجموعة من الأحكام التعلقة برعاية الدول النامية، والدول الأقل نمواً في إجراء الفاوضات وتنفيذ الأحكام.

المفهوم الثالث: النظمة تولى اهمية اكبر إلى الصالح التجارية عن متطلبات التنمية. وهذا غير صحيح، إذ أن أحكام الاتفاقيات قد تضمنت الأخذ في الحسبان متطلبات التنمية الاقتصادية، أضف إلى ذلك أن النظام التجاري الدولي يستند إلى حقيقة أن التجارة الحرة تؤدى إلى إنعاش النمو، ودعم التنمية، بمعنى أن التجارة والتنمية، كلاهما متطلب مهم للأخر. هذا وقد منحت الاتفاقيات للدول النامية وقتاً أطول لتطبيق أحكام منحد الاتفاقيات، واعطت كذلك للدول الأقل نمواً رعاية خاصة، بما في ذلك الإعفاء من تطبيق أحكام عديدة.

المفهوم الرابع: النظمة تولى الهمية اكبر إلى الصالح التجارية عن متطلبات حماية البيئة. وهذا غير صحيح: لأن العديد من الأحكام قد تضمنت معالجة خاصة لحماية البيئة، وقد تضمنت وثيقة مراكش لاتفاقية إنشاء النظمة من بين أهداقها ضرورة العمل على تحقيق الاستخدام الأمثل لموارد العالم، وتحقيق التنمية للستدامة: وحماية البيئة. كما تضمنت أيضاً بعض الاتفاقيات أحكاماً خاصة بحماية الإنسان والحيوان والنبات، والحفاظ على للوارد الناضبة. أضف إلى ذلك اتفاقية الدعم، والقبود الفنية قد تضمنت أحكاماً ذات صلة بحماية البيئة ليس من والأهم من كل ما سبق هو أن عمل حماية البيئة ليس من صميم اختصاص النظمة. ولكنه عمل يؤول بطبيعته إلى الوكالات والعاهدات الدولية للعنية بحماية البيئة، وكل ما للوكالات والعاهدات الدولية للعنية بحماية البيئة، وكل ما للعنية بالبيئة وبعض الأمور المتعلقة بالتجارة الدولية، ولا للعنية حتى الأن أي تناقضات بينهما.

المفهوم الخامس النظمة تملى على الحكومات التنظيمات التعلقة بصحة الإنسان وسلامة الفئاء، والأمان. وهذا ليس صحيحاً، إذ ان الاتفاقيات تعكس اهتمامات الدول الأعضاء، حيث تسمح للحكومات باتخاذ إجراءات لحماية حياة وصحة الإنسان والحيوان والنبات، غير أن هذه الإجراءات تخضع إلى ضوابط لنع استخدامها كاداة غير صحيحة لحماية المنتجين الحليين غير الأكفاء، والعودة إلى الحمائية وانغلاق الأسواق. كما تتناول بعض الاتفاقيات بصورة تفصيلية مواصفات المنتجات

ومدى تطابقها مع متطلبات الصحة والأمان، حتى لا تنخرط بعض الدول في وضع شروط تحكمية تعوق التجارة وتضر بانغير ويلاحظ في هذا الصدد أن المنظمة لا تضع هذه العابير بنفسها ولكن هناك جهات علمية محايدة هي التي تقوم بوضعها وتطويرها.

المفهوم السادس النظمة تخفض فرص التوظف وتزيد الفجوة بين الأغنياء والفقراء. وهذا الاتهام يعد ساذجاً وغير صحيح، إذ أن التجارة الحرة يمكن أن تؤدى إلى خلق المزيد من الوظائف، وتقلل من الفقر. والملاقة بين التجارة والتوظف ليست علاقة سطحية، فالتدفق الحر للتجارة، واستقرارها يدعمان النمو، وكلما تزايدت معدلات النمو، تزايدت معها فرص توظف جديدة. وعلى أي حال فإن للنتجين والعاملين لديهم، والذين كانوا يعملون في ظل حماية سوف يواجهون بالتأكيد منافسة عند إزالة حواجز الحماية. وهذا يعنى حدوث أمر واحد من اننين في الأجل القصير، الأمر الأول هو تعديل بعض النتجين لأوضاعهم، والعمل بكفاءة أكبر لمواجهة المنافسة. والأمر الثاني هو فشل بعض للنتجين في مواجهة النافسة، وإغلاق مصانعهم، وفي الحالة الأولى يحدث توسع في النشاط وخلق قرص توظف، وفي الحالة الثانية، يفقد للنتج والعاملون لديه وظائفهم، وفي الأجل الطويل سيبقى في مجال الإنتاج من هو

أكفاً، وهذا يعنى تخصيصاً امثلاً لموارد المجتمع، والتخصيص الأمثل ينطوي على مزيد من النمو ومزيد من فرص التوظف مستقبلاً.

وهذه الشكلة التعلقة باحتمالات فقدان الوظائف عالجتها اتفاقيات النظمة من خلال التحرير التدريجي، وعدم التعرض للمنافسة بصورة مفاحِئة، مع احتفاظ الدول وفقاً للاتفاقيات بحقها في عدم التحرير أو إزالة الحواجز في حالة التعرض إلى خطر حسيم أو التهديد بوقوع الخطر، لضمان وقت اطول لإعادة الهيكلة. والبديل لما سبق هو ارتفاع نفقات الحماية، وتشجيع عدم الكفاءة ومن ثم ضياع لوارد الجتمع.

المفهوم السابع: الدول الصغيرة ضعيفة وبلا تأثير في النظمة، وهو مفهوم ليس صحيحاً، إذ أن لهذه الدول قوة تأثيرية في النظمة وفي قراراتها تتساوى تماماً مع القوة التأثيرية للدول الكبيرة، إذ أن حجم الدولة ودرجة تطورها لا علاقة له بالقرارات التي تصدر عن النظمة وفقاً لأسلوب توافق الأراء. وعليه فإن قواعد أحكام الاتفاقيات التي تديرها للنظمة قد أعطت الدول الصغيرة والنامية قوة تفاوضية في مواجهة الدول التقدمة.

التجاريين في ما يتعلق بمصالحها التجارية وهى خارج النظمة، ولكنها قد اكتسبت حقوقاً عديدة بانضمامها إليها.

المقهوم الثامن النظمة أداة لتكوين جماعات ضغط أن نظام عمل النظمة وقواعدها تمنح الحكومات وسائل عديدة لتقليل تأثير مصالح جماعات معينة، ويرجع ذلك إلى أسلوب المفاوضات التي تضمن توازن المسالح. أضف إلى ذلك أن النظمة هي منظمة حكومات أعضاء، وليست للقطاع الخاص، أو النظمات غير الحكومية أو أي جماعات ضغط أخرى. والتأثير الوحيد لهذه الجماعات أو النظمات غير الحكومية على قرارات النظمة إنما يأتي من خلال الحكومية على قرارات

المُفهوم التاسع: الدول الضعيفة ليس لها حق الخيار في الانضمام، فهي وفقاً لهذا الفهوم مجيرة على ذلك. والواقع أن هذا الادعاء غير صحيح، لأن الانضمام إلى المنظمة فيه مصالح أكبر من عدم الانضمام وهو ما يعنى أن الدولة ثختار وفقاً لمصالحها. ولعل ذلك يبرر ثنا قائمة الدول التي تتفاوض الآن من أجل الانضمام سواء كانت دول كبيرة أو صغيرة. ومن خلال المبادئ التي تعمل في ظلها المنظمة فإن الدول الصغيرة والنامية تتمتع بمزايا تفضيلية راجعة فقط إلى كونها عضو يتمتع

بالرعاية وفقاً ثبنا النولة الأولى بالرعاية. والانضمام يوسع من القدرات التفاوضية للنول الصغيرة.

المفهوم العاشر،منظمة التجارة العالية منظمة غير ديموقراطية، وهذا ليس صحيحاً، لذ أن القرارات تؤخذ في الأساس وفقاً لبدنا توافق الآراء دون أن يكون لدولة معينة تأثير على هذه القرارات. وهذه القاعدة تعنى أن كل دولة لها صوت، وأن كل دولة عليها أن تكون مقتنعة قبل أن تنضم إلى الإجماع. وعادة فإن الدول الرافضة تقتنع بالقرار من خلال الفاوضات في مقابل حصولها على منافع معينة. وتوافق الآراء يعنى أيضاً أن كل دولة تقبل القرارات ولا يوجد أي منشقين على القرار.

٣/٦ الأثار المتوقعة من المنظمة على الدول النامية والعربية

الواقع أن الدول العربية تنتمي في أغلبها إلى مجموعة الدول النامية Developing Countries ، وبعضها يقع تصنيفه ضمن الدول الأقل نموة Developing Countries ، وعليه فإن تحليل الآثار المتوقعة من تواجد المنظمة على رأس النظام التجاري الدولي على الدول العربية ينطوي على نفس تحليل الآثار على الدول النامية . واللاحظة الجديرة بالذكر هنا هو أن الدول النامية تنباين مصالحها التجارية بصورة كبرة ، غير أنها جميعاً سوف تستفيد من تنظيم التجارة الدولية وقفاً

لقواعد دولية محددة، وذلك في الأجل الطويل، أما الأجل القصير فسوف ينطوي على جوانب سلبية عديدة، وهذه الجوانب السلبية ستكون النتاج الطبيعي لعمليات إعادة الهيكلة حيث تختفي صناعات عدم التميز النسبي، وتظهر صناعات تنطوي على مزايا تنافسية سواء كانت هذه الزايا طبيعية، او مكتسبة.

والجدير بالذكر أن عدد الدول العربية التي اصبحت حالياً عضواً دائماً في منظمة التجارة العالمية قد بلغ إحدى عشرة دولة، وهي مصر، والبحرين، والأردن، والكويت، والمغرب، وعمان، وقطر، وتونس، والإمارات العربية المتحدة، وحبيبوتي، وموريتانيا. أما اللول العربية التي تحضر اجتماعات النظمة بصفة مراقب، ولم تصبح عضواً حتى بناية عام ٢٠٠٢، فقد بلغ عددها خمس دول، وهي الجزائر، ولبنان، والملكة العربية السعودية، والسودان، واليمن. (الجدول رقم ٣ باللحق)

وهناك مجموعة أخرى من الدول العربية لا زالت بعيدة عن العضوية، سواء كانت دائمة، أو بصفة مراقب. وهذه الدول هي؛ ليبيا، والعراق، وسورية، وجزر القمر، والصومال، وفلسطين.

وفيما يلي تحليلاً موجزاً لأهم الآثار الناتجة عن تغير النظام التجاري النولي، وإنشاء منظمة التجارة العالمية. وانضمام الدول النامية إلى عضوية النظمة.

١/٣/٦ الأثار السنبية

ترى بعض الدراسات أن هناك آناراً سلبية على الدول النامية بما فيها الدول العربية من جراء انضمامها إلى عضوية منظمة التجارة العالمية. ومن هذه الأثار ما يلى:

- (۱) تزاید حدة للنافسة الدولیة نتیجة الالتزام بقواعد فتح الأسواق، ومن ثم اختفاء بعض الصناعات نتیجة لعدم قدرتها علی مواجهة المنافسة الدولیة، سواء كانت منافسة سعریة، أو منافسة مرتبطة بجودة السلعة وكفاءة استخدامها.
- (٢) سوف تشهد الدول حالة من تزايد معدلات البطالة في الأجل القصير
 نتيجة لتدهور وإغلاق بعض الصناعات غير القادرة على النافسة.
- (٣) احتمالات مزاحمة الشركات الدولية للاستثمار الوطني خاصة بعد تطبيق اتضاق إجراءات الاستثمار الرتبطة بالتجارة، وهذا يعنى تزاييد أنشيطة السمج والاستحواذ وانتشار الكيانات الكيرى ذات السيطرة على حركة الاستثمارات في الدول النامية.
- (٤) سبوف يترتب على إلغاء أو تخفيض السعم المحظور على السلع الزراعية، ارتفاع فاتورة الواردات من السلع الزراعية والسلع الغذائية في الدول النامية، الأمر الذي ينعكس سلباً على موازين مدفوعات هذه الدول.

- (۵) نظراً لبطء نعو نظم الإنتاج الراعية الأوضاع البيئة وحماية صحة الإنسان والحيوان والنبات، قإن صادرات النول النامية سوف تشهد تراجعاً إلى أن تتكيف نظم الإنتاج في هذه الدول فراعاة البيئة والصحة.
- (1) تنطوي جميع الاتفاقيات على شرط العاملة الوطنية، وهذا الشرط يترتب عليه الغاء أى معاملة تفضيلية إلى النتجات الوطنية، الأمر الذى يؤدى إلى فقنان المنتجات الوطنية للحماية أو التفضيل، ومن شم شدهور أحوال العديد من الصناعات نتيجة لعدم القدرة على النافسة.
- (٧) تدهور أنشطة الخدمات في الدول النامية يجعل من الصحوبة بمكان مواجهة التقدم الكبير في هذا القطاع في الدول التقدمة. ومن شم فإن تحرير تجارة الخدمات وفقاً لجداول الالتزامات التي قدمها الأعضاء سوف يترتب عليها اختفاء بعض أنشطة الخدمات في الجالات التي لا تقوى على النافسة.
- (A) زيادة النفقات التي تتحملها الدول النامية باعتبارها مستخدمة لحقوق الملكية الفكرية الختلفة. خاصة الحقوق التعلقة بقطاعات الأدويسة، والكيماويسات، والسلع الزراعيسة، وبسرامج الحواسسب الأليةالخ.

- (٩) ارتضاع نفقات الحصول على الخبرة وللعرفة الفنية من الدول التقدمة، وهو ما يتعكس على نفقات الإنتاج وتدهور للزايا النسبية للصناعات التي تعتمد على هذه للعرفة.
- (١٠) سوف يترتب على استمرار التخفيضات الجمركية على الواردات وفقاً لجداول الالتزامات انخفاض حصيلة الدولة من الضرائب والرسوم الجمركية، ومن ثم تزايد العجز في الوازنة العامة، ويعكس هذا العجز آثاراً اقتصادية داخلية غير مرغوب فيها.

٢/٣/٦ الآثار الإيجابية:

الواقع أن جميع الاتفاقيات قد تضمنت بعض الأحكام التي تمنح الدول النامية، والدول الأقل نمواً بعض الزايا التفضيلية، والاستثناء من تطبيق بعض هذه الأحكام. كما أعطت الاتفاقيات إلى هذه البلدان حقوقاً تتضمن إمكانية تعظيم الاستفادة من النظام التجاري الدولي متعدد الأطراف، مع تجنب بعض الآذار السلبية للانضمام إلى النظمة.

وفي هذا الإطار سوف نستعرض بعض الحقوق الواردة في الاتفاقيات والتي تضمن حق الدول النامية في النفاع عن مصالحها التجارية، في مواجهة الدول المتقدمة، وتحقيق أكبر استفادة ممكنة من انفتاح الأسواق العالية، وزيادة صادراتها.

 (۱) حق الدول الأعضاء في الاحتفاظ بحاجز حمركي وفقاً لا تراه محققاً لصلحتها في حماية الصناعات الناشئة، ويشترط لنظيفًا الاتزام بجباول التخفيضات التي قدمها العضو، وأودعت أمانة النظمة، وهو ما يعنى أن الدولة تفقد حقها في زيادة الرسوم الجمركية عن ذلك الستوى الذي الزمت به نفسها في إطار التفاوض مع الدول الأخرى لفتح الاسواق، اي أن الدولة هي التي حددت الرابط الضريبي وفق مصالحها في الحصول على تخفيضات جمركية متبادلة من الدول الأخرى. والحظر الوحيد في هذا الجال، هو امتناع الدول عن تبنى أي إجراءات أو تنابير غير جمركية تعوق التجارة الدولية، وهو ما جاء في نص النادة الجادية عشرة من اتفاقية الجات.

- (۲) يحق للدول النامية أن تلجأ إلى تقييد وراداتها باستخدام تدابير غير جمركية، سواء كانت تدابير وقيود كمية أو حتى اختراق الحواجز الجمركية السابق الالتزام بها. وقد ورد هذا الحق في المادة الثامنية عشر من اتفاقية جات ١٩٩٤ والتي تشير إلى الاستثناء من قاعدة عدم فرض قيود كمية، وذلك في حالة تعرض ميزان المدفوعات إلى خلل خطيم، أو في حالية تعرض إحدى الصناعات لأضرار جسيمة نتيجة لزيادة الواردات، وهذا يعنى أن الدول النامية تتمتع بحق الحماية من النافسة الأجنبية وفقاً للقواعد المنصوص عليها في اتفاقيات منظمة التجارة العالية.
- (٣) يحق للنول النامية بموجب الاتفاقيات استخدام الوسائل الناسبة
 لحماية اقتصادها من النافسة غير العادلة، سواء تعلق الأمر بجدوث

حالات إغراق من جانب بعض الدول. أو تقديم هذه الدول دعماً إلى المتجات الصدرة بصورة تؤثر على عدالة المنافسة. وقد حدد الاتفاق الخاص بمكافحة الإغراق قواعد وشروط حددت الإغراق. وإجراءات المواجهة اللازمة له. كما وضع كذلك اتفاق الدعم والإجراءات التعويضية القواعد الخاصة بفرض رسوم تعويضية، واتخاذ التدابير الحمائية اللازمة لواجهة الدعم غير المسموح به.

- (٤) يحق للدول الأعضاء في للنظمة وفقاً لأحكام اتفاق الوقاية أن تتخذ ما تشاء من التدايير لحماية اقتصادها من الواردات التي تأتى بكميات كبيرة ومتزايدة، وبصورة تلحق ضرراً أو تهدد بوقوع هذا الضرر للصناعة المحلية التي تنتج منتجات مشابهة أو منافسة للمنتجات المستوردة. ويقصد بالضرر الخطير الإضعاف الكلى لمركز الصناعة المحلية.
- (ه) يحق للنول النامية استثناءً من مبدأ الدولة الأولى بالرعاية ان تحصل على تفضيلات جمركية لصادراتها الصنعة وشبه الصنعة إلى أسواق الدول التقدمة. وذلك وفقاً لنظام التفضيلات العممة الذي نشأ أصلاً في كنف الأنكتاد، حيث طالب هذا المؤتمر بضرورة عدم الساواة في للعاملة بين الدول النامية والدول المتقدمة، وإعضاء الدول النامية من مبدأ الدولة الأولى بالرعاية لتمكينها من الاستفادة من

نظام التفضيلات الجمركية. وقد عرف ذلك بالشرط التمكيني Enabling Clause

(١) يعد إدخال قطاعي للنسوجات وللأبس الجاهزة، والزراعية ضمن التفاقيات تحرير التجارة الدولية من أهم العوامل الإيجابية التي يمكن من خلالها تعظيم استفادة الدول النامية من الانضمام إلى هذه الاتفاقيات، خاصة وان هاتين السلعتين من (النسوجات والزراعة) تعتبران من أهم المنتجات التي يشارك عدد كبير من الدول النامية في إنتاجها، والتمتع بمزايا نسبية فيها، بما يمكنها في إطار فتح الأسواق، من زيادة صادراتها إلى أسواق الدول المتقدمة من هذه المنتجات.

(٧) لا يستطع أحد أن ينكر الآثار السلبية للانضمام إلى للنظمة، وذلك في الأجل القصير، غير أن القواعد للؤدية إلى التحرير التجاري الدولي سوف تؤدى في الأجل الطويل إلى رفع كفاءة الصناعات، وتحقيق الفضل استخدام وتخصيص ممكن للموارد المتاحة في ضوء مهدا الزايا النسبية، وهو ما يعنى رفع مقدرة هذه الصناعات على مواجهة النافسة، ومن ثم توفير موارد تم إهدارها نتيجة سوء الاستخدام والتخصيص، ونتيجة العمل في ظل كفاءة منخفضة بسبب الحماية والتعود عليها.

¹⁾ د. سعود النجار: "العقوق الأساسية للبلاد النامية"، ص ٢٢.

- (A) تضمنت جميع الاتفاقيات الوقعة في إطار جولة أوروجواي احكاماً خاصة بالدول الأقل نمواً. ففي اتفاق الزارعة حددت الادتين الخامسة عشر والسادسة عشر حقوق البلدان الأقل نمو في الحصول على رعاية خاصة في ما النامية والبلدان الأقل نمو في الحصول على رعاية خاصة في ما يتصل بالالتزامات الواردة في هذا الاتفاق سواء تعلق ذلك بمستوى التحرير، أو بمناه الزمني. أضف إلى ذلك، قرار المنظمة بشأن تنابير معالجة الآثار السلبية في البلدان النامية والبلدان الأقل نموا الستوردة الصافية للمواد الغذائية. وقد أعطى الاتفاق الخاص بتدابير الصحة والصحة النباتية، حقا إلى الدول النامية، والأقل نمواً في الحصول على رعاية خاصة عند تطبيق أحكام هذا الاتفاق، وذلك بإعطائها مهلة رضافية حفاظاً على الفرص الناحة إلى التصدير إلى أسواق الدول الناقية.
- (٩) في ما يتعلق باتفاق النسوجات واللابس الجاهزة فقد تضمن حقوقاً إلى البلدان النامية، أهمها مراعاة مصالح الدول الأقل نموا المصدرة للملابس والمنسوجات عند تطبيق أي تدابير للوقايية، بمعنى إعفاء هذه الدول من تطبيق مثل هذه التدابير المانعة للواردات. كما ينبغي مراعاة مصالح الدول النامية الصدرة للمنتجات الصوفية والأقمشة اليدوية ولللابس اليدوية والتقليدية، خاصة في ما يتعلق بمستويات الحصص، ومعدلات النمو والرونة.

(١٠) تراعى صادرات الدول النامية بموجب اتفاق القيود الفنية لضمان الا تضع القواعد الفنية والقانيس وإجراءات الطابقتة عقبات غير ضرورية امام هذه الصادرات إلى أسواق الجول التقدمة، سع تقديم الساعدات الفنية اللازمة إلى الدول النامية الإنشاء وتطوير هيئات التوحيد القياس الوطنية. ويدخل ضمن هذه الراعاة إمكانية منح الدول النامية استثناءات محددة بفترات زمنية مقبولة لعدم الالترام بإحكام اتفاق القيود الفنية.

الفصل السابة المؤتمرات الوزاية الأخيرة للمنظمة

الفصل السابع المؤتمرات الوزارية الأخيرة للمنظمة

سبق القول أن المؤتمر الوزاري للمنظمة ينعقد مرة كل سنتين على الأقصل للنظر في المستجدات التجارية العالمية من ناحية، ومتابعة سير الاتفاقيات للنبثقة عن جولة أوروجواي من ناحية ثانية، وإعادة التفاوض حول بعض الأمور للهمة التي سبق الاتفاق على تأجيل النظر فيها خلال الجولات التالية للمنظمة. وقد عقلت للنظمة حتى نهاية عام ٢٠٠٣ خمسة مؤتمرات وزارية، كان الأول في سنغاقورة عام ١٩٩٦، وغقد الثاني في جنيف عام ١٩٩٨. أما الثالث فتم عقده في سياتل عام ١٩٩٩، والمؤتمر الرابع للمنظمة تم عقده في نوفمبر عام ٢٠٠١ في الدوحة. أما المؤتمر الخامس فقد عقد في مدينة كانكن بالكسيك Cancun خلال الفترة (١٠ – ١٤) سيتمبر عام مدينة كانكن بالكسيك Cancun خلال الفترة (١٠ – ١٤) سيتمبر عام من موضوعات ذات صلة بالنظام التجاري الدولي.

أولاً: مؤتمر سنفافورة ١٩٩٦:

عقد هذا المؤتمر خلال الفترة (٩ - ١٣) من شهر ديسمبر عام ١٩٩٦، وحضره ممثلو ١٩٠ دولة من الدول الأعضاء، إضافة إلى دول أخرى في طريقها إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وقد ناقش وزراء الدول الأعضاء موضوعات عديدة، من بينها ما يتعلق باستكمال مفاوضات تحرير

التجارة، ومتابعة وتقييم مدى تنفيذ اتفاقيات النظمة. وقد صدر الإعلان الختامي عن المقاوضات التي المختامي عن المقاوضات التي استمرت حمسة ايام. وفيما يلي اهم النتائج التي توصل إليها مؤتمر سنفافورة.

- (١) اعاد الؤتمر تأكيده أن الوضوع التعلق بمعايير العمل من اختصاص منظمة العمل الدولية، وينبغي آلا تستخدم هذه العايير لتصبح اداة حمائية جديدة، يترتب عليها انغلاق الأسواق.
- (٣) تأكيد إعطاء عناية كافية إلى الدول الأقل نمو التي تواجه مشكلة تهميشها عن النظام الدولي، وتعميق التعاون بين النظمة والوكالات الأحرى لزيادة للساعدات الفنية إلى هذه الدول.
- (٣) تجديد الالتزام بقضايا فتح الأسواق لدعم النمو والتنمية والاستمرار في تحرير التجارة الدولية، وإلغاء الحواجز غير التعريفية على التجارة في السلع، وتحقيق تقدم ملموس في مجال تحرير تجارة الخدمات.
- (٤) في إطار الاتجاهات التزايدة عالمياً نحو تكوين اتفاقيات إقليمية للتعاون التجاري، فقد أكد المؤتمر ضرورة اتساق هذه الاتفاقيات مع النظام التجاري الدولي متعدد الأطراف، بحيث تسعى هذه الاتفاقيات إلى تحقيق مستوى أعلى من التحرير التجاري الدولي والإقليمي.
- (٥) في ما يتعلق بمسألة الانضمام، فقد أكد للؤتمر على ضرورة الإسراع بالنظر في طلبات العضوية القدمة من ٢٨ دولة راغبة في الانضمام بعد

- استكمال متطلبات الانضمام إلى النظام التجاري الدولي، وقبول جميح اتفاقيات النظمة متعددة الأطراف، والالتزام بقضايا فتح الأسواق.
- (1) التأكيد على ضرورة الاهتمام التزايد من جانب الدول الأعضاء بتفتيل نظام تسوية النازعات. باعتباره نظاماً فعالاً يمكن أن يستخدم لحل النازعات التجارية بين الدول الأعضاء بصورة مرضية. وقد جدد الأعضاء ثقتهم بالنظام ونتائج عمله خلال الفترة الماضية.
- (٧) اكد المؤتمر كذلك على ضرورة الالتزام بأحكام واتفاقيات النظمة، والعمل على تنفيذها بصورة تؤدى إلى تحرير التجارة العالمية. ولا زال هناك بعض السائل التي تتطلب عناية خاصة من جانب الدول الأعضاء لتفعيل الاتفاقيات.
- (٨) نظراً لأن التجارب مع متطلبات الإخطار المنصوص عليها في اتفاقيات المنظمة لم يكن بصورة مرضية خلال الفترة الماضية، فقد أكد المؤتمر الـوزاري الأول علـى ضرورة التـزام الـدول الأعضاء بالإخطارات باعتبارها وسبلة لمتابعة وتقبيم سير الاتفاقيات.
- (٩) نظراً لأهمية توافق التشريعات الوطنية مع متطلبات النظام التجاري الدولي، فقد أكد للوثمر على ضرورة انتباه الدول الأعضاء لاستكمال التزاماتهم المتعلقة بتعديل أو تطوير أو إيجاد تشريعات محلية مناسبة بدون تأخير.

- (١٠) شدد التُوتمر على أهمية إعطاء الرعاية الخاصة النصوص عليها في الاتفاقيات إلى الدول النامية، مع مراعاة الوضع الخاص بالدول الأقل نمواً لدعم ومواصلة جهود التنمية في هذه الدول ومساعدتها على الاندماج في النظام التجاري الدولي.
- إطار الاهتمام المستمر بالأوضاع الاقتصادية الحرجة للدول الأقل نمواً فقد اثفق اعضاء المؤتمر على ما يلي:
- أ. خطة عمل متضمنة (جراءات إيجابية لفتح الأسواق أمام صادرات
 هذه النول و تحسين طاقاتها.
- ب.تحسين شروط الاستثمار للمساهمة في زيادة صادرات الدول الأقل نمواً، والتوسع في وتنويع هيكل صادراتها.
- ج. تنظيم لقاء عاجل للمنظمة مع مؤتمر الأنكتاد UNCTAD.

 ومركز التجارة الدولي International Trade Center
 (ITC)، ووكالات للعونة، ومؤسسات التمويل الدولية، والدول الأقل نمواً لعاونتها على الاستفادة من الفرص التجارية الدولية.
- (۱۲) تأكيد الالتزامات التعلقة بإدماج قطاع النسوجات واللابس كما هو وارد في الاتفاق الخاص بها، وذلك لضمان الانتقال الفعال من الجات السابقة إلى احكام المنظمة التي تنطوي على تحرير أوسع وأشمل للتجارة العالمة.

- (۱۳) نظراً لأن الأمال العقودة على اداء قطاع الخدمات في ما يتعلق بالتحرير لم تكن بالستوى الناسب خلال الفترة الماضية، فقد جدد المؤتمر مطالبته إلى الدول الأعضاء بالتفاوض من أجل تحسين فرص الدخول إلى الأسواق في مجال الخدمات. خاصة الخدمات المالية، وحركة الأفراد الطبيعية، والنقل البحري، والاتصالات الأساسية.
- (١٤) مع الأخذ في الحسبان موافقة بعض الدول على تحرير التجارة الدولية في منتجات تكنولوجيا العلومات، فقد رحب الثوتمر بهذه اللبادرة، ودعا إلى تضعيلها على أساس مبنا الدولة الأولى بالرعاية.
- (١٥) وافق للؤتمر كذلك على تكوين مجموعات عمل لدراسة العلاقة بين التجارة والاستثمار في ضوء الاتفاق الخاص بإجراءات الاستثمار للرتبطة بالتجارة. هذا فضلاً عن تكوين مجموعات عمل اخرى لدراسة القضايا الخاصة بالعلاقة بين التجارة وسياسة المنافسة بما في ذلك للمارسات التجارية المؤثرة على المنافسة. كما تم تكوين مجموعات عمل اخرى لدراسة الشفافية في المارسات المتعلقة باللشتروات الجكومية.

ثانياً: مؤتمر جنيف ١٩٩٨:

تم عقد المؤتمر في جنيف خلال الفترة (٢٠-١٨) من شهر مايو عام ١٩٩٨. وقد صدر الإعلان الختامي للمؤتمر متضمناً الموضوعات التالية:

- (١) إعادة تأكيد الهمية الالترام بقواعد النظام التجاري الدولي، والعمل على تفعيل أحكام الاتفاقيات النبئقة عن جولة أوروجواي، وما جاء في المؤتمر الوزاري الأول في سنغاقورة.
- (٣) نتيجة الصعوبات التي واجهت اللول الأعضاء في ما يتعلق بالأسواق النائية، فقد أكد المؤتمر مجدداً على الهمية تحرير وفتح الأسواق. وفي هذا الصدد فقد رفض المؤتمر استخدام أي إجراءات تقييلية، مع ضرورة العمل في المنظمة كما هو الحال في الصندوق النقدي الدولي، والبنك الدولي، على تحسين السياسات الاقتصادية الكليمة للإسراع بالنمو المستقر لكل الدول.
- (٣) تأكيد ضرورة العمل الستمر من أجل تحسين وتعميق الشفاهية في عمليات النظمة، واستمرار دعم الجهود نحو تحقيق أهداف النمو الاقتصادي، والتنمية الستنامة.
- (٤) رحب المؤتمر بالأعمال الجارية في لجنة التجارة والتنمية بالنظمة، والتعلقة بمراجعة تطبيق بعض الأحكام الخاصة في اتفاقيات التجارة متعددة الأطراف، والقرارات الوزارية ذات الصلة بالدول النامية والدول الأقل نمواً، مع تأكيد ضرورة تفعيل هذه الأحكام.

- (٥) استمرار الاهتمام بقضية مغاطر تهميش الدول الأقل نمواً خاصة في ما يتعلق بالشاكل التي تواجهها مثل مشكلة للديونية الخارجية. وفي هذا الصدد رحب المؤتمر بالتعاون لعاونة هذه الدول على حل مشاكلها، مع فتح الأسواق أمام صادراتها.
- (1) تكليف المجلس العام للمنظمة بتنفيذ برنامج عمل للإعداد للاجتماع الوزاري الثالث ويشمل هذا البرنامج مراجعة تنفيذ الاتفاقيات، وإعداد التوصيات التعلقة بالفاوضات وإدراج نتائجها ضمن جداول الالتزامات، إضافة إلى إعداد التوصيات التعلقة بمجموعات العمل النبئقة عن المؤتمر الوزاري الأول للمنظمة.

ثالثاً: مؤتمر سياتل ١٩٩٩:

عقد مؤتمر سياتل بالولايات التصدة الأمريكية خللال الفترة (٢٠ نوهمبر ٣٠ ديسمبر) عام ١٩٩٩ بهدف مراجعة ما تم تنفيذه من اتفاقيات المنظمة، وما تم الاتفاق عليه في الإعلان الوزاري الصادر عن للوتمر الأول والشاني، ونتائج اعمال مجموعات العمل السابق تشكيلها. ومن بين للوضوعات التي طرحت على جدول إعمال هذا للوتمر ما يلي:

- (١) مراجعة مدى التقدم في الالتزام بتطبيق اتفاقيات جولة أوروجواي.
 - (٢) القضايا التعلقة بالشفافية والشروات الحكومية.
- (٣) مشاكل الدول الأقل نمواً في ما يتعلق بدعم نموها واستفادتها من
 الأحكام الخاصة بالعاملة التمييزية.
- (٤) حاجة الدول النامية إلى فترات إضافية لتفعيل اتضاق حقوق اللكية
 الفكرية، وإجراءات الاستثمار الرتبطة بالتجارة.
 - (٥) القضايا المتعلقة بمعايير العمل وعلاقتها بالتجارة الدولية.
 - (٦) القضايا التعلقة بالعلاقة بين التجارة والبيئة.
- (٧) قضايا تحرير التجارة في الخدمات والنتجات الزراعية، والقضايا ذات الصلة بالهندسة الورائية.

وقد ظهر الخلاف واضحاً في مناقشات مؤتمر سياتل بين الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، واليابان، والدول النامية لتعارض مصالح كل مجموعة مع مصالح الجموعات الأخرى، ولذلك تعرض المؤتمر إلى الفشل بصورة كان من المكن أن تؤثر على سلامة النظام التجاري الدولي متعدد الأطراف، وقد أعرب مدير عام النظمة عن خيبة أمله في التوصل إلى اتفاق لحل مشاكل وقضايا الخلاف التي ظهرت قبل واثناء انعقاد المؤتمر.

وقد اسهم في فشل للؤتمر تنامي الاتجاهات للعارضة للعولة من جانب النظمات غير الحكومية سواء كانت تابعة إلى الدول النامية أو الدول التقدمة. وعليه انفض للؤتمر دون أن يصل إلى قرارات محددة. وبات من الواضح ضرورة التصدي لشاكل تصدع النظام التجاري الدولي بسبب الخلافات الحادة بين الدول للتقدمة، وتجاهل مصالح مجموعة الدول النامية الأعضاء في المنظمة.

⁽١) مركز فدرضنات السياسية والاستراتيجية: "لاتجاهات الالكصادية الاستراتيجية ٢٠٠٠". الخاهرة. ٢٠٠١ ص. ١٤-

رابعاً: مؤتمر الدوحة ٢٠٠١:

انعقد مؤتمر الدوحة في قطر خلال الفترة (٩-١٪) من شهر نوهمر عام ٢٠٠١. وجاء هذا الؤتمر في ظروف دولية بالقة التعقيد بما في ذلك تباطؤ النمو العالمي، وسيطرة احداث الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ على مسرح الأحداث العالمية، وقد تضمن جدول اعمال هذا المؤتمر مناقشة العديد من الموضوعات والتي من بينها استمرار تحرير التجارة في المنتجات الزراعية والصناعية، وتحرير تجارة الخدمات، والقضايا المتعلقة بالدول النامية، والدول الأقل بنمواً، وحقوق للكية الفكرية، والقضايا المتعلقة بحماية الصحة العامة والأدوية، والديون الخارجية، ومشاكل النفط، وفيما بلي تحليلاً موجزاً لما تم التوصل إليه وفقاً لما جاء بالإعلان الوزاري الصادر عن مؤتمر الدوحة.

- (۱) إنه في ضوء الأهداف والبادئ التي أنشئ من أجلها النظام التجاري الدولي، وفي ضوء حالة الانحسار التي يشهدها الاقتصاد العالمي، فإن للوقمر يؤكد أهمية إصلاح وتحرير السياسات التجارية لضمان استعادة النشاط واستمرار عملية النمو والتنمية المستنامة، وفي هذا الصدد فإن النظمة ترفض أي اتجاهات لاستخدام الحمائية، وتؤكد ضرورة إعمال أحكام وقواعد اتفاقيات مراكش.
- (٢) إن أغلب أعضاء النظمة من الدول النامية، وينبغي تأكيد وضع
 حاجات ومصالح هذه الدول في قلب البرامج التي يتبناها هذا الإعلان. مع

بذل جهود إضافية توجه لضمان أن الدول النامية، والدول الأقبل نمواً سوف تشارك، وتحصل على نصيب عادل في التجارة الدولية، وبصورة تساعدها في دعم عملية التنمية. وفي هذا الصدد فإنه يجب الاهتمام بتفعيل مبادئ الدخول إلى الاسواق، واستمرارية الساعدات الفنية المدمة إلى هذه الدول.

- (٣) في ضوء الاعتراف بخصوصية أوضاع الدول الأقل نمواً، والصعوبات التي تواجهها في التعامل مع الاقتصاد العالي، فإنه ينبغي الالتزام بمعاونة هذه الدول على مواجهة قضية تهميشها، ومشاركتها بفاعلية في النظام التجاري الدولي.
- (غ) تأكيد الالتزامات السابقة بشأن تفعيل مفاوضات تحرير التجارة، في إطار للنتدى الوحيد لوضع قواعد تحرير التجارة الدولية، مع الأخذ في الحسبان أن اتفاقيات التجارة الإقليمية يمكن أن تلعب دوراً مهماً في توسيع نطاق التحرير والإسراع بعملية التنمية.
- (٥) مع الاعتراف بالتحديات التي يواجهها الأعضاء، في ما يتعلق بتغير البيئة الدولية، فإن التنسيق والتعاون بإن النظمة والنظمات الدولية الأخرى في مجال اتساق السياسات الاقتصادية الكلية أصبح أمر لا مفر منه، بل وضروري لاستعادة مستوى النشاط الاقتصادي على النطاق العالى.
- (٦) يعيد المؤتمر تأكيده مرة أخرى ما جاء في ديباجة وتيقة مراكش بشأن التحرير والنمو، وهو ما يعنى ضرورة العمل من خلال النظام

التجاري الدولي على حماية البيئة، ومواصلة التنمية الستدامة، ومنع اتخاذ أى تداير من شأنها إعاقة حرية التجارة وفقاً لضوابط النظمة. وترحب النظمة في هذا الصدد بالتعاون مع النظمة الدولية لحماية البيئة والنظمات الأخرى ذات العلاقة.

- (٧) إعادة تأكيد حقوق الأعضاء في ما يتصل بتفعيل الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات، وتقديم تنظيمات وقواعد جديدة في ما يتعلق بعرض الخدمات.
- (A) إعادة تأكيد نتائج للفاوضات التي دارت في المؤتمر الوزاري بسنغافورة، خاصة ما يتعلق منها بقواعد ومعاير العمل، التي تخضع إلى النظام العمول به تحت وصاية منظمة العمل الدولية.
- (4) وافق المؤتمر على استكمال الصين وتبايوان الإجراءات انضمامهما إلى عضوية المنظمة، مع ترحيب المؤتمر كذلك بانضمام اعضاء جدد، حيث أن هذا الانضمام يوسع من نطاق العالمية للمنظمة، ويقوى النظام التجاري الدولى متعدد الأطراف.
- (١٠) يؤكد للؤتمر في ضوء اتساع نطاق العضوية السؤولية الجماعية لضمان تفعيل مبدأ الشفافية، والشاركة الفعالة من جانب جميع الأعضاء.
- (۱۱) في ضوء الاعتبارات السابقة فإن أعضاء المنظمة تتعهد بتنفيث برنامج العضوعات العمل التالي بصورة متوازنة وفعائة. ويتضمن ذلك البرنامج الموضوعات التالية:

- القضايا للتصلة بموضوع الزراعة.
- ب. مفاوضات تحرير التجارة في الخدمات.
- ج. مفاوضات فتح الأسواق للمنتجات غير الزراعية.
- د. القضايا نات الصلة بحقوق للكيه الفكرية: خاصة الصحة العامة، والأدوية، والبحوث والتطوير في مجال الدواء. وهو ما تم معالجته في إعلان منفصل.
- هـ القضايا ذات الصلة بالتجارة والتنمية، خاصة الشفافية والاستقرار،
 والاستثمار الأجنبي، والساعبات الفنية، وحاجة الدول الأقل نمواً
 للمساعدة والنمو.
 - و. العلاقة التبادلية بين قضايا التجارة والنافسة.
 - ز. مسألة الشفافية في الشروات الحكومية.
- القضايا المتعلقة بتسهيلات التجارة، خاصة التخليص الجمركى
 والنقل والترانسيت ... الخ.
- ط. قواعد النظمة ذات الصلة بضوابط الإغراق والدعم والتقييم
 الجمركي، وإجراءات الكافحة.
 - ي. اقتراحات الأعضاء بشأن قضايا تسوية النازعات.
- القضايا ذات الصلة بحماية البيئة وعلاقتها بالتجارة، والنظمات
 الأخرى للعنبة بالبيئة.

ل. مناقشة القضايا ذات الصلة ببرنامج تفعيل التجارة الإلكترونية.

م. القضايا ذات الصلة بالتجارة الخارجية للدول الصغيرة.

ن. مناقشة السائل التعلقة بالتجارة والديون والتنمية.

س. القضايا ذات الصلة بالتجارة ونقل التكنولوجيا.

ع. القضايا المتعلقة بالتعاون الفني وبناء الطاقات لتقليل الفقر.

ف. قضية إدماج الدول الأقل نمواً في النظام التجاري الدولي.

ص. مراجعة الأحكام ذات الصلة بالرعاية الخاصة والعاملة التفضيلية.

ولعلنا نشير هنا إلى أن أهم ما تميز به مؤتمر الدوحة هو مناقشة بعض للوضوعات الجديدة بصورة فعالة ومن أهم هذه للوضوعات:

مثكلة المسحة العامة، وحصول الدول النامية على الأدوية رخيصة الشمن وتمكينها من إنتاج الأدوية البيلة. وقد تعثر مناقشة هذه الشمن وتمكينها من إنتاج الأدوية البيلة. وقد تعثر مناقشة هذه الشكلة في المؤتمرات السابقة بسبب ضغط الولايات المتحدة وضرورة مراعاة الأدوية، والتمسك بأحكام اتفاق حقوق الملكية الفكرية، وضرورة مراعاة هذا الصدد فقد صدر عن مؤتمر الدوحة إعلان منفصل عن الصحة وحقوق الملكية الفكرية. وأوضح هذا الإعلان حاجة اتفاق المنظمة بشأن الملكية الفكرية إلى أن يصبح جرءاً من برنامج عمل وطني ودولي لواجهة مشكلة الصحة العامة، وذلك مع مراعاة الشق المتعلق باستمرارية

البحوث والتطوير لابتكار وإنتاج الوية جديدة، وتأثير ذلك على أسعار الأدوية.

وتم الاتفاق على أن أحكام اللكية الفكرية لا تمنع الدول من اتخاذ الإجراءات المناسبة لحماية الصحة العامة، مع مراعاة أكبر قدر ممكن من المرونة للتعامل مع أحكام اتفاق حقوق اللكية الفكرية. وفي هذا الصدد فقد اقر أعضاء الوُتمر الوزاري أن المرونة تتضمن ما يلي:

- المروضة في تطبيق القواعد العنادة في تفسير أحكام اتفاق حقوق
 اللكية الفكرية.
- (۲) لكل دولة عضو الحق في منح تراخيص إجبارية، مع حرية تحديد أساس منح هذه التراخيص.
- (٣) لكل دولة عضو الحق في تحديد ما يعد وضعاً "طارئا" في ما يتعلق بالصحة العامة والأزمات الصاحبة لها، خاصة انتشار يعض الأمراض أو الأوبئة.
- (٤) يترك لكل عضو حرية تأسيس نظامه الخاص بحيث يخضع إلى شرط الدولة الأولى بالرعاية، والعاملة الوطنية، في ما يتعلق بتأثير احكام التربس ذات الصلة بانتهاك حقوق اللكية الفكرية.

وقد أقر الأعضاء بأن الدول التي تعانى نقصاً في إمكانيات تصنيع الدواء، وصعوبات في الاستخدام الفعال للتراخيص الإجبارية في نطاق أحكام التربس، قإن مجلس حقوق اللكية الفكرية في النظمة يتولى البحث عن حلول مناسبة لهذه الشكلة والرقع بشأنها للمجلس العام للمنظمة قبل نهاية عام ٢٠٠٠.

واعدد المؤتمر تأحكيده الترام الدول التقدمة بتشجيع الشروعات والأوسسات ذات العلاقة لنقل التكنولوجيا إلى الدول الأقل نمواً، مع عدم التزام هذه الأخيرة بتطبيق القسم الخامس والسابع من الجزء الثاني من اتفاق التربس.

مأبعد مؤتمر الدوحة:

صدر عن مؤتمر الدوحة (٢٠٠١) إعلان منفصل بشأن الصحة العامة، وحماية حقوق اللكية الفكرية. إلا أن هذه المسألة قد تركت مفتوحة ولم يحسم النقاش بشأنها. ونظراً لأهمية هذه المسألة فقد قام اعضاء المنظمة قبل انعقاد مؤتمر الكسيك في اغسطس ٢٠٠٢ بتسويتها، حيث اتفقوا على إصدر قرار يسمح بتبني مجموعة من الإجراءات القانونية تسمح للدول الأحكثر فقراً وغير القادرة على تصنيع الدواء محلياً بان تستورد الأدوية الأحكثر فقراً وغير القادرة على تصنيع الدواء محلياً بان تستورد الأدوية الربس، حيث أنه وفقاً للمادة ٢١ من إتفاق التربس فإن الإنتاج في ظل وجود التراخيص الإجبارية في السوق المحلي، وجود التراخيص الإجبارية يعطى الأولوية لعرض المنتج في السوق المحلي، وهو ما يقلل من كمية الدواء التي يمكن للدول التي تمتلك حق تصنيعه محلياً ان تصدرها، كما سيعوق من قدرة الدول غير القادرة على تصنيعه محلياً على الإستيراد، حيث ستجد صعوبة في إيجاد دول تستطيع أن تمله

بإحتياجاتها من الدواء في ظل هذه التراخيص الإجبارية. وبناءً عليه فقد صدر قراراً ينطوي على لتفاق بين الدول الأعضاء للسماح لأى دولة عضو بتصدير منتجاتها الدوانية في ظل وجود نظام الترخيص الإجبارى، وفي إطار الشروط الموضوعة في القرار والسابق تناولها في مؤتمر الدوحة. وبناء عليه تصبح كل دولة عضو في النظمة مؤهلة للإستواد بموجب هذا القرار.

وقد اعلنت بعض الدول مخاوفها من أن يؤدى هذا القرار إلى إنتهاك براءات الإختراع، إلا أن الدير العام للمنظمة أكد على أن هذا القرار سوف يستخدم بطريقة عادلة لحل مشكلات الصحة العامة التى تهدد الدول الأقل نموا، وليس لتحقيق أهداف إقتصادية، كما سيساعد هذا القرار على منع استخدام أو استيراد الأدوية بطريقة خاطئة. وينطبق هذا القرار على النتجات الدوائية للرخصة، أو على النتجات التى تستخدم مواد، وتركيبات مرخصة في قطاع الدواء.

خامساً: مؤتمر كانكُن :

عقد المؤتمر الوزارى الخامس لمنظمة التجارة العالمية في مدينة كانكُن في الكسيك خلال الفترة(١٠ - ١٤) سبتمبر عام ٢٠٠٢.

وقد عقد هذا المؤتمر بهدف الإستمرار في التفاوض بسأن بعض الموضوعات التي طرحت في مؤتمر الدوحة، واستكمال العمل في الإلترام بتنفيذها، وبهدف مراجعة مدى التقدم في تنفيذ الوضوعات، وبرامج العمل المنفق عليها في المؤتمر الوزاري السابق في الموحة.

وفي هذا الصدد، تضمن برنامج للؤتمر ما يلي:

اليوم الأول: (۱۰ سبتمبر): قام رئيس الكسيك بإفتتاح الجلسة الأولى للمؤتمر، وألقى كامته، وتم التفاوض حول بعض القضايا الأساسية، أهمها المشترح الذي تقدمت به أربع دول إفريقيه بخصوص الأقطان.

اليسوم التساني: (۱۱ سبتمبر)؛ بدنت الجلسة الأولى بمناقشة بعض القضايا الأساسية. وإنتهت بـالإقرار على الواققية بإنضيمام نيبـال، وكمبوديا لعضوية النظمة.

اليوم الثالث: (١٣ سبتمبر) بنا للنظمون في الإعداد لمسودة الإعلان الوزاري، وانهاء الجولة الأولى من للشاورات. اليوم الرابسع: (١٣ سبتمبر) تم التأكيد على ضرورة بنل كل الجهود لتنفيذ القضايا للطروحة، والتحذير من أن الفشل سوف يضر بالإقتصاد العالى، والنظام التجارى.

اليوم الخامس: (١٤ سبتمير) انتهى المؤتمر بدون التوصل إلى توافق الآراء Consensus
من التحركات اللحوظة في مجال التشاور والتفاوض، إلا انه لا
يزال هناك بعض الأمور العلقة، وهو ما يقتضى بذل مزيد من
الجهود لناقشتها.

وفيما يلى أهم الموضوعات التي تم طرحها ومناقشتها في جدول أعمال المؤتمر.

(١) القضايا المتعلقة باتفاق التربس، والصحة العامة:

رحب المؤتمر بقرار أغسطس ٢٠٠٢ بشأن تبنى، وتنفيذ الإجراءات المتعلقة بحماية الصحة العامة، وحماية حقوق لللكية الفكرية. ويسمح القرار للدول الأحكثر فقراً وغير القادرة على تصنيع الدواء محلياً بأن تستورد الأدوية رخيصة الثمن من الخارج في ظل وجود التراخيص الإجبارية في نطاق احكام إنفاق التربس.

(٢) الفاوضات المتعلقة بالزراعة:

أعاد المؤتمر تأكيده على الإلترام بتنفيذ الإجراءات للتعلقة بموضوع الزراعة، والسابق التفاوض بشأنه في مؤتمر اللوحة. حيث تم مراجعة مدى التقدم البذول في هذا الشأن، والإعلان عن ضرورة تكثيف العمل لتحويل هذه الأهداف التي أقرها مؤتمر الدوحة إلى أساليب وممارسات فعلية للإصلاح. وفي هذا الصدد أعلن للؤتمر عن ضرورة تفعيل: وتبنى مريد من الإحراءات الرتبطة بتسهيل دخول المنتجات الزراعية إلى الأسواق، والرتبطة بالدعم المحلى للمنتجات الزراعية، والدعم التصديري. حكما أعلن للؤتمر عن ضرورة التوسع في إدماج القضايا التعلقة بالعاملة الخاصة، والتفصيلية للدول النامية في إطار قضايا الزراعة وذلك لتحقيق الأمن الغذائي في هذه الدول.

(٧) الفارضات بشأن المنتجات غير الزراعية:

في إطار هذا المؤتمر تم إعادة التأكيد على تنفيذ الإتفاق بشأن مفاوضات فتح الاسواق أمام المنتجات غير الزراعية وذلك على النحو الموارد في إعلان الموحة، وتم مراجعة ما تم تحقيقه في هذا الشأن، والمعوة إلى بدل مزيد من الجهد لتحويل الأمور محل التفاوض إلى ممارسات فعلية. وفي هذا الصدد تم تبنى عدد من الإجراءات التي تحد استكمالاً نما جاء في مؤتمر الموحة، إضافة إلى الإجراءات المتعلقة بنخفيض أو الخاء أعلى حاجز جمركي، والتعريفات الجمركية، بما في النصاعدية للتعريفة، والنظم التصاعدية للتعريفة بالإضافة إلى القيود غير التعريفات المرتفعة، والنظم على الصادرات ذات الأهمية للدول النامية، مع إعطاء معاملة خاصة وتضييلية للدول النامية ، مع إعطاء معاملة خاصة وتضييلية للدول النامية ، مع إعطاء معاملة خاصة وتضييلية للدول النامية .

فقرا Least Developed Countries فيها يتعلق بالالتزام بهذه التخفيضات. وفي هذا الصدد فقد واشق للشاركون في المؤتمر على تبني فترات أطول لتخفيض التعريفات الجمركية بالنسبة لحدود الربط المتفق عليها بالنسبة للدول النامية فضلا عن عدم التزامهم بنسب التخفيضات التي تسرى على الدول التقدمة. أما الدول الأكثر فقرا فإنها غير مطالبة بتطبيق معادلة الخفض الجمركي بهدف الساهمة في ادماج هذه المجموعة من الدول في النظام التجاري الدولي متعدد الأطراف. وتطوير طاقاتها التصديرية، وتمت الدعوة للدول المتفدمة لعاملة المنتجات غير الزراعية الواردة من هذه الدول معاملة تميزية، وفتح الاسواق اماهها بلا قيود.

(t) المفاوضات المتعلقة بالخدمات:

طالب المؤتمر ببذل وتكثيف الجهود لبحث ما تم تحقيقه في مجال هذا التفاوض، وفي هذا الصدد شدد المؤتمر على أهمية الإلتزام الكامل من حانب كل الشاركين والأعضاء على النبادل العادل على أساس الأخذ وانعطاء بشكل يسمح للجميع بدخول الأسواق، مع إعطاء عناية خاصة للدول النامية لتحسين كفاءتها وقدرتها على عرض، وتصدير الخدمات المحلية خاصة في القطاعات ذات الأهمية التصديرية لها. كما اعاد المؤتمر تأكيده على الإستمرار في الإلتزام بتحرير قطاع الخدمات دون اي تمييز لقطاعات معينة، مع إعطاء أولوية خاصة

للقطاعات ذات الأهمية التصديرية للدول النامية وفي هذا الصدد ذكر المؤتمر بالقيود الزمنية الوضوعة في اتفاق الجينس GATS والتي تنتهي في الخامس عشر من شهر سارس عام ٢٠٠٠وذلك بالنسبة الإجراءات الوقاية الطارنة.

(ه) القضايا المتعلقة بقواعد المنظمة:

اصدر المؤتمر توصياته لجموعات التفاوض للإسراع بالعمل على تبنى قواعد، مكافحة الإغراق، والقواعد الخاصة بالدعم،، والإجراءات التعويضية. مع الانتقال من مرحلة التعريف بالقضايا إلى مرحلة البحث عن الحلول الناسبة. كما تم متابعة التقدم المبنول في القضايا المتعلقة بتحسين الشفافية في إتفاقات التجارة الإقليمية، علاوةً على ذلك طالب للؤتمر بضرورة الإسراع بالعمل فيما يتعلق بدراسة القضايا المتعلقة بتحسين الشفافية، وتحسين نظام العمل باتفاقات التجارة الاقليمية في طل الأحكام القائمة لمنظمة التجارة العالمية، مع الأخذ في الاعتبار العوامل التنموية لهذه الاتفاقات.

(١) التفاوض بشأن اتفاق التربس (TRIPS):

تم مراجعة التقدم المبدول بشأن الإلترام بتنفيذ التفاوض الخاص بإقامة نظام متعدد الجوانب لتبليغ، وتسجيل المؤشرات الجغرافية التى تسمح بتحديد النشأ الأصلى لمنتجات الخمور، والكحوليات. وطالب المؤتمر بإستكمال العمل على تنفيذ القضايا المتعلقة بإتفاق الـ TRIPS المؤتمر بإستكمال العمل على تنفيذ القضايا المتعلقة بإتفاق الـ والسابق تناولها في مؤتمر النوحة.

(٧) التفاوض بشأن القضايا ذات الصلة بالبيئة:

قام المؤتمر بمراجعة مدى التقدم فى الإلترام بتنفيذ، وتطبيق ما تم الإنتفاق عليه حول قضايا التجارة والبيئة فى مؤتمر اللوحة، وفى هذا الصدد أعاد المؤتمر تأكيده على ضرورة الإلتزام بشأن تفعيل القضايا ذات العلاقة بالبيئة والتجارة الدولية، وفى هذا الصدد طالب المؤتمر بمواصلة العمل على تنفيذ هذا الإلترام من خلال العمل على حمايية البيئة، ومنع أى تنابير من شأنها إعاقة التجارة بسبب عدم الإلترام بالمايير البيئية، والتعاون المستمر بين منظمة التجارة العالمية والمنظمات الدولية لحماية البيئية.

(A) التفاوش حول تسوية النزاع:

جدد المؤتمر مطالبت بإستمرار، واستكمال التفاوض بشأن تسوية المنازعات بين الدول الأعضاء، والإنتهاء منه في موعد اقصاه مايو ٢٠٠٤ كما طالب الؤتمر ببلل، وتنفيذ مزيد من التفاوض بهذا الشأن، نظراً لما قديرتب على تسوية هذه النازعات من نتائج إيجابية على انظام التجارى العالى.

(٩) التفاوض بشأن الماملة الخاصة والتفضيلية:

أعاد المؤتمر تأكيده على أن تبنى، وإدخال الأحكام التعلقة بالعاملة الخاصة والتفضيلية هي جزء لا يتجزأ من إتفاقات منظمة التجارة العالمية. وقد أكد، وسدد التؤتمر على أهمية إعطاء معاملة خاصة وتضيلية للدول النامية لجعلها أكثر صلابة، وقاعلية، وأكثر قدرة على دخول الأسواق العالمية. وفي هذا الصدد تم مراجعة ما تم تنفيذه من إجراءات في هذا الشان، وتبنى عدداً من القرارات الجديدة لتحقيق هذا الهدف، وذلك من خلال منح معاملة تفضيلية للدول الأقل نمواً، والأكثر فقراً في مجال الإتفاقات الخاصة بالززاعة، والمساعدات الفنية، والحمائية والدعم، والتعابير الوقائية، وتحرير الخدمات، والأساليب الحمائية، وإجراءات الإستثمار للرتبطة بالتجارة، وحقوق اللكية الفكرية. وغيرها من الإجراءات التبية إلى الأسواق، من الإجراءات الله عقالية في النظام التجارى الدول النامية إلى الأسواق، ومشاركتها بفعالية في النظام التجارى الدولي.

وقد أوصى الـوُتمر بضرورة تنفيذ برامج عمل مستمرة، وكتابة تقارير للإعداد للمـوُتمر الوزاري القادم على أن تشمل هذه التقارير، والبرامج مراجعة ما تم تنفيذه في هذا الشأن، وتوصيات، ومقترحات بُشأن القضايا الأخرى المروكة.

(١٠) إجراءات الإستثمار المتصلة بالتجارة:

قام المؤتمر بإعادة النظر في ما تم إنجازه بواسطة مجموعات العمل بشان القضايا الخاصة بالعلاقة بين الإستثمار والتجارة، والسابق مناقشتها في مؤتمر الدوحة. وقد أكد مؤتمر كنكان على استمرار التفاوض في هذا الشأن، وتوسيع نطاق الإهتمام بهذه القضايا، وذلك بهدف الوصول إلى اتفاق يؤمن تحقيق الشفاهية، والإستقرار، ويوفر شروطاً ملائمةً لتدفق الإستثمارات عبر الحدود -خاصة الإستثمار الأجنبى المباشر - وهو ما يسهم في توسيع نطاق التجارة، وتوفير المساعدات الفنية اللازمة لبناء الطاقات التنموية للدول الأقل نمواً.

وفى هذا الصدد طالب المؤتمر بتبنى الإجراءات السابق الإعلان عنها فى مؤتمر الدوحة، إضافة إلى إجراءات جديدة تتعلق بعدم التميير، وحل المنازعات بين الدول الأعضاء لتسهيل تندفق الإستثمارات، ومنح معاملة خاصة وتفضيلية للدول النامية، والأكثر فقراً فيما يتعلق بتخفيف القيود الكمية والنوعية، وحصولها على الساعدات الفنية.

(١١) القضايا المتعلقة بالمنافسة والتجارة:

قام المؤتمر بمباشرة ما تم إنجازه بواسطة مجموعات العمل لدراسة وبحث القضايا المختصة بالعلاقة بين التجارة والمنافسة في إطار المؤتمر الموزاري السابق في المدوحة. وقد أوصى مؤتمر كنكان بتكوين ممجموعات عمل حديدة لتوسيع الإهتمام بدراسة هذه القضايا، وفي هذا الصدد طالب المؤتمر بتحقيق التوصيات السابق منافشتها في مؤتمر المدوحة لتوفير شروط أكثر عمالة للمنافسة الدولية من خلال تسهيل التعاون الإختياري لتدعيم للنافسة والقدرة على مواجهة المارسات التي تضر بالتجارة الدولية خاصة للدول النامية، والأكثر فقراً، كما طالب المؤتمر بمساعدة اعضاء النظمة على تبنى وتنفيذ

قواعد النافسة في اطار نظمها التشريعية. كما أكد التؤتمر على إعطاء كل الإهتمام والدعم أو الساعدة الفنية للدول النامية والدول الأقل نموا لتمكينها من تبني سياسات صناعية واجتماعية ملائمة لأغراض تفعيل قواعد النافسة، على أن يتم ذلك في إطار تعاوني مع للنظمات والجهات الدولية الأخرى مشل البنك الدولي IBRD ومؤتمر الامم التحدة للتجارة والتنمية UNCTAD. ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD وغيرها.

(١٢) القضايا التعلقة بالشفافية في الشاروات الحكومية:

قى ضوء مراجعة ما تم تحقيقه فى هذا الشأن جدد المؤتمر مطالبته، وتأكيده على ضرورة تكوين مجموعات عمل إضافية لناقشة القضايا المتعلقة بالشفافية فى المشتروات الحكومية والذى كان أحد أهم القضايا الهامة المطروحة فى مؤتمر الدوحة. وفى هذا الصدد دارت المفاوضات حول امكانية تأسيس اتفاق متعدد الاطراف Multilateral للشفافية في المشتريات الحكومات. وسوف يتم تقديم مقترح في هذا الصدد في موعد غايته أخر يناير من عام ٢٠٠٤. هذا مع الاخد في الاعتبار المعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية. والأقبل نمواً خاصة فيما يتعلق بالمرونة في تطبيق الأحكام، ومراعاة الفترة الانتقالية حيثما كان ذلك ضروريا. وتقديم المساعدات الفنية الناسية لها.

(١٤) تسهيلات الثجارة:

شدد للوتمر على ضرورة تعميق الإهتمام ببحث القضايا التعلقة بتسهيلات التجارة إستكمالاً لما تم التوصل إليه في مؤتمر الدوحة، خاصة القضايا المتعلقة بالنقل، والمرور، والتخليص الجمركي، ومبالا المعاملة التفضيلية للدول الأقل بمواً، وتعميق الإهتمام بتوفير وتأمين مصادر كافية للمساعنات الفنية للدول النامية لتحسين طاقاتها على النقل، ومن ثم على تدفق التجارة. وفي هنا الصدد يجب تعميق التعاون بين النظمة والمنظمات الدولية الأخرى كالبنك الدول، وصندق النقد الدولي لساعدة الدول النامية على تحسين طاقاتها في هذا الصدد، ومن ثم الإستفادة من الفرص التجارية الدولية.

(١٥) القضايا المتعلقة بالتجارة الخارجية مع الدول الصفحة:

أعاد المؤتمر تأكيده على ضرورة الإستمرار في الإنتزام بمعاونة الدول الصغيرة والهمشة على تبنى أساليب، وإجراءات تساعدها على الإندماج في النظام التجارى الدولى. وأوصى المؤتمر بضرورة إستمرار العمل في هذا الشأن، واستكماله في موعد غابته أول يناير ٢٠٠٥. وطالب للوتمر لجنة التجارة والتنمية تحت إشراف المجلس العام للمنظمة باستمرار العمل في هذا الاتجاه، وإعداد التوصيات الناسبة بهذا الخصوص لناقشتها في الجلسة القادمة.

(١٦) القضايا المتعلقة بالتجارة والديون والتمويل:

أعاد المؤتمر تأكيد الإستمرار في بحث السائل الخاصة بالعلاقية بين التجارة، والتمويل، والديون، والتي تم منافضتها في المؤتمر الوزارى السابق، وأوصى المؤتمر بتنفيذ برنامج عمل للإعداد للمؤتمر الوزارى القادم لتوضيح ما سيتم تنفيذه في هذا الشأن.

(١٧) القضايا ذات الصلة بالتجارة ونقل التكنولوجيا:

طالب المؤتمر بضرورة إستمرار العمل في تنفيذ البنود المتعلقة بقضايا التجارة، ونقل التكنولوجيا. واعاد للوقمر تأكيده بضرورة تشجيع كل الشروعات القادرة على نقل التكنولوجيا من خلال التدفقات السلعية والرأسمالية إلى الدول الأقل بمواً. وقام المؤتمر بتكليف المجلس العام للمنظمة بتنفيذ برنامج عمل لراجعة ماتم تنفيذه في هذا الشان، ولكتابة توصيات لناقشتها في المؤتمر القادم.

(١٨) القضايا ذات الصلة بالتجارة الإلكترونية:

فى ضوء التقارير السابقة بشأن تحرير التجارة الإلكترونية، فإنه ينبغى الإستمرار فى بحث القضايا التعلقة بهذا الشأن. وفى هذا الصدد أوصى للمؤتمر ببذل جهوداً إضافية لإلزام الدول الأعضاء بعدم شرض أى رسوم جمركية على عملية إنتقال التجارة الإلكترونية بين الدول، وأوصى المؤتمر بتشكيل مجموعات عمل إضافية للإعداد للمؤتمر الدوزارى القادم.

(١٩) القضايا المتعلقة بالتعاون الفني:

اكد المؤتمر على ضرورة تفعيل الإلتزامات بشأن ثبني، وتنفيذ الإحراءات المتعلقة بالتعاون الفني، وبناء الطاقات من اجل مساعدة الدول النامية على تعظيم مساهمتها في النظام التجارى العالى. وهي تلك القضايا التي تمت مناقشتها في إطار مؤتمر الدوحة. وذلك لضمان توفير تمويل كاف يمكن الدول من تحقيق مزيد من التعاون الفني، وبرامج لتدعيم قدرتها التنموية.

ولتحقيق هذا الهدف طالب الثقتمر بضرورة تبنى خططا لتنفيذ هذه البرامج مع استمرار المشاورات التى تعود بالنفع على الدول النامية من خلال إشباع إحتياجات أفرادها على المستوى الدولي، وفي هذا الصدد رحب المؤتمر بتفعيل التعاون مع الوكالات والمنظمات الأخرى لضمان إستمرار حصول الدول النامية على الساعدات الفنية اللازمة.

(٢٠) القضايا المتعلقة بالدول الأقل نمواً:

اعاد المؤتمر تأكيده على الطالبة بالإنضمام الفعال للدول الأقل نمواً للنظام التجارى الدول، واستكمالاً لما جاء في مؤتمر الدوحة أقر مؤتمر كنكان بضرورة الإسراع بتبنى الإجراءات التعلقة بتسهيل الدخول إلى الأسواق، وفتح الأسواق أمام صادرات الدول الأقل نمواً بدون وجود قيود كمية ونوعية. إضافة إلى ذلك طالب الأرتمر بتبنى إجراءات إضافية لتحسين قدرة هذه النول على دخول الأسواق، وهذه الإجراءات بعضها يتعلق بمجال التجارة في الخدمات وعرض الخدمات، وبعضها يتعلق باستمرارية المتعاون الفنى لزيادة قدرة الدول النامية على التغلب على ضعف طاقتها البشرية والمؤسسية التى تعوق مشاركتها بفاعلية في النظام التجارى الدولى.

(٢١) القضايا السلعية:

قى ظل إعتماد عديد من الدول النامية على تصدير عدد محدود من السلع والمنتجات، وفى ظل الشكلات الناجمة عن الإنخفاض والتقلب الحاد فى اسعار هذه المنتجات فقد تضمن المؤتمر توصيات بشأن استمرار التفاوض حول هذه السألة بالتماون مع منظمات دولية، والتوصية بكتابة تقرير في هذا الشأن قبل انعقاد المؤتمر القادم. وقد أكد المؤتمر على أنه يمكن مناقشة بعض الجوانب المرتبطة بالتجارة في إطار هذا التفاوض خاصة التفاوض بشأن دخول المنتجات الزراعية وغير الزراعية للأسواق.

(۲۲) الإتساق العالى: Coherence

أشاد المؤتمر بالجهود التى بذلك لتحقيق التعاون والتنسيق بين منظمة التجارة العالمية، والمنظمات الأخرى كالبنك الدولى، وصندوق النقد الدولى من أجل تحقيق مزيد من الإتساق العالى في مجال صنع السياسة الإقتصادية. وقد رحب المؤتمر بمشروع الدعم القدم من البنك الدولى، وصندوق النقد الدولى في إطار إعلان اغسطس ٢٠٠٣، وذلك للعمل مع المنظمة على حل بعض الشكلات التي تواجهها بعض الدول النامية وهي هي طريقها لتحقيق مزيد من تجرير لبيئتها التجارية، لذا طالب المؤتمر ببنل مزيد من الجهود في هذا الصدد، والعمل على التابعة والتقييم الستمر لما تم تحقيقه في هذه المائلة.

(٢٢) مسائل الإنضمام للمنظمة:

وافق المؤتمر على إستكمال نبيال، وكمبوديا لإجراءات إنضمامها الى عضوية النظمة. كما اكد المؤتمر على ضرورة الإسراع في النظر فني طلبات الإنضمام التي تم تبنيها في الدوحة في ديسمبر ٢٠٠٣. كما رحب المؤتمر بإنضمام ارمينيا ويوغسلافيا كأحلث عضوين للمنظمة في الجلسة السابقة، وأكد المؤتمر على أن توسيع نطاق الإنضمام سوف يحزز ويقوى من النظام التجارى المالي المتعدد الأطراف. لذا يجب الإستمرار في إعطاء الإهتمام والأولوبية لتبسيط الإجراءات المتعلقة بالإنضمام.



الفصل الثامن

الاقتصاد العالى والاتجاهات المعاصرة

١/٨ مقدمة

لقد شهد الاقتصاد العالي مزينا من التنهور خلال عام ٢٠٠١، كما انتاب اغلب مناطق العالم مزينا من الضعف في البنية الاقتصادية لهذه الناطق. وقد أشارت التوقعات إلى احتمالات حنوث موجات أخرى من التنهور والكساد نتيجة لما تركته أحداث الحادي عشر من سبتمر ٢٠٠١ من آشار عكسية على اقتصاديات العالم، خاصة تنهور مستوى الثقة في العالم، خاصة الناضجة.

ومنذ عام ٢٠٠٠ شهد العالم معدلات نمو منخفضة، وصاحب ذلك أيضا انخفاض معدلات نمو التجارة العالمية، وتنهور شروط الانتمان في الاسواق المالية الصاعدة. وقبل أحداث سبتمبر سالفة النكر كانت هناك آهاق لاحتمالات استعادة النشاط الاقتصادي على مستوى العالم لجزء من عافيته خلال عام ٢٠٠٠، غير أن هذه الأحداث قد قابت موازين العالم وتغيرت الحسابات بصورة أصبح من الصعب معها أن يتعافى الاقتصاد العالمي من وعكة نهاية القرن الماضي.

وقد طبعت أحدث الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ الاقتصاد العالى بطابع جديد اختلف في خصائصه ومكوناته والياته عن الفارة السابقة على هذه الأحداث. وسوف نتناول في هذا الجزء من الكتاب تحليل الهم الآثار السلبية لأحداث هجوم الحادى عشر من سبتمبر على برجى مركز التجارة العالى في نيويورك، وما تبع ذلك من إعلان الولايات للتحدة حربها على ما تسميه بالارهاب الدولى في مناطق متفرقة من العالم وفي مقدمتها افغانستان. ويلي ذلك تحليل آفاق النمو في الاقتصاد العالم ومتطلباته خلال العقد القادم.

وقد تفاوتت الآثار السابق نكرها بين خسائر مباشرة في الحياة والمتلكات، وتأثيرات سلبية على أسواق السلع، والطلب العالى، وتندفقات الأموال، وتعقد شبكة العلاقات الاقتصادية بين النول.

وقبل مناقشة كيفية انتقال الآشار سالفة النكر سوف نقوم باستعراض المناخ الاقتصادى السائد قبل وقوع هذه الأحداث مباشرة، ويلي ذلك تحليل كيفية انتقال هذه الآثار.

كلا) الناخ الاقتصادى العالى قبل أحداث سبتمبر ٢٠٠١:

لا شك أن الكساد العالى وبطء النمو قد بدأ بصفة اساسية من الولايات المتحدة الأمريكية منذ مطلع الألفية الثالثة. وقبل منتصف عام ٢٠٠١ تزامن الكساد في مناطق عديدة من العالم، وقد أشر هذا الكساد على المراكز المالية لكثير من الشركات والأفراد والحكومات في أغلب دول العالم، وتأثر بالتالي الطلب العالى، وتراجع معدل نمو التجارة الدولية. وقد عصف

هـ نا الكساد بمنج رأت النمو والاستقرار الاقتصادى والهيكلى خالال التسعينات من القرن للاضى. ومصر كواحدة من هذه الدول، حيث شهد العقد التاسع من القرن للاضى قدر كبير من الاستقرار في المؤشرات للالية والنقدية، غير أن الاستقرار لم يصاحبه معدلات نمو حقيقية مناسبة، الأمر الذى سهل كثيراً من حدوث تراجع وبطء في النمو وتدهور مؤشرات الاستقرار المالي والنقدى، ومن ثم تعقدت امكانات الاصلاح في ظل الركود، خاصة مع وجود قيود على امكانات استخنام سياسة مالية توسعية تؤدى الى تزايد في عجز الموازنة العامة وبالتالى تزايد اعباء الدين العام المحلى، هذا الدين الذى اقترب في الفترة الراهنة من الثلاثمانية مليار جنيه، وتعدت نسبته الى الناتج المحلى الاجمالي السقوف التي يمكن للاقتصاد الصرى تحملها.

أضف الى ماسبق أن استخدام أدوات السياسة النقدية يشوبها كثير من عدم الفعالية، فضلاً عن الآثار التناقصة على الأداء الاقتصادى الكلى، وتدفقات رؤوس الأموال الى الخارج.

هذه هى الأوضاع الاقتصادية التى سادت مصر والعالم قبل وقوع أحداث الحادى عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١، وسوف نوضح فيما يلى القنوات التى انتقلت من خلالها الآذار السلبية لهذه الأحداث.

٣/٨ آثار أحداث الحادي عشر من سبتمبر على الاقتصاد العالمي أولاً: الآثار الباشرة على الأرواح والممتلكات:

لقد ترتب على احداث الحادى عشر من سبتمبر في الولايات التحدة الأمريكية خسائر كبيرة في الأرواح والمتلكات تكاد تتساوى مع تلك الخسائر الترتبة على الكوارث الطبيعية كالزلازل والأعاصير. أضف الى هذه الخسائر ما قد ترتب من آثار على بعض الصناعات، خاصة الطيران وصناعة الطائرات والفنادق والتامين والخدمات الترفيهية والسياحة، ووكالات السفر والمطاعم وخدمات البريد والاتصالات والواصلات المختلفة وغير ذلك من الصناعات. وقد قدرت حسابات الناتج والدخل في الولايات التحداة الأمريكية خسائر المتلكات بحوالي 11 مليار دولار أمريكي وهو ما يتجاوز 0.0 من الناتج المعلى الاجمالي.

والجدير بالذكر أن خسائر المتلكات الناتجة عن هذه الأحداث كانت أقل من تلك الخسائر التي اخدتها زلزال كاليفورنيا ونورث ريدج في عام ١٩٩٤، أضف الى ذلك أن الخسائر والاصبابات المخيضة في الأرواح والمتلكات قد أدت الى تكاليف تأمينية قاربت الخمسة بالايين دولار.

ويوضّح الجدول رقم (۱-۸) اجمالي تكاليف أو خسائر احداث الحادى عشر من سبتمبر في الولايات التحدة الأمريكية، والتي بلغت ٢١,٤ بليون دولار وبما نسبته ٢٠,٥٪ من الناتج المحلي الاجمالي. وبمقارنة هذه الخسائر الباشرة بالخسائر والاصابات الناجمة عن زلزال اليابان عام ١٩٩٥ فإننا نلاحظ أن زلزال اليابان رغم ضخامته بالنسبة للحداث سبتمبر ٢٠٠١ لم يكن ذات تأثير كبير على مسار النمو في الاقتصاد الياباني سواء في الأجل القصير أو الأجل الطويل.

جنول رقم(۱۰۸) التكاليف للباشرة لأحداث الحادى عشر من سبتمم

البنغ بالبيار برلار					
17,7	خسائر للبانى والعدات والتجهيزات				
12	- خاصة				
١,٥	- حكومية (الحكومة المطية)				
٠,٧	- الحكومة النركزية				
۵,۲	خسائر تأمينية متنوعة				
۲,٦	- تأمينات على الحياة وتأمينات أخرى				
١,٨	- تعويضات للعاملين -				
٠,٦	- تأمين ممتلكات				
7,0	خسائر آخری				
1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1	الاجمالي				

وفيما يتعلق باتجاهات الطلب الاستهلاكي فقد لوحظ حدوث انخفاض ملحوظ في الاستهلاك بمجرد سماع الجمهور الأخبار الهجوم، وتجنب عديد من المستهلكين الخروج الى الأضاكن العامة، وانخفضت حركة الشراء والتسوق في الحلات الكبيرة بما يزيد على 48.

كما تم اغلاق الطارات على الفور لمدة أربعة أيام مما أشر على شركات الطيران في الولايات التحدة وفي غيرها من الدول، بالاضافة الى المتدد هذا الأثر إلى الصناعات ذات العلاقة برجلات الطيران الجوى

ثَانِياً: آلِيةَ ضعف الثقة في الاقتصاد العالمي:

إن ضعف الثقة في الاقتصاد العالى تعتبر من أهم الآليات التي تنتقل من خلالها الآفار عبر شبكة العلاقات الاقتصادية الدولية. إذ أن أحداث الحادى عشر من سبتمبر قد غيرت على نحو جدرى من التوقعات المستقبلية بما في ذلك مستوى عدم التأكد بالنسبة لرجال الأعمال والمستهلكين. وقد ترتب على ضعف الثقة والخوف من أحداث المستقبل في ظل الأزمة تأجيل المستهلكين أو الغائهم لجانب كبير من الانفاق الاستهلاكي، الأمر الذي انعكس على انخفاض الطلب الكلى بصورة مضاعفة في داخل الولايات المتحدة، وفي الدول الأخرى الثي ترتبط بعلاقات تجارية كبيرة معها.

ورغم وضوح الية تأثير ضعف النقة سالفة اللكر، إلا أن تقدير حجم الآثار بعد عملاً معقداً للغاية، فالنقة ما هي الا شعور أو إحساس بالحالة ويصعب تقديرها وتقدير آثارها بصورة كمية، ويقاس مستوى النقة في الحالة الاقتصادية بصفة عامة في بعض الدول بالاعتماد على للسوحات المبدئية المتعلقة بتوجيه أسئلة لبعض الناس عن الأوضاع الاقتصادية الراهنة وأقافها خلال عدة شهور قادمة، ويتم اختيار هؤلاء الناس من بين جمهور للستهلكين، ورجال الأعمال، والسئولين عن السياسات الاقتصادية

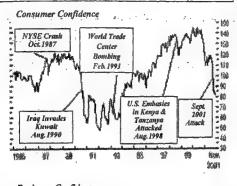
وغير ذلك. ويتم تحليل هذه السوحات وتكوين آراء محددة عن توقعات الستقبل القريب بشأن الأوضاع الاقتصادية.

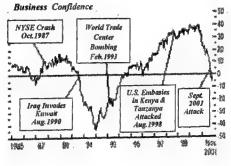
وتختلف هذه السوحات بصورة ملحوظة من دولة الى أخرى، وذلك من حيث طبيعة ونوعية الأسئلة، وطريقة تجميعها. وجمهور البحوذين في هذه السوحات.

ويمكن القول أن وقوع أحداث ذلت صبغة عالية يمكن أن تؤدى إلى تغير نتائج هذه السوحات بصورة توضح الآذار الترتبة على هذه الأحداث ويشاس الفرق بين اتجاه التوقدات قبل وقوع الأحداث وبعدها بمؤسر متوسط يعرف إحسائيا "بالانحراف العياري Standard Deviation" وقد اظهرت بعض الدراسات تأثير الأحداث ذات الصبغة العلاية على مسار توقعات قياس الراى في بعض الدول، وتختلف هذه الآثار من دولة إلى أخرى وفقاً لحجم الدولة و دورها في الاقتصاد العالى.

وبوضح الشكل التالى تأثيرات بعض الأحداث على اتجاه التوقعات الاقتصادية للمستهلكين ورجال الأعمال في الولايات للتحدة الأمريكية.

مؤشرات قياس توقعات الرأي في الولايات المتحدة الأمريكية





ويوضح الشكل البيانى السابق أن نتانج فياس الراى تتأثر باتجاه الدورة الاقتصادية، كما أن الأحداث غير للتوقعة تدفع توقعات الراى الى المزيد من التغير في اتجاه تعميق حدة انحسار النشاط الاقتصادي.

ققبل أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ كانت توقعات قياس الرأى تفيد بأن هناك اتجاها مستمراً نحو انحسار النشاط، غير ان الهجوم غير التوقع على أهداث معينة في الولايات المتحدة الأمريكية قد اشر على توقعات قياس الراك التي أشادت بأن الانحسار سوف تتزايد حدته عن الاتجاه العام بما يتراوح بين ٢,٥ - ٥ درجات انحراف معيارى.

ويتشابه هذا الأثر مع مثيله الذي وقع في عام ١٩٩٠ إبان الهجوم العراقي على الكويت، حيث كانت التوقعات تشير إلى انحسار النشاط الاقتصادي وازداد هذا الانحسار بعد العدوان، وحدوث رد فعل عسكرى ذات صبغة عالية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

وتزيد هذه النتائج فى تأثيرها على النشاط الاقتصادى بعض الأحداث الباغتة الأخرى، مثل تفجير مركز التجارة العالى في نيويورك عام ١٩٩٣، وتدمير مبنى السفارات الأمريكية فى كل من كينيا، وتنزانيا في أغسطس عام ١٩٩٨.

وقيما يتعلق باتجاهات قياس الرأى للعيرة عن درجية النقة في الاقتصاد الحلى والعالى في بعض دول اوربا الغربية، فقد اتضح ان أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ قد الدرت بنفس القوة على مسار النشاط

الاقتصادى وتوقعاته فى هذه الدول، وتراوحت الآثار بين نصف درجة معيارية الى أربع درجات معيارية فى كل من فرنسا والمانيا ، وبصورة اقل فى الملكة المتحدة، وبعض الدول الأخرى مثل كندا واليابان. ويوضح الجدول التالى تأثير انخفاض مؤشرات الثقة أو قياس الراى على الناتج المحلى الاجمالي فى بعض الدول:

جنول رقم (۲۰۸) اثر انخفاض مؤشرات قیاس الرای علی معدل نمو الناتج الحلی فی بعض النول

			-7-3-0		
الار الانخفاض	مقدار الانخفاض في الوشر	مۇشر قىياس			
فيلثقةعلى	خلال الفترة اغسطس-	الرأى خلال تسعة	النول		
الناتج	اكتوبر ٢٠٠١	أشهر ماضية			
أولاً: تاثير انخفاش مؤشر قياس رأى رجال الأعمال بدرجة معيارية واحدة على الثاتج					
	,		الولايات المتحدة		
*\-	۶,۳ در ج ه	%+ , TT -	الانتحاد القومي لمديري الشراء		
		**,TV -	اليابان		
%+ , Y -	۲٫۷ درجة	%+ ₃ T+ -	للانيا		
%+,Y -	۱٫۹ درجة	×-,10 -	فرنسا		
*•,V -	٢درجة	× - , TT -	ايطاليا		
*-,1-	٥,٠ درجة	ו,77 •	للملكة التحدة		
		* •,TT -	كندا		
ثَّانِياً : تَاثَير انخفاض مؤشر قياس رأى الستهلكين بدرجة مهارية واحدة على الناتج المحلي					
			الولايات المتحدة		
×1,4 -	ەدرجة	*• ,٣٧ -	مؤشر الجلس الاتحادى		
ו,A -	۲٫۸ درجة	*• , ٣٧ -	مؤشر جامعة ميتشجان		

وبناء على ما سبق فإن مؤشرات قياس الراك البنية على توقعات الناس تؤثر على النشاط الاقتصادى بقدر تأثرها بالأحداث غير التوقعة.

قإذا أشارت التوقعات الى احتمال انحسار النشاط الاقتصادى، ووقعت احداث ذات تأثير سلبى على الحالة الاقتصادية، فإن أسعار الخصم تتجه الى الانخفاض، ويحدث توسع حكومى فى الانفاق فى محاولة من جانب الإدارة الاقتصادية لتجنب الوقوع فى قاع الكساد، ودعم النشاط الاقتصادى لرفع معدل النمو وتقليل البطالة.

ثَالثاً: ردود أفعال الأسواق المالية:

لا شك أن الأسواق المالية توفر المجتمع معلومات هامة حول رؤية المستثمرين لانعكاس الأحداث العالمية وغيرها على الاقتصاد العالمي. وفي هذا الصدد فإنه ينبغي التمييز بين التغير في اسعار الأصول المالية التي تنطوى على قدر كبير من الخاطر وفقاً لطبيعة مصدرها، والتغير العام في اسعار الأصول نتيجة لزيادة مخاطر التعامل في الأسواق بسبب وقوع أحداث ذات تأثير على حركة السوق والنشاط الاقتصادى، كما حدث لهجوم نيويورك وواشنطن في سبتمبر ٢٠٠١.

وكان رد الفعل الأساسي لهذه الأحداث على الأسواق المالية هو تغير التجاه الطلب على الأصول المالية، وذلك بالانتفاع نحو طلب الأصول قليلة المخاطر ومرتفعة السيولة بصرف النظر عن العائد. وهو ما يعنى انخفاض الرغية لدى للستثمرين في تحمل للخاطر. وقد عكس ذلك الانحدار

الشديد لنحنى العائد فى الولايات المتحدة الأمريكية. كما أشرت الاتجاهات السابقة على تكاليف الاقتراض بالنسبة للمقترضيين أصحاب الخاطر للرتفعة. وعليه فإن الهامش المحسوب على فوائد السندات قد اتسع بدرجة ملحوظة. اضف الى ذلك أن الشركات الصغيرة لم تعد قادرة على دخول أسواق الانتمان.

ولا شبك أن انخضاض الرغبة لدى الستثمرين للاليين في تحمل المخاطر. وهذا المخاطر يترتب عليها انخفاض اسعار الأصول المالية مرتفعة للخاطر. وهذا الأمر يؤدى الى انتقال عدوى انخفاض الأسعار الى الأصول المالية في الأسواق الأخرى من خلال اعادة ترتيب الأوراق المالية للمستثمر الدولي.

ويوضح الجنول رقم (٣٠٨) مسار بعض الوُسْرات الماليـة خـلال الفـرّة من أول يوليو حتى نهاية شهر نوفمِم ٢٠٠١

جدول رقم (۲۰۸)

تطور أهم المؤشرات المالية في الأسواق الدولية

من ۱۲ سبتمبر حتی ۱۷ نوفمبر	من ۱۱ سبتمبر حتی ۲۱ سبتمبر	من ۱ یولیو حتی ۱۰ سبتمبر	المؤشرات	
			* أسواق الأسهم (%)	
19	11,7 -	\V -	S&P 500	
n	17,1 -	71,1 -	NASDAQ	
ĄY	0,0 -	17,9 -	TOPIX	
YY,T	۱۷,۳ -	W ,T -	EUROSTOXX	
14,4	11,9 -	11,4 -	FTSE 100	
T1,A	12,2 -	Y,A -	MSCI ASIA	
۱۷,۵	۱۲,۸ -	۷,٤	MSCI Latin America	
			* أسواق الانتمان (نقطة)	
10 -	15	- 70	LIBOR o/n	
۲۷ -	1.7.	۲۸ -	T-bill, 3-Month	
** -	0	70 -	Prime Lending	
77"-	14 -	۵۱ -	T-band, 10 years	
٥٢ -	77	٥	Moody's AAA Spread	
٥٢ -	4.5	٦	Moody's BAA Spread	
10 -	مشر	٧٤ -	Euro Band, 10 years	
			* أسواق العملات (%)	
1,1	۲,۷ -	۲,۵ -	Yen/US \$	
7,2 -	1,4	0,9	US \$/Euro	
٤,٩	7,0 -	0,9 -	SF/US \$	
۲,۹ -	صفر	۲,۸	US/BP	

وفيما يتعلق بتأثير الأحداث على توقعات أسغار الصرف، فقد لوحظ ان اللولار الأمريكي قد انخفض خلال الأسبوع الأول من الهجوم بما نسبته ٢-٤٪ مقابل المين الياباني واليورو. غير أن زيادة النقة في الأداء النسبي للاقتصاد الأمريكي مقارناً بالاقتصاد الياباني والأوربي قد ساعدت الدولار على استعادة قيمته السابقة على وقوع الهجوم.

وفيما يتعلق يأسعار الأسهم فقد اتجهت مباشرة إلى الانخفاض في اعلب الأسواق المالية خلال الأسبوع الأول من وقوع الأحداث، ويعود هذا الانخفاض إلى الاعتقاد بانخفاض أرباح الشركات وقيام المستثمرين بإعادة هيكلة محافظهم المالية.

وعلى أي حال فقد عاودت أغلب أسعار الأسهم ارتفاعاتها مرة أخرى منذ نهاية شهر سبتمبر سواء في الأسواق الناشئة أو في أسواق الدول الصناعية. وقبل مرور شهر واحد على الهجوم كانت أسعار الأسهم قد وصلت في ارتفاعها الى للستوى الذى كانت عليه قبل وقوع أحداث العادى عشر من سبتمبر. ويشير ذلك الى أن استعادة الأسواق لحالة الاستقرار التي كانت عليها قبل الأحداث قد حدث بصورة سريعة مقارنة بالمواقف الشابهة مثل إزمة الخليج عام ١٩٩٠، أو إزمات العملات في جنوب شرق آسيا.

رابعاً: أسواق السلع:

توضح أسواق السلع للختلفة الآثار المنعكسة من انخفاض مستوى النشاط الاقتصادى في الدول الصناعية. غير أن تكلفة انخفاض الأسعار تترك آذاراً سيئة على اوضاع الدول النامية التي تعتمد في صادراتها على السلع التي تعتمد في صادراتها على السلع التي انخفضت أسعارها، خاصة أسعار السلع الأولية التي تأثرت بصورة أكبر بانخفاض معدلات النمو في الدول الصناعية. وجاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر لتؤكد وتعمق اتجاه الانخفاض في اسعار هذه السلع، حيث انخفضت أسعار البترول الى حوالي ١٨ دولار للبرميل في نهاية نوفمبر مقابل ٢٥ دولار للبرميل قبل وقوع الأحداث.

وفيما يتعلق بأسعار السلع الأخرى بخلاف الوقود. فقد لوحظ اتجاه السعارها أيضاً إلى الانخفاض الشليد بعد الهجوم، حيث انخفض الرقم القياسي العام للأسعار بنحو ٦٪ من سبتمبر إلى نوقمبر ٢٠٠١ . ويعكس ذلك انخفاض الطلب العالمي. فبالنسبة لبعض السلع الزراعية خاصة القطن والبن فإن اسعارها قد اتجهت للانخفاض نتيجة للتوسع في جانب العرض منها، هانخفضت أسعار البن إلى أقل من النصف مقارنة بمستواها في بداية عام ١٠٠٠ ويرجع ذلك إلى أن المنتجين الرئيسيين للبن مثل المرازيل وفيتنام قد استمروا في زيادة الإنتاج رغم انخفاض الأسعار وعدم زيادة الاستهلاك العالي من البن.

وبالنسبة لمحصول القطن فقد انخفضت الأسعار العالمية له بنحو ٢٠٪ خلال العامين للاضيين، وإلى ثلث السعر الذي كان سائناً في عام ١٩٩٥. ويرجع ذلك بطبيعة الحال الى زيادة العرض من الألياف الصناعية المنافسة للقطن نتيجة للتقدم التكنولوجي خلال الربع الأخير من القرن الماضي. كما اسهم في انخفاض الأسعار العالمية للقطن تدعيم الولايات التحدة الأمريكية لصادراتها من القطن.

وهيما يتعلق بأسعار للعادن هقد كان الانخفاض العالى في أسعارها مضاعف منذ احدث سبتمبر ٢٠٠١، حيث لوحظ انخفاض أسعار النحاس والألونيوم والقصدير والنيكل بنسب تراوحت بين ٢٥-٠٥٪ منذ نهاية عام ١٩٩٩.

وتقاب اسعار الأخشاب نتيجية لكساد سوق العشار في الولايات التحدة، واتجهت الى الانخفاض كنتيجية للنزاع التجارى حول منتجات الأخشاب بين الولايات للتحدة وكندا:

واذا انتقلنا من ناحية أخرى الى اسعار ومبيعات أشباه الموصلات Semiconductors فقد لوحظ اتجاهها الى الانخفاض الشديد خلال الربع الثالث من عام ٢٠٠١ نتيجة لتدهور اسواق رقائق الذاكرة Memory Chips التي بلغت اسعارها ٢٠٠ فقط من سعرها عام ٢٠٠٠كما أن مبيعات المنتجات النهائية خاصة أجهزة الحاسب الآلى قد ظلت في حالة كساد خلال الشهور القليلة الماضية رغم انخفاض المخزون واستقرار أسعار الرقائق.

وعموماً فإن انخفاض أسعار السلع يؤثر على النشاط الاقتصادي بطريقة مختلفة في كل دولة وفقاً لكونها مصدرة أم مستوردة. فالدول للصدرة للبترول سوف تتأثر سلباً بهذا الانخفاض، أما الدول الستوردة للبترول فإنها تتأثر إيجاباً بذلك ، وهكذا الأمر بالنسية لبقية السلع.



يشير تقرير التنمية في العالم الذي اصدره البنك الدولي عام ٢٠٠٣ إلى ان هناك أحكثر من ٢ مليار شخص في العالم يعانون الفقر، حيث يحصل كل منهم على أقل من دولارين في اليوم الواحد. كما أن هناك ما يتراوح بين ٢-٣ مليار شخص سوف ينضمون إلى منتدى الفقراء خلال الخمسين عاماً القادمة. ويبلغ عدد السكان الذين يعيشون حاليا تحت خط الفقر الأول، وهو دولار واحد يوميا نحو ١٢ مليار نسمة.

إن الهدف الأساسى الذى تسعى من أجله الدول والنظمات الدولية هو القتلاع جنور الفقر من العالم، وتحسين نوعية الحياة لهؤلاء الفقراء. والتحقيق هذا الهدف يتطلب الأمر عملية تنمية شاملة تنطوى على سياسات واجراءات مختلفة جنرياً عن تلك التى كانت متبعة خلال النصف قرن النصرم.

وينطوى هذف تحسين نوعية الحياة على الاهتمام بقضايا البيئة، وهيكل القيم الاجتماعية، والأطر السياسية، في ضوء تحقيق درجة عالية من الحوكمة (أي نظم الإدارة الحكومية الجيدة) Governance.

وقد تركزت الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة في مجموعة من الإحراءات أشارت إليها الأمم للتحدة في تقاريرها للختلفة. وفيما يلي نص الأهداف التي التزمت بتنفيذها الدول الـ ١٨٩ الأعضاء في الأمم للتحدة. يحلول عام ٢٠٧٥.

١- القضاء على الفقر الدقع والجوع:

وذلك بتخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد، وتخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف.

٢- تحقيق تعميم التعليم الابتدائي:

وذلك بكفالة تمكين الأطفال في كل مكان سواء النكور أو الإناث منهم من اتمام مرحلة التعليم الابتدائي.

٣- تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة :

وذلك بإزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي ويفضل أن يكون ذلك بحلول عام ٢٠٠٥، وبالنسبة لجميع مراحل التعليم في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٥.

٤- تخفيض معدل وفيات الأطفال :

وذلك بتخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين.

٥- تحسين الصحة النفاسية :

وذلك بتخفيض معدل الوفيات النفاسية بمقدار ثلاثة أرباع.

٦- مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدر والملاريا وغيرهما من الأمراض:

وذلك بوقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز، ووقف انتشار الملاريا وغيرها من الأمراض الرئيسية.

٧- كفالة الاستدامة البينية:

وذلك بإدماج مبادئ التنمية للستدامة في السياسات والبرامج القطرية وانحسار فقدان الموارد البيئية. وتخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول على مياه الشرب الأمونة إلى النصف. وكذلك تحقيق تحسن كبير بحلول عام ٢٠٢٠ لعيشة ما لا يقل عن ١٠٠ مليون من سكان الأحياء الفقيرة.

٨- إقامة شراكه عائية من أجل التنمية وذلك من خلال:

- الضي في إقامة نظام تجارى ومالي يتسم بالانفتاح والثفيد بالقواعد، والقابلية للتنبؤ به وعدم التمييز. ويشمل ذلك التزاما بالحكم الرشيد، والتنمية، وتخفيف وطاة الفقر على الصعيد الوطني والصعيد العللي.
- مالجة الاحتياجات الخاصة لاقل البلدان نموا ويشمل ذلك تمكين صادرات اقل البلدان نموا من الدخول معفاة من التعريفات الجمركية والخضوع للحصص، وبرنامجا معززا لتخفيف عبء الديون الواقع على البلدان الفقيرة للثقلة بالديون، وإلغاء الديون الثنائية الرسمية، وتقديم للساعدة الإنمائية الرسمية بصورة اكثر سخاءً للبدان التي اعلنت الترامها يتخفيف وطاة الفقر.

- معالجة الاحتياجات الخاصة للبلدان غير الساحلية والدول النامية الصغيرة الجزرية (عن طريق برنامج العمل للتنمية السندامة للدول النامية الصغيرة الجزرية ونتائج الدورة الاستثنائية الثانية والعشرين للجمعية العامة)
- المالجة الشاملة لمشاكل ديون البلنان النامية باتخاذ تنابير على الستويين الوطني والدولي لجعل تحمل ديونها ممكنا في للدى الطويل.
- النعاون مع البلدان النامية لوضع وتنفيذ استراتيجيات تتيح للشباب عملاً لائقا ومنتجا.
- التعاون مع شركات المستحضرات الصيدالاتية الإتاحة العقاقير الاساسية باسعار ميسورة في البدان النامية.
- التعاون مع القطاع الخاص لإتاحة فوائد التكنولوجيات الجديدة، وبخاصة تكنولوجيا للعلومات والاتصال.

وفى هذا الصدد هسوف نعرض لأهم المؤشرات التعلقة بالفقر، ونوعية الحياة في مجموعات الدول الختلفة

١/٤/٨ أهم مؤشرات الفقر والتخلف:

يعد متوسط دخل الفرد اهم مؤشر يتم الاعتماد عليه للتمييز بين الدول المتقدمة والدول الأقل نموا، ورغم مايرد على هذا العيار من ماخذ إلا انه لم يزل العيار الأساسي الستخدم من قبل الهيئات والمؤسسات الدولية لتصنيف الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد يقسم البنك الدولي دول العالم إلى تربع مجموعات دخلية متباينة، وذلك على النحو التالي:

- الدول ذات الدخل المنخفض: ويتراوح متوسط دخل الفرد في هذه المجموعة إلى اقل من ٧٤٥ دولارا سنويا.
- (۲) الدول ذات الدخل التوسط الأدنى: ويتراوح متوسط دخل الفرد في هذه المجموعة مابين ۲۶۱ -- ۲۹۷۵ دولارا سنويا.
- (٣) اللبول ذات اللبخل المتوسط الأعلى: ويتراوح متوسط دخل الفرد في
 عنده المجموعة مابين ٢٩٧٦ ٩٢٠ دولارا سنويا.
- (٤) الدول ذات الدخل المرتفع: ويصل متوسط دخل الفرد في هذه
 المجموعة إلى مايزيد عن ٩٠٠٦ دولارا سنويا.

ويمكن باستعراض مجموعة من للؤشرات الأساسية إن نلاحظ مدى تأثير حجم الدخل على نوعية الحياة في هذه للجموعات. ويبين الجدول رقم (4-3) أهم هذه للؤشرات،

جنول رقم (٨-٤) أهم مؤشرات الفقر والتخلف في العالم

*111	346	194\$CH	معدل	العمر	مؤشر التثمية
البيان	السكان	السكانية	الأمية	التوقع	البشرية
العالم	٦,١٢٢	٤٧	-	71	+,٧٢٢
دول الدخل النخفض	7,011	٧٦	TY	٥٩	٠,٤٤٨
دول الدخل التوسط النخفض	351,7	£A	10	14	1,700
دول الدخل للتوسط للرتقع	1,012	¥ £	1.	٧١	·,Y££
دول الدخل المرتشع	.,900	۳۱ .	_	٧A	٠,٩٢٧

إن أي محاولة لتخفيف الفقر تتطلب نمواً اقتصادياً مستداماً Sustained Economic Growth بهدف زيادة الإنتاجية وزيادة الدخل في الدول النامية. غير أن هناك ما يفوق مجرد تحقيق التنمية الاقتصادية، وهو الاهتمام بالقضايا البيئية والاجتماعية، وهذه القضايا اعتبرها العالم في الماضي نتاجاً طبيعياً للتقدم الاقتصادي، وهو ما يدخل ضمن منظومة (مكسب - خسارة)، ونظراً للتأثير السلبي لتدهور البيئة ومنظومة القيم الاحتماعية، فقد بدا واضحاً ضرورة الاهتمام بهذه القضايا في إطار مكافحة الفقر وتحسين نوعية الحياة المللوبة لسكان كوكب الأرض. وتشير التقارير الصادرة عن برنامج الأمم التحدة للتنمية (UNDP) إلى مجموعة من المؤشرات ذات الصلة بالفقر والتخلف في الدول الأقل تقدم، حيث يعيش نحو ٩٨٦ مليون نسمة في العالم دون مصدر للمياه النظيفة، ويعيش نحو ٢,٤ بليون نسمة بدون صرف صحى، ويموت نحو ٢,٣ مليون نسمة سنويا بسبب تلوث الهواء، كما يموت ١١ مليون طفل اقل من ٥ سنوات سنويا بأمراض يمكن الوقاية منها. وبوحد نحه ٣٤ مليون نسمة مصابون بمرض فقد للناعة الكتسبة (الإيدز). ويعانى نحو ٨٥٤ مليون نسمة من الأمية منهم ٥٤٣ من النساء، ويبلغ عدد الأطفال غير السجلين في للدارس نحو ٢٢٥ مليون طفل، منهم ١٨٣ مليون انثى.

ويمثل تزايد أعداد الفقراء في العالم تحديات كبيرة امام استراتيجيات التنمية خاصة في اللول النامية، واللول التي تمر بمرحلة التحول الاقتصادي، وتتمثل أهم التحديات سالفة الذكر فيما يلي:

٨/٥ تحديات النمو خلال العقد القادم:

١- اتساع الهوة بين الدول الفقيرة والدول الغنية، إذ أن تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم لعام ٢٠٠٣ يشير إلى أن متوسط الدخل في اغني ٢٠ دولة يعادل ٢٧ ضعفاً لتوسط الدخل في افقر ٢٠ دولة في العالم. أضف إلى ذلك تزايد اتساع الفجوة بين الفقراء والأغنياء، داخل الدولة الواحدة. كما يشير تقرير مؤتمر الأمم التحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) عام ٢٠٠٢ إلى أن عدد النول الأكثر فقرأ في العالم يصل حالياً إلى ٤٩ دولة، حيث تعانى هذه الجموعة من الدول من انخفاض متوسط دخل الفرد، وسوء التغذية، والجوع، وتدهور المستوى الصحى والتعليمي. ويرجع ذلك إلى ضعف الاهتمام بتنمية الموارد البشرية. ويُعد ذلك من أهم ما تتصف به جالياً الدول الأقل تقدماً، فضلاً عن كونها أهم عقبة أمام عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول. ويرجع ذلك إلى تخلف نظم التعليم، وعدم الاهتمام ببرامج التدريب التخصصة، وإهمال القضايا التعلقة بالبحوث والتطوير، فضلاً عن الانفصال الكامل بين المؤسسات التعليمية واسواق العمل. أضف إلى ذلك سوء الأحوال الصحية وانخفاض مستوى التغنية...الخ. وقد عرفت تقارير التنمية البشرية مفهوم التنمية البشرية على أنها توسيع الخيارات المتاحة أمام الناس، وينطوي هذا التعريف على مضمون أن الإنسان وتحسين مستوى معيشته هو الهدف النهائي لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية،

وقد استخدمت التقارير سالفة النكر مؤشر مركب يطلق عليه مؤشر او دليل التنمية البشرية Human Development ويتكون هذا المؤشر او الدليل من دلائة مكونات اساسية تنصرف جميعها إلى تحسين مستوى معيشة البشر بالإضافة إلى ارتفاع أدائهم وإنتاجيتهم، وهذه المكونات هي متوسط نصيب الفرد من الدخل، ومتوسط العمر المتوقع، ودرجة الإلم بالقراءة والكتابة. وفي هذا الصدد فإن تقرير التنمية البشرية الصادر عام ٢٠٠٣ عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة للالكال المتصدن ترتيباً لنحو ٧٥ بين هذه الدول، وبلغت قيمة هذا الدليل (٠,٦٤٨) مقارنة بما قيمته لولايات المتحدة الأمريكية، وحوالي (٠,٢٩٢) و (٠,٢٧٥) لكل من النجر وسيراليون على التوالي (اقل قيمة للمؤشر في العالم، ونحو(٠,٢٧٥) لكل من النبجر وسيراليون على التوالي (اقل قيمة للمؤشر في العالم، ونحو(٠,٢٧٥) لكل من

٢- انتشار الصراعات الأهلية والإقليمية والدولية على نطاق واسع، ففى حقبة التسعينيات كان هناك أكثر من ٤٦ دولة من دول العالم متورطة فى صراعات ونزاعات مختلفة. وهذا العدد يتضمن أكثر من نصف عدد الدول الأكثر فقرأ فى العالم (١٧ دولة من إجمالي ٣٣ دولة) وتنطوى هذه الصراعات على تكاليف مرتفعة تمثل هدراً فى الوارد المتاحة لأى دولة. فضلاً عن تدمير الطاقات الإنتاجية والأصول

- الرأسمائية، وفقتان الثقة في للناخ الاستثماري، الأمر الذي يؤدى إلى ترَايد حدة الفقر، وتراجع معدلات النمو الاقتصادي.
- ٣- زيادة درجة تلوث الهواء في أغلب مدن النول النامية. وعلى للستوي الكوني، فإن قدرة الكون على امتصاص ناني اكسيد الكربون دون حدوث تغيرات في درحات الحرارة أصبحت أمر أ مشكوك فيه إلى حد كبير بسبب الاعتماد الكثيف على الوقود الأحفوري لتوليد الطاقة. كما أن انبعاث الغازات الصناعية سوف يستمر في النمو إلا إذا ينلت جهوداً كبيرة في مجال تحسين كفاءة استخدام الطاقة، والابتعاد عن الاعتماد الكثيف على الوقود الأحفوري. إضافة إلى ما سبق فقد تزايدت نسبة تواجد النيتروجين في البيئة خلال الخمسين عاماً للاضية نتيحة لاستخدام للخصيات، والصرف الصحي، واحتراق الوقود وخلافه، وقد أثر ذلك على الدورة الكونية للنيتروجين مخلفة بنلك أثاراً مرضية عديدة، وانخفاض خصوبة التربة، وتناقص الأحياء الغنائية في البحيرات والأنهار وسواحل الحيطات. وتشير الدراسات في هنا الصيد إلى أن الخمسة وعشرين عاماً القادمة سوف تشهد تضاعفاً في نسبة النيتروجين في الهواء.
- ٤- تزايد درجة ندرة للياه العلية بسبب الارتفاع السريع لنسب استهلاك تنياه في العالم. وفي هذا الإطار فإن أكثر من ثلث سكان العالم يعيشون حالياً في مناطق تعانى من نقص خطير في حكمية الياه

العنبة، وسوف ترتفع هذه النسبة وفقاً لبعض التقديرات لتصل إلى النصف في أقل من ثلاثين عاماً. وهذا الأمر يهدد باحتمالات لتزايد النزاعات والصراعات الدولية بشأن المياه خلال السنوات القادمة من هذا القرن، بل أن بعض المراقبين في هذا الخصوص يشيرون إلى أن القرن العشرين قد شهد صراعات عديدة مرجعها النزاع حول النفط ومناطق تواجده في العالم، أما القرن الواحد والعشرين فسوف يشهد حروباً ونزاعات حول المياه ومناطق تواجدها في العالم، فالقرن النامي هو قرن النفط، فالقرن الحالي هو قرن الناه.

٥- انخفاض درجة خصوبة احكثر من خمس الأراضى القابلة للاستزراع فى العالم (حوالى ٢ مليون هكتار) خلال الخمسين عاماً الماضية، مما يهدد بانخفاض إنتاجية الأراضى الزراعية، واحتمالات نقص إمدادات المواد الغذائية خلال الخمسين عاماً القادمة، ويزداد هذا الأمر خطورة فى ضوء ندرة المياه العذبة عمر مناطق عديدة من هذا العالم.

٦- تزاید معدلات إزالة وتحطیم الغابات، حیث تشیر الدراسات إلى ان اکثر من خمس الغابات الاستوائیة قد تم إزالتها منذ ستینیات القرن الماضی، وقد ترکزت عملیات إزالة الغابات وفقاً لتقاریر منظمة الأغذیة والزراعة (الفاو) فی الدول النامیة التی فقدت اکثر من ٢٠٠ ملیون هکتار بین عامی ۱۹۸۰ – ۱۹۹۰ ویؤثر هذا الأمر فی حدوث اختلال فی التوازن البیئی بما یهدد بزیادة درجة تصحر

الأراضى الزراعية من ناحية، وضعف القدرة الكونية على امتصاص ثاني أكسيد الكربون والغازات الأخرى النبعثة من الصناعة.

٧- تعرض بعض الأحياء الحيوانية والنباتية إلى الانقراض، فضلاً عن تناقص إنتاجية الثروات للانية. وتشير الدراسات في هذا الصند إلى ان حوالى ٥٨٪ من الشعب للرجانية، و ٢٤٪ من كل الفصائل السمكية تعانى الآن من مخاطر الأنشطة البشرية الجائرة، كما أن ٧٠٠ من الصايد السمكية تستغل الآن بصورة جائرة وتواجه مخاطر انخفاض الإنتاجية.

هذه هى لهم تحديات ازالة الفقر وتحسين نوعية الحياة على وجه الكرة الأرضية خلال القرن الحالى، ولا شك أن تحقيق التنمية للستدامة يتطلب مواجهة هذه التحديات وبذل جهوداً كبيرة لتلافى الآذار السلبية الناجمة عنها.

٦/٨ متطلبات ومداخل التنمية:

يقصد بمتطلبات التنمية الاقتصادية الشروط الواجب توافرها للتخلص من قيود التخلف، ويقصد بمداخل التنمية الناهج التي يمكن الاعتماد عليها لضمان نجاح السياسات الاقتصادية في تحقيق اهدافها • ونعنى بذلك الناخ الذي يجرى في ظله تنفيذ عملية التنمية الاقتصادية، سواء كان ذلك مناخاً سياسياً أو اجتماعياً أو اقتصادياً، أو نقافياً.

وسوف نوجز في السياق التالى اهم متطابات تحقيق التنمية الاقتصادية، ويلى ذلك الاشارة الى بعض الخيارات ثك الصلة بمناخل التنمية •

١/٦/٨ متطلبات تحقيق التنمية:

- ا- ضرورة توافر شبكة ملائمة من رأس المال الاجتماعي، وهي عبارة عن
 البنية الاساسية Infrastructure من طرق وجسور وشبكات المياه
 والصرف الصحى والاتصالات والكهرباء ...الخ •
- ٢- ضرورة الاهتمام بقضايا التعليم والتدريب وتنمية مهارات القوى
 العاملة، مع الاتجاه نحو ربط احتياجات سوق العمل بنوعية
 الخريجين ومؤهلاتهم وتخصصاتهم •
- ٣- ضرورة الاهتمام بقضايا التطوير التكنولوجي والبحث العلمى، وسدالفجوة الوجودة بين نتائج البحث العلمى، ومجالات التطبيق العملي لهذه النتائج، فالبحث العلمى في الدول الأقل تقدماً يجرى بصورة تكاد تكون منفصلة تماماً عن الواقع العملي مما يعرم المجتمع من الاستفادة من الطاقات العلمية المتاحنة داخل أروقية الجامعات ومؤسسات البحث العلمي، ولا عجب في أن يتخلف القطاع الزراعي في مصر مع توافر علماء متخصصين في جميع الشئون الزراعية والعلوم والطب البيطرى، وتستنفذ والحيوانية في كليات الزراعة والعلوم والطب البيطرى، وتستنفذ طاقاتهم في أعمال غير ملائمة لطبيعة تخصصاتهم الراقية .
- خرورة الاهتمام ليس ققط بالقوانين والتشريعات الحاكمة للنشاط
 الاقتصادى والمنظمة للعلاقات بين الافراد ورجال الاعمال والستهاكين،

- بل أيضنا بضمان عدم تعرض هذه القوانين أو التشريعات لـتغيرات متتالية، الامر النك يضعف الثقة في للناخ للانم للعمل والاستثمار والانتاج.
- ۵- ضرورة تطوير البنية السياسية للمجتمع بما يضمن مشاركة جميع الافراد في صنع القرارات، سواء تعلق الامر بمنظمات الاعمال أو الوحدات الحكومية المختلفة، أو تعلق بالمؤسسات السياسية، وفي ذلك تأكيد لديمقراطية القرار، وضمان لفاعلية الساءلة، ومواجهة الفساد في جميع مراحله •
- ٢- ضرورة تبنى سياسات مالية ملائمة لضبط الانفاق العام ورقع كفاءة التحصيل الضريبي، وزيادة الايرانات العامة، وفي ذلك سيطرة على عجز الوازنة العامة، وضبط حركة الاسعار في المجتمع.
- ٧- ضرورة العمل على تدعيم استقلالية القرارات النقدية وإصلاح للؤسسات للصرفية والتمويلية للختلفة بهدف تشجيع للدخرات للحلية على أسس مستقرة، إضافة إلى التخلص من عادات الاكتناز والتهافت على القتناء الاراضي والمقارات والذهب ١٠٠٠ إلخ وفي ذلك توفير لصادر تمويلية هامة ٠
- ۸- ضرورة تهيشة الناخ الاستثمارى بشكل، يسمح للاستثمارات الاجبنية بالتدفق للناخل في أى صورة من صور التدفق، سواء كان استثمار أجنبي مباشر، أو مشروعات مشتركة، وذلك لضمان نقل الخيرة وللعرفة الفنية في مختلف الجالات الاستثمارية.

٢/٦/٨ مداخل وخيارات التنمية:

تتمثل مداخل او خيارات التنمية في صياغة الإطار العام لكفالة نهم الاستثمارات، وإحداث التغيرات الهيكليــة الطلوبــة لرفــع كفــاءة اســتـخدام الموارد التاحية • وتشير التجارب العاصرة الى وجود عدة خيارات لادارة عملية التنمية الاقتصادية، وتختلف هذه الخيارات من دولة إلى أخرى. فهناك الخيار الذي يتبنى موقفاً أكثر تشدداً من حيث تدخل الدولية في النشاط الاقتصادي، وينادي بضرورة انسحاب النولة من هذا النشاط واقتصار تدخلها على بعض الوظائف الرامية الى تنظيم العلاقية بس أف اد الجتمع من حيث وضع وصيانة التشريعات النظمة للنشاط الاقتصادي، والاشراف على تطبيقها، وهذا الخيار ينطوى على ترك توجيه الموارد بصورة كاملة لقوى السوق دون تدخل من جانب النولة، أما الخيار الثاني فهو خياراً معاكساً تماماً للخيار الاول، حيث تتدخل الدولة في جميع جوانب النشاط الاقتصادى وتتولى القيام بعمليات توجيه واستخدام الموارد المتاحة بصورة مركزية، ولا مكان في ظل هذا الخيار لمارسة القطاع الخاص لأى نشاط اقتصادي •

والواقع أن تجارب التنمية قد شهدت الى جانب الخيارين السابقين خياراً ثالثاً اثبت نجاحاً كبيراً، وهو خليط من الخيارين السابقين، وقد تبنت هذا الخيار التنموي الأخير كل من اليابان وسنغافورة وكوريا الجنوبية والنمسا، حيث تترك عملية تخصيص واستخدام الموارد لآليات

السوق، وتتدخل الدولة باستخنام السياسات الاقتصادية للتأثير على عملية توجيــه واسـتخنام هــنه للـوارد، إضافة إلى الإشـراف والرقابـة والتنظـيم لحركة النشاط الاقتصادي وضبط إيقاعه وفقاً لحمه عة من الأهناف العامة.

وسوف نبوجز في السياق التالي انواعاً من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إلى حانب إعمال البات السوق الحرة.

التدخل بإنشاء وإدارة مرافق البنية الأساسية، أو الاقتصار على إنشائها فقط، وترك إدارتها للقطاع الخاص وفقا لترتيبات عديدة، لعل اهمها مايعرف بأنظمة البوت BOT.

التدخل من جانب الحكومة لعلاج الاختلالات التي تنتج عن إعمال آليات السوق، خاصة الاختلالات الاجتماعية، وزيادة معدلات البطالة، وسوء توزيع الدخل بين فئات المجتمع، ومنع تكون الاحتكارات. وهو مايعني ضرورة تبني سياسات وبرامج هادفة للإنفاق العام لتجنب مثل هذه الاختلالات.

التدخل من جانب الحكومة لتنظيم حركة النشاط الاقتصادي بإصدار القوانين والتشريعات التعلقة بالنشاط الاقتصادي، والإشراف عنى تطبيقها ومتابعتها والرقابة عليها.

التدخل من جانب الحكومة باستخدام مجموعة من السياسات المالية والنقدية، وسياسات التجارة الخارجية والصرف الأجنبي، التي تهدف إلى تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي. التدخل من جانب الحكومة للتأثير على قرارات الأفراد بشأن الادخار، وبصفة خاصة الإدخار الإجباري من خلال الحوافز الضريبية والسياسات النقديسة الملائمسة لزيسادة الادخسار المحلسي، وزيسادة الاستثمارالملي في نفس الوقت.

والكلمة الأخيرة في إطار خيارات التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي تتلخص في أن دور الحكومة يجب أن يتصف بالرشادة في صبياغة الأطر العامة لمارسة هذا النشاط، ومراقبة تنفيذ القوانين والتشريعات المنظمة له. ويتطلب ذلك بطبيحة الحال إصلاح مؤسسي يكفل حماية الحقوق الأساسية للمواطنين، ويحدد المؤوليات، ويضع اطر واضحة للشفافية والمساءلة، ويسمح بتعقب الفساد واقتلاع جذورة أينما وُجد.

ولم يعد الخيار للطروح في الوقت الحالي هواعمال اليات السوق او تنحيتها جانباً، وتوجيه للوارد بصورة إدارية. بل إن الخيار الطروح للتطبيق وليس للنقاش هو تحرير النشاط الاقتصادي بكافة جوانبه، وإعمال اليات السوق، مع وجود إدارة حكومية جيدة تستطيع توجيه دفة الاقتصاد في عالم يموج بكثير من التغيرات للاستفادة من مازق العولية، وتجنب الآثار الضارة التي تنجم عنها. فعولة النظم الاقتصادية الحلية أصبحت آمراً واقعا، ولا مناص من التعامل مع هذه الظاهرة في إطار مايُعرف بالعوكمة في الأدب الاقتصادي للعاصر.





مراجع الكتاب

أولا الراجع العربية:

- (١) أبو بكر متولى: "الاقتصاد الخارجي، نظرة الحليلية" (مكتبة عين شمس، القاهرة)، الطبعة الأولى: ١٩٨٠.
- (٢) أحمد حسنى احمد. "مشكلة الدولار والأزمة الاقتصادية العللية "(مكتبة النهضة الصرية) القاهرة. ١٩٤٩.
 - (٢) أحمد عباس عبد البنيع: "لملاقات النولية"، مكتبة عين شمس)؛ القاهرة.
- (٤) أسامة للجدوب، "الجائد ومصر والبلدان العربية من هافانا إلى عبراكش" الخار العربيبة اللبذانية، القاهرة، الطبعة الذانية،١٩٥٧.
- (a) الكسندر فليمنح ومارى سميت. "جمع للوارد لرفيطة التنمية الدولية"، (مجلة التمويل)
 والتنمية، مجلد (٢٤)، رقم (٧)، سبتمي ١٩٨٧.
 - (٦) الجريدة الرسمية، جمهورية مصر العربية، رئاسة الجمهورية، عدد٢٤، يونيو١٩٩٥.
- (٧) الأسسة العربية لضمان الاستثمار: "الأسواق لاالهة الدولهة" حلقة الأسواق لاالهة وتمويل الشروعات، ١٩٨٧.
- (A) للؤسسة العربية لضمان الاستثمار، "مؤسسات التمويل الدولية والإقليمية"، (حلقة الأسواق الثانية وتعويل للشروعات، ١٩٨٧.
- (٩) بربارة أوبر: "مجمع عملات قروض البنك الدولي"، (مجلة التمويل والتنمية)، مجلك (٢٦)،
 عند (٢)، يونيو ١٩٨٩.
- (۱۰) بیل جینس: "لعلوماتیة بعد الانترنت": (طریق للستقبل). سلسلة عالم للمرقة، رقم (۲۲۱) ، مارس، ۱۹۹۸ ترجمة عبد السلام رضوان.
- (۱۱) بول هیرست، حراهام طومیسون، "مالمولة، الاقتصاد المالي وامکانات التحکم" سلسنة عالم
 للعرفة ، رقم (۲۷۳)، سبتمبر ۲۰۰۱، درجمة د دالح عبد الجهار.
- (١٢) بير قان دين بوجيرد: "حقوق السحب الخاصة التجارية" (مجلة التمويل والتنمية)، يوديو ، مجلد (٢١)، رقم (٢) 4/٨٤.
- (۱۲) تومناس كون: "بنية الشورات العلمية" سلسلة عالم للعرشة، رقم (۱۲۸) ، ديسمبر، ۱۹۹۲
 درجمة شوقى جلال.
- (۱٤) جای سان وجباری بوشد: "دور مؤسسه التمویل الدولینة في التنمینة" (مجلـة التمویـل
 والتنمیة)، مجلد (۲۱)، عدد (٤) بیسمر ۱۹۸۹.

- (۵) جمعة محمد عامر "ولادة منظمة التجارة العالية وأهم انحكاسات ذلك على الإقتصاديات العربية دراسة وثائقية تعليلية"، مجلس الفرف التجارية الصناعية، الرياض،
 الملكة العربية السعودية، يناير ٩٩٥.
- (١٦) جورج قرم: "انتبعية الاقتصادية، مازق الاستدانة في الحالم الثالث في للنظار التباريخي".
 (دار الطليعة بيروت) الطبعة الثانية، ٩٨٣٠.
- (٧) جون هلسون، مارك هرندر: "العلاقات الاقتصادية الدولية"، (دار الريخ للنشر) السحودية.
 ترجمة د. طه عبد الله منصور، د. محمد عبد الصبور محمد، ١٩٧٧.
- (N) حازم البهادوي ، "النظام الاقتصادي الدولي للعاصر" سلسلة عالم العرفة ، الجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد ۲۵۷، مايو ۲۰۰۰.
 - (١٩) حسن النجفي: "النظام النقدي الدولي وأزمة الدول النامية" بغداد، ١٩٨٨.
 - (٢٠) حسين نجم الدين، "تطور الاقتصاد الدولي والتنمية" (دار النهضة العربية). ١٩٨٤.
 - (٢١) حكمت شريف النشاشيبي: "استئمار الأرصدة العربية". (دار الشايع للنشر، الكويت).
 - (٢٢) رمزي زكي، " الليبرالية التوحشة" ، (دار الستقبل العربي) ، القاهرة، ١٩٩٣.
 - (٢٢) رمزى زكى: "ازمة النيون الخارجية" (الهيئة الصرية العامة للكتاب، القاهرة)، ١٩٧٨.
 - (۲۶) رمزی زکی: "التاریخ النقدی للتخلف"، (سلسلة عالم العرفة) رقم (۱۱۸)، اکتوبر ۱۹۸۷.
- (٢٥) سعيد النجار: "لتطورات الجنيئة في النظام التألي الدولي" (مجلة مصر العاصرة) الجمعية الصرية
 للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع عند (١٩٤٠) يوليو- أكتوبر ١٩٨٧.
 - (٢٦) سعيد النجار، "تاريخ الفكر الاقتصادى"، (دار النهضة العربية) بيروت، ١٩٧٢.
- (۲۷) سعيد النجار:"الحقوق الأساسية للبلاد النامية في طلل الجات ومنظمة التجارة العالمة". (الندوة القومية الثانية: مركز بحوث ودراسات التنمية التكنولوجية، جامعة حلوان، القاهرة) مارس, 1994.
- (۲۸) سمير محمد عبد العزيز: "التجارة العالية بين جات؟ ومنظمة التجارة العالية" ، مكتبة الإشعاع الفنية ، الأسكندرية ، ۲۰۰۱.
- (۲۹) شائرز س. جاردنر: "تحزيز تسهيل التكييف الهيكل التابع لصندوق النقد الدولي"، (مجلة التمويل والتنمية)، مجلد (۲۶)، رقم (۲) سبتمبر ۱۹۸۷.
- (٣٠)صفوت عبد للسلام عوض لقد اللبنك للدولي وللتنميـة الاقتصاديـة للـدول للناميــة"، (كتاب الأهـرام الاقتصادي ، العلـد 41 مايو ، 1947.

- (۳) صنایب بعطرس سازویرس (مترجم) "تغظم اشقد الدولی ونظام الشد الصدری، الشروع الربیطانی وللشروع الأمریکی واتفاقیهٔ بریتون وونز) بلدون ناشر، ۵۵%.
 - (٢٢) صندوق النقد الدولى : "تقرير لقاق الاقتصاد العالى" ١٩٩٧م . ص (٥٦)
 - (٣٣)عادل الهدي ، التسويق الخارجي وتحديث النافسة الدولية"، مطلع اوتس بالفجالة، القاهرة، ١٩٩٣.
 - (٢٤) عادل الهدي : "الملاقات الاقتصادية النواية"، جهاز نشر وتوزيع الكتاب الجامس، جامعة حاوان، ٢٠٠١
 - (٢٥) عادل للهنكي: "العلاقات النفنية الدولية"، جهاز نشر وتوزيم الكتاب الجامعي، جامعة حلوان، ٢٠٠١٢٠٠٠.
- (٣٦)عادل الهدى: "قياس كفاءة استخدام القروض الخارجية"، رسالة نكثواره غير منشورة، كلية التجارة - جامعة حلوان ١٩٨٨
- (٣٧) عبد المز عبد الفضار نجم: "لحوانب القانونية لنشاط البنك الدولي للإنشاء والتعمير "، الهيئة للصرية العامة للكتاب: القاهر قب ٩٠١.
- (٣٨) هيليب فيضائز، وجيمص والشن: "بليل و حدة فيصف التيكونوميست إلى الثقافية العامة التعريضات
 والتجارة مجات الجنيشة منظمة التجارة الطلية"، ترجمة ، حمد عبد الفهواز، وقرؤك محصد
 قدخيل العليمة الاولى، الرياض، للملكة العربية السعونية، ٩٧٥.
- (۲۹) سكوثر مصحفى شغراب الآثار التوقعة التنقيبة تجات على اقطاع الزراعي في الماكدة العربية
 السهودية"، مجلة التعاون مجلس التعاون لدول الخفيج العربية، العند (۲۷)، مارس، ۱۹۷۸.
- (٤٠) لويس، بولى، "تغيرات الأسواق الآلية الدولية"، (مجلة التمويل والتنمية)، مجلد (٣١)، رقم (٤)، ديسمبر ١٨٨٨
- (١٤) ماري قرنس أيريتو (مترجم) "قصندوق فنقدي قدوني وبلدان العالم فتالت" (دار طلاس نادراسات وفارجهم والنشر - دمشق ١٩١٣، ترجمه د. هشام عنولي.
- (۲)مارينا بريمورك، "سكيف ينضم بلد ما ألى صندوق النقد الدولى" مجلة التمهيل والتنمية، عشد (۲)
 مجلد ۲۸ بهديد ۲۸ بهديد ۲۸ الله
 - (٤٢) مجلة التمويل والتنمية: "إعادة تنظيم البنك الدولي"، مجلد (٢٤) رقم (٧) سيتمبر ٧٨٧.
 - (33) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية: "الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية ٢٠٠٠. القاهرة ٢٠٠١.
- (63) مصطفى احمد مصطفى ، الجات من الإنفاقية إلى الؤسسة الدولية متحددة الأطراف"، للجلة الصرية التنمية والتخطيط، مهاد التخطيط القومي، مجاد (٢). العدد الأولى بونيه ١٩٩٤.
- (٢) وليد محمود عبد قناصر :"جات اسلام لثالث انتظام الشامل للأفضنيات التجارية فيما بين الدول الناميم". كتب الأهرام الاقتصادي، لعدد ١٠٠ يوليو ١٩٩٥.
 - (٤٧) وزارة التجارة الخارجية ، تقرير التجارة الخارجية الجمع، أعداد متفرقة.



ثانيا: للراجع الاجنبية

- Arvind Subramanian: "The Egyptian Stabilization Experience: An Analytical
 Retrospective" (IMF Working Paper) WP/97 / 105, 1997.
- Ball Laurence, 1995, " Expectations and the Effects of Monetary Policy ", (NBER Working Paper), No. (5344).
- Ball Laurence, 2000,: "Near Rationality and Inflation in two Monetary Regimes, (NBER Working Paper), No. (7988).
- C. Paul Hallwood & Ronald MacDonald: "International Money and Finance, Second Edition" (Basil Blackwell Inc., USA), 1995.
- Colin D. Campbell, Rosemary G., Edwin G.,:"Money, Banking and Monetary Policy", (Dryden Press, New York), 1988.
- David H. Friedman., "Money and Banking", (American Bankers Association, Washington D.C..) 1998.
- David N. Balaam, Michael Vesvth: "Introduction To International Political Economy 2nd Edition, (Prentice Hall, Inc.), 2001.
- Dominick Salvatore: "International Economics", 6th edition (Prentice Hall International, Inc.), 1998
- Fair Ray C. and E. Philip Howery, 1996,: "Evaluating Alternative Monetary Policy Rules" (Journal of Monetary Economics), Vol. (38), P.P. (173-193).
- Fisher Douglas, Fleissing Adrian and Serletis Pastols, 1998,:" Monetary
 Aggregation, Rational Expectations, and the Demand for
 money in the United States ", (North American Journal of
 Economics and Finance, Vol. (9) Issue (1).

- Francesco Caramayza, Luca Ricci, and Ranil S.: "Trade and Financial
 Contagion in Currency Crisis" (IMF Working Paper)
 WP/00/55, 2000.
- George S.Tavias: "Chicago, Harvard, and the Doctrinal Foundations Economic," (Journal of Political Economy), Vol. (105), No. (1) 1997
- Gerald M.Meier: "Leading Issues in Economic Development" (Oxford University Press) New York. Third edition, 1976.
- Giancarlo Gandolfo: "International Economics II, International. Monetary Theory and Open Economy Macroeconomics" (Springer -Verlag Berlin Heidelberg), 1995.
- Harry G. Johnson: "The Monetary Approach to Balance of Payments Theory", (Published in, Frenkel. J. A. and Johnson, H.G., (eds)" The Monetary Approach to Balance of Payments" (George Allen and Urwin) 1976.
- Howitt Peter, 1981,: "Activist Monetary Policy Under Rational Expectations " (Journal of Political Economy, Vol. (89), No. (2), P.P. (249 – 269)
- I.M.F: "Globalization and Growth Prospects in Arab Contries" (I.M.F working Paper, September - 1997,P. (6)
- IMF: "Review of Fund Facilities Preliminary Considerations", March, 2000.
- IMF: 'The Global Economy After September 11, (World Economic Outlook), December, 2001.
- IMF: "Globalization: Threat or Opportunity?" IMF Staff Publications, 2000.
- IMF: "Report to the IMF Executive Board of the Quota Formula Review Group", IMF Publications, 2001.

- IMF: Area Department Directors: "How has the Asian Crisis Affected Other Regions?" (Finance & Development) September, Vol (35), No.(3),1998.
- John A. Cochran: "Money Banking, and the Economy", (Macmillan Publishing Co., Inc., New York.), 1983.
- K. G. Sohadevan & b. Komaiah: "Monetary Model of Balance of Payments Under Fixed and Managed Floating Exchange Rates: The Indian Case" (Indian Economic Journal) Vol. (42), No. (3) 1994
- Lawrence S. Ritter et ...al, 2000, "Money, Banking, and Financial Markets", (Addision-Wesley Longman, Inc.), New York.)
- LLoyd B. Thomas: "Money, Banking, and Economic Activity", (Prentice-Hall, Englewood Cliffs, New Jersey, 1982.
- M.D. Abdus Salam: "The Balance of Payments as a Monetary Phenomenon: An Econometric Study of India's Experience" (Indian Economic Journal), Vol. (42) No. (3), 1994.
- Mc Callum Bennett T., 1994,: "Monetary Policy and the Term Structure of Interest Rates", (NBER Working Paper), No. (493).
- Mc Callum Bennett T., 1999,: "Recent Development in Monetary Policy Analysis: the Roles of Theory and Evidence", (NBER Working Papers), No. (7088).
- Meir Kohn, 1993: "Money, Banking, and Financial Markets" (The Dryden Press, New York), P.P. (750-774)
- Michael Mussa: "Factor Driving Global Economic Integration" IMF publications.

- Mishkin Frederic, 1981,: "Monetary Policy and Short Term Interest
 Rates: An Efficient Markets Rational Expectations
 Approach", (NBER Working Paper), No. (65).
- Miyamato, Ichizo: "The Real Value of Tied Aid, The Cause of Indonesia in 1967-69" (Economic development and Cultural Changes) Vol. (22), No. (3), April, 1974.
- Mogee. S.P. "The Empirical Evidence on the Monetary Approach to the Balance of Payments and Exchange Rates" (American Economic Review) Vol. (66), 1976.
- Peter B. Kenen: "The international Economy", 3rd edition (Cambridge University Press) 1996
- Peter S. Rose: "Money and Capital Markets", (Irwin, MacGraw-Hill, New York.,) 2000.
- Phillip Lowbr: "The Monetary Model of Exchange Rates; "Evidence from the Candian Floating of the 1950s" (Journal of Macroeconomics, Vol (19), No. (2), 1997.
- Review Of Fund Facilities Preliminary Consideration, March, 2000. IMF, Publications.
- Shorabuddin M. "Monetary Approach to the Balance of Payments" (Some Evidence from less Developed Countries" (Indian Economic Journal) Vol. (31), 1985.
- Stephen Rousseas: "Post Keynesian Monetary Economics",
 (Macmillan press,Ltd.),3rd Edition, 1998,-
- The Text Of The General Agreement On Tariffs And Trade GATT,",
 Geneva, July, 1986, www.wto.org

- The WTO Agreements Series "General Agreement on Tariffs and Trade", WTO Publications.
- The WTO Agreements Series. No. (2), General Agreement On Tariffs and Trade. UNCTAD "Least Developed Countries Report", 2002.
- The WTO Agreements Series, No. (3) Agriculture.
- Ul-Hag, Mahbub, "Tied Credir. A Quantitative Analysis "in J. Adler (ed) Capital Movement and Economic Development" (MacMillan, London), 1967).
- UNCTAD:" World Investment Report",2001
- United Nations: "UNCTAD In Brief", www.unctad.org
- United Nations Conference On Trade And Development: "UNCTAD in Brief", United Nations, 2001.
- United Nations: "Preparing for Future Multilateral Trade Negotiations", UNCTAD/ITCD/TSB16, New York, and Geneva, 1999.
- WTO: "Trading Into The Future" 2nd Edition Revised, April, 1999.
- Zecher, R: "Monetary Equilibrium and International Reserve Flows in Australia" (Journal of Finance) 1974 Vol. (29) No. (5).



أولا ملحق للصطلحات

مؤتمر بريتون وودز

هو مؤتمر دولمي تم انعقاده في شهر يوليو عام ١٩٤٤ في ضماحية بريتسون وودز فسي الولايات المقحدة الأمريكية، وذلك بهدف وضع قواعد لإصلاح النظام الاقتصادي العالمي، وفي هذا المؤتمر تم التوصل إلى اتفاقية لإنشاء صندوق انقد الدولي والبنك الدولي للتعمير والتنمية.

صندوق النقد الدولى

وهو المؤسسة النقدية الأولى، التي تم إنشاؤها في مؤتمر بريتون ووبز عام ١٩٤٤، يهدف النظر في إصلاح النظام النقدي الدولي، وتشجيع التماون النقدي بين دول العالم، وتحقيسق الاستقرار المنشود في معدلات الصرف.

البنك الدولى للتعمير والتنمية

وهو المؤمسة المالية التي تم إنشاؤها في مؤتمر بريتون وودز عام ١٩٤٤، بهدف النظــر في إصلاح النظام المالي الدولي، وايجاد آلية متعددة الأطراف لتمويل عملية التعمير بعــد الحرب، والنتمية الاقتصادية.

الجات

وهي عبارة عن الاتفاقية المامة للتعريفات والتجارة، وتم توقيعها من جانب ٣٣ دولة من دول العالم عام ١٩٤٧ بهدف إيجاد آلية متعددة الأطراف لتسهيل حركة التجارة الخارجيسة بين الدول، والاتفاق على مجموعة من النبادئ التي ترمي إلى تحرير التجارة الدولية فمسي المسلع.

جوثة

الجولة هي عبارة عن فترة انعقاد للأطراف المتعاقدة فسي الاتفاقيــة العامـــة للتعريفـــات والمتجارة(المجات)، وقد عقدت الجات ثمان جولات، كان أخرها جولة أورجواي.

منظمة التجارة العالمية World Trade Organization

منظمة التجارة العالمية هي أول إطار مؤمسي متعدد الأطسراف، يضبع قواعد لإدارة الفالمية التجاري الدولي، ويرمز لها بالأحرف الثلاثة الأولى من المصطلح الإنجليسزي لمسمى المنظمة (World Trade Organization (WTO) وقد جاء ميلاد المنظمة في الأول من يناير عام ١٩٩٥، كنتيجة المفاوضات المستمرة خسلال فقسرة العقاد جولسة أورجواي من عام ١٩٩٦، كنتيجة المفاوضات المستمرة خسلال فقسرة الوقيسع ١١٧ دولسة على وثيقة إنشاء المنظمة في مدينة مراكش بالمغرب، في ١٥ أبريل ١٩٩٤، وأصسبحت على وثيقة الشاء المنظمة من وية المفعول بدءً من أول يناير عام ١٩٩٥.

ميثاق هافانا

صدر هذا الميثاق بناءً على موتسر هاقانا عام ١٩٤٨، وصدر عن الموتسر الوثيقة الختامية التي عرف آنذاك بميثاق هاقانا Havana Charter. وانطوت هذه الوثيقة على مجموعة من القواعد الرامية إلى تحرير التجارة الدولية في السلع والخدمات، إضافة إلى سياسسات الممل، والتوظف، والاستثمار، والتجارة الدولية في السلع الأولية، وتضمئت الوثيقة إنشاء منظمة النجارة الدولية (International Trade Organization) ، لتكون بمثابة الضلع أو الركن الثالث من أركان النظام الاقتصادي العالمي، وتعمل فسي رحساب الأمسم المتحدة.

الأطراف المتعاقدة

نظرا لأن الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة لم تكن منظمة دولية متعددة الأطراف، ققد تم الإشارة إلى الدول التي تحضر الجولات، وتنضم إلى الاتفاقيــة للعمــــل وفقـــا لمبادنهـــا، بالأطراف المتماقدة.

الكلاسبك

هذا المصطلح أطلق على مجموعة من الاقتصاديين، الذين أسهموا في وضع أسسس علم الاقتصاد، وتبلور عنهم مجموعة من الاقتصاد الاقتصادة النشاط الاقتصادي، وأطلق على هذه الأفكار "الاقتار الكالسبكية". ويمكن التاريخ لهدذه المجموعة مسن الاقتصاديين بالفترة التي تتعصر بين عامي ١٧٧٦ و ١٨٧١. ويشسير العسام الأول إلسي

صدور كتاب ثروة الأمم لأم سميث، بينما يشير العام الثّاني، إلى نشسر أعمـــال بعـــض الاقتصاديين التي اختلفت في أسس التحليل التي تعتمد عليها عن أفكار الكلاسيك.

اليد الخفية

أطلقت اليد الخفية ايان حقبة الكلامبيك على القوى التي تحرك النشــاط الاقتصـــادي دون حاجة إلى تدخل الدولة في توجيه هذا النشاط والتأثير عليه بصفة مباشرة. وتتلخص هـــذه القوى في العرض والطلب أو مايعرف بالليات السرق.

قاعدة الذهب

نتمثل قاعدة الذهب في إعمال مجموعة من القواعد التي تحكم بصفة أسامسية العلاقسات النقدية الدولية، وتتمثل هذه القواعد في الترام حكومات الدول المختلفة بتحديد قيمسة ثابتسة لعملتها الورقية بالنمسة لوزن معين من الذهب. مع الالتزام كذلك بتحويل ما يقدم إليها من عملات ورقية بالذهب عند المستوى السابق تعديده. بالإضافة إلى نزك الحرية للأفراد في تصدير واستيراد الذهب بدون قيود. وقد مادت هذه القاعدة خلال الفترة ١٨٧٠-١٩١٤.

UNCTAD الأنكتاد

مر "موتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية United Nations Conference on Trade واغتصاراً يطلق عليه "UNCTAD"، حيث أصدرت "UNCTAD" عيث أصدرت الأمم المتحدة في الثامن من ديسمبر عام ١٩٦٢ قراراً يقضي بعقد موقمر الأمسم المتحدة للتجارة والتنمية في أوائل عام ١٩٦٤، وذلك لمناقشة الوضع غير المتكافئ للبلدان النامية في العلاقات الاقتصادية الدولية. وقد تواكب هذا التفكير مع اعتبار عقد الستينيات بمثابة العقد الأول للتنمية. وتم تكليف السكرتير العام للأمم المتحدة بالتشاور مع الدول الاعضاء لعقد هذا المؤتمر. الذي انقعد حتى الآن ثمانية مرات.

حقوق السحب

وهي عبارة عن حقوق الدول الأعضاء في صندوق النقد السدولي للمسحب مسن مسوارد الصندوق لتسهيلات تتطلبها احتياجات موازين مدفوعات هذه الدول. ويخضع المحب من هذه الحقوق لقواعد محددة يطلق عليها شرائح المحب من التسهيلات.

حقوق السحب الخاصة

وهي عيارة عن أصل نقدي جديد تم إبخاله على النظام النقدي الدولي، وعُـدلت بموجبـه اتفاقية إنشاء صندوق النقد الدولي عام ١٩٦٩، ويستهدف من هذه الحقــوق زيــادة حجــم السيولة الدولية، وذلك بتخصيص هذه الحقوق بصورة دفترية للدول الأعضــاء للاســقفادة منها في المعاملات الالتصادية والمالية الدولية.

إعادة جدولة الديون

وهي عبارة عن اتفاق الدول المدينة مع الدول الدائنة على أمس لتأجيــل مـــــداد الــــديون المستحقة على قدرات محددة في المستقبل بناءً على جداول يتم إحدادها لهذا الغرض.

الاستثمارات الأجنبية المباشرة

السياسات النقدية

السواسات النقدية عبارة عن مجموعة من الأدوات النقدية التي تستخدمها السلطة النقدية في الدولة للتأثير بموجبها على العرض النقدي، والأسعار، والاستثمار وغيسر ذلك مسن المتغير ات الانتصادية ذات العلاقة. وتتكون هذه الأدوات بصفة أساسية من، سعر الخصم، ونعبة الاحتياطي القانوني، وعمليات المدوق المفتوحة.

السياسات المالية

السياسات الدالية حبارة عن أدوات مالية تستخدمها السلطة العالية في الدولة ممثلة فسي وزارة المالية أو الخزانة، وتتمثل هذه الأدوات في جانبي الميزانية (الايرادات العامة مسن المضرائب والدخل العام من مختلف المصادر، والنققات العامسة الجاريسة والرأسسمالية)، ويستهدف من هذه الأدوات التأثير على النشاط الاقتصادي.

سعرالصرف

سعر الصرف عبارة عن قيمة العملة المحلية بالعملات الأجنبية، ويعرف مسعر الصسرف

على أنه عدد الوحدات المطلوبة من العملة المحلية لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية.

ميزان المدفوعات

وهو عبارة عن سجل تدون فيه حركة النجارة الخارجية للدولة سن صادرات وواردات السلع والخدمات، ويتم إعداد هذا الميزان في العادة عن سنة واحدة، ويمكن إعداد، عسن فترات أقصر من ذلك حسب الحاجة.

تسهيلات الصندوق

وهي عبارة عن مجموعة متنوعه من التعبيلات التي أصدرها صندوق اللقد الدولي منه إنشائه حتى الآن، وتقوم الدول التي تحتاج إلى هذه التعبيلات بالتشاور مع الصندوق احل مشاكلها الاقتصادية، والاستفادة من السحب من هذه التعبيلات، حسب الحاجهة، وحمه نوع التعبيل وملاءمته للمشكلة ذات العلاقة بالدولة المعنية.

التعويم

وهو عبارة عن ترك قيمة المعلة المحلية لتتحدد أمام العملات الأجنبية وفقا لقوى الطلب والعرض، وذلك دون تدخل من جاتب الدولة التأثير على قيمة العملة. وقد بدأ هذا النظام منذ عام ١٩٧٣، عندما قامت الدول الأوربية بعد قرار الولايات المتحدة تخفيض قيمسة الدولار بتعويم عملاتها. وبدأ بعدها في الانتشار على نطاق واسع، واستمر منذ ذلك الحين حتى الآن.

اتفاق الاسمائونيان

تم التوصل في اجتماع سمي بالأسمائونيان Smithsonian نسبة إلى اسم الصعيد السذى عقد فيه هذا الاجتماع في 14 ديسمبر 1971 إلى اتفاق الاسمائونيان، وصبن شسأن هسذا الاتفاق، إجراء تخفيض في قيمة الدولار الأمريكي بنسبة 6% ليرتفع سعر الذهب إلى 74 دولار الأرقية من 78 دولار. وتم الاتفاق كذلك على رفع أسمار تعادل عسلات بعسض الدول الأوروبية واليابان بنسب متباينة، وهو ما أدى إلى توسيع هامش التقلب لأمسمار الصرف من (± 1) إلى (± 7.70) . مع إلغاء الضريبة الجمركية التي كانت قد فرضتها الولايات المتحدة على وارداتها من الخارج، في عام 1940 .

التعيان الأورويي

بعد مرور شهر على تخفيض الدولار قامت الدول الأوروبية في مسارس ١٩٧٣ بتعسويم عسلاتها وترك قيمتها لتتحدد ولقاً لقوى العرض والطلب، سواء كان ذلك بشكل مستقل أو يشكل جماعي، حيث قامت كل من ألمانيا وفرنسا وست دول أوروبية أخرى في شــمال ووسط أوروبا بتعويم عسلاتها في حدود متفق عليها بهامش نقلب قدره ٢٠٢٥% بين أقوى عملة وأضعف عملة بالنسبة إلى الدولار، وذلك في إطار ما عُرف بالثعبان الأوروبي، أو الشعبان في التعديد كانت في المناز ما عُرف بالثعبان الأوروبي، أو

قروض التعديل الهيكلي Structural Adjustment loans

وهي عبارة عن قروض يتم منحها للدول الأعضاء ضمن سيامات البنك الدولي، ويتطلب ذلك ضرورة إتباع برنامج يطلق عليه برنامج التعديل الهيكلي، وهذا البرنامج ينطوي على . إمكانية تقديم قروض طويلة الأجل إلى الدولة المعنية يطلق عليها قروض التعديل الهيكلسي Structural Adjustment loans . ويتتاول هذا البرنامج مجموعة مسن المحساور أو الجوانب الهيكلية لإصلاح الاقتصاد، وهي محاور ذات صلة وثيقة بتحرير الاقتصاد مسن القيود، سواء تعلق ذلك بمناخ الاستثمار، أو أسعار السلع وعوامل الإنتساج، أو الإسسراع بعملية الخصخصة

الترتيب الدولى متعدد الألياف

وهو عبارة عن اتفاق خارج نطاق الجات، يعمل به لإدارة التجارة الدولية في المنسوجات، باعتبارها سلمة كانت مستثناه من قواعد تحرير التجارة في ظل الجات، حيث يــتم تحديــد حصص استيراد لكل دولة بهدف حماية صناعة المنسوجات في هذه الدول منم المنافســة الخارجية.

الإغراق

يعتبر منتجاً ما مُغرفاً إذا كان سعر تصديره من بلد إلى آخر أقل من السعر الممائسل فسي مجرى النجارة المادية للمنتجات المشابهة. وفي حالة عدم وجود مبيمات مشابهة فسي مجرى النجارة العادي فإن هامش الإعراق يتحدد بمقارنة الأسعار المشابهة المنتج عند تصديره إلى بلد ثالث. وقد يتحدد هامش الإعراق بالفرق بين نفقة الإنتاج في دولة المنشأ،

مضافًا إليه مبلغ معقول مقابل نققات عملية البيع، والإدارة، والأرباح وسعر التصدير، إلى البلد المستورد.

القيود الرمادية

وهي حبارة عن القيود غير التعريفية التي تقف حاجزاً أمام ممهولة التجارة الدولية. وهـذه الحولجز تعددت بصورة هددت النظام التجاري الدولي في ظل الجات بالانهيار، ويصـعب التحكم في هذه القيود من خلال مبادئ الجات. فهي قيود غير مخالفة لأحكام وقواعمد الجات، كما أنها غير متفقة مع مبادئ النظام التجاري الدولي الرامية إلى تحرير التجارة الدلية. ولذلك معيت بالقيود الرمادية. فلاهي مخالفة للأحكام ولاهي متفقة مع المبادئ.

القبود الفنية

القيود الفنية ما هي إلا مجموعة من الإجراءات والتدابير المقيدة للتجارة الدولية، لتحقيق أغراض صحية أو بيئية، أو أمنية. وترتبط هذه القيود الفنيسة بمعايير القيساس، ونظـم المطابقة للمواصفات، والمتطلبات الفنية المختلفة.

النظام المعمم للتفضيلات

وهو نظام ثم إقراره في إطار مؤتمر الأمم المتحدة التجارة والتنموة، حيث يعطمي همذا النظام تفضيلات جمركية لصادرات الدول النامية من السلع المصنوعة وشبه المصمنوعة إلى أسواق الدول المتقدمة.

مبدأ التمكين

رغم تمارض نظام التفضيلات المعممة مع مبدأ الدولة الأولى بالرعاية المطبق في الجات، فقد قبلته الأطراف المتعاقدة في الجات عام ١٩٧١، وتم إعفاء الدول الذامية مسن الالتسزام بهذا الشرط لتمكينها من تطبيق النظام لمدة عشر مطوات تنتهي في عام ١٩٨١، وقبا انتهاء هذه المدة أصدرت الأطراف المتعاقدة في إطار جرلة طوكيو مبدأ جديداً عُسرف "بعبدأ التمكين Enabling Clause" ويقصد به إعطاء الدول الذامية معاملة تفضيطية مختلفة دون أن يرتبط بفترة زمنية معينة.

قواعد المنشأ

تعرف قو اعد المنشأ على أنها القوانين والنظم والأحكام الإدارية التي يطبقها أي عضسو لتحديد بلد المنشأ للسلعة، وتلتزم الدول عند اتخاذ أي أحكام إدارية توضيح الشروط التسي ينبغي استيفارها في الحالات التي يطبق فيها معيار تغير التصنيف الجمركسي. أو معيار النسبة المنوية حسب القيمة، أو معيار عملية التصنيع.

الضرر الخطير Serious Injury

يقصد بتعبير "الضرر الخطير Serious Injury أو التهديد بوقوعه، الإضماف الكاسى لمركز صناعة محلية، ويحدد وقوع الضرر استناداً إلى الوقائم، وليس إلى مجرد ادعاء أو تكهن بحدوثه، مع استخدام براهين وأدلة موضوعية، تثبت وجود علاقة سببية بين زيادة المواردات من المنتج المعنى، ووقوع الضرر الخطير، أو التهديد بوقوعه.

جداول الالتزامات

يقصد بجداول الالتزامات تلك الجداول التي قدمتها الدول المختلفة الأعضاء فسي منظمة التجارة العالموة، بشأن الحدود المتفق عليها لتخفيض الضرائب الجمركية علسي أصسناف معينة من الواردات، تكون الدولة قد التزمت بإجراء تخفيضات جمركية عليها.

التدابير الوقائية

يقصد بالتدابير الوقائية أحقية الدولة في انخاذ ما نشاء من التدابير لنجنب حسدوث ضسرر خطير أو التهديد به بسبب زيادة الواردات من سلعة معينة زيادة غير مبسورة، وبصسورة تؤدى إلى إصابة المنتجين المحليين للمنتجات المماثلة بمثل هذا الضعرر الخطير.

دعم الصندوق الأخضر

هو الدعم الذي لا ينطوي على آثار تشويهية النجارة، بمعلى أنه الدعم الذي لا يؤثر على المنافسة، وسمي هذا النوع من الدعم بدعم الصندوق الأخضر 'Green Box'. وهو الدعم الذي لا ينطوي على تقديم مصائدة معرية إلى المنتجين، ويقدم من خلال برامج حكومية ممولة من الميزانية العامة مثل البحوث والتدريب والإرشاد الزراعي، وخدمات الفحص لاغراض الصحة والمعلامة، أو المتعسنيف، أو توحيد المقاييس، وخدمات التعسويق والتعربي، والمعلومات، والاستشارات.

دعم الصندوق الأصقر

وهو النوع الثاني من الدعم وهو الدعم للمشوه للتجارة، ويؤثر على أوضاع المنافسة فسي الأسواقي. ويشار إليه بدعم الصندوق الأصغر *Amber Box

دعم الحد الأدني De Minimis

دعم الحد الأدنى De Minimis وهو الدعم الذي لا يتجاوز نسبة معينة من قيمة الإنتاج، وهي ٥٠ بالنسبة إلى الدول المتقدمة، و١٠ % بالنسبة إلى الدول النامية.

منظمة كودكس اليمانتاريوس Codex Alimentarius

وهي منظمة Codex Alimentarius تصدر مجموعة من المقاييس والتوصيات الدواية، ويتم الرجوع إليها بشأن أحقية الدول من عدمه في اتفاذ تدابير حمانيسة لحمايسة صححة الإنمان والحيوان والنبات من الأضرار التي قد تصييها من جراء الاستيراد من الفارج. المكتب الدولي للأمر اض الحجووانية

وهو عبارة عن مكتب يعمل في إطار الاتفاقية الدولية لحملية النبائـــات International وهو عبارة عن مكتب يعمل في Office of Epizootics وذلك لضمان عدم مبالغة الدول في انخاذ تدلبير غير ضرورية لتقييد الواردات.

التريمز

وهو عبارة عن الأحرف الأولى من اتفاق إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة - Trade التجارة بالتجارة - Related Investment Measures ويتضمن هذا الاتفاق التزام الدول بالغاء القيمود. المغروضة على التجارة ذات الصدلة بالاستثمارات الدولية:

Aspects Of Intellectual Property Rights (TRIPs) التربس

وهو عبارة عن الأحرف الأولى من اتفاق الجوانب التجارية المرتبطـة بحقـوق الملكيـة الفكريـة المتعرب الفكريـة الفكريـة المتعرب والفلاد المتعرب الم

ثانيا: ملحق الجداول

جدول رقم (١) جولات الجات والدول المشاركة

عد الدول العشاركة	الموضوعات المضااة	التاريخ	الجولة
77	التعريفات الجمركية	1927	جنيف
۲۲	النعريفات الجمركية	1989 ,	آنسي
Y.A.	التعريفات الجمركية	1901	توز کواي
77	التعريفات الجمركبة	1907	جنيف
77	التعريفات الجمركية	1971-197.	ديلون
٦٢	التعريفات المجمركية والإجراءات المصادة للإغراق	1974-1978	كينيدي
1.4	التعريفات الجمركية والقيسود غيسر التعريفية	1474-1477	طوكيو
۱۲۲	التمريفات الجمركية والقهدود غيسر التمريفية والخدمات، وحقوق الملكيسة الفكرية، وتسوية النزاع، واجسراءات الاستئمار المتمسلة بالتجارئ، والزراعسة، والمدسوجات، والشاء منظمة التجارة المالمية	1995-1949	أوروجواي

جدول رقم (٢) الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية والدول بصفة مراقب في الرابع من أبريل عام ٢٠٠٣ حسب تاريخ العضوية أولاً: الدول الأعضاء

1.1.1 members on 1 January 2002

1	Albania 144 members on 1 J	8 September 2000
2	Angola	23 November 1996
3	Antigua and Barbuda	1 January 1995
1	Argentina	1 January 1995
3	Armenia	5 Februry 2003
6	Australia	1 January 1995
7	Austria	1 January 1995
8	Bahrain	1 January 1995
9	Bangladesh	
10	Barbados	1 January 1995
11		1 January 1995
12	Belgium	1 January 1995
	Belize	1 January 1995
13	Benin	22 February 1996
14	Bolivia	12 September 1995
15	Botswana	31 May 1995
16	Brazil	1 January 1995
17	Brunei Darussalam	I January 1995
18	Bulgaria	1 December 1996
19	Burkina Faso	3 June 1995
20	Burundi	23 July 1995
21	Cameroon	13 December 1995
22	Canada	1 January 1995
23	Central African Republic	31 May 1995
24	Chad	19 October 1996
25	Chile	1 January 1995
26	China	11 December 2001
27	Colombia	30 April 1995
28	Congo	27 March 1997
29	Costa Rica	1 January 1995
30	Côte d'Ivoire	1 January 1995
31	Croatia	30 November 2000
32	Cuba	20 April 1995
33	Cyprus	
34	Czech Republic	30 July 1995
		1 January 1995

35	Democratic Republic of the Congo	1 January 1997
36	Denmark	1 January 1995
37	Djibouti	31 May 1995
38	Dominica	1 January 1995
39	Dominican Republic	9 March 1995
40	Ecuador	21 January 1996
41	Egypt	30 June 1995
42	El Salvador	7 May 1995
43	Estonia	13 November 1999
44	European Community	1 January 1995
-45	Fiji	14 January 1996
46	Finland	1 January 1995
47	Former Yogosgav Republic of Macedonia	J April 2003
48	France	I January 1995
16	Gabon	1 January 1995
50	The Gambia	23 October 1996
51	Georgia	14 June 2000
52	Germany	I January 1995
53	Ghana	1 January 1995
54	Greece	1 January 1995
55	Grenada	22 February 1996
56	Guatemala	21 July 1995
57	Guinea Bissau	31 May 1995
58	Guinea	25 October 1995
59	Guvana	1 January 1995
60	Haiti	30 January 1996
61	Honduras	1 January 1995
62	Hong Kong- China	1 January 1995
63	Hungary	1 January 1995
64	Iceland	1 January 1995
65	India	1 January 1995
66	Indonesia	1 January 1995
67	Ireland	I January 1995
68	Israel	21 April 1995
69	Italy	1 January 1995
70	Jamaica	9 March 1995
71	Japan	1 January 1995
72	Jordan	11 April 2000
73	Kenva	1 January 1995
74	Korea- Republic of	1 January 1995
75	Kuwait	1 January 1995
76	Kyrgyz Republic	20 December 1998

77	Latvia	10 February 1999
78	Lesotho	31 May 1995
79	Liechtenstein	1 September 1995
80	Lithuania	31 May 2001
81	Luxembourg	1 January 1995
82	Macao- China	1 January 1995
83	Madagascar	17 November 1995
84	Malavi	31 May 1995
85	Malaysia	1 January 1995
86	Maldives	31 May 1995
87	Mali	31 May 1995
88	Malta	I January 1995
89	Mauritania	31 May 1995
90	Mauritius	1 January 1995
91	Mexico	1 January 1995
92	Moldova	26 July 2001
93	Mongolia	29 January 1997.
94	Morocco	1 January 1995
95	Mozambique	26 August 1995
96	Myanmar	I January 1995
97	Namibia	1 January 1995
98	Netherlands	1 January 1995
99	New Zealand	1 January 1995
100	Nicaragua	3 September 1995
101	Niger	13 December 1996
102	Nigeria	1 January 1995
103	Norway	1 January 1995
104	Oman	9 November 2000
105	Pakistan	I January 1995
106	Panama	6 September 1997
107	Papua New Guinea	9 June 1996
108	Paraguay	I January 1995
109	Peru	I January 1995
110	Philippines	1 January 1995
111	Poland	1 July 1995
112	Portugal	1 January 1995
113	Qutar	13 January 1996
114	Romania	1 January 1995
115	Rwanda	22 May 1996
116	Saint Kitts and Nevis	21 February 1996
117.	Saint Lucia	1 January 1995
118	Saint Vincent & the Grenadines	1 January 1995

119	Senegal	1 January 1995
120	Separate Customs Territory of Taiwan	1 January 2002
121	Sierra Leone	23 July 1995
122	Singapore	1 January 1995
123	Slovak Republic	I January 1995
124	Slovenia	30 July 1995
125	Solomon Islands	26 July 1996
126	South Africa	I January 1995
127	Spain	I January 1995
128	Sri Lanka	I January 1995
129	Suriname	1 January 1995
130	Swaziland	1 January 1995
131	Sweden	1 January 1995
132	Switzerland	1 July 1995
133	Tanzania	1 January 1995
134	Thailand	1 January 1995
135	Togo	31 May 1995
136	Trinidad and Tobago	1 March 1995
137	Tunisia	29 March 1995
138	Turkey	26 March 1995
139	Uganda	1 January 1995
140	United Arab Emirates	10 April 1996
141	United Kingdom	1 January 1995
142	United States of America	1 January 1995
143	Uruguay	1 January 1995
144	Venezuela	1 January 1995
145	Zambia	1 January 1995
146	Zimbabwe	5 March 1995

ثانيا الدول بصفة مراقب

1) Algeria

2) Andorra

3) Azerbaijan

-1) Bahamas

5) Belarus

6) Bhutan

7) Bosnia and Herzegovina

8) Cambodia

- 9) Cape Verde
- 10) Equatorial Guinea
- 11) Ethiopia
- 12) Holy See (Vatican(
- 13) Kazakstan
- 14) Luo People's Democratic Republic
- 15) Lebanon
- 16) Nepal
- 17) Russian Federation
- 18) Samoa
- 19) Sao Tome and Principe
- 20) Saudi Arabia
- 21) Serbia and Montenegro
- 22) Seychelles
- 23) Sudan
- 24) Tajikistan
- 25) Tonga
- 26) Ukraine
- 27) Uzbekistan
- 28) Vanuatu
- 29) Vietnam
- 30) Yemen

جنول رقم (٣) الدول العربية الأعضاء والمراقبين في منظمة التجارة العالمية في الاول من يناير عام ٢٠٠٢

۳۰ يونيه ۱۹۹۵	مصر	1	
۱ یثایر ۱۹۹۰	البحرين	۲	
۱۱ أيريل ۲۰۰۰	الأردن	٣	
۱ یتایر ۱۹۹۵	الكويت	£	
۱ یتایر ۱۹۹۵	المغرب		
۹ ټوفمېر ۲۰۰۰	عمان	1	
۱۹۹۳ يتاير ۱۹۹۳	قطر	٧	
۲۹ مارس ۱۹۹۰	ئونس.	٨	
۱۰ أبريل ۱۹۹۱	الامارات العربية المتحدة	4	
۳۱ مایو ۱۹۹۰	جيبوكي	١.	
۳۱ مايو ۱۹۹۵	موريتانيا	11	
	دول عربية بصقة مراثب		
	البجزائر	17	
	المتان	١٢	
	المملكة العربية المنعودية	14	
		10	
	الميمن	11	
دول عربية ليست أعضاء ولا مراقيين			
	ليبيا	17	
	العراق .	1.4	
	سورية	14	
	جزر القبر	٧٠	

